المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة الثامنة والثلاثون | 38 | الثلاثاء 7 ماي 2024

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 4238
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 4238
3- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرخ في 20 أكتوبر 2003 المتعلّق بمراكز الاصطياف وترفيه الأطفال..... 4239
4- استئناف الجلسة وتوجيه سؤال شفاهي إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن... 4263
5- استئناف الجلسة والتداول حول الهجرة غير الشرعية للأفارقة..... 4266
6- رفع الجلسة..... 4287
II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 4287

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وسبع دقائق من صباح يوم الثلاثاء 7 ماي 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع القانون آنف الذكر وتوجيه سؤال شفاهي إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ ثم التداول حول الهجرة غير الشرعية للأفارقة.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

يسعدني، وباسمكم جميعا، أن أرحّب بالسيدة آمال بلحاج موسى، وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ والوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب.

نتأكد في مستهل أشغالنا من توفّر النصاب وهو الأغلبية المطلقة من الأعضاء، وذلك عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 97 من النظام الداخلي،

أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزّاء التفضل بتسجيل الحضور،

تم تسجيل الحضور.

الحضور: 137 زميلة وزميلا. إذن النصاب متوفّر.

نرحب بفوج الكشافة لمدينة المحمدية، الذي يؤدي زيارة الى مقر مجلس نواب الشعب ويحضر معنا في الشرفة جانبا من أشغال هذه الجلسة، فمرحبا بهم.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي، زملائي الأعزّاء،

تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 18 أفريل 2024 كما تمّ تعديله في اجتماعه بتاريخ 25 أفريل 2024، يتضمّن جدول أعمال هذه الجلسة العامة:

أوّلا: النظر في مشروع قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرخ في 20 أكتوبر 2003 المتعلّق بمراكز الاصطياف وترفيه الأطفال (عدد 2024/21)،

ثانيا: توجيه سؤال شفاهي إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن.

وقبل الشروع في النظر في النقطتين موضوع جدول الأعمال المذكور، أعلم الجلسة العامة بتلقّي رئاسة المجلس ثلاثة طلبات كتابية تتعلّق بطلب إضافة نقطة إلى جدول الأعمال:

الطلب الأوّل ممضى من 18 عضوا.

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: مطلب إضافة نقطة في جدول الأعمال،

نحن الممضون أسفله نواب الشعب نطلب من سيادتكم إضافة نقطة لجدول أعمال الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 7 ماى 2024 وتتعلق بالوضع الأمنى ومسألة الهجرة غير الشرعية لأفارقة جنوب الصحراء.

والزميلات الزملاء الممضون على هذا الطلب هم السيدات والسادة: محمد بن حسين، فاطمة المسدي، بسمة الهمامي، النوري الجربدى، محمد على، محمد ماجدى، أسماء دروش، سيرين مرابط عواطف الشنيتى، هالة جاب الله، رياض بلال، أحمد بنور، غسان يامون، محمد زياد الماهر، صالح الصيادي، شفيق الزعفورى، خالد حكيم مبروكى، جلال خدمى.

أما الطلب الثانى فهو مقدّم من السيد عماد أولاد جبريل رئيس الكتلة الوطنية المستقلة:

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول اقتراح تعديل جدول أعمال الجلسة العامة المقررة يوم الثلاثاء 7 ماى 2024،

تحية وبعد،

بعد التشاور مع أعضاء الكتلة الوطنية المستقلة، فإنى اقترح إضافة نقطة إلى جدول الأعمال حسب الفصل 98 من النظام الداخلى وفى ما يلى موضوعها:

الوضع المستراب لأفارقة جنوب الصحراء فى تونس.

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير والسلام.

الطلب الثالث، هذا حسب الترتيب الزمنى، فهو صادر عن السيد رئيس كتلة الأحرار ونائبه السيدان صابر المصمودى وبوسف التومى.

من عضوي مجلس نواب الشعب: صابر المصمودى وبوسف التومي،

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

عملا بأحكام الفصل 98 من النظام الداخلى، تقترح كتلة الأحرار تعديل جدول أعمال جلسة يوم الثلاثاء 7 ماي 2024.

إضافة نقطة فى خصوص ملف الأفارقة غير النظاميين بتونس.

هذه ثلاثة طلبات وردت علينا فى نفس الموضوع وبالتالى سنمررها للجلسة العامة بطبيعة الحال هي صاحبة القرار.

الطلبات الثلاث فى نفس الموضوع أرى أن نمرره للتصويت وبكون تصويتا واحدا لكل الموضوع حتى لا نصوت على كل طلب على حده إذن، أقترح عليكم التصويت على إضافة هذه النقطة إلى جدول الأعمال هذا والتى تضمنت ثلاثة مطالب.

نأذن بالتصويت.

النتيجة: 121 صوتا "نعم"، 3 محتفظين و3 معترضين. المجموع 127. إذن تمت المصادقة على إضافة هذه النقطة إلى جدول أعمال جلستنا بالتالى تجاوزنا مرحلة الدفاع عن النقطة فى أن نعطى الكلمة لممثل المجموعة الأولى والمجموعة الثانية والمجموعة الثالثة باعتبار أنه تم الاتفاق فى المناخ العام والحمد لله ولذلك نتجاوز المسألة إجرائيا.

الآن، زملائى زميلاتى الأعزاء، نشرع فى دراسة النقطة الأولى من جدول الأعمال وفى هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن توزيع التوقيت المخصص للنقاش العام يخضع وكما جرى به العمل فى جلساتنا العامة التشريعية إلى أحكام الفصل 95 من النظام الداخلى وبتم طلب الكلمة عملا بأحكام الفصل 102منه.

أما فى ما يتعلق بترتيبات سير أشغالنا بخصوص دراسة مشروع القانون محل النظر فإنها تخضع إلى مقتضيات النظام الداخلي في الغرض وتتمثل هذه الترتيبات بالخصوص في التالي:

1.تلاوة تقرير لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة.

2.النقاش العام.

3.ردود السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ.

4.التصويت بأغلبية الحاضرين على الانتقال لمناقشة المشروع وذلك عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي.

5.المرور إلى التصويت على أحكام مشروع القانون وذلك بالأغلبية المطلوبة بالنسبة إلى القوانين العادية 54 عضوا.

كما أنه وتبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإن الكلمة تعطى إلى ممثل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية وكلما طلبوها.

هذا وتجدر الإشارة، إلى أنه في ما يتعلق بتقديم مقترحات التعديل المخولة للسيدات والسادة النواب فقد تم استيفاء الآجال القانونية في الغرض وفقا للفصلين 67 و74 من النظام الداخلي.

ويبقى المجال متاحا لجهة المبادرة لتقديم مقترحات تعديل وذلك في صيغة مضبوطة ومكتوبة وتوزع على جميع النواب في الجلسة وتعرض على التصويت دون نقاش عملا بأحكام الفقرة الأخيرة بالفصل 74 من النظام الداخلي.

عرض ومناقشة
مشروع قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرخ في 20 أكتوبر 2003 المتعلق بمراكز الاصطياف وترفيه الأطفال

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يسعدني وباسمكم جميعا أن أتوجه إلى مكتب لجنة الصحة وشؤون المرأة والاسرة الشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة وكافة أعضائها وطاقمها الإداري، بالشكر والتقدير على الجهد المبذول والعمل الجاد وأحيل الكلمة إليها لتستعرض تقريرها الموحد حول مشروع القانون محلّ النظر، المصدح للجنة.

السيد نبيه ثابت، رئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد الوزيرة والوفد المرافق،

قامت لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة يوم 21 مارس 2024 بدراسة مشروع قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرخ في 20 أكتوبر 2003 المتعلق بمراكز الاصطياف وترفيه الأطفال، حيث ورد هذا المشروع على مجلس نواب الشعب يوم 26 فيفري 2024 وتمت إحالته على اللجنة يوم 29 فيفري 2024.

وبعد تلاوة مشروع القانون وشرح الأسباب المتعلق به تم الاستماع إلى السيدة وزيرة المرأة ومناقشة مشروع القانون وتم التصويت عليه والموافقة على المشروع برمته.

وأحيل الكلمة الى السيد مقرر اللجنة لتلاوة التقرير.

السيد رؤوف الفقيري، المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

بدوري أرحب بزملائي وبالإداريين،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق لها،

تقرير
لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة
حول مشروع قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرخ في20 أكتوبر 2003 المتعلّق بمراكز الاصطياف وترفيه الأطفال
(عدد 2024/21)

ا-التقديم:

التزاما بمبادئ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وتطبيقا للنصوص القانونية الصادرة في الغرض والهادفة أساسا إلى تمكين كافة الأطفال من ممارسة حقوقهم دون تمييز بما في ذلك تلك المتعلقة بالترفيه، وفي إطار مزيد العناية بالأطفال ذوي الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية تم إحداث صنف مراكز الاصطياف وترفيه الأطفال بمقتضى القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرخ في20 أكتوبر 2003 المتعلق بمراكز الاصطياف وترفيه الأطفال والتي أسندت إليها أساسا المشمولات التالية:

- اصطياف الأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية والأطفال ذوي الإعاقة وأطفال العائلات ذات الدخل المحدود والأطفال المقبولين بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة وبمركبات الطفولة،
- تنظيم أنشطة في مجالات الإعلامية واللغات الحية والرياضة خلال العطل المدرسية لفائدة الأطفال المقبولين بتلك المؤسسات،
- تنظيم أنشطة ترفيهية لفائدة الأطفال خلال عطلة آخر الأسبوع،
- تنظيم أنشطة لفائدة أبناء التونسيين بالخارج خلال العطل وذلك بالتعاون مع ديوان التونسيين بالخارج.

وفي إطار تطوير الخدمات المُقدمة واستغلال الفترات المتبقية من السنة وتوسيع دائرة الفئات المنتفعة، وتوفيرا لمصادر دخل ذاتي إضافي لمراكز الاصطياف كمؤسسات عمومية تتمتع بالاستقلالية المالية أتاح لها القانون إمكانية إحداث موارد ذاتية واستغلالها، وتخفيفا للأعباء على المالية العمومية، وأمام تعدد الطلبات مختلفة المصادر لتوظيف مراكز الاصطياف وترفيه الأطفال بما يدعم مواردها الذاتية ويحسن من جودة الخدمات المسداة لفائدة الأطفال وظروف الاستقبال، وقصد الاستغلال الأمثل للفضاءات المتوفرة، حيث أن الاستغلال الفعلي يصل إلى 120 يوما في السنة والحال أنه يمكن استغلالها على مدار السنة بالنظر إلى حجم الطلبات وإلى موقعها الاستراتيجي، وبهدف مزيد تدعيم الدور المنوط بعهدة مراكز الاصطياف وترفيه الأطفال، تضمن مشروع القانون اقتراح جملة من التعديلات التي من شأنها تجاوز الإشكاليات العملية التي تحدّ من تطوير هذه الخدمات تتمثل فيما يلي:

✓ التنصيص على إضافة مشمولات جديدة لمراكز الاصطياف وترفيه الأطفال تتمثل في إسداء خدمات بمقابل لفائدة

المشاركين في الملتقيات والندوات والدورات التكوينية والاجتماعات وغيرها من التظاهرات وذلك بطلب من الجهة المنظّمة وبعد موافقة الوزير المكلف بالطفولة، على أن يكون تأمين هذه الأنشطة والتظاهرات خارج العطل المنصوص عليها بنص القانون، في ظل غياب مركز تكوين راجع بالنظر إلى الوزارة يعنى بتكوين الإطارات من ذوي الاختصاصات المختلفة (إطارات التفقد والإرشاد البيداغوجي، مندوبو حماية الطفولة، الإطارات التربوية وغيرهم...) حيث أن إحداث هذا الصنف من المراكز يتطلب موارد مالية وبشرية ضخمة يصعب توفيرها في ظل الصعوبات الاقتصادية والمالية الراهنة.

✓ توسيع دائرة الفئات المنتفعة لتشمل أبناء ضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي وأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها على معنى المرسوم عدد 20 لسنة 2022 المؤرخ في 9 أفريل 2022 المتعلق بمؤسسة فداء للإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي وأولى الحق من شهداء الثورة وجرحاها.

✓ حذف مصطلح الأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية من القانون وتعويض عبارات الأطفال المعوقين بعبارات "الأطفال ذوي الإعاقة" بما يتناغم مع مقتضيات دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والقانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المتعلق بالنهوض بذوي الإعاقة.

II- أعمال اللجنة :

اجتمعت لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة يوم الخميس 21 مارس 2024 للاستماع إلى السيّدة آمال بلحاج موسى، وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بخصوص مشروع القانون عدد 2024/21 المتعلق بتنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرخ في 20 أكتوبر 2003 المتعلّق بمراكز الاصطياف وترفيه الأطفال.

وفي مستهل الجلسة تمت تلاوة مشروع القانون ووثيقة شرح الأسباب المرفقة والتأكيد على اهمية المشروع من حيث التزامه بمبادئ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وتطبيقه للنصوص القانونية الصادرة في الغرض والهادفة أساسا إلى تمكين كافة الأطفال من ممارسة حقوقهم دون تميز بما في ذلك تلك المتعلقة بالترفيه والاصطياف.

كما نوّه رئيس اللجنة بالمجهودات الهامة التي ما فتئت الوزارة تقوم بها في إطار العناية بمختلف الشرائح العمرية بما في ذلك الأطفال.

ثم تولت السيدة الوزيرة تقديم لمحة عن مشروع هذا القانون بوضعه في إطاره العام مشيرة إلى أن التنقيحات المقترحة على القانون عدد 69 لسنة 2003 تهدف إلى توسيع دائرة الفئات المستفيدة من مراكز الاصطياف والترفيه من الأطفال والتي لن تقتصر على الأطفال المقبولين بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة وبمركبات الطفولة وأطفال العائلات محدودة الدخل والأطفال ذوي الإعاقة فحسب بل ستشمل أيضا أطفال ضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي وأولى الحق من شهداء الثورة وجرحاها.

وأكدت في ذات السياق الحاجة الملحة إلى ضرورة سن إطار تشريعي لتوفير مصادر دخل ذاتية وإضافية بما يسمح لمراكز الاصطياف والترفيه باعتبارها مؤسسات عمومية تتمتع بالاستقلالية المالية من استغلالها على الوجه الأمثل بمقتضى التنقيح المعروض على أنظار اللجنة.

إثر ذلك أحيلت الكلمة الى السادة النواب الذين قدموا جملة من الملاحظات والمقترحات والاستفسارات والتوصيات ومنها بالأساس تثمين إضافة أطفال ضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي وأولى الحق من شهداء الثورة وجرحاها. واستحسنوا اعتماد مصطلح "ذوي الإعاقة" بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإضافة أبناء الجالية التونسية المقيمة بالخارج مع اقتراح ضبط برنامج موجّه لتدريسهم اللغة العربية أثناء مدة الإقامة بمراكز الاصطياف والترفيه.

من جهة أخرى تساءل المتدخلون عن عدد مراكز الاصطياف المتوفرة وعن مقراتها وعن كلفة الإيواء وعن الفئة العمرية المعنية بالإقامة فيها وحول المقاييس المعتمدة في استقبال الأطفال وظروف إقامتهم بهذه المراكز مشيرين إلى خطورة هذه المرحلة العمرية وحساسية التعامل معها.

واستوضح بعض النواب حول خطة الوزارة المعتمدة في تحديد مقاييس العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل وحول رؤيتها الاستشرافية لأطفال الجهات المصنفة الأكثر فقرا حيث تغيب فيها مراكز مندمجة للشباب والطفولة ومركبات الطفولة ملاحظين أنه بذلك تم إقصاء بعض الجهات وخاصة منها الداخلية. ودعوا إلى ضرورة التفكير في إنشاء مراكز في تلك المناطق بما يضمن الحق في الترفيه لجميع الأطفال على حد السواء. وفي ذات السياق تساءل أحد النواب عن سبب تأجيل فتح مركب الطفولة في منطقة حي التضامن.

كما استنكر أحد النواب استعمال عبارة "العائلات الفقيرة" موضحا أن الفقر كمصطلح لا يقتصر على المال دون سواه بل يمكن أن يشمل الثقافة أو التربية أو الأخلاق.

واقترح آخرون تحديد عبارة "الأنشطة" ملاحظين أنها وردت في المطلق وأنه من الأجدر ضبطها حتى لا يقع التوسع في تأويلها.

من جهة أخرى تمت الإشارة إلى عدم تحديد الجهات المعنية بالخدمات المسداة بمقابل متسائلين عن طبيعتها الخاصة أو العمومية وشكلها القانوني وهل تشمل الأنشطة الحزبية أو الجمعياتية ومدى انتفاع أي جهة بالخدمات.

وأشار عدد من المتدخلين إلى أنه وقع استعمال عبارة "الأطفال" في المطلق في الفصل 2 كما نبهوا إلى مسألة عدم التنصيص على المداخيل المتأتية من الندوات والدورات التكوينية وإلى أين سيتم توجيهها.

ودعا بعضهم إلى إضافة المسنين وإيجاد صيغة لدمجهم في مشروع هذا القانون وإمكانية انتفاعهم بخدمات هذه المراكز.

كما استوضح أحد النواب عن رؤية الوزارة الاستشرافية حول بعث برنامج إدماج أطفال لدى عائلات مضيّفة تتوفر فيها شروط معينة وبمقابل مضبوط تكون تحت إشراف وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن على غرار ما هو معمول به في بعض الدول الأوروبية.

وفي تفاعلها مع جملة التساؤلات والاستفسارات بيّنت السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن أنه يوجد حاليا مركز اصطياف وحيد في موقع استراتيجي هام من منطقة الحمامات يعود

تاريخ إنجازه إلى سنة 2000 وتبلغ طاقة استيعابه 120طفلا تحت إشراف ثلة من المربين من ذوي الخبرة بمعدل مربي لكل خمسة أطفال مؤكدة حرص الوزارة على توخي اليقظة والحذر في التعامل مع الأطفال من أجل ضمان سلامتهم في مختلف مراحلهم العمرية والنأي بهم عن كل أشكال العنف سواء أكان ماديا أو معنويا.

وأفادت أن الوزارة فكرت في إنجاز مركز ثان منذ سنة 2017 بطاقة استيعاب قدرها 250 طفلا في منطقة جرجيس وقد تم بناؤه بجودة عالية بكلفة جملية تناهز 11مليون دينار على أن يقع افتتاحه خلال هذا الشهر ويدخل حيز الاستغلال خلال هذه الصائفة، مؤكدة أن الوزارة اختارت منطقة جرجيس باعتبارها من المناطق الاستراتيجية الهامة وبينت أن هذا المركز سيمكن أطفال الجنوب من الاصطياف والترفيه سعيا منها لضمان المساواة بين جميع أطفال البلاد من شمالها إلى جنوبها.

وبالإضافة إلى ذلك صرحت الوزيرة بتوفر مركبات طفولة تضم أكثر من 6000 طفل من مكفولي الدولة يتمتعون بخدمات الإعاشة وبمستلزمات العودة المدرسية في بداية السنة الدراسية بنظام نصف إقامة، من بنيهم 350 طفلا إقامة كاملة. إضافة إلى 22 مركزا مندمجا للطفولة. هذا وبينت أنه سيتم توسيع الدائرة لتشمل أطفالا من ذوي الإعاقة وأطفالا ينتمون إلى مختلف الجمعيات وأطفالا ممن يتمتعون بالبرامج الخاصة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية وأبناء ضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي وأطفال الشهداء وجرحى الثورة.

كما أفادت أن الوزارة ارتأت تغيير الصبغة القانونية لهذه المراكز حتى تتمكن من العمل على مدار السنة ولا يكون نشاطها حكرا على فصل الصيف. مبيّنة أنه تم التنصيص في مشروع القانون على موافقة الوزير المكلف بالطفولة عند إسداء مراكز الاصطياف والترفيه لخدمات بمقابل لفائدة المشاركين في الملتقيات والندوات والدورات التكوينية والاجتماعات وغيرها من التظاهرات. كما شددت على مراعاة البرامج والأهداف التي تتماشى مع برنامج الوزارة بأن تكون الأنشطة ذات علاقة بمجال الطفولة من إعلامية ولغات حية ورياضة.

كما أكدت على أن تكون هذه الأنشطة خارج أيام العطل حتى لا يقع المساس من حق الطفل المنتمي إلى العائلات المعوزة ومحدودة الدخل في الترفيه من ناحية وحتى تتوفر للمراكز مداخيل ذاتية خاصة للقيام بأشغال التهذيب والصيانة الدورية وتجديد مقتنياتها وأجهزتها المختلفة من ناحية أخرى.

وعن مسألة الجهة المعنية بـ"إسداء خدمات بمقابل" الواردة في نص مشروع القانون أفادت الوزيرة بأن المقصود من ذلك كل المشاركين في الملتقيات والندوات والدورات التكوينية والاجتماعات وغيرها من التظاهرات التي تنظمها المراكز. كما أبرزت أنّ المشروع ينصّ على إضافة مشمولات جديدة لمراكز الاصطياف تشمل إسداء خدمات بمقابل في إطار احتضان الملتقيات والندوات والدورات التكوينيّة خارج العطل في مجالات ذات الصلة بالطفولة والإعلامية واللغات الحيّة والرياضة، مبيّنة أنّ تنقيح هذا القانون سيمكّن مركز الاصطياف وترفيه الأطفال بالحمامات من تأمين ما لا يقلّ عن 15000 ليلة من الأنشطة المختلفة في السنة ممّا يدعم مداخيله الذاتيّة لتحسين جودة الخدمات المسداة وصيانة المركز، مذكّرة باستفادة 1034 طفلا من النشاط الصيفي لمركز اصطياف وترفيه الأطفال بالحمامات خلال سنة 2023 يتوزعون بين 554 طفلا من فاقدي السند بمؤسسات الرعاية من المراكز المندمجة للشباب والطفولة ومركبات الطفولة و480 طفلا من المؤسسات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية أو مكونات المجتمع المدني الناشطة في المجال.

أما بخصوص المقاييس التي تعتمدها الوزارة في تصنيف العائلات المعوزة ومحدودة الدخل، فأوضحت أنه يتم اختيارها عن طريق لجان جهوية تضم وزارة الأسرة ووزارة الشؤون الاجتماعية.

وتفاعلا مع التساؤل الخاص بمسألة الإيداع العائلي للأطفال، أوضحت أنه ليس لوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن برنامج خاص بهذا المقترح نظرا لما يكتسيه هذا الموضوع من حساسية موضحة أن العمل على هذا البرنامج يستوجب الكثير من الدقة والبحث والتمحيص وهو على قدر كبير من المسؤولية.

من جهة أخرى، أفادت أن للوزارة برنامجا خاصا بالإيداع العائلي لكبار السن من خلال إسناد منحة للتكفل بهذه الفئة العمرية من أجل ضمان الوسط الطبيعي للمسن داخل العائلة وتحقيقا لتوازنه النفسي. مشيرة في ذات السياق إلى أن 99 بالمائة من المسنين يعيشون في إطار أسري طبيعي.

وفي هذا الصدد بينت الوزيرة أن هناك 33 مركزا لرعاية المسنين المكفولين من الدولة وأن الوزارة تعمل جاهدة على تأمين جانب الترفيه لهم من خلال القيام برحلات وأنشطة ترفيهية وبرامج تثقيفية مختلفة.

السيد رئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

شكرا،

للتصحيح، المعذرة زملائي ورد في التقرير الذي لديكم خطأ مطبعيا في إطار لجنة الصحة 33 مركزا الصحيح هو 13 مركزا.

السيد المقرر

وعن برامج الوزارة المستقبلية، أوضحت أنها تعتزم إبرام اتفاقية شراكة مع منظمة الكشافة التي ستوفر لها الدولة اعتمادات هامة وأن تُمْن الأطفال يتمتعون بالاصطياف بمرافقة ثلة من المربين على أن تكون هذه التجربة ناجعة حتى يتمكن أغلب الأطفال من الاصطياف والترفيه.

وعن التساؤل حول موعد افتتاح مركب الطفولة بحي التضامن، أفادت الوزيرة أنه سيتم في أقرب الآجال وسيتم الإعلان عن ذلك على الموقع الرسمي للوزارة موضحة أن بعض الصعوبات التي طرأت على إبرام الصفقات حالت دون ذلك.

وفي ختام الجلسة انتقلت اللجنة إلى التصويت على الفصل الوحيد الوارد بهذا المشروع وعلى المشروع برمّته حيث قررت الموافقة عليهما بالإجماع، على أن يتم اعداد التقرير الخاص بهذا المشروع في أقرب الآجال الممكنة ليتسنى إحالته بعد ذلك إلى مكتب المجلس.

III- قرار اللجنة :

وافقت لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة على مشروع القانون عدد 2024/21

المتعلّق بتنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرخ في20 أكتوبر 2003 المتعلّق بمراكز الاصطياف وترفيه الأطفال، بإجماع أعضائها الحاضرين، وهي توصي الجلسة العامة بالمصادقة على هذا المشروع. وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على عملها القيم وننتقل الآن الى النقاش العام، قائمة أولية للمتدخلين السيدات والسادة النواب المحترمين: هشام حسني، عادل ضياف، بثينة الغانمي، فخر الدين فضلون، بسمة الهمامي، حاتم اللباوي، محمود شلغاف، ضحى سالمي، صالح سالمي، عواطف الشنيتي.

المصدح للنائب المحترم هشام حسني غير منتمي، له أربع دقائق.

السيد هشام حسني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

في الحقيقة أصبح التنقيح ضروريا على الأقل في جزئه الأول وإضافة عبارة "فئات أخرى من الأطفال يتمتعون بمراكز الاصطياف" وهذا شيء نثمنه لكن توجد على الأقل ملاحظة شكلية لأن الفصل 2 من المفروض أن يكون فصلين.

فصل أول يعتني بالفئات وبالأنشطة وبمدتها وفصل آخر يعنى بإسداء الخدمات بمقابل، لا أعرف لما وقع ضمّهما؟ هل نصادق عليه بأكمله أو يسقط بأكمله، يعني يمكننا أن نحرم هذه الفئات في حين أن هناك ما يقال في مسألة إسداء الخدمات بمقابل.

أعود إلى الجوهر الآن، عندما نقول إسداء خدمات بمقابل دخلنا في خوصصة مرفق عام وهذا يسمى خوصصة مرفق عام وأعي ما أقول، لأننا عندما نقول هناك استثناءات هناك الإستثناء الذي يصبح قاعدة وأشرتم في هذا الفصل بأنّ الأنشطة تكون خارج العطل المشار إليها في الفصل.

لكن توجد دائما عبارة "لكن" التي تحلّ محلّ الإستثناء يكون هذا بموافقة الوزير وفي العطلة لا يكون هناك نشاط يعني في مركز الاصطياف لا يكون هناك نشاط حينها يمكن استغلال ذلك وهذا يعطي الفرصة لأن في الفصل لا يوجد منعا واضحا وصريحا لاستغلال ذلك أثناء فترة العطل، يعني عليهم أن يكونوا خارج العطل المشار إليها لكن لا يوجد منع ويمكن إيجاد الإستثناء ومثل هذه الإستثناءات تعودنا عليها كثيرا خاصة من طرف السادة الوزراء في كل حكومة يعطي الوزير الإمكانية.

مسألة أخرى عندما تكون الموافقة رأسا من السيد الوزير تسمى البيروقراطية الموجودة لأن هناك إدارات جهوية من المفروض أن يخوّل لها منح هذه التراخيص.

لا نعرف كم عدد مراكز الاصطياف، لن يتمكن السيد الوزير المكلف من النظر في جميعها سواء الآن أو بعد. هذا من ناحية.

أريد أن أعرج على بعض مراكز الإصطياف الأخرى غير التابعة لوزارة المرأة وهي مركبات الشباب مثلا دار الشباب بخير الدين فمركز الإصطياف يعتبر مركز تعذيب، من يستفيد منه؟ يستفيد منه شباب الأحياء الشعبية في تونس العاصمة.

فهؤلاء الشباب يأتون صباحا ويغادرون في الليل يعني يقضون نصف الوقت في التنقل، كان من المفروض بناء مبيت بالتعاون بين وزارتكم ووزارة الشباب والرياضة، عليكم التفكير في هذا الجيل وإلا لن يكون له معنى لأن أبناء الأحياء المهمشة لا يتمتعون بحظهم في هذا الجانب وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

طبعا تنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 المتعلق بمراكز الإصطياف وترفيه الأطفال يحيلنا مباشرة إلى الأحياء الشعبية المفقرة، إلى أحياء ذات كثافة سكانية وحيث كل الأطفال ذو هشاشة إجتماعية وإقتصادية. فهذه العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل التي أنجبت كوادر في بلادنا كان لديها الفضل على تونس خاصة في المحافل الدولية.

أريد أن أؤكد وأذكر السيدة الوزيرة أن أطفال الأحياء الشعبية سيدي حسين ودوار هيشر والملاسين وحي هلال والزهروني كلهم في حاجة إلى مثل هذه المراكز لكن هل هي كافية مقارنة بالعدد الموجود، عدد الأطفال ذوي الإعاقة، عدد الأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية وعدد الأطفال المهمشة؟

وكما نعلم أن قنال مجردة بسيدي حسين يغرق فيه كل سنة عدد من الأطفال وخاصة تلاميذ المدارس الإبتدائية والإعدادية وهذه السنة بالذات غرق طفل من منطقة الجيّارة في القنال ونتمنى إقامة مبيتات في مراكز الإصطياف فمن غير المنطقي أن يتنقل الطفل في يوم واحد ويعود في نفس اليوم أتصور أن بهذا التنقل لن يلبي حاجياته ولم يتمتع بحقه في الترفيه.

علينا أن لا ننسى كبار السنّ السيدة الوزيرة فهم في حاجة إلى الترفيه، لابد من أخذهم بعين الإعتبار فيما يتعلق بهذا البرنامج فهم يشعرون بالألم وبأنّ الدولة قد تخلّت عنهم وكذلك المجتمع، لهذا لابد من دمجهم ضمن برامج الوزارة فيما يخص الترفيه والإصطياف.

من المؤكّد أن هذه المراكز ستحل إشكالا كبيرا لكن لابد من تكثيف عددها وإنجاز برامج خصوصية للعائلات محدودة الدخل وبدون مبالغ مالية.

نعلم أن هناك أنشطة في العطلة وفي آخر الأسبوع مخصّصة لهؤلاء الأطفال لكن معظمهم منهمكون بالدروس الخصوصية وبدروس التدارك ومنغمسون في مشاكل تربوية لا تمكنهم من الترفيه عن النفس خاصة أن هناك لهفة كبيرة على هذه الدروس، لذلك لابد من التنسيق مع وزارة التربية من أجل ترك هذه الأوقات للترفيه وتمكين الطفل من الترفيه وأعتبر أن عطلة الصيف غير كافية لتمكين هؤلاء من الترفيه كما يجب.

من المؤكّد أيضا أن مراكز الطفولة تلعب دورا خاصة فيما يتعلق باليتامى والمحتاجين والأطفال ذوي الهشاشة الإقتصادية والإجتماعية ولكنها غير كافية، أدعو الى تكثيف هذه المراكز خاصة في الأحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية المرتفعة حيث تعدّ منطقة سيدي حسين قرابة 300 ألف ساكن ومع ارتفاع نسبة الأطفال المنقطعين عن الدراسة وهو بالعدد المهول، ولذلك فإحداث مركز

إضافي للطفولة وروضات عمومية نموذجية مهم للغاية من أجل احتضانهم وتأطيرهم ومن أجل صقل مواهبهم وتمكينهم من برامج الترفيه.

أرجو أخذ هذا بعين الإعتبار وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة بثينة الغانمي عن كتلة الخط الوطني السيادي لها أربع دقائق.

السيدة بثينة الغانمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

طبعا نثمن البرامج التي تعملون على تحقيقها في علاقة بالمسنين وفي علاقة أيضا بالمرأة والأطفال، إلا أن هناك ظاهرة تطفو هذه الأيام وهي ظاهرة الابتزاز الإلكتروني وجريمة الأطفال.

طبعا أغلب الجهات ينبغي أن تتدخل في هذا الشأن من وزارة التربية إلى وزارة الداخلية وصولا إلى وزارتكم ونرجو أن نقف عند البرنامج الذي من شأنه أن يحد من هذه الظاهرة أو يقضي لما لا عليها إجمالا.

ربما نتساءل حول إمكانية التنسيق مع كل هذه الوزارات التي ذكرتها.

هذا على المستوى الوطني السيدة الوزيرة، أما على مستوى جهوي فإني أريد أن أطرح مسألتين، مسألة أولى تتعلق بشأن الأطفال وطبعا الطفولة المهددة عامة فأطفالنا في عديد المناطق بولاية باجة وخاصة المناطق الريفية منها ولا فائدة في تسميتها حتى لا أقصّر في شأن جهة على أخرى، فقط أريد أن أؤكد على أن الأطفال يحرمون أحيانا من الالتحاق بمدارسهم سيدتي -هذا شأن تربوي ولنا ثقة تامة في وزارتكم للتنسيق مع وزارة التربية ونحاول أن نسيطر على هذه الظاهرة- نظرا للبنية التحتية المهترئة ولعدة أسباب أخرى من المؤكد أنكم اطلعتم عليها.

أما في علاقة أخرى بمستوى المسنين تعرفون سيدتي أن مركز المسنين أغلق طبعا ويعتبر هذا الحل جيدا لماذا؟ لوجود تصدعات أعلم أن وزارتكم على دراية بهذه المسألة لكن أريد أن نعرف إلى أين وصلت الدراسة في هذا الشأن ونريد أيضا سيدتي ونرجو أن تسرّعوا في ترميمه حتى يستفيد مسنّو الجهة وغيرها من الجهات بالعناية والرعاية، خاصة وأن هناك عددا لا يستهان به من المسنين هم في حاجة إلى هذا المقر.

شكرا لكم على حسن الاستماع.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، من المهم جدا أن نفكر اليوم في آليات تستفيد منها الطفولة وتتعلق بالترفيه وما إلى ذلك لكن في اعتقادي أن هناك مسائل تبدو أنها أعمق وآن الأوان لمعالجتها المعالجة الجدية وفي مقدمتها الأسرة التونسية على اعتبار أن الأسرة هي التي تحدد ملامح هذا المجتمع وقد سادت هذا المجتمع عدة ظواهر نلاحظها اليوم من عنف إلى سلوكيات أخرى محفوفة بالمخاط، وبالتالي فإن الأسرة التونسية تشهد تصدّعا فظيعا لذا لابد من وضع برامج وطنية لمقاومة وإنقاذ ما يمكن إنقاذه ومن المهم للغاية أن تعرضوا علينا خطتكم إن وجدت.

نقطة الثانية السيدة الوزيرة وتتعلق بالطفولة، طفولتنا اليوم مهددة تحت وطأة شبكات التواصل الإجتماعي حيث أصبحت هذه الشبكات حقيقة خطرا داهما ولا من رقيب ولا من حسيب عليها. ورأينا في الآونة الأخيرة ابتزاز هذه الطفولة وعديد المظاهر اللاأخلاقية على اعتبار أن هذه الشبكات تحل محل الأسرة في التربية وتحل محل المؤسسات التي من شأنها أن تتدخل اليوم وتضع خطة مشتركة مع عديد الأطراف المعنية بما في ذلك وزارة التربية ووزارة الداخلية ووزارة تكنولوجيا الإتصال. هذا فيما يتعلق بالطفولة والأسرة.

نقطة أخرى السيدة الوزيرة وأخص كبار السنّ وهم من منظوريك، لابد اليوم من اعتماد آليات للإحاطة بهذه الفئة، فهذه الفئة التي بنت المجتمع أعتقد أنها تستحق اليوم للفتة كريمة بإحداث آليات مجانية تتعلق مثلا بدخول المتاحف والنقل المجاني وما إلى ذلك. فهذه الفئة السيدة الوزيرة هي التي أسست هذا الحاضر الذي نعيشه وهي امتداد مهم جدا علينا التفكير فيه.

المسألة الثالثة والأخيرة تتعلق بمسألة جهوية، السيدة الوزيرة ضمن برنامج رائدات جهة المنستير تضمّ تقريبا 138 ملفا منذ شهر نوفمبر تمّ عرضها جهويا وإلى حد الآن لا وجود لأي إجراءات على غرار بقية الجهات، نعرف منهنّ من تسوغن محلات ويدفعن شهريا مقابل عملية التسويغ. المرجو منك السيدة الوزيرة الحسم في هذا الموضوع الذي يحتوي على 138 ملفا يتعلق ببرنامج رائدات وشكرا.

وفقكم الله في مسيرتكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة بسمة الهمامي غير منتمية لها ثلاث دقائق.

السيد بسمة الهمامي

صباح الخير جميعا،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المرأة وبكل الإطارات المرافقة للسيدة الوزيرة،

وفي حضوركنّ أود أن أهنئ الجمعية النسائية لكرة القدم المصغرة ببرقو سليانة على فوزها. ففي إطار البطولة الوطنية لكرة القدم المصغرة للسيدات للموسم الرياضي 2024/2023 توّجت الجمعية النسائية لكرة القدم المصغرة ببرقو بالبطولة لموسم 2024/2023 يوم الأحد 5 ماي 2024 في ملعب المرحوم عمر بالهادي ببرقو سليانة.

تحية شكر وفخر وانتصار للهلال الرياضي بسمار تطاوين، جمعية المرأة الرياضية بالرقاب، جمعية منزل جميل ميني فوت للنساء بنزرت، الجمعية النسائية لكرة القدم النسائية ببرقو.

لا موارد مالية لهذه الجمعيات الرياضية النسائية ولكنها تلعب "بالقليب" من أجل رفع العلم التونسي.

أريد أن أقول شكرا للمسيرين والمسؤولين، شكرا "ليني فوت" برقو سليانة.

سيدتي الوزيرة، إنّ القانون المتعلق بمراكز الإصطياف وترفيه الأطفال هذا القانون وعلى أهميته يساير كل المتغيرات في تونس ونستعدّ اليوم أيضا في تونس لتنظيم ترابي إقليمي جديد ألا وهو الأقاليم والجهات ولدينا خمسة أقاليم موجودة الآن في تونس، فماهي التدابير المتخذة من قبل وزارتكم من أجل أن تفي عدد مراكز الإصطياف هذه بعدد الأقاليم؟ هناك خمسة أقاليم يعني خمسة مراكز اصطياف وليس فقط اثنين حتى تتمكن هذه المراكز من أداء وظيفتها في أفضل الظروف وتكون شاملة وملمة بكل الأطفال الموجودين في تلك الأقاليم.

ويكون العمل متوفر بشكل عادل لأن إنشاء الأقاليم جاء من أجل توزيع عادل لثروات البلاد ولكل الخدمات والاستحقاقات من أجل أن يكون هناك عدل في كل شيء من البحر إلى التراب والدواخل إن كان ذلك في المنشئات أو المؤسسات.

كما أن الترفيه لا يجب أن يكون موسميا ويقتصر فقط على الاصطياف، فلدينا خمسة أقاليم تزخر بمقدرات بيئية ومناخية وطبيعية تستحق أن يتعرف عليها أبنائنا وأطفالنا باختلاف شرائحهم ممّا يعزز مبدأ الانتماء للوطن.

كذلك نريد أن نتعرف على بلادنا في جميع أنحائها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية.

السيد حاتم اللباوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بوزارة المرأة وعلى رأسها السيدة الوزيرة،

أود أن أشكر السيدة الوزيرة على تعاملها معنا وسلاستها في التعامل وأنا أتحدث عن القصرين وسهولة التواصل معها عكس بعض الوزراء الآخرين الذين من الاستحالة أن نتحصل عليهم عند اتصالنا بهم، شكرا السيدة الوزيرة.

فيما يخص القانون، يبقى عدد المراكز ضعيف ونأمل أن يرتفع عددها في السنوات القادمة، أتحدث عن مراكز الاصطياف حيث يعتبر الاصطياف في تونس في حد ذاته حكرا على بعض الأطفال حتى أننا نتحدث عن طفل صنف "أ" وطفل صنف "ب".

فالطفل في المناطق الحدودية والمناطق الجبلية والمناطق الداخلية لا يرى البحر إلا عندما يتحصل على الباكالوريا ويذهب إلى الجامعة لأن المناطق الداخلية لا يوجد بها جامعة.

فطفل المناطق الداخلية لم يتمتع بحقه مع بورقيبة ومع بن علي ومع العشرية الفارطة ومازال أمله في مسار 25 جويلية ونقول مازال الأمل.

فيما يخص المقابل سيدتي الوزيرة أتمنى أن تحدّد نصوصكم الترتيبية معاليم مقبولة ورمزية فيما يتعلق فيما بعد بمراكز الاصطياف حتى لا تكون مرة أخرى حكرا على بعض العائلات وبعض الأطفال

أنهي من القانون وأتحدث قليلا عن القصرين حيث أخذت القصرين صراحة قسطا محترما خاصة في برامجكم الموجهة إلى المرأة الريفية وهنا أتحدث عن معتمدية حاسي الفريد لكن سيدتي الوزيرة نحن بالأمس في اتصال مع السيد المدير الجهوي للقصرين صرّح لنا بأن العدد كبير للغاية.

صحيح أن التوجه كان لحاسي الفريد لكن العدد كبير جدا إذن نأمل أن تأخذ المناطق الأخرى حظّها في السنوات القادمة مثل حاسي الفريد والعيون والمناطق الحدودية فوسانة الخ لأنها وأكرر القول بأنّها لم تأخذها حقها مع بورقيبة ومع بن علي وفي العشرية الفارطة ومازال الأمل في مسار 25 جويلية.

السيدة الوزيرة، الطفل ووزارة الطفل، نتمنى في الأفق أن تحمل برامجكم القادمة الموجهة للطفل أي طفل، طفل الجبل، طفل المناطق الحدودية وطفل الريف الذي يعيش صراحة طفولة مدفونة ولا يعرف شيئا وربما هي سبب المشاكل التي تؤدي به إلى رفع سلاحه ضد بلاده لأن المشاكل النفسية والأمراض متأتية من الطفولة.

سيدتي الوزيرة، سأحدثكم عن أطفال معتمدية فوسانة منطقة عين جنان، لا أريد الحديث في الخاص لكن الضرورة تحتم عليّ ذلك. هؤلاء الأطفال إلى حد هذه الساعة يتم نقلهم بشاحنات فلاحية للمدارس لماذا؟ لأن السيد المدير الجهوي للنقل يقول بأن تضاريس الجهة وعرة والحافلات لا يمكنها التنقل في هذه المناطق.

لو كنا في أحد الدول الأخرى لقاموا بشراء حافلة رباعية الدفع أو وفروا لهم حلا. يعني إلى حد يوم أمس يتم نقل الأطفال على متن شاحنات بمقابل في تونس القرن الحادي والعشرون، في تونس العولمة، في تونس التي تقدم لغير التونسيين حقوقهم بينما لا يتمتّع الطفل التونسي بحقه.

سيدتي الوزيرة، نقطة مهمة جدا وهي العنف المدرسي، العنف المدرسي ليس حكرا على وزارة التربية. نأمل في الغد إيجاد توأمة أو عمل مشترك بين الوزارتين حتى نسعى على الأقل أن نخفف من هذه الظاهرة، ظاهرة العنف المدرسي لأنها ظاهرة بحث دكتوراه وبحث في كل العلوم الإنسانية وليست حكرا على وزارة التربية، أتمنى أن يكون من بين برامجكم العنف في المدرسة.

وأخيرا أذكرك سيدتي الوزيرة، هناك تعطيلات إدارية بدار المسنين بالقصرين وبمركز طفولة حي الكرمة ولم يتمتع المقاول بأجره بينما مسنّو الولاية قابعون في ولايات أخرى.

أكرر شكري لكم كوزارة وكمسؤولين وكوزيرة ومرحبا بكم في البرلمان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد محمود شلغاف غير منتمي له خمس دقائق.

السيد محمود شلغاف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

تحية طيبة للجميع،

سلامي للمرابطين الصابرين في فلسطين وفي غزة خاصة حفظهم الله وثبتهم.

سلامي لجهات الإسناد العربية.

سلامي للحركة الطلابية العالمية بدءا بالولايات المتحدة الأمريكية مرورا بأمريكا اللاتينية وصولا إلى أوروبا.

سلامي لحركة مقاطعة الكيان الصهيوني "BDS" التي تقوم بدور كبير في مساندة القضية الفلسطينية وانتهجت أسلوبا نضاليا ناجعا يتمثل في التركيز على مقاطعة علامات تجارية معينة متورّطة مباشرة مع الكيان الصهيوني مثل "ماكدونالد" و"ستاربوكس" و"كارفور" التي قامت بفتح فروع لها في المستوطنات الصهيونية وقدمت وجبات للجنود الصهاينة في المعركة الحالية لطوفان الأقصى.

على هذا الأساس ومن هذا المنبر أدعو شعبنا إلى الانضمام إلى حملة "BDS" ومقاطعة فضاءات "كارفور" المنتشرة في كافة أنحاء الجمهورية التونسية باعتبار أن "كارفور" مشارك في حرب الإبادة على الشعب الفلسطيني.

في تدخلي هذا لا يمكن أن لا أذكر بالجلسة العامة المنعقدة يوم 2 نوفمبر 2023 المتعلقة بمقترح قانون تجريم التطبيع وهي إلى حد الآن معلقة. أتساءل وأسال مكتب المجلس متى سيحدد موعد لمواصلة هذه الجلسة؟

سيدتي الوزيرة،

زملائي النواب،

عندما نقارن القانون عدد 69 لسنة 2003 بمشروع القانون عدد 21 لسنة 2024 المعروض علينا حاليا نلاحظ ثلاث إضافات في مشروع القانون بالنسبة الى القانون عدد 69 لسنة 2003.

الإضافة الأولى تتعلق بالفقرة الفرعية الأولى للفصل الثاني فعلاوة على تمكين اصطياف الأطفال ذوي الإعاقة وأطفال العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل والأطفال المقبولين بالمراكز المندمجة للشباب، علاوة على هذه الفئات يضاف إليهم الأطفال ضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي وأولى الحق من شهداء الثورة وجرحاها وهذه بطبيعة الحال إضافة ايجابية باعتبار مقدار التضحية التي قدمها آبائهم للشعب والوطن وباعتبار كذلك أن الإضافة هذه متناغمة مع المرسوم عدد 20 لسنة 2022 الذي أحدث مؤسسة فداء والتي تقوم بدور كبير في الرعاية والإحاطة بهذه الفئات.

الإضافة الثانية تتعلق بالفقرة الفرعية عدد 3 من الفصل عدد 2 وكان فيها نشاط يقتصر على الأنشطة الترفيهية في مشروع القانون المعروض علينا يضاف إلى الأنشطة الترفيهية الأنشطة التثقيفية والتحسيسية وهذا من شأنه أن يساهم في تكوين جيل من الأطفال ذو شخصية متوازنة، مثقف وواعي بعيدا عن ثقافة التفاهة السائدة حاليا.

الإضافة الثالثة تتعلق بالفقرة الفرعية الرابعة للفصل الثاني الذي يخوّل لمركز الإصطياف وترفيه الأطفال إسداء الخدمات بمقابل لفائدة المشاركين في الملتقيات والندوات وغيرها وهذا كذلك إيجابي بما أن الدخل الإضافي يعزز ميزانية المركز ويمكنه من تقديم خدمات أفضل لمرتاديه.

أخيرا أطلب من شخصكم الكريم سيدتي الوزيرة بناء مركز للاصطياف وترفيه الأطفال بجزر قرقنة باعتبار مناظرها الخلابة وبحرها النظيف وهدوئها الذي يخول لها أن تكون مكانا مناسبا لهذا المركز على شاكلة مركز الاصطياف والتخييم بقرقنة الذي يقوم بدور كبير في تأطير الشباب بقرقنة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد صالح السالمي عن كتلة صوت الجمهورية له ست دقائق.

الكلمة للسيدة عواطف الشنيتي غير منتمية لها ثلاث دقائق.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة الزملاء،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وإطارات الوزارة،

أولا، أود أن أشكر اليوم السيدة الوزيرة المكلفة بـ "stand" وزارة المرأة في معرض الكرم على عملها الممتاز فقد جلبت الأنظار لها بتقديم التفسيرات.

سأتحدث الآن السيدة الوزيرة حول مشروع القانون، النقطة الأولى من الفصل الثاني السيدة الوزيرة لقد قلت أن اصطياف الأطفال الذين يتم قبولهم بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة بالمركبات وأطفال العائلات الفقيرة، السيدة الوزيرة، أريد أن أقول بأن هناك عديد الأطفال لا يذهبون إلى مراكز الاصطياف ولا المراكز الأخرى، لذلك هنا السيدة الوزيرة لقد استثنيت عديد الأطفال الموجودين في المناطق المهمشة وفي المناطق الداخلية وأنا من الشمال الغربي من باجة هناك أطفال والله لا يعرفون البحر، لماذا لا يتم تخصيص نسبة 30% في هذا القانون للأشخاص المنسيين مثلا حسب المعتمديات الأكثر فقرا يتم تمتيع نسبة 30% من الأطفال الموجودين في تلك المناطق، بهذا الشكل يتم تمتيع كل الشرائح ويكون حقيقة لهذا القانون دافع جديد لأنه عندما تقولين السيدة الوزيرة هناك لجان إلى غير ذلك فإن هذه الأطراف لن تصل إلى الأشخاص التي في حاجة إلى هذا.

النقطة الثانية السيدة الوزيرة، حتى في النقطة الثانية في مجال الإعلامية والأنشطة واللغات الحية وفي المجال الرياضي نجد نفس الشيء السيدة الوزيرة دائما تقولين الأطفال المقبولين هناك كما ذكرت عديد الأطفال يتم استثناؤهم من هذا القانون الذي يصبح قانون هام جدا عندما يمس الناس التي تستحق، صحيح يجب أن يشمل جرحى الثورة إلى غير ذلك ولكن هناك عديد الأطفال لا يعرفون البحر ومن الممكن أن يغير هذا القانون حياتهم ويصبحون ينظرون إلى تونس الجديدة.

هنا السيدة الوزيرة، بصفتك عضو في الحكومة سأتحدث كثيرا عن مشاريع القوانين التي تقدم بها السادة النواب ولكن السادة الوزراء يطالبون بتأجيلها لأن هناك مشاريع قوانين أخرى سيتم عرضها على المجلس، إن هذا الأمر السيدة الوزيرة قد حز في أنفسنا كثيرا وهنا أريد أن أسأل السيدة الوزيرة مثلا هناك قانون العنف المدرسي أين هو؟ المخدرات لدى الأطفال والأطفال من منظوريك السيدة الوزيرة، كما أريد أن أسأل أيضا عن قانون المرأة المعنفة التي يصل العنف المسلط عليها إلى حد أن يتم موتها خنقا، أين مشروع القانون الذي يهم العنف ضد المرأة؟

كما أتحدث السيدة الوزيرة عن الأسر التونسية، هل سيكون هناك مشروع قانون يتحدث عن المرأة التي تعمل؟ هل سيتم التخفيض في ساعات عملها أم لا؟ وهنا السيدة الوزيرة سأطلب منك كنائب مساعد للرئيس مكلف بشؤون النواب عقد جلسة مع بعضنا في هذا الخصوص أو تبعثي لنا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد يوسف طرشون عن كتلة الخط الوطني السيادي له خمسة عشر دقيقة.

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

اليوم أريد أن أتحدث أساسا عن علاقة مجلس نواب الشعب بالوظيفة التنفيذية.

سيدتي الوزيرة، في هذا الإطار أود الحديث عن يوميات امرأة تونسية سأعطيها اسم "حرة"، هذه الحرة تستيقظ صباحا تجهز فطور أبناؤها وهي حامل في الشهر التاسع في الأسبوع الأخير وبعد أن تعد الحرة الفطور لأبنائها ترافقهم إما للمدرسة أو لرياض الأطفال.

هذه الحرة تخرج تبقى تنتظر لمدة نصف ساعة النقل الريفي وهي حامل في شهرها التاسع في الأسبوع الأخير، هذه الحرة تصل إلى عملها متأخرة في أغلب الأحيان لأنه كما نعلم ظروف النقل في بلادنا، تهان ويتم خصم أجرها لأنها وجدت نفسها مكرهة على أن تصل إلى العمل متأخرة.

هذه الحرة منسية في هذه البلاد وهي حامل في شهرها التاسع في الأسبوع الأخير من الولادة ومجبرة على الذهاب إلى العمل بموجب القانون الذي لا يعطيها الحق في التمتع بعطلة قبل الولادة حتى قبل 24 ساعة، أي يمكن أن يقع حمل الحرة الحامل في شهرها التاسع وفي الأسبوع الأخير من المصنع في سيارة إسعاف هذا إن كانت هناك سيارة إسعاف وإن لم تتعرض في عملها لتعكرات صحية كتزيف أو إجهاض إلى غير ذلك، هذه الحرة سيدتي الوزيرة أنت مسؤولة عنها.

هذه الحرة، فكرنا في أن نمتعها بعطلة ما قبل عطلة الأمومة وقدمنا مقترح قانون لعطلة الأمومة والأبوة والولادة وهذا ليس في القطاع العام فقط بل في القطاع العام والخاص وأؤكد في القطاع العام والخاص والمجلس مشكور سارع بإحالة هذا المقترح على اللجنة المعنية للنظر فيه في ظرف أسبوع وها هو السيد الرئيس موجود بيننا، لقد أودعنا القانون يوم الاثنين ويوم الخميس في اجتماع المكتب سارع المجلس لأنه يعي جيدا بأن هذه الفئة المظلومة والمضطهدة وخرج القانون من المكتب وعرض على اللجنة وعقدنا السيدة الوزيرة وأنت على علم بهذا ثلاث جلسات استماع ولم تحضروا فيها وكان من الأولى أن تكون المبادرة الأولى من وزارة المرأة بأن تحضر، قمنا باستدعائكم وقلتم سنأتي في بداية شهر ماي وبعد ذلك أجلتم ذلك والجلسة مع وزارة المرأة بخصوص "الحرة" الحاملة في شهرها التاسع في أسبوعها الأخير لا يتم افتكاك حقها ولا نحترم حقها.

سيدتي الوزيرة، في الثلاث جلسات جاءت وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية ورئاسة الحكومة في جلسات استماع ووزارة المرأة لا يوجد لديها في جدول أعمالها أولوية لحرة وأمثال حرة، أنا مستاء وأسجل هذا الاستياء ولكن الأخطر من هذا وهنا أتوجه بكلامي ليس فقط للسيدة وزيرة المرأة.

سيدي رئيس البرلمان،

هناك مشكل حقيقي حيث هناك أكثر من ستة مقترحات قوانين تقدم بها السادة النواب من بينها عطلة الأمومة وما تحدثت عنه الآن وتم التداول فيها وأنفق فيها من الوقت ومن الجهد وحصل هدرا كبيرا، وسأعطي مثال المسؤولية الطبية 17 جلسة عمل، نحن نقول هذا للمواطنين ولشعبنا فإن النواب تحملوا مسؤوليتهم والأمانة التي منحتموهم إياها وهذا المجلس وكل زملائي يعملون ليلا نهارا ويتقدمون بمقترحات قوانين وهذه الجلسات على الأقل في علاقة بقانون المسؤولية الطبية تم عقد 17 جلسة لترون حجم الوقت والجهد وفي الأخير ما راعنا إلا كما سمعنا في علاقة بوزارة المرأة، يقولون لنا كل عملكم يمكنكم إلقاؤه في سلة المهملات لأن لدينا مشروع قانون بصدد الإعداد في الوزارة وقد تم التداول فيه في المجلس الوزاري وهذا القانون سنقوم نحن بإعداده وسيعرض عليكم، هذه مشكلة حقيقية ولقد قدمت لكم مثالين وسأقدم لكم ثلاث أمثلة أخرى، قانون الفنان نفس الشيء، كل مقترح نتقدم به نقوم بالاستماعات ونشرع في العمل إلى غير ذلك وبعد ذلك ما راعنا أن نجد الوزير أو كذا يقول لنا بأن هذا المشروع سيأتيكم من الوزارة.

نحن ندرك جيدا أن نجاح مسار 25 جويلية لا يكون إلا كما قال السيد رئيس الجمهورية بتكامل الوظائف، الوظيفة التشريعية والوظيفة القضائية والوظيفة التنفيذية، نريد أن نتعاون معكم السيدة الوزيرة وأوجه كلامي إلى رئيس الحكومة، أن هذه الطريقة في التعامل مع مجلس النواب، اتركونا من المشاكل الأخرى في علاقة بالوظيفة التنفيذية، التواصل مع الولاة قضينا فيه أشهر والآن أصبح هناك مشكل أخطر يتمثل في تعطيل وظيفتنا في أداءها، أنا أعتبر هذا تعطيل للمجلس وسأقول شيء أهم في رأيي، إذا كان لديك قانون لماذا لا تتقدم به؟ يمكنك أن تتقدم به ونحن سنكون سعداء بأن نناقشه وأكثر من هذا إذا كان لديك ما تقوله في المقترح الذي تقدم به السادة النواب فإننا ندعوكم في كل مرة بأن تأتوا ونستمع إليكم، فسأعيطكم مثلا قانون المسؤولية الطبية جاء السيد وزير الصحة وتم قبول مقترحاته في اللجنة وبعد ذلك ما راعنا إلا أن هناك مقترحات وقبر هذا المقترح ويتم عرض مشروع آخر.

إذن ماذا نفعل؟ هل نتوقف عن العمل ولا نتقدم بمقترحات، هل تعلم ما معنى جلسات عمل؟ كل طرف يتحمل مسؤوليته ونحن كنواب سنحمل الأمانة ونحن أوفياء لشعبنا، قال شعبنا هناك قضايا رئيسية.

السيد الرئيس، لقد رفعنا شعارات في علاقة بالسيادة الوطنية، العدالة الاجتماعية، محاربة الفساد والفاسدين ونريد تجسيد مفهوم الثورة التشريعية، ليست مجرد شعارات فهذه الثورة التشريعية يجب أن تتجه نحو المشاكل الحقيقية، أنا لا أقزم موضوع الاصطياف أو مراكز الاصطياف، مراكز الاصطياف موضوع مهم لكن سيدتي الوزيرة هذه الحرة التي ستلد اليوم هي الآن في المصنع جالسة على الآلة تعمل وربما يأخذونها بعد قليل لتضع مولودها. أين الأولويات؟ ما هي أولويات وزارة المرأة اليوم؟ هل يعقل أن وزارة المرأة تقول لنا سنأتيكم بعد شهر في موضوع حساس مثل هذا الموضوع؟

نحن ننتصر لهؤلاء الذين حمّلونا هذه الأمانة والذين يعانون ونحن نعلم لماذا لأن هناك مسائل مبطنة، لأنه عندما تصبح المسائل تدار بهذا الشكل يمكن أن أقرأ سوء النية. لماذا وزارة المرأة تعطيني موعد بعد شهر وإذا كان مقترحنا أزعجهم في علاقة بالقطاع الخاص سأقول هذا لأن مشروعنا يتعلق بالقطاع العام والخاص في باب المساواة أمام القانون فمثل الموظف العمومي لديه حقوق ويجب أن ندافع عنه كذلك الموظفين في القطاع الخاص وخاصة المرأة العاملة

المضطهدة التي تداس حقوقها خاصة في علاقة بالأمومة وهذه مسؤوليتك سيدتي الوزيرة، لو استجبت مباشرة وأتيت لكنت سعيد جدا وقلت هذه تعد أولوية وشكرا لكم لنتعاون مع بعضنا ولدينا ما اقترحه وقانونكم هذا فيه بعض الهنات لنصلحها مع بعضنا البعض ونكون سعداء جدا بذلك.

وسأقول شيئا بإمكانك أن تسجلي اسمك سيدتي الوزيرة في تاريخ هذا التشريع لأن عطلة الأمومة هذه وعطلة الأبوة ستكون نقطة فاصلة في تاريخ كذا لتسجل باسمك لا بأس من ذلك ونحن مستعدون بأن نخوض هذه المعركة وأقول جيدا المعركة لأننا نعلم بأن القطاع الخاص هو من يقوم بتعطيل هذا المشروع، نحن على علم بكل شيء ونحن نريد لهذه العاملة أن تسترد حقها لأنه من الإهانة ومن الخزي أن أمي أو أختي أو زوجتي أو كذا تكون حامل ولم يبق لها إلا يومين على الولادة وليس لديها الحق في يوم عطلة فهذا مخجل.

ولذلك نحن نريد أن تكون أولويات وزارة المرأة مثل علاقتنا بالوظيفة التنفيذية التي نريد أن نتعاون معها بكل صدق وبكل أمانة لماذا؟ لأننا نحمل عبء المسار وإنجاح مسار 25 جويلية، نريد أن نتعاون سيدتي الوزيرة ليس بعد أن أعمل لمدة شهرين تقول لي لدي مشروع آخر سيعرض عليكم من الوزارة، لا.

نحن سنقوم بدورنا وهنا أوجه كلامي إلى زملائي النواب فلتتحملوا مسؤوليتكم ولتدافعوا على مقترحاتكم، المقترحات التي أنتم مقتنعون بأنها في مصلحة هذا الشعب، نحن لدينا "repère" وحيد يتحكم فينا مبادئنا ودفاعنا عن حقوق شعبنا فقط، لا توجد لدينا أي غاية أخرى ولن نخضع لضغوط اللوبيات مهما كانت قوتهم، من شعارات 25 جويلية، الشعار الثالث محاربة الفساد والفاسدين وأنا أعتبر أن اضطهاد العمال وهؤلاء العاملات وعدم إعطاؤهم حقهم هو نوع من أنواع الفساد وهو بالذات تشريعي موجود في المنظومة التشريعية التي علينا أن نثور ضدها وعلينا تغييرها والحرة ستتحصل على حقها بالنضال التشريعي ونحن نعرف قناعتكم المطلقة بأن هؤلاء الناس مضطهدين ولكن لا تكفي النوايا سيدتي الوزيرة.

سأطرح عليك سؤالا وسأطرحه عليكم بكل محبة وبكل ود وبكل لطف وأنت تعرفين هذا لو كنت اليوم في الأسبوع الأخير من الحمل هل تأتي للعمل هنا، هل مستعدة لتأتي إلى هنا؟ إذن ما رأيك في هذه العاملات اللاتي تعملن بأيديهن وهي تجلس على آلة من الثامنة صباحا إلى الخامسة مساء، ما رأيك سيدتي الوزيرة؟

ثانيا، وقد أطلت بعض الشيء سيدتي الوزيرة، أبن حرة التي تحدثت عنها منذ حين كان ينشط في نادي في عوسجة وهي مدينة من المدن، هل تعرفين سيدتي الوزيرة بعد 25 جويلية كان مبرمج بعث مركب للطفولة وأنت على علم بهذا والسيد المدير الجهوي على علم بهذا الموضوع وخصصت البلدية أرض لبناء هذا المشروع، ماذا قدمنا له نحن؟ أغلقنا نادي الأطفال، أنا أعي جيدا بأن هناك تقرير فني وقد اطلعت على هذا التقرير وبالتالي أصبحت هناك خطورة في هذا النادي.

ابن حرة ماذا يفعل إن أغلقنا أمامه مركز الطفولة هذا؟ سيصبح في الشارع وأنا أؤكد لك السيدة الوزيرة الفاضلة لقد زرت هذا النادي وربما أنت أيضا قد زرت هذا النادي أو تعلمين بحكم التقارير أو كذا بأنه يعد من أنشط النوادي، هل تعلمين منذ متى تم غلقه سيدتي الوزيرة؟ تم إغلاقة منذ وصول الأمر يوم 24 نوفمبر2023، ماذا قلنا؟ التسريع في إنجاز مركب الطفولة وقد خصصت له أرض وكل الأمور على ما يرام، لماذ لا يتم التسريع في بناؤه على المدى الطويل ربما؟ واليوم اقترحنا حلولا وهناك عريضة سأمدك بها سيدتي الوزيرة تتضمن أكثر من 150 إمضاء من أولياء هؤلاء الأطفال وقد تم إقراره في المجلس المحلي وقد اتصل أحد النشطاء بالسيد المندوب الجهوي وأقرت هذا النشاط.

ما أريده قوله، قدمنا حلا وقد تعاون معنا السيد معتمد غار الملح المشرف على عوسجة فيما يتعلق بإمكانية كراء مقر وأنا أطالب بذلك سيدتي الوزيرة ويكون لك الفضل في ذلك وعندما سنجد المساحة السيد المعتمد عبد الرؤوف كريم، قال نحن نوفر الفضاء والكراء ستتكفل به وهذا يعتبر ضمن آليات عملكم، نود أن يعود هذا الفضاء إلى سالف نشاطه سيدتي الوزيرة في انتظار مركب الطفولة الذي نحن متمسكون به وقد خصصنا له الأرض ووقعت مشاجرة بخصوصه في البلدية، هذه نقطة أساسية وسأمدك سيدتي الوزيرة بالعريضة (وقد أظهر السيد النائب العريضة) لو سمحت وقد تم إرسالها بالتسلسل الإداري.

ثانيا، بخصوص وضعية المتفقدين سيدتي الوزيرة، لقد اتصل بي العديد من المتفقدين من وزارتكم، عدد المتفقدين سيدتي الوزيرة 46 وعدد المساعدين البيداغوجيين 180، هل تعلمين هؤلاء كم يشرفون على مؤسسة وأنت تعرفين أكثر مني هم يشرفون على أكثر من 10 آلاف مؤسسة بين عمومي وخاص، عدد رياض الأطفال فقط أكثر من 6 آلاف، هل بإمكان هؤلاء ممارسة نشاطهم؟ لديهم مشاكل في التجهيزات فهم يستعملون أدواتهم، لديهم مشاكل في استرجاع مصاريف التنقل، لديهم تعطل في منحة التعيين الخاص للمتفقد...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد سامي الرايس عن الكتلة الوطنية المستقلة له خمس دقائق.

السيد سامي الرايس

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والإطار الإداري المرافق،

مداخلتي سيدتي الوزيرة، ستكون اليوم في علاقة بالطفولة ولا تتعلق بمراكز الاصطياف، في الحقيقة السيدة الوزيرة سأتحدث عن فئة من الأطفال الذين غالبا لا يجدون حظهم ولا يتم الاعتناء بهم ولا يتم تقديم العناية اللازمة لهم، لن أتحدث عن الأطفال ما قبل الدراسة ولن أتحدث عن رياض الأطفال أو عن نوادي الأطفال لكن سأتحدث عن الأطفال الذين هم في سن المراهقة وهو ما يعبر عنهم باليافعين الذين انقطعوا عن الدراسة والذين أعمارهم تتراوح بين 12 و15 سنة.

السيدة الوزيرة، حسب النقطة السادسة من الفصل الأول من مجلة حماية الطفل الصادرة سنة 1995 والتي تنص على تشريك الطفل بالطرق الملائمة في كل ما يعنيه واحترام حقوقه وتعزيزها باعتبار مصلحته الفضلى حتى ينشأ على خصال العمل والمبادرة وأخلاقيات الكسب الشخصي وروح التعويل على الذات.

ثم أنه المقصود من الفصل الثالث من نفس المجلة أن الطفل هو كل إنسان سنه دون 18 سنة والذين يبلغ عددهم في تونس حسب آخر إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء 3,7 مليون طفل أي ثلث سكان تونس هم من منظوريك السيدة الوزيرة.

نسبة المنقطعين عن الدراسة سنة 2022 حسب ما جاء في تصريحك السيدة الوزيرة في شهر أكتوبر 2023 بلغ 5,5% أي ما يقابل 106895 طفل منهم 10،2% في المرحلة الإعدادية أي ما يقارب تقريبا 10700 طفل ومنهم تقريبا 47% من السابعة أساسي وعندما نأخذ كل المعطيات نجد أن هناك 6 آلاف تلميذ ينقطع عن الدراسة في المؤسسات العمومية، نسبة صغرى منهم تذهب إلى المؤسسات الخاصة والبقية مصيرهم يبقى مجهولا.

السؤال المطروح السيدة الوزيرة، بخصوص هذه الفئة من الأطفال هم اليافعين من سيستوعبهم، من سيؤطرهم ومن سيعلمهم ومن سيقبل بهم؟ بالطبع هو الشارع وأصحاب النوايا الحسنة والمقاهي وما سيترتب عنه من فساد أخلاقي ومن عنف جسدي ومن سرقة ومن زطلة وحرقة إلى آخره.

ثم إن هذه الفئة المهمشة بالرغم من أهميتها فإن مؤسسات الطفولة لم تعد تلبي حاجياتهم، نوادي الأطفال غير قادرة على استيعاب هذه الفئة العمرية بين 12 و15 سنة، كما أن مؤسسات الشباب حسب المناشير التي جاءت في الغرض غير قادرة على استيعابهم، إذن هنا سيدتي الوزيرة نتحدث حتى عن عدم غزارة الأدب الخاص باليافعين مثلا نتحدث عن أدب الكهول، عن أدب الأطفال ولكن لا يمكن أن نجد أدب موجه لفئة اليافعين وهنا السيدة الوزيرة نقترح أن تقع مراجعة عديد القوانين التي هي في علاقة باليافعين بما فيها القانون عدد 10 لسنة 1993 المتعلق بالقانون التوجيهي للتكوين المهني الذي يفرض الالتحاق بالتكوين المهني على أساس أن يكون قد نجح في السنة التاسعة أساسي في حين أن المدارس التقنية الموجودة حاليا في كامل تراب الجمهورية طاقة استيعابها ضعيفة جدا إلى درجة أننا نجد العديد من اليافعين يلتحقون بالمدارس التقنية لكن لا يمكنهم الذهاب إلى التكوين المهني.

السؤال المطروح، أولادنا اليافعين الذين سنهم بين 12 و15 سنة السيدة الوزيرة سأعطيك مثالا في مدينة نابل التي يوجد بها ثلاث إعداديات الذين تحصلوا على معدل أقل من 10 عددهم تقريبا 939 من جملة 3150 أي أن نسبة كبيرة جدا من هؤلاء اليافعين وتوجد لدينا مدرسة وحيدة في مدينة نابل وهي المدرسة التقنية التي طاقة اسيتعابها لا تتجاوز 130 تلميذ أي أنه تقريبا أكثر من 70% من الأطفال لا يمكنهم أن يجدوا الحظوة اللازمة لا من نوادي الأطفال ولا من التعليم التقني ولا من التكوين المهني ثم بعد ذلك نتساءل لماذا أبناؤنا في هذه الوضعية ولماذا لا يتأقلمون؟ لماذا لا توجد لدينا النصوص المرافقة لهذه الفئة من الأطفال الذين يمكننا توجيههم إلى الصواب وقيادتهم وتأطيرهم وهذا دوركم السيدة الوزيرة إلى جانب دور المرأة الذي يحظى بعناية كبيرة ولكن الأطفال وخاصة الأطفال اليافعين يفتقدون إلى العديد من النصوص التشريعية لذلك علينا أن نعمل معا لإصلاح وضعيتهم وتأطيرهم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رشدي الرويسي غير منتمي له ثلاث دقائق.

السيد رشدي الرويسي

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

قبل مناقشة البعض من هذا القانون أتوجه بالشكر خاصة إلى الإطار المرافق لوزارة المرأة لأنها تعد من أكثر الوزارات التي أنا شخصيا وجدت تجاوبا منهم، أنا لا أتحدث عن النتائج أصبحنا نتحدث على الأقل عن التجاوب على مستوى العلاقة مع الوظيفة التنفيذية.

بالنسبة إلى هذا القانون، قبل الحديث عن مراكز الاصطياف أريد أن أتحدث عن الخط الأول الذي يعتني بالطفولة وعندما أتحدث عن الخط الأول فإنني سأتحدث عن نوادي الأطفال، مركبات الطفولة، رياض الأطفال. لازالت المناطق الداخلية تعاني التهميش وتعاني من عدم توفر أبسط الضرورات لاستيعاب الطفولة.

سأتحدث عن روضة الأطفال الأقصاب في معتمدية قعفور ولاية سليانة، صحيح أن الإجابة ستكون أنها تتبع منظمة التربية والأسرة لكن البناية مغلقة منذ أكثر من عشر سنوات ولا يجد الأطفال هناك منفذا لاستيعابهم.

عندما أتحدث عن نادي أطفال سيدي بورويس الذي من المفروض أن يحول إلى مركب طفولة ونحن في طور الترميم، نحن قادرون على تحويله إلى مركب لاستيعاب الأطفال هناك.

نتحدث أيضا عن برج المسعودي، هناك مقر مهمل لا يتبع أي وزارة الكل يدعي أن هذا المقر لا يتبعهم لما لا يتم تحويل هذا المقر إلى نادي أطفال ليستوعب أطفال برج المسعودي؟

بالنسبة إلى هذا القانون، قانون الاصطياف نحن معه لكن بشروط، نتحدث عن الإدماج ما معنى الإدماج؟ لدينا مسنين وأطفال لماذا لا يتم القيام بأنشطة إدماجية للمسنين الموجودين في دور العجز الذين ليس لهم أسر مع الأطفال فاقدي السند يكون لهم نشاط في إطار وزارة المرأة والأسرة.

نتحدث عن مراكز الاصطياف، صحيح لدينا واحدة وسيتم بناء اثنين ولكن توجد لدينا منظمات وطنية للمعاقين كالمكفوفين في بنزرت لماذا لا يتم إدماجهم في أنشطة وزارة المرأة والأسرة؟ بإمكاننا أن نفعل أكثر من مجرد قانون في موارد وزارة المرأة فلما لا تنفتح الوزارة على كل المؤسسات القادرة على استيعاب الأطفال خاصة ذوي الحاجيات الخصوصية؟ لدينا منظمات مقراتها مهملة نحن قادرون على التدخل فيها لاسيعابهم، شكرا على صبركم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم محمد أمين المباركي عن كتلة صوت الجهورية له ثلاث دقائق.

النائب المحترم السيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق لها،

عملا بمقتضيات الدستور والنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه إلى سيادتكم سيدتي الوزيرة بتهنئتكم على نجاحكم في إدارة هذه الوزارة وهو شيء لمسته خاصة على مستوى ولاية باجة.

أولا، نثمن هذا المشروع الخاص بالترفيه وأدعو سيدتي الوزيرة الوزارة إلى مزيد الانكباب على العناية خاصة بأطفال الأرياف الذين في الحقيقة مازالوا يعانون بعض الشيء من التهميش خاصة في دائرة مجاز الباب، تستور، قبلاط من ولاية باجة.

ثانيا، أطالب بمزيد دعم هذه الوزارة بتوفير الوسائل المادية حتى تتمكن من العمل في أريحية نظرا إلى أن المواضيع التي تتعامل معها ذات قيمة إستراتيجية تتعلق بالطفولة التي تعتبر مستقبل البلاد.

سيدي الرئيس، في غير هذا الموضوع ونظرا إلى أنه موضوع حارق، اتصلت بي عديد الشركات الأهلية والتي تدعو وزارة أملاك الدولة إلى مد البرلمان بمشروع قانون الأملاك العامة حتى يتم إسنادهم ترخيصا لكي يتمكنوا من الحصول على قروض للعمل.

أرجو من وزارة أملاك الدولة الإسراع مد البرلمان بهذا المشروع ليتم النظر فيه والمصادقة عليه، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمود العامري غير منتمي له أربع دقائق.

السيد محمود العامري

شكرا سيدي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب بالسيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وكافة إطارات الوزارة.

يعرض علينا اليوم مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرخ في 20 أكتوبر 2003 والمتعلق بمراكز اصطياف وترفيه الأطفال.

السيدة الوزيرة، نرحب بأي مبادرة تشريعية من شأنها أن تحقق مكتسبات أكثر في مجال الطفولة ونؤكد على ضرورة تطوير النصوص القانونية التي ستمكن هذه الفئة من ممارسة حقوقهم دون تمييز.

السيدة الوزيرة، نحن اليوم في مسار جديد ومفهوم آخر لتنمية عادلة ونذكر أن دستور 25 جويلية قد قطع مع منطق التمييز الايجابي فكل مناطق الجمهورية اليوم تحتاج إلى التنمية خصوصا عندما يتعلق الأمر بقطاع الطفولة، كما ذكرت لا بد اليوم من تطوير التشريعات المتعلقة بمجال الطفولة والحرص على ضمان حق الطفل في التعليم المجاني والترفيه.

يؤسفني حقا السيدة الوزيرة، أن أبلّغكم معاناة أطفالنا اليوم في جهة سوسة وفي معتمديات القلعة الصغرى وسيدي الهاني ولا نعلم هل المصالح الجهوية للوزارة قد أعلمتكم أنّ معتمدية القلعة الصغرى التي يفوق عدد سكانها 45 ألف ساكن لا يتوفر فيها أي فضاء عمومي موجه لتعليم الطفل، منذ سنوات تتكرر وتتجدد مطالب الجهة لإحداث مركب الأطفال لكن دون أي تفاعل إيجابي من طرف الوزارة ولا ندري ألا يحق لأطفال القلعة الصغرى التعليم المجاني في الروضات والنوادي العمومية؟

أتساءل أيضا هل أعلمتكم المصالح الجهوية لوزارتكم بأن معتمدية سيدي الهاني من المناطق التي ترتفع فيها نسبة الانقطاع المدرسي المبكر؟ وهل تعلم الوزارة أيضا أنّ هذه المنطقة لا يتوفر فيها أي مرافق عمومية موجهة للطفل، نشير أيضا أنّ سيدي الهاني لا يتوفر فيها مركز موجه للأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية، لا ندري لماذا كل هذا التهميش لهذه المعتمديات وأجيال اليوم تنتظر إجابات؟

السيدة الوزيرة، يعاني اليوم أولياء الأطفال المصابين بالتوحد في جهة سوسة عراقيل تعيق دخول أبنائهم إلى مدارس عمومية ويضطر أهالي هؤلاء الأطفال إلى وضعهم في مراكز مختصة غير مراقبة تكون في أغلب الأحيان سببا في تدهور الحالة الصحية والنفسية للطفل كما تفرض هذه المراكز مبالغ مجحفة على كاهل الأولياء مما يعمق هذه الأزمة، نتساءل اليوم كيف ستتدخل الوزارة لضمان حق هذه الفئة في التعليم المجاني؟

السيدة الوزيرة، لنا كل الثقة في شخصكم للتفاعل مع مطالب الجهة وحق أطفالنا في التعليم المجاني كما نرحب بالتعيين الجديد على رأس المندوبية الجهوية للأسرة والمرأة والطفل وكبار السن بسوسة وكل التوفيق في مهامهم، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد المعز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق.

السيد المعز بن يوسف

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدة الوزيرة مرحبا بك في مجلس النواب،

السيدة الوزيرة، لدينا مركز أطفال من ذوي الإعاقات في القلعة الكبرى يعملون به تقريبا 13 ما بين عملة وإطارات من ضمنهم 4 يشتغلون فيه منذ حوالي 13 سنة ويتقاضون 500 دينار من الجمعية وهؤلاء قضوا تقريبا نصف أعمارهم داخل المركز ولديهم أكثر من 70 طفلا و500 دينار طيلة 13 سنة فهؤلاء لم يعد بإمكانهم المواصلة بالرغم من المجهودات والتضحيات التي يقدمونها، أظن أنه حان الوقت لكي ينتدبوا بالرغم من النقص الموجود في العملة الذين يرعون هؤلاء الأطفال في مركز القلعة الكبرى ومساهمة الوزارة 20 ألف دينار في الحقيقة مبلغ بسيط جدا أمام الخدمات التي يقدمونها للأطفال لأن هذا المركز لا يستقبل فقط أطفالا من القلعة الكبرى بل كذلك من المحيط هناك العديد من الأطفال القادمين من معتمديات القلعة الكبيرة والميزانية العامة في حدود الـ 70 ألف دينار أغلبها تقريبا متأتية عن طريق الجمعية.

لذا أعتقد أنه حان الوقت ليصبح هذا المركز نموذجي سيدة الوزيرة لا يوجد مانع لذلك تضعون فيه أكثر إمكانيات وأكثر موظفين يعني تقنيين للاهتمام بهؤلاء الأطفال لأنهم يحققون نتائج ممتازة يتعلمون الكثير من الحرف كذلك المجتمع المدني بالقلعة مهتم ولكن نريد أن تضع الدولة كذلك بصمتها وكما قلت اليوم مطلب كل أبناء القلعة الكبرى تقريبا أن يصبح مركزا نموذجيا وكما تعلمون سيادتكم القلعة الكبرى توجد في المدخل الشمالي لولاية سوسة وتشع على المعتمديات المحيطة بها.

أطفال كندار نفس الشيء، معتمدية من معتمديات ولاية سوسة ليس لديهم مركزا للأطفال ويتنقلون إما إلى سيدي بوعلي أو النفيضة وهي كذلك من المناطق التي تحتاج اليوم إلى العديد من التدخلات في مستوى خاصة الأطفال.

لقد قمت بزيارتنا السيدة الوزيرة في سوسة، جئت لـ "SOS" أكودة ومع احترامنا وتقديرنا لكل المجهودات المقدمة من طرف الإخوة الموجودين في هذا المركز لكن الحق يقال اليوم هناك بعض المشاكل والاشكاليات التي وقعت خاصة بعض الأطفال عندما يصلون إلى عمر معين وهم أبنائنا في الأخير ولكن عندما يتم إخراجهم وكراء منازل لهم يتعرضون إلى عدة مشاكل وفي المدة الأخيرة حيث تعرض أربعة أو خمسة أطفال في محيط "collège" آخر ووقع استغلال هؤلاء من طرف مجموعة من المنحرفين.

السيدة الوزيرة، هذا المركز بقدر ما هو مهم في تربية أطفالنا كذلك نريد من هذه المراكز أن تخرج لنا أشخاصا متوازنين وناجحين في حياتهم كما كان في السابق، حيث تخرج من هذه المراكز الأطباء والأساتذة والمعلمين لكننا اليوم نرى أنه في مستوى نجاحهم في الدراسة وفي تأقلمهم في المجتمع هناك العديد من الصعوبات.

ما تبقى سيدة الوزيرة، ولاية سوسة تقريبا في كل البرامج المرتبطة بتمكين المرأة تقريبا من أقل الولايات التي نالت حظها وهذا أتصور أنه على الوزارة أن تتداركه لأنه لدينا العديد من المناطق الريفية والعديد من النساء اللاتي يحتجن تدخل الوزارة وتمكين النساء اقتصاديا في عدة معتمديات من الولاية، شكرا لكم وبالتوفيق لما فيه خير البلاد.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مصطفى البوبكري عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق.

السيد مصطفى البوبكري

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة،

السيدة الوزيرة، نعلم ما تلعبه مراكز الاصطياف وترفيه الأطفال من دور هام في تنميه مهارة الطفل على عدة مستويات منها التفاعل الاجتماعي والتطوير الحركي، الابداع والتفكير، تعزيز الثقة بالنفس، تنمية المهارات العقلية.

أريد أن أسأل السيدة الوزيرة، هل لدينا من الكفاءات والإطارات المختصة القادرة أن تنمي مهارة الطفل التونسي في هذه المراكز؟

ثانيا، نطالب السيدة الوزيرة بالتسريع بفتح مركز الاصطياف بجرجيس وذلك لقربه من ولايات الجنوب التونسي وتمكين الأطفال من الاصطياف وخاصة منهم أطفال المناطق الحدودية وأطفال الوسط الطبيعي.

أيضا نطالب ببناء مركزا بتطاوين يقع استعماله في فصل الشتاء ويكون بذلك مخيما شتويا ونعلم ما تزخر به ولاية تطاوين من معالم تاريخية وسياحية وأثرية وغيرها لكي يعرف أبنائنا الذين يقطنون في الشمال الجنوب التونسي ويتعرفون على بلادنا وبهذا تحصل الإضافة لأطفالنا إن شاء الله.

أيضا نطالب ببناء نادي أطفال في بني مهيرة وهي معتمدية جديدة والعقار متوفر وهو مطلب شعبي ولا توجد مؤسسات طفولة ولا شبابية بالمعتمدية.

أيضا اقتراح بناء روضات عمومية في مناطق ريفية حيث أن هناك عمادات ليس بها روضات خاصة مع توفير فضاء قديم على ملك المجلس الجهوي وهناك أملاك مصادرة يمكن توفيرها.

أيضا السيدة الوزيرة، طلب الترفيع في عدد أطفال روضتنا في حومتنا إلى ألف طفل بولاية تطاوين وهذا ليس بعزيز عليكم.

السيدة الوزيرة، تم مؤخرا الدورة 32 لمهرجان الطفولة بغمراسن وتقريبا هذا أول مهرجان يعتني بالطفولة بالجمهورية التونسية ونطلب من سيادتكم دعمكم في الدورة القادمة مع تقديم ملف في الغرض إن شاء الله وهنا أريد أن أشكر السيد المندوب الجهوي بتطاوين لما يقوم به وحسب الامكانيات المتوفرة من مجهودات.

أيضا السيدة الوزيرة التفكير في بناء فضاء الأسرة والعائلة بتطاوين يمكّن الأسرة والأطفال على غرار بقية الولايات من الترفيه لأنه لا توجد فضاءات خاصة للترفيه بالجهة، كما نلتمس من سيادتكم مساعدة بعض البلديات التي تفتقر إلى فضاءات ترفيهية رغم توفر الفضاء لكن تنقصه التجهيزات والصيانة.

السيدة الوزيرة، هناك موضوع دعم أسطول سيارات المندوبية بتطاوين وتعرفين بعد المعتمديات على مركز الولاية حيث يقع استغلال السيارة الوظيفية للسيد المندوب الجهوي خاصة معتمديتي رمادة والذهيبة وشكرا ووفقكم الله السيدة الوزيرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والإطار المرافق،

مرحبا بالزملاء مرة أخرى،

حول مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرخ في 20 أكتوبر إلى ما غير ذلك نتحدث في هذا التنقيح عن اصطياف الأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية نتحدث كذلك عن تنظيم أنشطة في مجالات الإعلامية واللغة، نتحدث كذلك عن تنظيم أنشطة ترفيهية لفائدة الأطفال خلال عطلة آخر الأسبوع وتنظيم أنشطة لفائدة أبناء التونسيين بالخارج وهلمّ جرا.

فقط سيدتي الوزيرة، أريد أن أجلب الانتباه ماذا فعلنا بخصوص "la location familiale" إلى متى ستبقى تونس فيما يخص أبناء العائلة 7000 مليم و6000 مليم للأبناء وما ينجر عن ذلك من مشاكل داخل العائلة؟ ثم لا قدر الله نصل إلى مشاكل أعلاها الانفصال وتذهب العائلة سدى.

سيدتي الوزيرة، أعتقد أنه من الأجدر بنا أن نتعامل مع المشاكل في مهدها وإبان ولادتها لا ننتظر كي تصبح الفراخ تطير لنحاول يائسين السيطرة عليها هذا فيما يخص مشروعنا.

سيدي رئيس مجلس النواب،

لدينا رسالة من جندوبة من الشمال الغربي حول للأسف ما يسمى بالهجرة الغير نظامية للأفارقة في اتجاه الشمال واتجاه جندوبة ومراعاة لحقوق الانسان والمواثيق الدولية والحفاظ على الأمن القومي طبعا والسلم الاجتماعي، هناك تصرف أعتقد أنه غير بريء بالمرة وأعتقد أنه من باب سكب الزيت على النهر وأعتقد أن الموضوع غير بريء، نأمل في دولتنا وحكومتنا الموقرة التعامل مع هذا الموضوع بكل انتباه ونريد أن نعرف من الذي دفع إلى هذا الموضوع وإن شاء الله تونس غدا أفضل وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حسن الجربوعي عن كتلة الأحرار له أربع دقائق.

السيد حسن الجربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية تحية للسيدة الوزيرة ولكافة الإطارات وعلى رأسهم السيد مدير الديوان السيد قيس على حسن الاستجابة والاستقبال للسادة النواب.

شيء آخر نثمن مجهودات الوزارة في توسيع دائرة الفئات المنتفعة والتي تشمل أبناء ضحايا الاعتداءات الإرهابية وأبناء جرحى الثورة لكن عندما نتمعن في هذا القانون السيدة الوزيرة نرى أنه القانون القديم الفصل الثاني الذي ينص على الأطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية ووقع تعويضها بالعائلات الفقيرة، وفي إجابتك في اللجنة قلت أن هناك لجنة ستصنف العائلات المعوزة ومحدودة الدخل ويتم التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية وتكون لجنة جهوية، لكن هناك أمر أريد مزيد الاستفسار عنه من سيادتك هو الفقر في تونس فهو متعدد الأبعاد هناك فقر مادي، فقر ثقافي، من ناحية مدخول العائلات، العائلات التي تحمل تعريفة منخفضة يعني هؤلاء الأشخاص كيف سيتم تصنيفهم في هذه اللجنة؟

النقطة الثانية، صحيح أنّ الوزارة تعمل لكن نرى أنها تعمل في "centrale" بينما في المناطق الداخلية مغيبة تماما، أنا سأسأل أسئلة عندما نرى أطفال مرضى التوحد من سن العامين أو ثلاث سنوات إلى غاية خمس سنوات من يتبعون؟ نحن نرى أنهم يتبعون وزارة الطفولة والمرأة وكبار السن، نرى أطفال الإعاقة الذهنية، نرى المطلقات والغير والغير والغير والغير.

عندما تقرر التنسيق أو السادة النواب يرسلون مراسلة يقع إعلامهم أن هؤلاء تابعين لوزارة الشؤون الاجتماعية، أطفال مرضى التوحد من يتبعون؟ أصبحت هناك فئات في تونس لا تحصى ولا تعد أنا أرسلت مراسلة قيل لي أنها لا تتبع هذه الوزارة فاستغربت بأنها تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

في هذه المناطق عندما تخرج إلى الشارع تجد وضعيات أو نساء وغير ذلك، تتصل بالمسؤولين في وزارتكم يقولون لا تتبعنا بل تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية بتعلة أنّ آلية البحث الاجتماعي موجودة في وزارة الشؤون الاجتماعية، العمل إداريا في وزارتكم لا يمكن إلا أن نشكركم لكن على الميدان مغيبة تماما.

في مناطق ريفية أنا أعطيك تقريبا هناك إحصائيات بمعتمدية 98 حالة لأطفال من سن السنتين إلى الخمس سنوات أمراض طيف التوحد، إعاقة ذهنية 135 هذه إحصائية قمنا بها نحن كسادة نواب "sur terrain" أصبحنا نقوم بدور الوزارة.

عندما تطالب على أساس أن تكون جمعية موجودة تعنى بهؤلاء الأطفال لأنّ أوليائهم يعملون بأجرة 20 دينار لا يملك حتى قوته ولا يمكن أن يهتم بابنه، عندما تخرج وترى هؤلاء العائلات لا تعاني الفقر فقط صدقيني وصلنا تحت خط الفقر فأين الوزارة من هؤلاء الناس؟ عندما أرسلت مراسلة ووصلني الجواب بأنه يتبع وزارة الشؤون الاجتماعية صدقوني وصلنا تحت قبة المجلس النائب يسأل كما يشاء والوزير يجيب كما يشاء والتنفيذ "zéro" على أرض الواقع، نحن كسادة نواب أصبحنا نتهرب من المواطنين الذين انتخبوننا، يسألك أنا لدي طفل مصاب بطيف التوحد ابحث لي عن حل، هناك حالات أخرى الذين وصلوا إلى 18 سنة يضعونهم في سجن داخل المنزل يغلقون عليهم الباب، يذهب إلى وكيل الجمهورية يعطيه تنفيذ، يذهب إلى رئيس المركز لا يجد من يأخذه.

سؤال آخر على نطاق جهوي أردت السير في هذا المقترح لأن هناك تشريعات تمس المواطن التونسي، هذه التشريعات لا تنفع ونعرف نحن بالنسبة إلى المصائف من يذهب ومن لا يذهب ربما يقع اختيارهم من الآن وليس في الصيف.

الوضعية الأخرى لدينا دار المسنين في صفاقس سنة 2020 أغلقت بتعلة تحتاج إلى أشغال، دار المسنين موجودة على تقريبا ثلاثة هكتارات كل شيء متوفر بها مغلقة إلى يوم الناس هذا تمنيت عندما زرت صفاقس لو ذهبت ورأيت هذه الوضعية المسنين يقطنون بالشوارع ونحن في هذه الوضعية؟

للأمانة ولنكن واضحين مع بعضنا في هذه النقطة، نحن كسادة نواب عندما نتصل بالسادة الوزراء، نحن لا نقضي أمورنا الشخصية بل المواطنون أحرجونا، نريد أن نوصل إليكم الأشياء الموجودة، أصبحنا نقوم بمقترحات قوانين يتم السطو عليها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد طارق الربعي عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق.

السيد طارق الربعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالزملاء،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

بالنسبة إلى مشروع هذا القانون لا يمكن إلا أن أثمّن الاستقلالية المادية الإدارية التي أُعطيت لمراكز الاصطياف وأريد أن أثمّن الاتفاقية المبرمة بمنطقة حي التضامن بين وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار المسنين مع البنك الوطني للتضامن بمنحة بـ 500 ألف دينار لإعادة مشروع مركب الطفولة بحي التضامن مشكورة السيدة الوزيرة.

لكن أريد أن آتي للعمق، زميلي تحدّث عن الفقر المادي أنا أريد أن أتحدث عن الفقر الأخلاقي، نحن في تونس أصبحنا نشتكي من الفقر الأخلاقي، فقر أخلاقي وتفقير ممنهج للمجتمع التونسي، تفكك أسري، عنف مستشري داخل المدارس، في الشارع، داخل الأسرة، في الطريق العام، في مؤسسات الوسائل الإعلامية، في كل مكان تجد العنف، العنف اللفظي والعنف الأخلاقي وكلنا أصبحنا نبحث عن الأخلاق لا نراها أصبحنا نطبع مع كل ما هو مشين.

السيدة الوزيرة، أريد أن أسألك هل هناك استراتيجية واضحة لإصلاح ما يمكن إصلاحه عن المدى القريب والمتوسط والبعيد لأننا إذا واصلنا في هذا المنحى هذا عفانا وعفاكم الله سرطان يستشري في المجتمع وإن شاء الله لا نصل إلى ما لا يحمد عقباه.

السيدة الوزيرة، أنا أعتبرها وزارة أنت ربما تقولين تقنية هي ليست تقنية بل تمس كل الوزارات لا بد أن تمس هذه الاستراتيجية كل الوزارات وزارة التربية، وزارة التعليم العالي، وزارة الثقافة، وزارة

الداخلية، وزارة الشباب والرياضة، بالاشتراك طبعا مع الوظيفة التشريعية البرلمان نحن على ذمتكم لسن تشريعات تكون حقيقية ومن الممكن أن نغير بها الواقع لكن نحن مازلنا ننتظر كثيرا بقينا فقط في مشاريع القوانين التي ربما القول أنها ترقيعية لم نتوجه نحو العمق نتمنى لو نتعمق أكثر فالمواطنون ينتظروننا، فقد أصبحت حتى في منزلك غير مستأمن نرى ما شهدناه في الأحداث الأخيرة خاصة العنف بين صغار السن.

السيدة الوزيرة، أنت مسؤولة عن الأسرة ككل مسؤولة عن المرأة، مسؤولة عن الطفولة، مسؤولة عن كبار السن كذلك، منذ ولادة الصغير وأنت مسؤولة عنه في وزارتكم لا بد من إصلاح ما يجب إصلاحه...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق.

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية لكل الزملاء،

مرحبا بك السيدة الوزيرة وبكل الطاقم المرافق لك.

في البداية أمر لأعرّج على مثل هذا المشروع وهو مشروع يتعلق بتنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 في نقطتين:

النقطة الأولى السيدة الوزيرة، نثمّن ما جاء في توسيع دائرة الاهتمام والانتفاع لتشمل بعض الفئات الخاصة والتي تمس الأسرة التونسية والمجتمع وهذا دليل على دور الوزارة الفاعل والهام في بناء ونحت مجتمع متكامل ومتناسق.

النقطة الثانية فيما يخص إسداء الخدمات بمقابل وهنا نعلم وربما كنا نود ما جاء في الفصل الثاني أن يكون لدينا تقريرا مفصلا عن كيفية إسداء هذه الخدمات، باعتبار أن اليوم نعلم جميعا عبء المالية العمومية وخاصة أتحدث عن ميزانية وزارة الثقافة التي هي 415 ألف فهي ليست بالميزانية التي تكون بالحجم الكافي لمثل هذه الوزارة التي هي تنشط في عمق المجتمع وفي عمق الأسرة التونسية.

أمر إلى نقطة ثانية وكنت توجهت برسالة إليك في مناقشة الميزانية هل هناك مراجعات لوزارتكم في صلب المجتمع وصلب الأسرة التونسية؟ اليوم نتحدث عن وزارة تمثل الأسرة، تمثل الفئات، تمثل كبار السن وتمثل المرأة والطفولة، اليوم وزارتكم تمثل المجتمع تمثل تونس، اليوم إذا كنا نريد أن نبني اقتصاد أو تنمية نبنيها عن طريق هذه الوزارة، اليوم هل تصلون للأرياف؟ هل تصلون للمناطق النائية وإلى عمق المجتمع التونسي أم لا؟

اليوم زميلي تحدث عن التوحد وغيره تحدّث عن مناطق أخرى، أنا اليوم أعطيك أمثلة ربما عندما نجد معتمدية بها 70 ألف ساكن سيدة الوزيرة ونجد مركز طفولة يقدم في خدمات لـ 93 منخرط و57 مكفول دولة يعني أن اليوم عملكم وأعتذر عن العبارة "négligeable" اليوم على 70 ألف ساكن تقدمون خدمات لما يقارب 150 يعني لا يعتبر شيئا.

اليوم نتحدث عن مركز الطفولة بالمرناقية من ولاية منوبة هذا المركز فيه قرار إخلاء منذ فيفري 2023 والآن ينشطون في فضاء على وجه الكراء وهذا الفضاء يفتقد حتى إلى فضاء خارجي للنشاط لأننا اليوم لدينا أشخاص متوحدين وأشخاص من ذوي الاحتياجات الخصوصية، لدينا فقراء، كيف يمكن اليوم في معتمدية تقديم خدمات لـ 150 شخص؟ وأنا أعطيتك مثال المرناقية ولكن لدينا العديد من الأمثلة يمكن أن نقيس على معتمديات أخرى.

اليوم لا بد من مراجعة لدوركم حتى تصلوا لعمق الأسرة وعمق المجتمع وبهذا تساهمون في بناء الدولة وفي بناء المجتمع وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يسري البواب عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق.

السيد يسري البواب

شكرا مرحبا بالسيدة الوزيرة،

مرحبا بالوفد المرافق للسيدة الوزيرة،

لا يمكنني إلاّ أن أثمّن التنقيحات التي سننظر فيها وهذا التوسع في مجال المنتفعين بخدمات المراكز والأنشطة المقدمة ونطالب السيدة الوزيرة بتكثيف هذه المراكز لكي تعم على كافة ولايات الجمهورية ولم لا في بعض المعتمديات السيدة الوزيرة التي لديها خصوصيات معينة خصوصيات سياحية وتاريخية تكثف الانتماء وتقرب المواطن وتقرب هؤلاء الأطفال للبلاد خاصة بعض المناطق التي بها كثافة سكانية كبيرة نحتاج إلى بعض هذه المراكز.

السيدة الوزيرة، في هذا القانون توجد إشكالية كبيرة تخيفني وهي أن تطغى الخدمات بمقابل على الخدمات الأصلية المجانية، وهو أمر عادي السيدة الوزيرة باعتبار القائمين على هذه المراكز يحتاجون إلى أموال في غياب التمويل العمومي المستمر للصيانة يعني لمجابهة بعض المصاريف الطارئة وهذا السيدة الوزيرة يجعلنا نفكر قليلا في هذا الإجراء وتحاولون مزيد تنظميه بالنصوص الترتيبية.

كذلك السيدة الوزيرة، عندما نقول يمكن لمراكز الاصطياف وترفيه الأطفال إسداء خدمات بمقابل لفائدة المشاركين في الملتقيات والندوات لم نحدد إن كانوا أطفالا أو من هم بالتحديد يعني بالنسبة لها سيكون المجال واسع، فعندما تكون لدينا ندوات أو دورات تكوين أو اجتماعات نستأجره ونصبح كأننا استأجرنا فندقا وبطبيعة الحال سنتجه لهذا التمشي لأن به مداخيل في ظل غياب كما قلت التمويل العمومي المستمر.

السيدة الوزيرة، اليوم الالتقاء بين العديد من الوزارات في الاختصاصات يعني التشابك هذا عليه أن لا يجعل كل وزارة تحاول الهروب، أتوجه إلى وزارة أتحدث معها في موضوع ما تقول لي لا هذا من اختصاص وزارة أخرى مثال أطفال التوحد والعبء الكبير على أولياء أطفال التوحد، تحدثنا مع وزارة التربية تجيب بلا هذا دور وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الشؤون الاجتماعية تقول لا هذا دور وزارة الأسرة والمرأة ولهذا لا بد أن يحدث التلاقي وإيجاد الحلول لتكوين لجان موحدة للعمل على هذه الأمور.

ولم لا اليوم ونحن نتحدث عن مراكز الاصطياف نتحدث عن نوادي الشباب وعن دور الثقافة ودور الشباب لم نعد نريد أن تكون إدارة، نريد أن يكونوا مفتوحين للأطفال فعندما تغلق على الساعة السادسة مساء من سيأتي إليها فالأطفال يعودون من المدرسة على الساعة الخامسة والسادسة مساء لا بد من إيجاد حل، لا بد من برنامج متكامل السيدة الوزيرة لتواصل عمل هذه النوادي ودور

الشباب ودور الثقافة، فالأطفال والشباب لا يعملون داخل الإدارة بعد انتهاء الدراسة يريدون أن يأتوا ويجدوا التأطير وهذا يعزز الانتماء، أنظروا إلى الأطفال الذين كانوا معنا الآن من الكشافة وغادروا القاعة هذا ما يدعم الحس المدني عند الأطفال والشباب ويعزز الانتماء لهم وينقذنا من عديد الأشياء الموجودة.

السيدة الوزيرة شيء آخر، شؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية من غير المعقول هذا أمر آخر في التداخل مع وزارة العدل اليوم من غير المعقول المرأة المطلقة بدون سند وليس لها عمل وتأخذ منحة بـ 70 أو 80 دينارا في الشهر على الطفل الصغير، ماذا ستفعل بها أين هي الدولة؟ هذا هو الدعم الصحيح وأين يجب أن توجه الدولة دعمها لبناء الفرد والأسرة والمجتمع، فالمرأة المطلقة وربة البيت التي لا تعمل لا تكفيها الـ 70 لا " étude, fourniture scolaire" لا دواء ولا أكل، ماذا تفعل هل تبيعهم أو ستضطر للقيام بأشياء أخرى؟ وهذا دوركم أنتم كوزارة أسرة.

السيده الوزيرة، بكل لطف لديكم سنتين ونصف على رأس الوزارة إلى حد اليوم لم تقومي بزيارة لولاية المنستير، السيدة الوزيرة أريد أن أقول لك أنّ مقر المندوبية على وجه الكراء منذ سنة 2014، الأرض وقع تخصيصها والدراسات منجزة والاعتمادات مرصودة ولا نعرف لماذا لم تبدأ الأشغال إلى حد الآن؟

كذلك نادي أطفال الربط أنا شخصيا كنت أنشط فيه مغلق منذ خمس سنوات وأشغال التهيئة لم تنطلق إلى حد اليوم، سيتم فتحه من طرف الذين يعتبرون مشكلة كبيرة وسيقتحمونه وسيقيمون فيه وهذا من غير المعقول إنه مركز في المدينة العتيقة في المنستير يغطي مساحة كبيرة من معتمدية المنستير.

السيدة الوزيرة، برنامج تعميم رياض الأطفال العمومية ماذا أنجزنا فيه؟ لدينا روضتي أطفال في بلديتي بنبلة ولمطة تمت تهيئتهما وتجهيزهما وهما مغلقتان منذ سنة 2018 اليوم السيدة الوزيرة تلزمهما تهيئة أخرى وبرنامج آخر.

في الختام نقترح مزيد الحوكمة وتنظيم مختلف برامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة لها ثلاث دقائق تفضلي.

السيد نورة الشبراك

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق،

السيدة الوزيرة، في البداية أود طرح بعض التساؤلات في علاقة بسياسة الدولة أو سياسة الوزارة فيما يتعلق بمقاومة الظواهر التي تهدد الطفولة مثل طيف التوحد الذي أشار إليه الإخوة وأيضا في تقاطع مع وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية في هذا المجال، ما هو برنامج الوزارة لمقاومة هذه الظاهرة خصوصا في غياب المراكز المختصة وتعلمون ما يتكبده الولي من تنقلات وصعوبة للالتحاق بمراكز التأطير أو العلاج؟

بالنسبة إلى استيعاب التلاميذ خلال أوقات الفراغ بنوادي الأطفال، لدينا تجارب ناجحة في هذا المجال وبهذه المناسبة أريد أن أتقدم إليكم بالشكر السيدة الوزيرة على الاستجابة وسرعة التعاطي مع موضوع إعادة استغلال أو النشاط لنادي الأطفال بقربة كما أنه لدينا تجارب ناجحة في استيعاب التلاميذ في أوقات الفراغ خصوصا في غياب قاعات المراجعة في المدارس.

أيضا ما هو برنامج الوزارة في خصوص مقاومة التسوّل واستغلال الأطفال في هذه الظاهرة وتشغيلهم والإنقطاع المبكّر عن الدراسة خاصة في سنّ 13 إلى 16 سنة في غياب أي برامج تكوين في هذا المجال؟

اليوم، في حضور الكشافة أريد أن أحيي الكشافة التونسية، لدينا تجربة ناجحة في قربة تتمثل في بعث فوج اسمه "الرجاء" تابع لمؤسسة رعاية المعاقين بقربة يقوم بالتخييم كل سنة بالتنسيق مع فوج قربة للكشافة وهي تجربة ناجحة في الحقيقة لا بد من التنويه بها.

سأعود إلى نادي الأطفال بقربة الذي يتعاطى أنشطة هادفة للأطفال وهو يستقطب كافة شرائح الأطفال سواء تلمذي أو غيرها وقد قاموا مؤخرا بنشاط من 24 إلى 27 أفريل يهم ظاهرة الخرافة أو مهرجان الخرافة لم لا يقع تعميم هذه الظاهرة ليستفيد منها المؤطرون بالجهة ككل؟

السيدة الوزيرة، لم لا تفكر الوزارة في تقريب خدمات الطفولة من العمادات البعيدة عن مراكز المدن الكبرى؟ تتوفر بقربة بوليدين وبني عياش وديار الحجاج وقلعة ساسي وقربة الغربية والشرقية وتازركة العديد من العقارات قد تكون مناسبة لبعث مثل هذه المشاريع.

هذا ما لدي بعجالة السيدة الوزيرة شكرا على الإصغاء وأتمنى لكم التوفيق.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له 5 دقائق تفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة، مرحبا بكم وبالسادة المديرين العامين المرافقين لسيادتكم،

السيدة الوزيرة، لقد سبق أن درسنا وأشكرك مرة أخرى على تفاعلك وعلى حل ذلك المشكل الذي كان على مستوى جهة سيدي بوزيد، وهذا إن دلّ على شيء فهو يدلّ على جدية وزارتكم واهتمامكم بمثل هذه، أو بحلّ مثل هذه المشاكل فشكرا لك سيدتي ومن خلالك أريد أن أوجه رسالة إلى كل زملائك الوزراء وإلى كل الحكومة لينسجوا على منوالكم من أجل إنقاذ تونس على جميع المستويات.

تتعلق جلستنا اليوم السيدة الوزيرة، بمشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرخ في 20 أكتوبر 2003 المتعلق بمراكز الاصطياف وترفيه الأطفال، هذا جيد تأكدي بأن هذا المشروع سيمرّ إن شاء الله وهذا ما نريده خاصة إذا كان يتعلق بالطفولة وبالأسرة.

أنتم سيدتي المحترمة، وزارة الأسرة والمرأة وأنا سأتحدث بما يتحدث عنه المواطن التونسي، هل تعلمين أن هناك رجال يطالبون

اليوم بوزارة رجل؟ وأوّل من طالب بهذا هي المرأة نفسها، تلك المرأة التونسية التي أطلق عليها الشاعر "المرأة امرأة ونصف"، المعذرة لقد نسيت البيت أو "نساء بلادي نساء ونصف"، ليس هناك حرب بين المرأة والرجل ومن يعتقد ذلك فهو واهم.

إن الأسرة سيدتي الوزيرة، هي المؤسسة الأولى للدولة وإذا صلحت الأسرة فسيصلح المجتمع وكذلك الدولة نفسها وأنتم كوزارة ماذا أعددتم للأسرة سيدتي الوزيرة؟ إن المواطن يطالبنا اليوم بتشريع القوانين التي ستغير البلاد من الجذور، إن المواطن التونسي يريد أن تكون هناك قوانين اليوم من شأنها أن تحدث ثورة على مستوى اقتصادي وعلى مستوى اجتماعي، أين مجلة الصرف، أين مجلة الاستثمار، أين مجلة التجارة وأين قانون 411؟ إذا كنت سأعدد القوانين فهي لا تحصى ولا تعد، نحن أو أنتم أو الحكومة ومجلس النواب ورئاسة الجمهورية، نريد أن نضع اليد في اليد ونريد ثورة حقيقية على مستوى القوانين لتغيير هذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي المزري، هذا ما ينتظره اليوم الشعب التونسي، نحن لا نخشى شيئا، نخن نخاف فقط من الشعب ونخاف على تونس ومن المستحيل أن نكون قطيعا وسنظلّ ندافع دوما من أجل تونس وسندافع من أجل شعبها وعن هذا المسار لأن الدولة العميقة العميلة كشرت عن أنيابها.

سيدتي المحترمة، لقد أصبحنا اليوم نرى التلميذ يعنف الأستاذ فما هذا؟ إلى أين نحن سائرون؟ للمرة الثانية تعتذر السيدة وزيرة التربية الجديدة عن الحضور بمجلس نواب الشعب، ما هي المشاكل التي ستقوم بحلها في وزارة التربية؟ نأمل أن تأتي بمشروع من شأنه أن يقوم بثورة على مستوى تعليمنا وتغيير هذا الواقع الذي بلغ فيه الأمر إلى تعنيف التلميذ للأستاذ فيا خيبة المسعى وسننتظرها، تونس تريد أن تتغير وإن شاء الله يومكم أمل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد السلام الدحماني عن كتلة لينتصر الشعب له عشر دقائق تفضل.

السيد عبد السلام الدحماني

بسم الله،

شكرا ومرحبا بالجميع،

من المؤكد أن وزارة تجمع الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ لا يمكن أن تكون إلا وزارة متسعة الانشغالات كثيفة المشاغل ومن المؤكد أيضا أن وزارة بهذا الحجم ينبغي أن تسطر سلّم الأولويات بحسب الأهم والعاجل على أن النظر في مشروع تنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 المتعلق بمراكز الاصطياف وترفيه الأطفال يدفع إلى التظلم على ما انطلقنا منه ويضعنا أمام الأسئلة التالية:

ماهي أوجه الأهمية والراهنية في هذا المشروع والتي تجعله ضمن أولويات وزارتكم في مقابل مواضيع أخرى يمكن إرجاء النظر فيها؟

هل أن المصادقة على مشروع تنقيح هذا القانون ستسهم في حلّ معضلات حارقة؟

هل ستتحقق النقلة النوعية نتيجة ذلك في مهام وزارتكم؟

هل تنخرطون بمقترحكم هذا في رحاب الثورة التشريعية التي يفترض-طبعا وزارتكم وبقية الوزارات- أن تهيؤوا لها الأسباب وفي إطار التفاعل مع بعض المشاغل المهمة في وزارتكم والمتعلقة بمجال الطفولة طالما أن موضوع المشروع متعلق به نعرض عليكم أو تعرض عليكم كتلة لينتصر الشعب ما يلي:

أولا، تنامت في الفترة الأخيرة انتهاكات جنسية مسلطة على الأطفال في المواقع والحسابات الإلكترونية واستهدفت ضرب الهوية بضوابطها الوطنية والدينية من قبل عصابات وأفراد داخل تونس وخارجها، فهل تابعتم السيدة الوزيرة هذا الموضوع وما هي الإجراءات المستعجلة التي تم اتخاذها خارج روتين العمل الإداري المعتاد ومحدودية البوابة الإلكترونية الخاصة بالتبليغ عن الاستغلال الجنسي؟

أين وصلت مجلة حماية الطفل في مستوى تنقيحها وإتمامها؟ ماهي مساعي وزارتكم في إعادة وضعها على طاولة الاهتمام من جديد؟

النقطة الثانية، الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة 2017/ 2025، هل تم تقييمها على نحو يحدد نتائجها ويبين مدى التزام الأطراف الشريكة بها، هناك عشر وزارات تقريبا ضمن هذه الاستراتيجية؟

النقطة الثالثة، ماذا عن النص القانوني الذي يحدد صبغة نوادي الأطفال ومركبات الطفولة حتى لا يخالف القائمون عليها مقتضيات المحاسبة العمومية بصفتهم ليسوا آمري صرف؟ كراس شروط رياض الأطفال ألا يتطلب تقييما يكشف عن مدى احترامها من قبل رياض الأطفال ومدى قدرة الوزارة على التصدي للتجاوزات التي تم رصدها؟ إذ تجدر الإشارة أن كراس الشروط في كثير من أجزائها غير قابلة للتطبيق نظرا لعدم ملاءمتها لواقع الجهات.

أخيرا، في بلاغ تمّ نشره على موقع الوزارة بتاريخ 26 جانفي 2024 يتعلق بتقييم عمل المتفقدين والمساعدين البيداغوجيين شدّنا في كتلة لينتصر الشعب ما يلي:

أولا، إن هذا السلك يضمّ 219 إطارا يتوزعون كالتالي: 44 متفقد شباب وطفولة و175 مساعدا بيداغوجيا هذا المعطى الأول.

المعطى الثاني الذي شدنا، محدودية آداء هذا السلك من أجل ذلك والنص من موقع الوزارة، دعت الوزيرة إلى بذل جهد أكبر وإلى تكثيف عمليات التكوين وزيارة التفقد الضعيفة ومضاعفة عمليات الإرشاد البيداغوجي، إن هذا البلاغ يثير الاستغراب، لدينا 10 آلاف مؤسسة خاصة بقطاع الطفولة أكثر من 400 مؤسسة عمومية ما يقارب عن 50 ألف إطار في القطاع الخاص فحسب، يتم متابعتهم بيداغوجيا ومراقبة الفضاءات المخصصة للأطفال من طرف 44 متفقد و175 مساعدا بيداغوجيا أليس الأمر مستغربا؟ بذل جهد أكبر وتكثيف التكوين وزيارات التفقد الضعيفة عوض فتح باب الانتداب حتى يصبح بالإمكان الإحاطة بمختلف المؤسسات والإطارات هذه هي التوصية التي جاءت في البلاغ، أليس الأمر مستغربا بمعنى عوض أن نتحدث عن فتح باب الانتداب لسلك المتفقدين نتحدث عن بذل 44 متفقد لجهود أخرى إضافية للإحاطة بأكثر من 10 آلاف مؤسسة خاصة.

أتحدث الآن عن الطفل الذي تريدون رعايته، هذا الطفل الذي تريدون رعايته بالترفيه والاصطياف هو في الأصل محروم من أبسط حقوقه الأساسية، أليس هو ذات الطفل الذي يعاني الأمرين في التربية والتعليم والنقل والصحة والتغذية وهو محروم من مياه

الشرب وحق السكن، هو ذات الطفل الذي لا نحميه من الجنوح والانقطاع المبكر عن الدراسة وعن إلقاء نفسه في قوارب الموت، هو ذات الطفل الذي ينتمي إلى عصابات النشل و"البراكاجات" والتسوّل والمخدرات والدعارة والتحرّش إلى آخره بل ويستغلّ حتى في الحملات الانتخابية.

رجاء أخير أن نعيد النظر في أولوياتنا التشريعية لأننا نتحدث هنا عن انتظارات المواطنين والمواطنات وعن تغيير وجه البلاد وعن ملامسة المشاكل الحقيقية وعن الإسهام بحق فيما يسمّى بروح 25 جويلية التي يبدو أن البعض لم يفقهها ولم يتحسسها إلى حد هذه اللحظة وشكرا

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة مها عامر عن كتلة الأحرار لها أربع دقائق تفضلي.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها،

عذرا، التنقل بين أروقة البرلمان في ظرف وجيز يجهدنا كثيرا،

ننطلق بتهنئة السيد رئيس البرلمان بعودة العلاقة مع رأس الوظيفة التنفيذية، سيادة رئيس الجمهورية التونسية بعد جفاء طال أشهرا، تمنياتي أن ينعكس هذا التحسن إيجابيا أكيد في عمل النواب مع الوظيفة التنفيذية مستقبلا.

السيدة الوزيرة، بالنسبة إلى مشروع هذا القانون، هنيئا للمركب الثاني بجرجيس ونأمل في الأشهر القادمة ولن أقول في السنوات القادمة أن تكون لدينا مركبات أخرى، الأكيد أنها سيتكون تحت إشراف الوزارة وستقدم لها كل ما يلزمها وسيتمتع أطفالنا من داخل الجمهورية ومن كامل المناطق بهذه المركبات في إطار القانون وفي كل ما يضبطه القانون وهذا لا نقاش فيه.

السيدة الوزيرة، عندما نتحدث عن وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن فإنه يمكن أن يكون لكل واحدة وزارة، أنا نائب على منطقة سكرة 1، ليس لدينا مركب يتبع الأسرة ولا مركب طفولة ولا مركب للمرأة وكذلك الشأن بالنسبة إلى كبار السنّ، إن المحاور الأربعة الكبيرة غير موجودة إداريا في سكرة وتعمل " par antenne" من أريانة ونعلم الكثافة السكانية بهذه المنطقة والتوسع العمراني خاصة بعد الثورة فعدد السكان مرتفع جدا في المتر المربع وهناك كثافة سكانية كبيرة في منطقة دار فضال ونهج المطار.

السيدة الوزيرة، المعذرة عن الانقطاع، هناك مناطق، مثل نهج المطار ، دار فضّال، سيدي صالح وسيدي سفيان، فيها كثافة سكانية كبيرة وهي في حاجة إلى الإحاطة من طرف وزارتكم الكريمة، كما أن لدينا نساء يعملن في المناطق الصناعية، المرأة الشغيلة، يقع جلهن من هذه المنطقة يجب أن تقع الإحاطة بهن، هناك اليوم تنسيق وهذا لا يمنع أن نسعى السيدة الوزيرة إلى توفير الأرض وإحداث روضة بلدية بالمنطقة لأنه ليس هناك روضة بلدية هناك وهذه من بين المسائل البسيطة وسكرة قريبة منّا، أنا لا أتحدث عن المناطق الداخلية التي تستحق دعما أكثر لكن اليوم القرب la proximité يمكن أن تحيط بها أكثر، اليوم، لقد أصبح الطفل الصغير يفضل اللعب في البطحاء وفي ضيعات الزيتون ولا يذهب إلى أريانة فمن هي الأم التي ستترك ابنها يذهب إلى مركب الطفولة بأريانة ليرفه عن نفسه؟

نحن نعمل مع السيد كاهية المدير بتنسيق كلي وقمنا بعديد الأشياء للمسنين خلال شهر رمضان الفارط كما تم عقد جلسات عمل ونأمل أن تنتفع المنطقة ببرامج وزارة المرأة من إيداع عائلي وأيضا لكبار السن وهو موضوع حديثنا والفرق المتنقلة، نأمل أن يكون لدينا برنامج نادي للمسنين غير الموجود كما لا يجب أن ننسى المسنين هؤلاء الكبار الذين دفعوا حياتهم في سبيل البلاد ويجب أن نكون سندا لهم.

مع الشكر السيدة الوزيرة. نأمل أن تنال منطقة سكرة 1بعض الاهتمام من لدنكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة ضحى السالمي عن الخط الوطني السيادي، لها أربع دقائق تفضلي.

السيدة ضحى السالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدة الوزيرة، تحية لك وللوفد المرافق،

أبارك في البداية مشروع القانون الذي يتعلق بمراكز الاصطياف وترفيه الأطفال وهو موضوع الجلسة لما له من أهمية في استيعاب أطفالنا مع طلب مراعاة مبدأ التوزيع العادل بين الجهات وإنصاف الأطفال الأكثر حاجة لمثل هذه النشاطات، كما أتحين فرصة وجودك بيننا لأطرح جملة من الأسئلة.

السؤال الأول يهم المسنين، هناك نقص كبير في دور المسنين التابعة للوزارة وفي المقابل نلاحظ تنامي في ظاهرة دور المسنين الخاصة وهنا نتساءل، لماذا يتمدد الخاص في حين أن على المجموعة الوطنية رعاية هذه الفئة؟ وفي هذا السياق هناك مطلب ملح، ألم يحن الوقت لتنظيم هذا القطاع وضبط التشريعات والأطر اللازمة لهيكلته؟

السؤال الثاني خاص برياض الأطفال، لماذا يتقلص عدد رياض البلدية؟ لماذا يتم التفويت في عدد رياض البلدية؟ لماذا يتم التفويت في هذه المرافق؟ ألا تفكر الوزارة في استعادة رياض البلدية التي يتم التفويت فيها، مع العلم أن دائرة حمام الأنف وحمام الشط تفتقر إلى رياض أطفال؟

سأفتح قوسا ومن خلاله أريد ومن هذا المنبر توجيه نداء إليك سيدتي الوزيرة وإلى السيد وزير الصحة وإلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية للتدخل لفائدة الطفلة فرح الحميدي التي تتطلب وضعيتها عملية زرع كبد حيث أن وضعها الصحي لم يعد يتحمل أن تبقى على قائمة المنتظرين لتلقي تبرع من شخص متوفي وهو ما يتطلب تسفيرها للخارج لتلقي العلاج.

السؤال الثالث، في إطار تنفيذ وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المعوزة وذات الاحتياجات الخصوصية إلى جانب التمكين الاقتصادي للمرأة عبر برنامج "رائدات"، أسأل السيدة الوزيرة ما هو نصيب حمام الأنف وحمام الشط من هذا البرنامج ولماذا لا يتم برمجة أيام تحسيسية

وتكوينية لفائدة هذه الفئات لمساعدتها على بعث مشاريع خاصة، ففي غياب التأطير والتكوين تغيب المبادرة وتنعدم الحلول؟

السؤال الرابع يتعلق بالمناظرة بالملفات التي تم فتحها بتاريخ 12 ماي 2023 لانتداب مربي طفولة من خريجي "قرطاج درمش"، أسفرت نتائج المناظرة عن انتداب 50 مربيا و25 في قائمة الانتظار الشيء المثير للغرابة أن صاحبة المرتبة الأولى في قائمة الانتظار تم تجاوزها في سدّ الشغور بعد أن تخلى عدد من المنتدبين والمرور إلى آخرين مصنفين بعدها في الترتيب في قائمة الانتظار، تقدمت المعنية بالأمر رفقة زميلها الواقع عليه نفس الظلم بمطلب اعتراض ولم تتم إجابتها وكررت التقدم بمطلب آخر ولم تتم إجابتها رغم انتهاء الآجال القانونية للرد، ثم تقدمت بطلب النفاذ إلى المعلومة للحصول على توضيح لما وقع عليها من ظلم وحيف ولم تتم إجابتها كما حاولت مقابلتكم سيدة الوزيرة، إلا أن الأبواب أوصدت في وجهها.

إن جوهر 25 جويلية يقوم على إدانة هذه الممارسات والقطع معها تكريسا لدولة القانون والمؤسسات ولمبدأ الشفافية والإنصاف ومحاربة كل مظاهر الفساد داخل دواليب الإدارة.

رجاء، سيدتي الوزيرة أن تتحري...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد رئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة، لقد طلب الكلمة فليتفضل.

السيد رئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

شكرا سيدي الرئيس،

نحن اليوم في مجلس نواب الشعب لمناقشة مقترح قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرخ في 20 أكتوبر 2003.

السيدة الوزيرة، أشكر زملائي على تدخلاتهم ونحن كنواب شعب نبارك هذا المقترح سنتبين من خلال صيغة مقترح تنقيح القانون أن فئة كبيرة من أطفالنا ستتمتع بهذه التغطية لمراكز الاصطياف، كما أننا سنوفر المداخيل التي تمثل إشكالية في تونس التي ستخصص لتحسين الخدمات أو للعناية بالمراكز الاصطياف وأيضا المركز الجديد الذي سيحدث بجرجيس.

لكن السيدة الوزيرة، لقد ورد علينا مقترح هذا القانون يوم 21 وعرض على مكتب المجلس يوم 26 ويوم 21 مارس لم يكن هناك استعجال نظر وقمنا بالواجب وهو يعرض اليوم على أنظار الجلسة العامة، إن مقترح القانون لفائدة أطفالنا في تونس، نحن نتفق معكم في ذلك ولكننا نحن اليوم كغرفة تشريعية لمجلس نواب الشعب نقوم بعملنا من ناحية تنقيح القوانين وإصلاحها لكن حتى تطبق هذه القوانين على أرض الواقع وتمس الشعب التونسي يجب أن يكون ذلك من خلال الأوامر الترتيبية التي ستحدد كيفية تنفيذ هذا القانون، أنتم كوزارة المرأة تعلمون جيدا أنه إذا لم تصدر الأوامر الترتيبية بالرائد الرسمي فإنه لا يمكننا القيام بأي شيء.

لقد قمتم بسنّ مشروع هام جدا وتحدث الزملاء عن رياض البلدية التي حذفت وأصبحت هناك "روضتنا في حومتنا" وهذا البرنامج هام جدا ونعلم الإشكالية السيدة الوزيرة التي وقعت بسبب عدم صدور الأوامر الترتيبية بالرائد الرسمي فهناك ولايات تحصلت على 70 دينار وولايات أخرى تحصلت على 50 دينار وهناك العديد من الرياض أرادت أن تقوم بأكثر من هذا المشروع ومراقب المصاريف الذي قام بدفع 50 دينار فبالنسبة إليه هو فقط على صواب بسبب عدم صدور أمر ترتيبي بالرائد الرسمي في ذلك الشأن. إذن، إن الوظيفة التشريعية بصدد القيام بعملها ونحن كمجلس نواب الشعب، نأمل الإسراع في إصدار الأوامر الترتيبية على أرض الواقع لتطبيق هذا القانون.

أعتذر سيدي الرئيس، سأتحدث عن مسألة محلية، لو أني رئيس لجنة، أنا منتخب على منطقة دقاش الحامة وتمغزة من ولاية توزر، لقد تحدثت مع زملائي على فضاءات أنشطة للأطفال ولكنها للأسف ليست متوفرة بهذه المعتمديات صحيح، هناك رياض أطفال ولكن نوادي الأطفال غير موجودة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن، انتهى النقاش العام، سنحيل الكلمة مباشرة إلى السيدة الوزيرة لتتولى الردّ على التدخلات تفضلي.

السيدة آمال بلحاج موسى، وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

شكرا جزيلا،

السيد رئيس مجلس النواب،

السادة والسيدات النائبات المحترمات والسادة النواب المحترمون،

أولا، أريد أن أتقدم أيضا بالشكر الخاص إلى لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة على دعم مشروع هذا القانون وعلى التفاعل وكان ذلك في الجلسة التي احتضنها مجلس النواب بشكل عام يوم 21 مارس.

اسمحوا لي أيضا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كافة النواب الذين آثاروا نقاط على غاية من الأهمية وكل ما يتصل بالأسرة التونسية وبأفرادها لا يمكن أن يكون إلا مهما.

في الحقيقة أريد في البداية التركيز على مشروع القانون هذا ثم سوف أرد على كافة التساؤلات التي تناولت نقاطا خارج إطار هذا القانون ولكنها نقاط مهمة وهذه فرصة للرد عليها وتوضيح بعض المسائل.

بالنسبة إلى مشروع قانون عدد 69 لسنة 2003، مشروع التنقيح الموجود أمامنا أجدني أيضا أنه من الضروري أن أوضح بعض النقاط:

أولا، لدينا مركز اصطياف وحيد وهذا المركز تم إحداثه سنة 2003 بمقتضى هذا القانون المعروض اليوم لتنقيحه. هذا المركز الوحيد هو في موقع إستراتيجي ولماذا تم التفكير في بعث هذا المركز؟

النقطة الأولى، باعتبار أن للوزارة وللدولة مراكز مندمجة للشباب والطفولة، مكفولي الدولة، تم التفكير في بعث مركز اصطياف لفائدة مكفولي الدولة منذ تقريبا 21 عام وظل مركزا وحيدا يقدم هذه الخدمات والقانون عدد 69 لسنة 2003 واضح ويقر بأن هذا المركز يقدم خدمات لفائدة مكفولي الدولة، ذوي الحاجيات الخصوصية، ذوي الإعاقة، لأبناء الجالية بالخارج، لأبناء العائلات محدودة الدخل وطبعا في العطل وسكت عن أشياء أخرى ونحن ننظر في هذا القانون بمناسبة استعدادنا إن شاء الله خلال أسابيع قليلة جدا لافتتاح مركز اصطياف ثان في جرجيس بطاقة

استيعاب هي ضعف طاقة استيعاب مركز اصطياف الحمامات، قلنا بأن هذه تمثل فرصة ومناسبة لتطعيم وتنقيح هذا القانون بما يجعل هذا المركز يعمل بشكل أفضل وأيضا هذا التنقيح يدعم توجه الوزارة إلى إحداث باقة ومجموعة من هذه المراكز لتأمين حق هؤلاء الأطفال في الترفيه.

أحد السادة النواب تساءل هل أن مشروع تنقيح الاصطياف يعتبر أولوية تشريعية اليوم؟ نعم سيدي هو أولوية وكل ما يتصل بالأطفال هو ذو أولوية وإذا أردنا أن نرتبط بما جاء في مداخلات العديد من السادة النواب من إثارة لمسألة العنف اليوم في صفوف الأطفال وداخل الأسرة فإننا نعلم أن غياب الترفيه وفضاءات الترفيه والتمتع بالحق في الترفيه هو أيضا سببا من أسباب إنتاج ظاهرة العنف طبعا إلى جانب أسباب أخرى.

بالنسبة إلى مركز الاصطياف أكدنا في التنقيح على إضافة نقطتين:

النقطة الأولى هي توسعة الدائرة اعترافا بأطفال ضحايا الاعتداءات الإرهابية وتكريما واعترافا أيضا بأطفال ضحايا الثورة وجرحاها أولي الحق، إذن النقطة الأولى توسيع الفئات التي سوف تشملها مراكز الاصطياف.

النقطة الثانية، في الحقيقة أيضا خلال تسلمي هذه المسؤولية ترد على هذا المركز العديد من الطلبات منها القيام بدورات تكوينية، برسكلة وندوات، لما لا؟ ولكن نص القانون لا يبيح ذلك، فكرنا في إضافة هذه النقطة وهي أن تتقدم أيضا مراكز الاصطياف بإسداء خدمات بمقابل ولكن كنا على غاية من الانتباه بالنسبة إلى النقاط التي وردت على لسان النائب الأول الذي تدخل في جلسة اليوم.

طبعا هذه المراكز هي من أجل الأطفال الذين هم بحاجة أكثر من غيرهم لدعمهم ومساعدتهم لتأمين هذا الحق في الترفيه والأطفال كما قلت أولا، أطفالنا مكفولي الدولة الموجودين في المراكز المندمجة والتي عددها 22، أطفالنا مكفولي الدولة بنظام نصف الإقامة في الوسط الطبيعي الموجودين في مركبات الطفولة والذين يتجاوز عددهم 6 آلاف طفل، أيضا بخصوص أطفال ضحايا الاعتداءات الإرهابية الذين أضفناهم وذلك في إطار التكريم والاحترام.

إذن إن مشروع التنقيح اليوم كان صريحا وتؤمن هذه الخدمات خارج العطل المشار إليها، أي كنا على غاية من التفطن ومن تقييد مشروع هذا التنقيح بأن كل الأنشطة التي سوف تسدى بمقابل لن تكون إلا خارج العطل. هذا المركز موجود في موقع إستراتيجي بإمكانه أن يغذي موارده الذاتية وبالتالي يتمكن من القيام بالصيانة والتهيئة إلى غير ذلك ويخفف من أعباء المالية العمومية إذن لماذا لا نذهب في هذا المنحى ولكن مع وجود تقييدات؟

أولا، عدم المساس بالمبدأ الذي من أجله تم بعث هذه المراكز، العطل هي المخصصة لاصطياف الأطفال المشار إليهم في مشروع نص هذا القانون وفي القانون الأصلي أيضا، إذن خارج العطل وتم التصريح بذلك، بخصوص "إلا بمشاركة الوزير" فيما يخص الأنشطة خارج أيام العطل، الموسم الصيفي والعطل الأخرى الموجودة كامل السنة ككل.

أولا، هناك مجلس تربوي واجتماعي ينظر في كل الطلبات أريد أن أوضح أيضا من أين تأتي هذه الطلبات؟ لا يأتي أطفال وعائلات يطرقون الباب على هذا المركز إنما هناك طريقة عمل واضحة ومنصوص عليها بالقانون، هياكل حكومية أخرى وأيضا الجمعيات والمنظمات التي تشتغل في حقل الطفولة والتي تنتمي إلى عائلات هم بحاجة إلى سند اقتصادي وأيضا بالنسبة إلى جمعيات الأطفال ذات خصوصيات كأطفال القمر، الأطفال الذين يحملون بعض الإعاقات وما إلى ذلك من الجمعيات التي تدعم مجال الطفولة والتي لديها حاجيات خاصة.

ثم هناك نقطة أخرى، مركز وحيد في النهاية في سنة 2023 لم يتمكن إلا من تقديم الحق في الترفيه لـ 1100 طفل تقريبا لا أكثر ولا أقل، إذن نحن بحاجة إلى مراكز أخرى وهذا ما ورد في تدخلات السادة النواب ونحن نعمل على ذلك، خلال أسابيع قليلة جدا المركز رقم 2 الذي كان معطلا في أشغاله إن شاء الله سوف ينطلق في نشاطه بطاقة استيعاب تقدر بـ 240 طفل وبالنسبة إلى مركز الحمامات طاقة استيعابه تقدر بـ 120 طفل فقط.

أيضا في إطار تكثيف هذه المراكز هناك مركز آخر إن شاء الله سيتم بعثه ونحن الآن بصدد دراسة الرصيد العقاري بمنطقة طبرقة في إطار أيضا تنويع أشكال الترفيه وفضاءات الترفيه والاستفادة من البيئة التونسية ذات الخصائص الطبيعية المتنوعة والثرية. في طبرقة أيضا نحن بصدد دراسة الرصيد العقاري من أجل تحديد المكان الذي عليه وفاق من جميع الأطراف للانطلاق في تأمينه، حتى على الأقل -كما جاء في تدخلات بعض السادة النواب- كمرحلة أولى في كل إقليم يكون هناك مركز اصطياف.

نقطة ثانية، هناك من أشار إلى أن الطفل يذهب يوما فقط ثم يعود، لا. النظام على الأقل خمسة أيام يعني ليس كل يوم، يتم توزيع هذه القائمات التي تتم دراستها بكل عناية بخمسة أيام في الحقيقة كان أسبوع وفي السابق كان أكثر ولكن نظرا إلى كثافة الطلبات وبغية الاستجابة إلى أكثر عدد ممكن من الأطفال فإنه تم الاقتصار على خمسة أيام بالنسبة لسنة 2023 وسنة 2022 هذه نقطة أخرى، ثم أن هذا سيشجع مسار تعميم هذه المراكز عندما يكون من حقها إسداء خدمات خارج، وهنا أضع سطرا تحت "خارج" وكنا في منتهى الانتباه والحرص على أن يكون ذلك خارج العطل حتى لو أراد الوزير أن يكون ذلك النشاط داخل العطل فإن هذا النص لا يبيح له ذلك وهذا موجود بصريح العبارة، حافظنا على المبدأ الأصلي نريد شيئا من الانفتاح للتخفيف على المالية العمومية حتى يشجعنا ذلك على بناء أكثر ما يمكن من المراكز.

مركز الاصطياف بجرجيس الذي نستعد لافتتاحه إن شاء الله خلال أسابيع قليلة تكلفته 11 مليون دينار، يعني هناك تكلفة وإذا ما أردنا أن نعمم فلا بد أن تكون هناك إستراتيجية واضحة، ثم لماذا مركز اصطياف في موقع إستراتيجي وقابل لطاقة استيعاب 120 أو 240 كما هو الحال بالنسبة إلى مركز اصطياف جرجيس لا يشتغل إلا 120 يوم وبقية أيام السنة يظل مغلقا وهذا حتى بالمنطق يناقش فلا يوجد داع لهذا خاصة وأن الأنشطة ستكون في مجال التكوين وفي مجال رسكلة الندوات، كل هذا قليل ويمكن أن يغذي هذه الميزانية.

من يهتم بالأطفال في مركز الاصطياف؟ أولا لكل خمسة أطفال هناك مربي من المربين المتخرجين بالطبع من الجامعة والمختصين في مجال الطفولة وأيضا لكل عشرة أطفال يوجد أخصائي نفساني

للتعهد في المركز إلى جانب بالطبع المنسق البيداغوجي وإطارات أخرى، إذن كل التعهد الضامن للمصلحة الفضلى لهؤلاء الأطفال.

لدينا تقاليد عمل والمركز موجود منذ سنة 2003 وله طريقة عمل ويتعهد بالأطفال وقدم خدمات متعددة ومتعددة جدا ونحن اليوم نريد لهذه الخدمات أن تكبر خاصة وأن هناك مركز جرجيس وإن شاء الله سوف نعمل على أن يشق طريقه، إن شاء الله مشروع مركز الاصطياف بطبرقة في أقرب وقت ممكن ونوفر له العناصر اللازمة للانطلاق.

الحق في الترفيه هو حق مهم جدا خاصة وأن هناك دراسة على مستوى وزارة الشباب وقد تم الإعلان عن بعض مخرجاتها أن 70% من الشباب في تونس لا يعرف البحر لذلك لا يجب أن نستهين بالاصطياف والحق في الترفيه وما إلى ذلك وكل التشريعات الجديرة بتلبية المصلحة الفضلى للأسرة التونسية ولأفرادها هي طبعا تحظى بالأولوية والاهتمام.

إذن هذا فيما يخص القانون الموجود أمامنا.

بخصوص الفصل الثاني وفيما يخص إضافة أطفال أولي الحق طبعا لا يوجد أي إشكال في هذا لمزيد التوضيح.

تم الحديث أيضا عن حق الأطفال في المناطق ذات الأولوية، اليوم وأنا موجودة معكم هناك بعض الحاجيات وبعض النقائص في المناطق ذات الأولوية لكن الوضع كان أكثر مما تتخيلون وهنا لا بد أن نضع كل شيء في سياقه.

في شهر أكتوبر 2021 كان هناك اعتصام في بهو الوزارة، هذا أول مشهد رأيته عندما دخلت إلى الوزارة وجدت اعتصاما وأيضا وجدت 68 مؤسسة طفولة مغلقة، اليوم كل هذه المؤسسات تعمل، انتدبنا أكثر من 300 مربي طفولة وأسرة وهذا لم يكن أمرا سهلا في لحظة اقتصادية وفي ظروف اقتصادية وتحملت الدولة مسؤوليته.

الدور الاجتماعي للدولة حقيقة هو ليس مجرد كلام نقوله ويمكننا استعراضه بالأرقام وبالإحصائيات، 68 مؤسسة ما بين مركبات ونوادي طفولة مغلقة وتم نهبها، آخرها ما تم افتتاحه بالنسبة إلى الروضة العمومية لينا بن مهني حيث كانت في سنة 2017 موجودة وجديدة ولكنها ظلت مغلقة واضطررنا للقيام بأعمال تهيئة لأنها تعرضت للنهب والسرقة، تعرضت لكل أنواع الاعتداءات وكانت متروكة ووجدناها مهجورة وقمنا بدورنا وأجرينا صفقات متتالية كانت غير مثمرة وتمكنا في الأخيرمن أن نقوم بعمليات التهيئة وإصلاحها بـ 400 ألف دينار وتم فتحها مؤخرا وتم فتح كل المؤسسات المغلقة لأنه كان هناك مشكل على مستوى الانتدابات ووفرنا الانتدابات وكان المشكل أيضا في المؤسسات التي تم نهبها والتي تمت سرقتها وهذه المؤسسات كانت غير صالحة لاستقبال الأطفال وقمنا بدورنا وتم تخصيص اعتمادات إضافية وتم القيام بصفقات وما إلى ذلك وبذلنا كل الجهد، ليس الجهد فقط كان لا بد من توفير المال الإضافي للقيام بعملية التهيئة، كان لا بد من جهد كبير لكي يتم إبرام هذه الصفقات حسب القانون وفي نفس الوقت نكون في الموعد مع الأطفال وعادت هذه المؤسسات بجهد وتحملنا مسؤوليتنا.

ثانيا، عندما جئت لهذه الوزارة وجدت نسبة التربية ما قبل المدرسية 38% أي أنه رقم هزيل، التربية ما قبل المدرسية لم يقع العمل على هذا كثيرا، تحملنا مسؤوليتنا وتم الإعلان عن برنامج جديد وكل هذه أفكار جديدة تبنينا هذه الأفكار وعملنا على إنجازها وتحصلنا على الاعتمادات من وزارة المالية وقد كانت وزارة المالية دائما تستجيب لطلباتنا حتى وإن لم تكن تستجيب بنسبة مائة بالمائة ولكن كانت دائما معنا وننطلق في ما أردنا القيام به.

اليوم لدينا 45 رياض أطفال عمومية لم تكن هناك رياض أطفال عمومية ورياض الأطفال العمومية هذه تقدم 70% من خدماتها مجانا لأطفال العائلات غير القادرة على تأمين الروضة لأطفالها.

برنامج "روضتنا في حومتنا" وجدنا 10 آلاف طفل فقط عندما أتينا في بداية سنة 2022، اليوم أصبح 25 ألف طفل يتمتع بروضتنا في حومتنا باعتمادات تقدر بـ 13 مليون دينار وتم تحسين طريقة دفع مستحقات رياض الأطفال لأننا نريد أن نحافظ على رياض الأطفال لأنها مؤسسات اقتصادية وكقطاع عام نريد دعم القطاع الخاص من أجل ديمومة مؤسسات رياض الأطفال وفي نفس الوقت لأنها آلية تساعدنا على الانطلاق أو بأن ننتقل من نسبة 38% تغطية رياض الأطفال في تونس إلى 43% وقد راهنا على رياض الأطفال العمومية التي لم تجلب لنا العديد من الأطفال، 30 طفل فقط ولكن تمكنا من فتح رياض أطفال في مناطق لا ينشط فيها القطاع الخاص وأيضا قمنا بدعم القطاع الخاص وأيضا انتقلنا في القطاع الخاص من 10 آلاف طفل إلى 25 ألف طفل أي زدنا خلال سنتين 15 ألف طفل إضافي.

البعض من السادة النواب يتساءلون عن حمام الأنف، سكرة، أولا نحن نشتغل على ولايات.

نقطة ثانية، في كل برامجنا نقوم بالتمييز الإيجابي، تمييز إيجابي للمناطق التي عانت مطولا من الحيف الاجتماعي التنموي ومن غير ذلك والآن لدينا 105 مركب طفولة بعد أن كان عددا كبيرا من هذه المركبات مغلقة، لدينا قرابة 200 نادي طفولة، لدينا 45 روضة عمومية، لدينا 26 مركز للإعلامية الموجهة للطفل أيضا، كل هذا قسط كبير منه لم يكن موجود ووفرنا له الاعتمادات والمتابعة وأيضا الاعتمادات التي كانت لازمة للتهيئة والموارد البشرية أيضا وفرناها لأن الحق في التربية ما قبل المدرسية ونحن وزارة معنية بالطفولة المبكرة لأن الطفل الذي لا يتمتع بحقه في التربية ما قبل المدرسية وإن لم نصل إلى مستوى تكافؤ الفرص في مجال الطفولة المبكرة فإنه ستكون لهذا انعكاسات سلبية على مسار التحصيل الدراسي للطفل بشكل عام، فالدراسات قد أثبتت أن 70% من الأطفال الذين لا يرتادون رياض الأطفال هم الأكثر عرضة إلى الانقطاع المبكر عن الدراسة وإلى التحصيل المدرسي الضعيف وكل هذا يندرج في إطار دعم الأسرة وتوفير هذا الحق لأطفالها ودعمها من أجل أن توفر هذا الحق للطفل والتي هي غير قادرة على أن تؤمن له التربية قبل المدرسية.

الابتزاز الإلكتروني، في الحقيقة هذه النقطة تمت إثارتها تقريبا في ثلاث مداخلات لكن أحد المداخلات أتت على بعض التفاصيل ولكن كان بودي في إطار المتابعة أن أتابع أيضا ما قامت به وزارتنا، يوم الأحد قمنا بنشر بلاغنا وانطلقت خلية الأزمة في الوزارة على خلفية الابتزاز الإلكتروني للمشتبه به تونسي مقيم بإيطاليا، يبتز أطفالنا عبر شبكات التواصل الاجتماعي بشكل عام، شكلنا خلية أزمة ورفعنا قضية ووضعنا خط أخضر يشتغل 24/24 ساعة وتم وضع أخصائيين نفسانيين للمتابعة وسلك مندوبي حماية الطفولة تم تجنيده من يوم اندلعت هذه الحادثة وبدأت تتأكد صحة هذه

المعلومة ثم أيضا تعهدنا ببعض الأسر في هذا المجال ولدينا سلك كامل من مندوبي حماية الطفولة يقوم بدوره ونقوم بتقديم تقاريرنا ونقوم بنشر ما نقوم به.

مندوبي حماية الطفولة تعهدوا سنة 2023 بـ 22 ألف طفل تونسي من تقصير بيّن، عنف في البيت، عنف في الشارع وما إلى ذلك من المظاهر التي يمكن أن يجد فيها الطفل نفسه في وضعية تهديد وواجب الإشعار محمول على الجميع كما تنص على ذلك مجلة حماية الطفولة ونقوم بتلقي هذه الإشعارات ولتعزيز سلك حماية الطفولة تم فتح مناظرة مؤخرا لتعزيز هذا السلك ونحن بصدد تعزيز كل الموارد البشرية التي لها علاقة بالطفولة والتي تجعلنا نجابه بأكثر تعهد وبأكثر إحاطة المشاكل والظواهر التي تهدد اليوم أطفالنا والأسر.

أيضا لدينا إستراتيجية وطنية لمجابهة مخاطر الأنترنات والعنف الرقمي، نحن بصدد الاشتغال عليها وإن شاء الله في القريب العاجل وقد أطلقناها منذ سنة ويتم الاشتغال عليها وطنيا وأيضا مؤخرا ومنذ أشهر ونحن نشتغل على مضامين إعلامية تحسيسية لنشر الوعي حول مخاطر الانترنات وكيفية الإبحار الآمن للأطفال وقمنا بنشر هذا من خلال المرفق العمومي للتلفزة التونسية أو من خلال صفحتنا أو من خلال صفحة مركز الإعلامية الموجة للطفل وفتحنا الأبواب ولدينا الآن 10 آلاف طفل موجودين في مراكز الإعلامية الموجهة للطفل منهم قرابة 80% مجانا من أجل إرشاد أكثر ما يمكن وتعليم أبنائنا ومدهم بأبجديات الإبحار الآمن على الانترنات.

بالنسبة إلى الإنقطاع المبكر عن الدراسة طبعا نحن معنيون به لأن الانقطاع المبكر عن الدراسة يصيب الأطفال، من زاويتنا لدينا برنامج هو برنامج التمكين الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهددين بالإنقطاع المبكر عن الدراسة، هذا البرنامج نحن نشتغل عليه بشكل كبير وفي فترة وجيزة تم تمكين 1000 أم اقتصاديا وتم نجاة 4800 تلميذ وتلميذة وتمت مضاعفة الاعتمادات بالنسبة إلى هذا البرنامج سنة 2024 وسنمكن إن شاء الله أكثر ما يمكن من الأمهات.

بخصوص كبار السن، في الحقيقة لقد أولينا لهذه الفئة المهمة جدا اهتماما كبيرا أولا، لدينا إستراتيجية وطنية لكبار السن لأن هذه الفئة العمرية في تزايد ومن ثمة لا بد من بعث إستراتيجية وطنية تأخذ بعين الاعتبار الحراك الديمغرافي الذي نحن مقبلون عليه.

نقطة ثانية، ما تم إنجازه في مجال كبار السن نعتقد أنه مهم حتى وإن كان لا بد من الزيادة.

أولا، بالنسبة إلى مركز المسنين بباجة مع الأسف هذا المركز كان يعاني من تصدعات، تحملنا مسؤوليتنا لأن حماية المصلحة الفضلى أيضا لكبار السن في المقام الأول وتم غلق المركز حماية للمسنين وهو الآن بصدد المعالجة اللازمة وتحميل الأطراف مسؤولياتها.

خلال أيام إن شاء الله سيتم افتتاح مركز المسنين في أريانة، هذا المركز تتوفر فيه كل معايير الجودة بطاقة استيعاب قرابة 75 هو في الحقيقة يتسع لـ 90 ولكن لكي تكون الإقامة في ظروف جيدة ستكون طاقة الاستيعاب 75 مسن.

فيما يخص القصرين هذه الصفقة رقم 4 نتمنى أن تكون هذه المرة مثمرة وإن شاء الله في آخر الشهر سنعرف إن كانت مثمرة أم لا، هناك قوانين نعمل بها لا يمكننا تجاوزها.

فيما يخص صفاقس، في الحقيقة مركز المسنين الذي كان موجود بصفاقس تم غلقه في فيفري 2023 وعلى امتداد سنة قمت بكل ما في وسعي لغلقه لأن المسنين الذين كانوا موجودين به كانوا في حالة يرثى لها وغير لائقة بكل المقاييس في حالة تهديد لكبار السن، جوع، عدم نظافة، كل الويلات التي يمكن أن تتصوروها كانت موجودة في هذا المركز، تحملنا مسؤوليتنا في ذلك وهذا لم يكن من السهل لأنه كانت هناك محاولات قبلي للقيام بغلق هذا المركز ولإنقاذ المسنين الموجودين فيه، فتحملنا مسؤوليتنا وتم غلق مركز المسنين وهم الآن موجودون على أحسن ما يرام في مراكز المسنين الموجودة اليوم ونرحب بكل من يريد أن يقوم بزيارتهم ولا أريد أن أعطي تفاصيل أكثر كيف وجدنا وضعيتهم حتى لا أوجع الكثير من القلوب.

مركز المسنين هذا حتى تكون الأمور واضحة السيد النائب الذي تدخل وآثار نقطة لم يتم غلقه في سنة 2020، تم غلقه في فيفري 2023 وتم غلقه بعد مجهودات جبارة وكان شغلي الشاغل واليومي وأنا مسرورة اليوم وغدا على غلقه لأن المسنين كانوا في وضعية غير مقبولة بالمرة.

مركز القيروان أعدكم أنه خلال أسابيع قليلة سيعود وسيستعيد نشاطه، لقد قطعنا شوطا كبيرا يمكن أن نقول أننا قطعنا 90% سيعود إن شاء الله إلى سالف عمله.

نقطة أخرى أيضا فيما يخص الفرق المتنقلة كان لدينا 20 فريق متنقل لتقديم خدمات في البيت، اليوم لدينا 40 في ظرف سنتين تمت مضاعفة الرقم وسنحاول تحسين جودة الخدمات التي يتم تقديمها للمسنين في البيت.

أيضا برنامج الإيداع العائلي لكبار السن، هذا البرنامج في الحقيقة أريد أن أصحح بعض الأشياء التي يتم تداولها أحيانا حتى في وسائل الإعلام، إن قرابة 89% من المسنين الذين يتم إيداعهم عائليا موجودين في إطار العائلة الممتدة أي يعيشون لدى عائلات ليس لهم بهم أي صلة، سنوضح هذا لأنه أحيانا نسمع أو نقرأ أشياء حول هذا، المهم برنامج الإيداع العائلي لكبار السن 89% منهم يعيشون في إطار العائلات الممتدة الأقارب وما إلى ذلك ونحن نحرص على ذلك لما للوسط الطبيعي من تأثير إيجابي على التوازن النفسي والاستقرار النفسي لكبار السن.

نقطة أخرى، أيضا بخصوص المنحة كما كانت منحة الإيداع العائلي لكبار السن لا يجب أن ننسى هذا هذه المنحة كانت تقدر بـ 200 دينار، بالرغم من الصعوبات الاقتصادية وهنا سأقدم لكم الأرقام لأبين لكم بأننا بصدد الاستجابة للدور الاجتماعي للدولة الذي ينص عليه سيادة رئيس الجمهورية، الدور الاجتماعي للدولة ليس مجرد كلام نحن نقوم بتطبيقه من 200 دينار بالرغم من الصعوبات الاقتصادية ورغم كل شيء أصبحت 350 دينار كان أقل من 100 مسن واليوم هناك قرابة 400 مسن منتفعين ببرنامج الإيداع العائلي لكبار السن.

وهناك متابعات كل ثلاثة أشهر يتم متابعة وضعيتهم، لا يعني إيداع عائلي وانتهى الموضوع، تبقى المراكز هي الخيار الأخير لأن الإيداع العائلي لكبار السن في وسطهم الطبيعي وفي الإطار العائلات الممتدة هو الأفضل لهم نفسيا ونحن نقوم بالمتابعة اللازمة وأنا شخصيا أتصل بهم هاتفيا وهذا شرف لي بأن اتصل بهم لأتأكد من بعض النقاط لأطمئن عليهم كيف يعيشون ولأطمئن على أحوالهم إلى غير ذلك.

إذن هذا فيما يخص كبار السن ونحن الآن في اللمسات الأخيرة وسيتم عرضه إن شاء الله في أفضل الآجال على أنظار المجلس الوزاري وستعرض عليكم إن شاء الله مجلة لحقوق كبار السن لأنه يجب تطوير هذه المسألة.

أيضا لدينا كراس شروط لبعث مراكز كبار السن ويمكن أن أقول بأنها في اللمسات الأخيرة لأنه يجب أن يستجيب كراس الشروط الجديد للتغييرات الحاصلة في كافة الأصعدة، هذا بخصوص كبار السن.

خلال أيام قليلة إن شاء الله سيكون لدينا مركز للمسنين بأريانة وخلال أيام قليلة إن شاء الله سيعود فتح مركز المسنين بالقيروان، وبالنسبة إلى القصرين نتمنى أن تكون الصفقة القادمة مثمرة وننطلق في المشروع الاعتمادات جاهزة وكل شيء جاهز ونحن في انتظار انطلاق الأشغال ليتم بعث مركز المسنين هذا.

التكثيف على مستوى الفرق التي تقدم الخدمات للبيت، نحن نسعى إلى هذا ونحن نبحث عن المناطق التي تفتقر إلى ذلك ونحن نقوم بهذا بشراكة مع الجمعيات ويجب ضمان أن هذه الجمعية تشتغل في مجال كبار السن وتكون على بينة بخصوصية هذه الفئة العمرية وعلى بينة باحتياجاتها وفي كيفية العمل وما إلى ذلك ونحن نتقدم في هذا، كما أن الإيداع العائلي نقوم بمتابعته ويمكن أن نقول بأننا قد وفرنا له الأرضية الجيدة حتى بالنسبة إلى مراكز المسنين لقد رفعنا في الميزانية من أجل أن تكون الخدمات أكثر جودة من أجل توفير الإحاطة النفسية وتوفير أيضا إحاطة اجتماعية أكثر لكبار السن الموجودين كمكفولي دولة في مراكز رعاية كبار السن.

فيما يخص مشروع قانون عطلة الأمومة والأبوة، أولا السيد النائب الكريم نحن لم نتلق سوى مرة واحدة، طلبتم منا عقد جلسة للاستماع فيما يخص مشروع القانون الذين تبادرون به، التاريخ الذي قدمناه لكم رأينا أنه التاريخ المناسب لنا يعني ليس بالضرورة من الغد ويمكن أن نحضر من الغد نحن لدينا مسؤولية ومصداقية يجب أن نعرف ما نقوله وما لا يجب قوله.

قلت أن هذا المشروع تم الاشتغال عليه من قبلكم على امتداد شهرين، السيد النائب نحن نشتغل على هذا المشروع منذ سنتين ونصف بإمكانك متابعة صفحة الوزارة وعقدنا جلسات مع الأطراف المهنية ونشرنا ذلك قصدا وهذه المبادرة موجودة لدى الوزارة منذ سنوات وأنا منذ أن تحملت هذه المسؤولية أعلم وأعي جيدا المردود الإيجابي لهكذا قانون على الأسرة التونسية.

لقد جلسنا مع الأطراف المهنية التي تقول أنه لا مانع لها على أن لا تتحمل التكلفة المالية ونحن معنيين بالأسرة طبعا ونحن بصدد التفاوض بقدر الاستطاعة من أجل تأمين أفضل الظروف لهكذا مشروع نوعي للأسرة التونسية ونحن نشاطركم التقييم بخصوص أهمية مشروع عطلة الأمومة والأبوة وإن شاء الله في أقرب وقت ممكن سيشهد مجلس النواب المصادقة على هذا القانون وإن شاء الله بمجهوداتنا جميعا مع بعضنا نتمكن من القيام بمكسب تشريعي حقيقي للأسرة التونسية لأن هذا سيجعل الطفل أفضل والأم ستكون في وضعية أفضل والأسرة أفضل والمجتمع أفضل.

سنكون صرحاء، إن التشريعات التي لها تكلفة مالية دائما تجد بعض الصعوبات ولكن مع ذلك كل ما فيه مصلحة فضلى لأي فرد من أفراد الأسرة أو من الأسرة لا نستسلم ونحن بصدد دراسة كل التفاصيل وكل العناصر الممكنة من أجل أن يرى النور مشروع القانون هذا وتحقيق هذا المكسب وأنا أشاطرك الرأي في أنه سيكون مكسبا تشريعيا حقيقيا وكلنا من وزارة وحكومة ومن رئاسة جمهورية، كلنا على بينة ونحن المناصرون رقم واحد لمشروع القانون هذا.

أثار أحد السادة النواب نقطة مهمة ومهمة جدا وهي تهم اليافعين، أنا أشاطره الرأي تماما فحتى في الهيكل التنظيمي للوزارة هناك الإدارة العامة للطفولة ثم إدارة الطفولة المبكرة، في الهيكل التنظيمي الجديد انتهنا إلى ذلك وسيتم عرضه إن شاء الله في أقرب الآجال على أنظار مجلس الوزراء والهيكل التنظيمي الجديد سيشمل إدارة خاصة باليافعين على اعتبار أن اليوم أكثر فئة طفولة تتعرض للمشاكل أو تعاني من بعض الظواهر كالعنف والاستقطاب إلى غير ذلك هي فئة اليافعين تحديدا، لذلك ستكون لهذه الفئة بإذن الله إدارة خاصة إلى جانب ذلك نحن نشتغل عليهم سواء كان في مرصد حقوق الطفل وما قمنا به من دورات تكوينية سواء للإطارات التربوية أو بخصوص العنف داخل المدارس، لقد قمنا منذ الصائفة الفارطة بالتعاون مع منظمة التربية والأسرة بدورات تدريبية للمربين من أجل حسن القيام بحلقات نقاش والإنصات أكثر ما يمكن للتلاميذ وكيف أنه حتى التلاميذ أيضا عليهم تمرير الرسائل والمعلومة، صحيح أن هذا الموضوع لم يأخذ مع الأسف حظه من التغطية وغير ذلك ولكننا نشتغل في الصيف بشكل كبير وهذا البرنامج يحظى بالجزء الثاني.

فيما يخص شرط النجاح في التاسعة أساسي هذه أيضا نقطة مهمة جدا وسنحاول العمل عليها مع وزارة التشغيل والتكوين المهني بإذن الله.

الترفيع في برنامج "روضتنا في حومتنا" كما ذكرت سنة 2022 كان 10 آلاف طفل اليوم لدينا 25 ألف طفل يستفيد من برنامج "روضتنا في حومتنا" وفي سنة 2025 سيكون 30 آلف طفل وهكذا دواليك حتى نرفع أكثر ما يمكن في نسبة تغطية رياض الأطفال ولقد قمنا بالتمييز الإيجابي بالنسبة إلى المناطق التي لا يستثمر فيها القطاع الخاص بمعنى أن عدد رياض الأطفال أقل مما يجب أن يكون عليه وفي نفس الوقت أيضا المناطق والمعتمديات الأكثر فقرا التي يوجد بها عائلات غير قادرة على تأمين معاليم رياض الأطفال لأطفالهم.

طيف التوحد، في الحقيقة لقد بذلنا جهدا في هذا المجال وإذا كان هناك إنجازات مهمة فإنني أعتبر أن هذا ما قمنا به في مجال طيف التوحد:

أولا لم يكن هناك أي اهتمام بالنسبة إلى وزارة الأسرة بالأطفال ذوي طيف التوحد، في بداية 2022 أطلقنا برنامج دعم أطفال طيف التوحد في رياض الأطفال، هذا البرنامج كتجربة نموذجية أولى ليس سهلا وفرنا له كل ما يلزم وأعددنا منشورا مشترك مع وزارة الصحة لتحديد أولا قبول أطفال طيف التوحد في رياض الأطفال ودمجهم ولو تلاحظون قلت طيف التوحد، نحن كوزارة لا تتوفر لدينا لا الإمكانيات ولا الآليات ولا الموارد البشرية لكي نهتم بأطفال التوحد الذين يرجعون بالنظر إلى وزارة الشؤون الاجتماعية.

بالنسبة إلينا كوزارة معنية بالتربية ما قبل المدرسية والطفولة المبكرة نحن نهتم بطيف التوحد وخصصنا برنامج لهذا وقمنا بدليل المربي لدمج أطفال ذوي طيف التوحد في رياض الأطفال وقمنا بدليل الأولياء الذي يساعدم على كيفية التعامل مع أطفالهم ذوي طيف

التوحد وشجعنا رياض الأطفال الخاصة واليوم لدينا 400 رياض أطفال خاصة تستقبل أطفال ذوي طيف التوحد ووضعنا في كراس الشروط الجديد لرياض الأطفال إلزامية ووجوبية قبول أطفال ذوي طيف التوحد في رياض الأطفال ولم نترك الخيار لرياض الأطفال بأن تقبل أو ترفض، هذا موجود ومنصوص عليه في كراس الشروط وقدمنا برنامج دعم مالي، صحيح المبلغ ليس كثير خصصنا على قدر إمكانياتنا 200 دينار لفائدة رياض الأطفال على كل طفل يعاني من طيف التوحد لدمجه في روضة الأطفال، 100 دينار معاليم رياض الأطفال و100 دينار لتقويم النطق ولما يحتاجه ذلك الطفل وكل هذا في إطار دعم الأسرة ودعم الأولياء وبعض النقاط سنأتي عليها عند الإجابة على السؤال الشفاهي الذي تقدمت به السيدة النائبة بخصوص الأسرة وما إلى ذلك.

كل هذا في إطار مقاربة منظومية للأسرة وتقوية الأولياء ولا يمكن الحديث عن أطفال خارج الأسرة، لا يمكننا أن نتحدث عن أسرة إلا من الطفل الأول أو زوج أو هما ثنائي لديهم علاقة زوجية تحكمهم.

الأسرة كمفهوم أسرة وكتركيبة للأسرة كمؤسسة لا يمكن أن نتحدث عنها إلا من الطفل رقم واحد في هذا الوقت يمكننا الحديث عن أسرة.

برامج التمكين الاقتصادي، في الحقيقة يتم التركيز بشدة على هذه البرامج ولدينا مبرراتنا، إذا كنا نتفق جميعا بأن هناك صعوبات اقتصادية وإذا كنا جميعا نتفق أن مؤسسة الأسرة لها بعد اقتصادي والذي يتحكم أيضا في استقرارها وفي توازنها يجب أن نؤمن أيضا ببرامج التمكين الاقتصادي وقدرتها على تعزيز صمود الأسر في هذا الوقت.

إذن برامج التمكين الاقتصادي يشتغل عليه أكثر من أي وقت آخر، في سنة 2023 تم تمكين 5700 أسرة وامرأة، 3650 في إطار برنامج "رائدات" وبخصوص السؤال الذي تم طرحه بخصوص المنستير أولا الدفعة الجديدة من برنامج "رائدات" جاهزة لتسليم الإشعارات وإن شاء الله في ظرف أسبوعين أو أكثر بقليل سيتم تسليم إشعارات هذه الدفعة الجديدة من برنامج "رائدات" لسنة 2024 وإن شاء الله بمناسبة اليوم العالمي للأسرة يوم 15 ماي ستستفيد المئات من الأسر وتنتفع بإشعارات الموافقة على برامجهم لتمكينهم اقتصاديا وهذا كله في إطار موارد رزق لتعزيز الصمود الاقتصادي للأسر لأن هذا يدخل في إطار العدالة الاجتماعية والدور الاجتماعي والأخذ بيد الأسر لحل المشاكل الاقتصادية ولكي تكون قادرة على إدارة مؤسسة هذه الأسرة وتلبية الحد الأدنى من طلبات أطفالها.

برنامج رائدات بالنسبة إلى التعريف نقوم بدور كبير لكل برامجنا بدليل أن يوم 8 مارس، اليوم العالمي للمرأة اخترنا أن نحتفل بهذا اليوم للقيام بيوم دراسي تعليمي لبرامج التمكين الاقتصادي للوزارة بالنسبة إلى الأسر والنساء والفتيات ونحن بصدد تقديم هذا، رائدات 3650 عدد كبير جدا باعتمادات وطنية 35 مليون دينار في شتى المجالات ويحظى بإقبال من صاحبات الشهائد أي أن أكثر من 50% من المستفيدات والمنتفعات ببرنامج رائدات من خريجات الجامعات التونسية وقرابة 60 أو 70% أعمارهم تتراوح بين 18 و45 سنة.

إذن هذه الفئة الشبابية التي نحاول من خلال هذا البرنامج الوطني أن نرفع من مشاركة المرأة الاقتصادية لأنه خيارنا وما نشتغل عليه وما نركز عليه هو الحقوق الاقتصادية للنساء والأسر والفتيات، الحقوق الاقتصادية مهمة جدا ومتى تمت تلبية هذه الحقوق وتسهيلها وتكريسها وعندما نقول 5600 مشروع كان بإمكاننا مقارنة عدد المشاريع بالمشاريع السابقة مثلا برنامج رائدات في ظرف خمس سنوات 4 آلاف مشروع، في سنة واحدة تم بعث 3700 مشروع ضمن برنامج رائدة وهو برنامج قديم تم القيام به منذ سنة 2016 إلى سنة 2021 قرابة 4 آلاف مشروع، برنامج رائدات في نسخته الجديدة وقد ضاعفنا من الاعتمادات والمندوبيات تشتغل إلى غير ذلك تمكنا في ظرف سنة فقط سنة 2023 من بعث أكثر من 3700 مشروع وعندما نقول 3700 أي منتفعات والمنتفعين الغير مباشرين عددهم أكثر بكثير.

بالنسبة إلى موارد الرزق، مثلا برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الذي تم تحقيقه وتمت الاستجابة إليه في ظرف سنتين فقط يعادل ما تمت الإستجابة إليه على امتداد عشر سنوات.

برنامج التمكين الاقتصادي للأسر انطلق سنة 2012 إلى غاية سنة 2021 تم تلبية 1500 مشروع لـ 1500 أسرة فقط، من سنة 2022 إلى سنة 2023 رفعنا من مؤشر الإنجاز وتجاوزنا نسبة مائة بالمائة وقد تمت تلبية 1500 أسرة ومشروع خلال سنتين فقط وما تم إنجازه في سنتين أكثر بكثير مما تم إنجازه طيلة تسع سنوات.

التمكين الاقتصادي ليس مجرد شعارا ونحن نقدم هذه الأرقام، كل هذه الأرقام مشاريع تم القيام بها وبإمكانكم القيام بزيارات في مناطقكم ونسبة ديمومة هذه المشاريع 90% لأن فيها مرافقة ومتابعة إلى غير ذلك وكل هذا من أجل الحقوق الاقتصادية لأنه إن كان هناك حقوق كلنا معنيين بالاشتغال عليها أكثر وأكثر هي الحقوق الاقتصادية، فعندما تكرس الحقوق الاقتصادية وتجسد أكيد أن بقية الأبعاد التي تخص الأفراد والأسر سيتم معالجتها والتجلي فيها وتحقيق النشاط فيها أفضل.

أتمنى أن أكون قد أجبت على أسئلة السادة والسيدات النواب التي تفضلوا بها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر السيدة آمال بلحاج موسى وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن على كل هذه البيانات والإفادات القيمة والآن نمر الى التصويت على مشروع القانون محل النظر.

السادة الزملاء والزميلات من فضلكم التحقوا بأماكنكم.

أولا، الإستعداد للتصويت على الإنتقال الى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 125 صوتا نعم مقابل 6 محتفظين واعتراض وحيد. يتم إذن تبعا لنتيجة التصويت الإنتقال الى مناقشة المشروع.

والآن نحيل الكلمة الى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

مشروع قانون يتعلّق

بتنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرخ في 20 أكتوبر 2003 المتعلق بمراكز الإصطياف وترفيه الأطفال

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الإستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 125 صوتا نعم مقابل 10 محتفظين و4 اعتراضات. تمت المصادقة على العنوان.

نمر الآن الى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة تلاوة الفصل من طرف مقرر اللجنة. تفضل.

السيد المقرر

الفصل الأول:

تلغى أحكام الفصل 2 من القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرخ في 20 أكتوبر 2003 المتعلق بمراكز الإصطياف وترفيه الأطفال وتعوض بالأحكام التالية:

الفصل 2 (جديد): تقدم مراكز الإصطياف وترفيه الأطفال خاصة الخدمات التالية:

1-اصطياف الأطفال المقبولين بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة وبمركبات الطفولة وأطفال العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل والأطفال ذوي الإعاقة وأطفال ضحايا الإعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي وبأولى الحق من شهداء الثورة وجرحاها.

2-تنظيم أنشطة في مجالات الإعلامية واللغات الحية والرياضة خلال العطل المدرسية لفائدة الأطفال المقبولين بالمؤسسات المشار إليها بالفقرة الفرعية 1 من هذا الفصل.

3-تنظيم أنشطة ترفيهية وثقافية وتحسيسية لفائدة الأطفال خلال عطلة آخر الأسبوع.

4-تنظيم أنشطة لفائدة أبناء التونسيين بالخارج خلال العطل وذلك بالتعاون مع ديوان التونسيين بالخارج.

ويمكن لمراكز الإصطياف وترفيه الأطفال إسداء خدمات بمقابل لفائدة المشاركين في الملتقيات والندوات والدورات التكوينية والإجتماعات وغيرها من التظاهرات وذلك بطلب من الجهة المنظمة وبعد موافقة الوزير المكلف بالطفولة. وتؤمن هذه الخدمات خارج العطل المشار إليها بالفقرات الفرعية السابقة من هذا الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، تفضل السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

طبقا لأحكام الفصل 74 من النظام الداخلي ورد علينا مقترح تعديل مقدم من طرف هيئة المبادرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن هناك مقترح تعديل.

السيد رئيس لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

تعويض "الفصل الأول" بـ "فصل وحيد" وتعويض "أولى الحقّ" بآخر النقطة أ.ب بـ "أطفال أولَى الحق".

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن نمر إلى التصويت على مقترح التعديل.

قُدّم لكم السادة النواب مقترح التعديل كتابة وغير قابل للنقاش يعني نمر مباشرة إلى التصويت عليه.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 117 صوتا نعم مقابل 12 محتفظا و9 معترضين.

تمت المصادقة على مقترح التعديل.

إذن التصويت الآن على الفصل الوحيد، تعيد اللجنة تلاوته.

السيد المقرر

فصل وحيد:

تلغى أحكام الفصل 2 من القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرخ في 20 أكتوبر 2003 المتعلق بمراكز الإصطياف وترفيه الأطفال وتعوض بالأحكام التالية:

الفصل 2 (جديد): تقدم مراكز الاصطياف وترفيه الأطفال خاصة الخدمات التالية:

1-اصطياف الأطفال المقبولين بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة وبمركبات الطفولة وأطفال العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل والأطفال ذوي الإعاقة وأطفال ضحايا الإعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي وأطفال أولى الحق من شهداء الثورة وجرحاها.

2-تنظيم أنشطة في مجالات الإعلامية واللغات الحية والرياضة خلال العطل المدرسية لفائدة الأطفال المقبولين بالمؤسسات المشار إليها بالفقرة الفرعية 1 من هذا الفصل.

3-تنظيم أنشطة ترفيهية وثقافية وتحسيسية لفائدة الأطفال خلال عطلة آخر الأسبوع.

4-تنظيم أنشطة لفائدة أبناء التونسيين بالخارج خلال العطل وذلك بالتعاون مع ديوان التونسيين بالخارج.

ويمكن لمراكز الإصطياف وترفيه الأطفال إسداء خدمات بمقابل لفائدة المشاركين في الملتقيات والندوات والدورات التكوينية والإجتماعات وغيرها من التظاهرات وذلك بطلب من الجهة المنظمة وبعد موافقة الوزير المكلف بالطفولة. وتؤمن هذه الخدمات خارج العطل المشار إليها بالفقرات الفرعية السابقة من هذا الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الرجاء الإستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 117 صوتا نعم مقابل 14 محتفظا و5 معترضين. تمت المصادقة على الفصل الوحيد في صيغته المعدلة.

وفي الختام، الإستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 122 صوتا نعم مقابل 13 محتفظا و6 معترضين وبذلك تمت المصادقة على مشروع قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرخ في 20 أكتوبر 2003 المتعلق بمراكز الإصطياف وترفيه الأطفال عدد 2024/021 في صيغته المعدلة.

شكرا جزيلا لجميع الزميلات والزملاء والشكر موصول للجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الإجتماعية وذوي الإعاقة والشكر وبالغ التقدير للسيدة آمال بلحاج موسى وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن والوفد المرافق لها ونحن سعداء بأن يواصلوا مرافقتنا خلال هذه الجلسة العامة.

وننتقل إذن الى النقطة الثانية في جدول الأعمال المتعلقة بتوجيه سؤال شفاهي الى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن.

وتكون الترتيبات عملا بأحكام الفصل 130 من النظام الداخلي على النحو التالي:

1.يتولى النائب عرض سؤاله في مدة لا تتجاوز عشر دقائق.

2. يتولى عضو الحكومة تقديم جوابه لمدة لا تتجاوز عشر دقائق.

3.للنائب فقط الحقّ في التعقيب لمرة واحدة ولمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

إذن السؤال الشفاهي المبرمج لهذه الجلسة يخص الزميلة المحترمة السيدة منال بديدة، الكلمة للزميلة المحترمة ولها عشر دقائق على أقصى تقدير فلتتفضل.

وقبل ذلك الكلمة للسيدة الوزيرة.

نرفع الجلسة إذن لمدة عشر دقائق.

(كانت الساعة الواحدة بعد الظهر وثمان وثلاثين دقيقة)

استئناف الجلسة
وتوجيه سؤال شفاهي
إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

(كانت الساعة الثانية وعشرة دقائق مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نواصل الجلسة.

السؤال الشفاهي المبرمج لهذه الجلسة يخص الزميلة المحترمة منال بديدة.

الكلمة للسيدة منال بديدة ولها عشرة دقائق على أقصى تقدير فلتتفضل.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل النائبة منال بديدة

السيدة منال بديدة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

سألت يوما أحد أبناء بلدتي وكان رجلا ميسور الحال جدا أكثر الأشخاص حظا صحة ووفرة وسعادة، انعكس النجاح على كل أبنائه الذين حظوا بما يحظى، كان رجلا لم يعرف عسرا أبدا في حياته.

ما السر يا عمّ؟ فقال المودة والرحمة التي أعامل بها زوجتي يسرت لي كل أمور حياتي، بل فتحت لي كل الأبواب المغلقة.

وعندما تعمقت أكثر في الإرشاد الأسري وجدت حقا أن سرّ السعادة الأسرية والنجاح الأسري يكمن في طريقة التعامل بين الأزواج.

السؤال هنا، هل يعرف المجتمع التونسي كل هذه المعلومات؟ طبعا لا، إلا من رحم ربي.

من أين سيعرف المجتمع التونسي كل هذه المعلومات إذا لم يكن هناك طرفا أو مؤسسة تعلمه كل هذه الأمور وفي الحقيقة هذا الواجب وحسب الدستور التونسي يعود إلى الدولة وهنا أعود إلى الفصل 12 من الدستور الذي يقول: "الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وعلى الدولة حمايتها". لم يقل الفصل هنا تسهر الدولة أو تسعى الدولة بل قال على الدولة، يعني يجب على الدولة وتلتزم الدولة بحماية الأسرة.

تتمثل الدولة هنا في وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ التي أوكل لها الدستور هذه المهمة.

يمكن أن يكون هذا الفصل موضوع رسالة دكتوراه وموضوع مجلدات وكتب.

من أولويات هذه الوزارة العمل على حماية الأسرة التونسية ووضع الأسس العلمية والتشريعية والتطبيقية لإنجاح الأسرة التونسية.

لنلقي نظرة السيدة الوزيرة على الأسرة التونسية لنرى هل أن الوزارة تعمل على تحقيق مقتضيات هذا الفصل أم لا؟

وهنا سيدتي الكريمة، الكلام ليس موجها إليك شخصيا بل السياسة المتتابعة داخل الوزارة منذ الاستقلال إلى اليوم، منذ سياسة فتحية مزالي رحمها الله، عندما كان اسمها وزارة الأسرة والنهوض بالمرأة التي أحدثت سنة 1983 وهو نموذج مأخوذ من التجربة الفرنسية المهووسون بها نحن إلى الآن، أحدثت وزارة لحقوق المرأة سنة 1981 والتي أعتبرها تجربة فاشلة بامتياز.

تونس هي الأولى عربيا والرابعة دوليا من حيث نسب الطلاق، هناك أرقام صادمة منشورة في جريدة الصباح تقول أن 50 ألف قضية طلاق رفعت أمام المحاكم سنة 2023، 40 ألف منهم تحصلوا على الطلاق وحسب وزارة العدل تقول أن 46 قضية طلاق ترفع يوميا و13 ألف قضية سنويا. 25 بالمائة من حالات الطلاق ترفع في السنتين الأولى من الزواج ولأسباب أغلبها غير جدية.

السيدة الوزيرة، هنا أتساءل عن الوزارة أين هي من نسب الطلاق المرتفعة؟ لماذا لم تضعوا برامج لاحتواء المتقاضين، برامج علمية وعملية للإصلاح بين المتقاضين؟

تونس تقريبا الدولة العربية الوحيدة التي لا يوجد فيها مهمة المصلح العائلي وأتحدث هنا عن تجربة لأنني عندما كنت محامية يحضر الأزواج في جلسات صلحية مجانية أولى وثانية وثالثة والحمد لله يتم إصلاح الأمر وهم الآن مستقرون مع عائلاتهم وفي أغلب الحالات تكون الأسباب بسيطة جدا.

أيضا السيدة الوزيرة في تونس ترتفع نسب الجريمة والعنف والسبب الرئيسي يعود إلى غياب دور الأسرة.

تحتل تونس تقريبا المراتب الأولى في نسبة العنوسة ونسبة الأمهات العازبات ونسبة الإجهاض كذلك.

كما تحتل المراتب الأولى في نسب الأمراض النفسية والتفكك الأسري وتعاطي المخدرات.

سيدتي الوزيرة، إن تربية الأبناء علم قائم الذات أيضا لكن نجد الأولياء بسبب جهلهم لهذه العلوم يدمرون شخصيات أبنائهم فأين وزارة الأسرة من هذا؟

قانون النفقة السيدة الوزيرة الذي أحدث لحماية المرأة والأسرة هو في الحقيقة دمّر الأسرة التونسية فهل للوزارة نية في تعديل هذا القانون؟

مجلة الأحوال الشخصية التي مرّ على تأسيسها تقريبا 70 سنة أصبحت غير مواكبة لتطورات العصر فهل تشتغل الوزارة على برنامج لتعديل بنودها؟

أيضا هل تعد الوزارة لتنقيح قانون التبني؟ هذا القانون الذي مرّ عليه أكثر من 60 سنة أصبح لا يتماشى مع رغبة الأشخاص الذين يرغبون في التبني.

لماذا لا تشتغل الوزارة على مدونة الأسرة أو ما يعرف بتعميم دستور الأسرة لما له من فائدة حقيقية على نجاح الأسرة؟

صحيح، نحن نتابع الوزارة على مواقع التواصل الاجتماعي، لها برامج عديدة موجهة إلى الأسرة لكنها برامج موجهة إلى بعض الأسر المحدودة في العدد مثلا أسر العائلات ذات الدخل المحدود وأسر الأمهات العازبات أو المعنفات لكنها كلها برامج ذات طابع مادي ومالي ليس هناك برامج ذات طابع توعوي وقيمي.

ليس هناك برامج موجهة إلى كل الأسرة التونسية بدون استثناء أسر غنية وفقيرة، مثقفة وغير مثقفة، أسر ريفية وحضرية، برامج حقيقية لإنجاح الأسرة التونسية لأنه إذا كانت الأسرة غير ناجحة فإنه لا يمكننا بناء مجتمع ناجح وبالتالي دولة ناجحة.

نمرّ إلى الفصل 51 السيدة الوزيرة، الذي ينص على أنه "تلتزم الدولة بضمان الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها" كلام جميل جدا لكن على أرض الواقع لا نجد أي وزارة أو إدارة تعمل على تحقيق بنود هذا الفصل والدليل على ذلك تمثيل المرأة، أود أن أتساءل عن دور الوزارة خاصة في دفع المرأة نحو مواقع اتخاذ القرار والمناصب العليا؟ الدليل على ذلك مجلس نواب الشعب من بين 161 نائب لدينا فقط 24 امرأة ورئيسة لجنة واحدة.

بالنسبة إلى عمل الوزارة في مجال المرأة، سيدتي، أعتقد أن هناك خطة أو إستراتيجية خاطئة في التعامل مع مشكلات المرأة، تمييز المرأة ببرامج خاصة بها أضعف مكانتها ولم يحسّنها لأنه يعطي انطباعا غير مباشر أن المرأة كائن ناقص ومنقوص وتجدر حمايته.

بالنسبة إلى قانون العنف ضد المرأة، لقد ارتفع العنف ضد المرأة هناك مرأة على ثلاث في تونس تتعرض للعنف. هل حدّت برامجكم من هذه الظاهرة؟ طبعا لا لأن لدينا قانونا كونيا يقول أن كل ما تركز عليه يزداد فالمسألة هي مسألة وعي وتوعية وليست مسألة تجريم وتضخيم حتى يتضخم المشكل.

إذا كنا نريد أن نقضي فعلا على التمييز السلبي في مجال المرأة والرجل يجب أن نحذف كلمة المرأة من مشمولات الوزارة. لماذا لا تتحرر الوزارة من الموروثات السابقة؟

حسب رأيي نحذف مجال الطفولة ونلحقه بوزارة التربية ومجال كبار السن بالشؤون الاجتماعية وتبقي وزارتكم على مجال الأسرة فقط لأنه فعلا مجال شاسع وشاسع جدا يتطلب منكم مجهودا كبيرا.

أيضا السيدة الوزيرة، أنت تعرفين أن الأيتام في الأصل هم قادة ولعلّك قرأت كتاب "أيتام عبر التاريخ "الذي يتحدث عن أيتام غيروا التاريخ وحكموا العالم.

هل أن الوزارة تشتغل على هذا الجانب أم أن دوركم ومندمجاتكم تخرج أطفال هشين نفسيا، خلال دورة تدريبية في مجال القيادة كان من بين الحضور شاب يعيش في دار الأيتام كان تبدو عليه علامات الاضطراب النفسي سألته بعد الحصة أجابني أن كل إمرأة أراها أعتبرها أمي وأتمنى أن أرتمي في أحضانها، لقد ظلت صورة ذلك الشاب راسخة في ذهني.

السيدة الوزيرة، يجب تدريس مجال العلاقات الأسرية في المدارس ولا بد من تكوين مرشدين أسريين في كل المعتمديات.

أريد أن أسأل أيضا، أين وزارة المرأة ووزارة الأسرة ممّا يحدث للمرأة العاملة في المعامل والمصانع وفي القطاع الفلاحي التي تتعرض إلى الثلب والشتم والإهانة وحتى التحرش الجنسي "كان عجبك وإلا شدّ دارك".

كما أود أن أتساءل لماذا هي الوزارة الوحيدة غير الموجودة في كل المعتمديات، سأقدم لك مثالا بسيطا نحن في معتمدة بئر علي بن خليفة مساحتها 1176 كلم مربع يقطن بها 80 ألف ساكن، لا نجد أثرا لوزارتكم سوى في نادي أطفال وحيد لا تتجاوز طاقة استيعابه 50 طفلا. مع الشكر الجزيل.

جواب السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة آمال بالحاج موسى، وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ.

السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ

شكرا السيد رئيس المجلس،

شكرا جزيلا للسيدة النائبة على ما تفضلت به من إثارة لعدة نقاط في سؤالها.

في البداية أريد أن أوضّح بعض النقاط ثم سآتي على العناصر التي تضمّنها السؤال.

في مستهلّ هذه الإجابة من المهم توضيح بعض النقاط.

أولا اسمحي لي أيضا بتصحيح نقطة وهو أن مقاربة الوزارة لمسألة الأسرة هي على خلاف ما ورد في هذا السؤال، هي في قطيعة كاملة مع مقاربة الوزارة لما تقوم به قبل 25 جويلية 2021.

سيدتي، إن العهد ليس ببعيد كان الخطاب يركّز أساسا على المرأة، الشباب وبشكل أقل كبار السن ولم يكن حضور الأسرة كمفهوم، كمؤسسة اجتماعية أولية، كخلية أساسية للمجتمع، كنواة المجتمع الأولى مركز اهتمام أو ذات كثافة في التواتر أو وحدة أساسية في الخطاب السياسي قبل 25 جويلية 2021.

إذن، ليس هناك استمرارية وهناك قطيعة مع تلك المقاربة التقليدية ولهذا السبب لأن الأسرة كانت مغيبة، ثانوية، ليست أساسية فإننا اليوم نعيش على وقع ظواهر جديدة لم يكن يعرفها المجتمع التونسي، لو كان هناك اهتمام بالأسرة فيما قبل ربما كانت جهود الوقاية والحماية أكثر قدرة على التقليص على الأقل من بعض المشكلات التي تعاني منها الأسرة اليوم.

ما يؤكد ما ذهبت إليه من أننا فعلا في قطيعة مع ما سبق وأننا لا ننظر الآن إلى كل شيء بعين الأسرة بالوزارة هو أنه حتى في الهيكل التنظيمي للوزارة فإن الأسرة هي إدارة مركزية وليست إدارة عامة، في حين أننا في الهيكل التنظيمي الجديد الذي نعتزم عرضه على أنظار مجلس الوزراء ستتحول إدارة الأسرة إلى إدارة عامة لما للأسرة من أهمية. أيضا على مستوى تسمية الوزارة لم تكن الأسرة موجودة في تسمية الوزارة كان كل الاهتمام في التسمية للطفولة وللمرأة طبعا دائما ولكن الأسرة لم تضف إلى تسمية الوزارة إلا بعد مسار 25 جويلية.

إن الانتباه للتحول الفكري في المقاربة، كيف نقارب اليوم الأسرة في تونس كيف نستحضر الأسرة وما هو موقع كل فرد داخل هذه الأسرة أظنه يختلف سيدتي النائبة عما كان عليه الحال قبل المسار.

اليوم نتحدث بقوة عن الأسرة والحمد لله ونحرص حتى في بلاغاتنا على تكرار عبارة الأسرة. كل ما له علاقة بالأسرة تكون له أنشطة ويقع إبرازها وتكون في المقام الأول.

نتحدث عن المصلحة الفضلى للأسرة وهذا جديد على مستوى الخطاب وأيضا على مستوى البرامج وعلى مستوى الرؤية ككل.

إن كل البرامج التي تنفذها الوزارة اليوم في قطاعات المرأة والطفولة وكبار السنّ، هي برامج تنضوي تحت رؤية دعم الأسرة التونسية وتعزيز صمودها الاقتصادي والقيمي أيضا في وجه التحديات الجديدة المتعددة.

نحن نعمل في الوزارة اليوم من منطلق دعم الطفولة، حماية الطفولة، الدفاع عن المصلحة الفضلى للطفولة، تعزيز الحقوق الاقتصادية للنساء والفتيات، تمكينهن وحمايتهن من العنف هن وأطفالهن. كل هذا من منطلق مقاربة جديدة تنظر إلى كل هذه المشكلات وإلى كل أفراد الأسرة من مدخل الأسرة وأن كل فرد داخل الأسرة هو مهم في حد ذاته أولا ومهم ثانيا في موقعه داخل الأسرة.

الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع، الفرد أيضا طفلا كان كبيرا في السن، إمرأة هو أيضا الخلية الأساسية للأسرة وهذه هي المقاربة وهذا هو التوجه.

حتى بالنسبة إلى البرامج تم إعادة صياغة البرامج الموجودة وإحداث برامج جديدة وفق رؤية أخذت بعين الاعتبار والتقطت رسالة إضافة تسمية الأسرة في التسمية الكاملة للوزارة.

إضافة لم تكن تعني إضافة برنامج حول الأسرة مثلا ولكن تعني إعادة صياغة دور الأسرة والمنطلقات التي تحرك قيامها بدورها المجتمعي ودائما أيضا بوابة الأسرة.

إذن أظن أن الأسرة حاضرة كما لم تحضر من قبل واليوم نحاول أن نعالج آثار تغييب الأسرة في الخطاب الثقافي والسياسي لما قبل مسار 25 جويلية.

ثانيا، اسمحي لي السيدة النائبة بتوضيح آخر وهو أن مسار 25 جويلية أعاد الاعتبار للدور الاجتماعي للدولة، في سياق عالمي يكاد ينعى الدور الاجتماعي للدولة ورغم الصعوبات الاقتصادية قمنا بالدور الاجتماعي إلى حد الآن على ما أحسن ما يرام ومؤشر الانجاز في كل البرامج مائة بالمائة.

وزارة الأسرة كما جاء على لسان العديد من النواب والنائبات هي وزارة المجتمع وكل الهياكل الحكومية معنية بتجسيد الدور الاجتماعي للدولة وهو الخاصية الأساسية وهو خيار استراتيجي وأساسي بالنسبة إلينا وهذا الخيار يصب مباشرة لمصلحة الأسرة. كيف تمت ترجمة ذلك على مستوى الرؤية والمقاربة وهذا مهم ومهم جدا؟

ثانيا، على مستوى الاعتمادات لقد ارتفعت سيدتي الاعتمادات المخصصة لبرامج الأسرة خلال السنتين الماضيتين بنسبة 62 بالمائة.

ميزانية الوزارة نفسها ارتفعت بنسبة 26 بالمائة. هذا على مستوى الرؤية وعلى مستوى المطالبة بالاعتمادات وتجسيد هذه الرؤية وتتضح أكثر عبر بنود واضحة.

أولا الدعم المادي للأسرة التونسية اليوم، الأسرة التونسية اليوم تعرف شأنها في ذلك شأن كل الأسر في العالم تحديات اقتصادية لذلك كان لزاما مضاعفة المجهودات والاعتمادات الخاصة بالتمكين الاقتصادي للأسر وقطعنا في ذلك شوطا لا بأس به.

اليوم انتفعت قرابة 3000 أسرة ببرنامج التمكين الاقتصادي للأسر.

خلال قانون المالية لسنة 2024 تمت المصادقة أيضا على مضاعفة الاعتمادات الخاصة بهذا البرنامج مرتين ونصف.

عندما تتعزز القدرة الاقتصادية للأسرة فإنها ستكون أكثر توازنا وأكثر توطد فيما يخص العلاقة بين الزوجين وأكثر قدرة على الاهتمام بالأبناء ومن ثمة أكثر قدرة على تعزيز صمود مؤسسة الأسرة اليوم أمام هذه التحديات المختلفة.

لا نستطيع أن نخفض وأن نقلل من أهمية البعد الاقتصادي في ضمان...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيدة الوزيرة. انتهت العشرة دقائق. هناك إجراءات صارمة هنا.

شكرا جزيلا للسيدة الوزيرة على تدخلها.

الزميلة منال هل لديك تعقيب؟ الزميلة منال بديدة لا تريد التعقيب وتكتفي بجواب السيدة الوزيرة.

شكرا جزيلا لجميع الزميلات والزملاء، الشكر موصول للسيدة أمال بالحاج موسى وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن والوفد المرافق لها متمنيا لهم السداد والتوفيق في مهامهم.

على كل حال اليوم هناك تجاوب إيجابي سواء من خلال مداخلات السادة الزملاء أو من خلال ما تفضلتم به من ردود وتم التصويت على أحسن ما يرام وأعتبر هذه أول جلسة وقعت بعد اكتمال الوظيفة التشريعية، اكتمال الغرفة الثانية نتمنى لهم التوفيق وإن شاء الله في القريب سيبدأ عمل الغرفة الثانية بصورة مسترسلة وبصورة مفيدة بالنسبة إلى البلاد.

ونحن نعتبر أن فلسفة دستور 25 جويلية يرمي إلى تكامل الوظائف الثلاث للدولة، الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية والوظيفة القضائية في ظل دولة موحدة وكلنا من خلال موقعه يعمل لفائدة المصلحة العليا للدولة والمصلحة العليا للوطن ولذلك تمانينا لكم بمواصلة مهامكم على أحسن ما يرام لما فيه خير بلادنا ولما فيه صالح شعبنا.

شكرا لكم وبالتالي ننهي الحصة الصباحية على أمل اللقاء معكم في جلسات في المستقبل سواء على صعيد الجلسات العامة أو المحاور الدراسية في الأكاديمية البرلمانية. شكرا لكم.

نرفع الجلسة الآن مؤقتا لمدة ساعة وسنعود على الساعة الثالثة والنصف لمواصلة أعمال هذه الجلسة والنظر في النقطة التي وقع إدراجها وتهم مسألة المهاجرين الأفارقة.

(كانت الساعة الثانية وثلاث وثلاثين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
والتداول حول الهجرة غير الشرعية للأفارقة

(كانت الساعة الثالثة وأربعين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

استئناف الجلسة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نستأنف أشغالنا وذلك تبعا للتصويت الذي تمّ في بداية الجلسة وننطلق في النقاش حول هذا الموضوع الحارق الذي يلقى اهتماما مستمرا وعناية متواصلة من لدن أعلى هرم في الدولة ومن جهتها تقوم الوظيفة التشريعية بدورها في هذا المجال عبر مختلف هياكلها بما في ذلك اللجان القارة المختصة خلال جلسات الاستماع أو الزيارات الميدانية والجلسات العامة.

وفي هذا السياق نذكر بجلسة حوار مع السيد وزير الداخلية الذي بادر بها مجلس نواب الشعب منذ 26 جويلية 2023 ونظرا إلى التطورات الملفتة على الميدان وما يشهده هذا الملف من تداعيات خطيرة على جميع الأصعدة بما يمكن أن يهدد أمن البلاد واستقرارها وفي إطار التكامل مع مجهودات الوظيفة التنفيذية، نجري هذا النقاش تحت قبة المجلس للتباحث حول أسباب وتداعيات هذه الظاهرة واقتراح التصورات والحلول الممكنة والرامية إلى الخروج من هذه الوضعية والمرور إلى ما ينفع البلاد وما ينتظره منا التونسيات والتونسيون في مختلف ربوع البلاد.

وللتذكير فإنه في ظرف شهر اجتمع مجلس الأمن القومي ولا شك أنه من خلال مداخلة السيد رئيس الدولة في هذا المجلس والتي وقع بثها استعرض المشكل القائم نتيجة الهجرة غير الشرعية للأفارقة ونبه إلى مخاطرها ووجوب الاستعداد لمجابهة كل ما عسى أن ينجر عنها وما أؤكده أن مؤسساتنا الرسمية المكلفة بأمن البلاد على استعداد تام للقيام بدورها في الذود عن حمى الوطن، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن التصرف مع هذه الظاهرة باعتبار أن الدولة التونسية تحترم القانون وخاصة التشريعات الدولية فإن تعاملها مع المهاجرين غير الشرعيين كان وفق المواثيق الدولية والقانون الإنساني ووجدوا الرعاية التامة والمعاملة القانونية التي تليق بكرامة الإنسان ولذلك فإن الدعايات التي وجهت للبلاد التونسية ثبت عدم صحتها وكانت منظمة الهلال الأحمر التونسي قامت بواجبها على أحسن مايرام.

بل أكثر من ذلك، أن المنظمات الدولية التي تدعي أنها تحمي اللاجئين أكد رئيس الدولة أنها اقتصرت على البلاغات فقط ولم تقدم أي معونة للدولة التونسية لذلك فإن هذه المسألة رغم خطورتها فإن كل وظائف الدولة تتعامل معها على أساس الذود عن حمى الوطن والدفاع عن الشعب واحترام كل المواثيق الدولية والقانون الإنساني.

وهذه أول مرة يقع فيها مثل هذا الحديث وجاء طلب من ثلاث مجموعات مختلفة من عدد من السادة النواب ومن السيد رئيس الكتلة الوطنية المستقلة والسيد رئيس كتلة الأحرار ونظرا إلى أن النظام الداخلي يؤكد أن من يقترح إضافة نقطة بجدول الأعمال يبادر بالدفاع عنها فأقترح على هذه المجموعات الثلاثة أن تقدم رؤيتها هي الأولى ثم نفتح النقاش لبقية الزملاء للإدلاء بآرائهم حول هذا الموضوع.

لذلك بالنسبة إلى المجموعة الأولى وهنا أحترم الترتيب الزمني، من يتولى عرض الدفاع عن المقترح بالنسبة إلى الكتلة الوطنية المستقلة السيد رئيس الكتلة موجود معنا وسيتولى العرض، نفس الشيء بالنسبة إلى كتلة الأحرار ثم نفتح باب النقاش لبقية الزملاء تفضلوا.

الكلمة للسيدة بسمة الهمامي عن كتلة الأحرار تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

إن موضوع المهاجرين المقيمين في تونس بشكل غير قانوني، موضوع حارق، علينا أن ننظر إليه من كل أبعاده تبعا لما يعيشه العالم من متغيرات ومن تحالفات وبروز أنظمة جديدة تريد أن تشكل العالم بشكل جديد.

إن المهاجرين المقيمين بشكل قانوني في تونس شاهدناهم بالصور في الميدان شاهدناهم مصطفين أمام الموزعات الآلية للأوراق المالية للبريد التونسي، وعندما نقول البريد التونسي في تونس، يعني وثائق وهوية لكننا شاهدناهم أمام الموزعات الآلية وهم يسحبون الأموال.

صحيح أنهم جاءوا بدون وثائق لكن هناك من تكفل بهم في تونس ومن يمدهم بالأموال ويفكر عوضا عنهم ويحاكمهم ويسجنهم، وهذا ما توصل إليه الأمن التونسي حول وضعية بصفاقس، هناك جمعيات متورطة في هذا الشأن وهناك من سعى هؤلاء المهاجرين المقيمين بشكل غير قانوني بالسكان الأصليين لتونس في إطار هجمتهم أو أجندتهم التي عملوا عليها لتوطين هؤلاء المهاجرين. فما شأن جمعية تعنى بأطفال القمر وأخرى بحقوق المرأة للمطالبة بتوطين المهاجرين في تونس المقيمين بشكل غير قانوني، في نفس الوقت غياب تام لكل جمعيات الإغاثة والمنظمات الدولية التي كان مناط بعهدتها

التكفل بالمهاجرين المقيمين في تونس بشكل غير قانوني في حقهم في العلاج وفي الملبس وفي المسكن وغير ذلك على أساس أن ذلك صورة ظرفية حتى تسوى وضعيتهم.

إن وجود المهاجرين المقيمين في تونس بشكل غير قانوني، يفسر عديد التعقيدات الجيوسياسية التي يعيشها العالم كما ذكرت، ونحن في تونس نحترم حقوق الإنسان وحرية التنقل كما جاء في المواثيق الدولية والاتفاقيات الدولية المصادق عليها، نحن نحب تونس وندافع عنها ضد أي هجمة أو مكائد يمكن أن تهدد أمننا أرضا وبحرا وجوا وشعبا، أنا من جهة سليانة، كانوا يتصلون بي منذ البارحة بالهاتف وعبر مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها...

سيدي الرئيس، سينتهي الوقت ولم أكمل مداخلتي بعد، يبلغونني أن هناك جحافل من....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المداخلات خمس دقائق وليس ثلاث دقائق سنضيف دقيقتين للزميلة تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

أبلغوني من سليانة أن هناك حافلات وجحافل من المهاجرين المقيمين بشكل غير قانوني بتونس قاموا بجلبهم إلى سليانة لتوطينهم في سليانة الشمالية قرب واد يسمى بوادي تماريت، فاحتار أمري وتوجهت بسؤال كتابي إلى السيد وزير الداخلية لأستفسره عن هذه الظاهرة، بعد السؤال التجأت إلى الأهل في سليانة حتى يتبينوا أكثر ما الذي يحدث في سليانة حقيقة، وبعد التفقد الميداني ثبت أنه لا صحة للخبر مع أنهم يتناقلونه بشكل برقي وسريع عبر وسائل التواصل الاجتماعي وكأنه فاجعة وموسمنا الفلاحي ومواردنا المائية في خطر وغير ذلك ولكن حقيقة لا صحة لهذا الخبر على الميدان، إن افتعال الشائعات في حد ذاته يندرج ضمن افتعال الأزمات وتأجيج الوضع.

تعيش تونس في هذه الفترة مزاجا متقلبا وليس عفويا، هناك أيادي خفية وحتى مكشوفة تريد تأجيج الوضع في تونس وتعمل على إرباك الشعب التونسي وإدخال الفوضى فيه ونحن على مشارف انتخابات رئاسية ومن لم يعجبه مسار 25 جويلية الذي بدأ في 25 جويلية 2021، من لم يحقق مكاسب من ورائه فهو يأمل ألا يستقر الشعب التونسي والبلاد التونسية وبماذا سيبدؤون، يبدؤون بالإشاعات، هذه الإشاعات الكبيرة المدمرة للأمن وقد عاش الشعب التونسي فترة من عدم الأمن وعدم الاستقرار ونأمل ألا تتكرر هذه الوضعية....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أنتم من يتخذون قرار تحديد الوقت ولكن نحن نريد أن نسمح للجميع بالحصول على الكلمة.

الكلمة للزميلة بسمة الهمامي لتواصل مداخلتها تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

والبلاد التونسية بأكملها تستعد للانتخابات الرئاسية التي على الأبواب وهذا ما يفسر أن هناك العديد من الأيادي التي تفتعل الأزمات والفوضى.

أريد القول أن تونس تبحث عن رئيس يكون صادقا ونزيها وثابتا على مبادئه، سيكون لتونس قريبا موعدا تاريخيا لتقول كلمتها وستنتصر، ستنتصر، ستنتصر لمن ينتصر لها ولمن يدافع عنها ومن لا يرى نفسه بدونها إنما يرى تونس فوق الجميع ونسأل الله أن يحميها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عماد أولاد جبريل تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيد الرئيس،

لدي الآن مداخلة مباشرة أريد إضافة خمس الدقائق المتعلقة بالبسط حتى لا يقع قطع المداخلة وبذلك نكون متفقين بدون قطع المداخلة.

شكرا سيدي الرئيس،

أولا، الجميع يعلم أن مسألة الهجرة النظامية للأفارقة جنوب الصحراء ليست وليدة اللحظة ولم نعرفها اليوم لأنه علينا أن نعلم الأسباب التاريخية لهذه المسألة، لقد كان ذلك قبل سنة 2011 ثم تطور أكثر سنة 2014 و2015 وكانت الوجهة آنذاك اليمن والغاية من ذلك تحويل الجغراسياسية داخل الخليج العربي، ثم تغير المخطط الاستراتيجي في العالم فأصبحت الوجهة إلى المغرب ونعلم ما الذي حدث بالنسبة إلى مسألة المغرب والعملية التي تم تطويقها من قبل المغاربة ونجحوا في أن تتجه العملية نحو الجزائر ولكن أصبحت العملية اليوم في تونس والغاية منها، أعلم جيدا أن تونس ليست الغاية لكن عندما يتم التصدي لهؤلاء الأشخاص ستصبح العملية مركزة في تونس وكأنها عملية استيطان.

صحيح، أننا لسنا عنصريين فنحن كدولة تونسية صادقنا على اتفاقيات تدعو إلى نبذ العنصرية والتطهير العرقي وغير ذلك ولكن الأمن القومي مهدد اليوم في تونس وكذلك الأمن الغذائي وأصبحت الأراضي التونسية مستباحة بطريقة واضحة وصريحة والدليل على ذلك أنه ليس لدينا اليوم إحصائيات لعدد الأفارقة فهناك من يتحدث عن 300 ألف موجودين حاليا بين منطقتي العامرة وجبنيانة وهم منتشرون اليوم في كامل تراب الجمهورية وهؤلاء الأشخاص ضحايا ونحن سيقع دعسنا بين الأرجل، هم ضحايا ونحن سنضحي ببلادنا، هم ضحايا ونحن سنصبح لمجة لجماعة حقوق الإنسان وما يتبجحون به علينا صباحا مساء ويوم الأحد بدون أدنى إعانة للدولة التونسية وبدون أدنى مسؤولية من هذا المجتمع الدولي الصامت.

إن المجتمع الدولي لم يتحرك عندما تم إجلاء سكان غزة ودفعهم نحو رفح ووقع إطلاق النار عليهم وهم عزل، نحن لم نشهد حينها التحرك الدولي وعندما تتحدث اليوم عن سيادة بلادك وعن السيادة الوطنية وعن الاجتياح الذي يحدث وعن غابات الزيتون التي أصبحت اليوم وكرا لهذه المجموعات وتخريبا للبيوت المكيفة وللفلاحين وغير ذلك وحتى أنه أصبح يأكل قوتي اليوم ولم تقع مساعدة البلاد التونسية من أي دولة في هذه الظروف الاقتصادية الخانقة، حتى إن قاموا بمنحنا قرض فذلك يكون بعد عسر كبير وبشروط مجحفة ويفرض علي توقيف الانتداب في الصحة والتربية إلى غير ذلك وكأن هذه الدولة ملك لهم إضافة إلى ذلك يقولون أنها ممارسة عنصرية، أين هذه العنصرية وأين المجتمع الدولي، أين المفوضية العليا لحقوق الإنسان التي يتبجح بها الجميع؟ ألم يقدموا الحلول لمناطق أخرى، عديد الحلول وجلبوا لهم المؤونة إلى غير ذلك.

نحن نعيش اليوم في وضعية يجب أن تتمسك فيها بالمبادئ الإسلامية العربية وكرم الضيافة إلى غير ذلك فيصبح حقا مكتسبا وكأن هذه الدولة حكرا على هؤلاء الأشخاص وعلينا أن نحترم، فمثلما تحترموننا وهنا حديثي موجه إلى الاتحاد الأوروبي رأسا من مجلس نواب الشعب التونسي، نحن دولة ذات سيادة وأن المفاوضات لن تكون في أروقة مظلمة وتتخذ القرارات نيابة عنا، فهذا يعد اليوم عبئا دوليا وهي تعتبر مظلمة أو لنقل كارثة أو استحقاقا إنسانيا ويجب أن تتحملوا في ذلك مسؤولية دولية معنا وهذا العبء.

فنحن لسنا مع المعالجة الأمنية ولن نترك هؤلاء الأشخاص ضحية ولكن لدينا أيضا شعب وهو لا يريد أن يصاب بالأمراض المتناقلة حاليا ولا نريد أن يتم اجتياح أراضينا ولا نريد أن تنتشر السرقات والإجرام، فهل أن الأمن التونسي سيتمكن من الاهتمام بالحدود أو بالجرائم التي أصبحت منتشرة بسبب المخدرات والمواد المخدرة في الأوساط المدرسية والجامعية وفي الشوارع وفي جميع الأماكن أو سيقوم بفض الإرهاب أو سيهتم بالهجرة غير النظامية وبهؤلاء الأشخاص الذين ينتشرون في أماكن عديدة؟

كما أن طريقة تعامل الدولة التونسية ليست طريقة واضحة بالنسبة إلينا كمجلس نواب شعب، لنكن واضحين سيدي الرئيس، لقد كنت حاضرا في مجلس الأمن القومي، كنت أتمنى اليوم أن ننقل على الأقل الحلول الموجودة.

لقد ذكرت أن هناك أشخاصا تتستر على هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين وأن هناك من يتاجر بهم وهذا يسمى بالإتجار بالبشر وهذا منصوص عليه في المواثيق الدولية وفي معاهدة تونس التي أمضت عليها في مجلس أوروبا، بما أنكم تعلمون كل هذا فأين أنتم من كل هذا؟

عندما نجد اليوم المجلس التونسي للهجرة الذي لم أسمع عنه قط، قام هذا المجلس بتنزيل "un appel d'offre" بجريدة " la presse" وهي جريدة وطنية "l'appel d'offre" في شأن هؤلاء الأشخاص الموجودين في الخارج وفي الفيافي وفي حقول الزيتون أين سيقع وضعهم؟ سيتم إيوائهم في النزل؟

واليوم نفس الموضوع الذي طرحناه سابقا وطلبنا معرفة ما محله من الإعراب وما علاقته بالجمهورية التونسية وبالخارجية التونسية وهل أن الدولة التونسية بصدد مراقبة هذه المسألة وهل أنها على علم بـ "l'appel d'offre" وبالمجلس التونسي للاجئين؟ إذا بي البارحة وجدت نفس الأسئلة التي طرحتها كعضو مجلس النواب وكنت أنتظر الحكومة أن تجيب عنها وأصدرت طلبا في التحقيق في هذا المجال للنيابة العمومية إذا لم تقم بإعلامه، وجدت أن المجلس القومي يوجه نفس هذه الأسئلة وبالتالي أصبح الأمر هنا خطيرا. يعني أن هناك أشخاصا تعمل مع أجندات من وراء الدولة التونسية وهناك خروقات كبيرة على مستوى النسيج الاجتماعي التونسي، أي أصبحت لديهم حاضنة في تونس.

نحن نجحنا لكي لا يكون للإرهاب حاضنة في تونس لكن هؤلاء كوّنوا حاضنة بدليل تنزيل "un appel d'offre" في شأنهم من قبل المجلس التونسي للاجئين ويقوم بذلك بكل شجاعة وعلنية وبكل تلقائية ليقع إيواء هؤلاء الأفارقة في النزل، فمن أين تحصل على هذه الأموال وعن طريق من دخلت إلى البلاد التونسية؟ وهنا من حقنا نحن كمجلس النواب أن نتساءل وليس من حق أي شخص آخر أن يقوم بمساءلتنا فنحن من نتساءل ونحن من سيتوصل إلى الإجابات وعلى ضوء الإجابات سنجد الحلول التي تكون مطابقة للحلول الدولية ولا تكون حلولا محلية تونسية وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته في هذا.

ومن هنا أقول للسيدة "Meloni" لسنا حراس حدود لك أو لإيطاليا، فنحن هنا لنحمي حدودنا، نحن لا نعمل لدى الإيطاليين أو الإسبان أو الفرنسيين أو لدى أي شخص ومن له فضل علينا فلسنا في حاجة إليه، عن أي فضل تتحدثون؟ إذا كنتم تتحدثون عن المهاجرين التونسيين فجميعهم مهاجرون شرعيون وهم يساهمون في الناتج القومي الخام لإيطاليا وفرنسا إلى غير ذلك بدون أي فضل فهم يعملون بعرق جبينهم وبالتالي نحن لن نتقيد اليوم بهؤلاء، هذا أولا.

ثانيا، من يريد عقد اتفاقيات مع تونس يجب أن تكون الاتفاقيات تنموية ويسعى إلى إيجاد الحلول الاقتصادية للدولة التونسية لكي يكون شريكا معك الند للند أو أن البحر مفتوح، لسنا حراس حدود فمثلما دخلوا إلينا سيأتون إليكم ثم قوموا بحل مسائلكم مع بعضكم البعض، ليس هناك أي سبب لتواجدهم هنا.

يأكلون المواد المدعمة ويسببون الأرق للمجتمع ولأمننا، هم لا يريدون البقاء في تونس وإنما المرور إلى أماكن أخرى، إذا كان يريد هذه المقاربة فنحن لها لكن يجب أن نحترم أنفسنا والدولة التي هي كذلك يجب أن تمد يدها للدول المجاورة ويجب عليها أن تساعد في هذه المسألة.

هل أن ما تمتعت به إيطاليا قليل؟ فمن كان سببا في الأزمة في افريقيا وتفقير الأفارقة أليست أوروبا؟ أوروبا هي سبب تفقير الأفارقة وبالتالي يجب على أوروبا أن تتحمل مسؤولياتها وأن تستثمر في افريقيا لكي لا يقوم سكانها بمغادرتها، أما إذا كانت هناك عملية أخرى لتفتيت الاتحاد الأوروبي وتغيير الخارطة الأوروبية وهم ليسوا متفقين مع بعضهم البعض فنحن لن نكون أداة لعبورهم ولن نكون بوابة لهذه المسألة وبالتالي يجب على هؤلاء الأشخاص اليوم أن يكونوا واعين وأن يتم طرح الملف بشكل جدي بأدق تفاصيله، فهؤلاء الأشخاص لا يدخلون البلاد التونسية بشكل نظامي ولم نقم باختراق المواثيق الدولية المتعلقة بهم، بل هي موجة ووصولهم بآلاف الكيلومترات وبهذا الشكل يعني أن هناك دولا تخطط معها وتقوم ببرمجة هذه المسألة ولم يقم "مامادو" بذلك اعتباطيا وبعبور الصحراء الغربية للوصول إلى تونس هو ومعه 20 آلف آخرين.

هل أن المسألة بسيطة إلى هذه الدرجة؟ وبالتالي نريد اليوم عقد جلسة حوار واضحة وصريحة وإذا كنا نريد حمل وزر هذا الشعب وهمومه، يجب أن نعالج هذا الملف الذي يؤرق كل التونسيين لأنكم تذكرون عندما كانوا متواجدين بأقلية بجهة العوينة وسكرة ثم تحولوا إلى الأحياء الشعبية بتونس العاصمة ثم انطلقوا منذ سنتين إلى مدينة صفاقس فأصبحوا اليوم منتشرين وأصبحنا نوزعهم بتعلة أن "حمل الجماعة ريش"، إذا كان كذلك فلماذا لا نقوم بتوزيع الثروة مع بعضنا البعض لكي يتمتع الجميع بها، فهل أنها تنمية سيقع توزيعها على كل ولاية، هذه المسألة ليست تنمية ويجب حل هذا الملف ولن يكون ذلك إلا بطرح كل المواضيع وكشف كل المستور وإعلان كل ما يحاك في الكواليس ضد الدولة التونسية.

بالتالي اليوم باعتباري رئيس الكتلة الوطنية المستقلة، أطلب من السيد رئيس المجلس ومن مكتبه، بكل حبّ وبكل تقدير وبدون

تشنج أن نتحمل مسؤولياتنا كاملة تجاه شعبنا لأن هذا الموضوع موضوع أمن قومي بامتياز، يجب نقاشه في جلسة عامة بحضور السيد رئيس الحكومة ووزير الداخلية ووزير الدفاع ووزير الخارجية، يجب عليهم الحضور هنا ونطلب من السيد رئيس الحكومة أن "يشرفنا" بحضوره إلى المجلس لنراه وأصدر تعليماتك للسادة وزرائك وهذا خارج إطار السياق سيدي الرئيس.

إن دور مجلس نواب الشعب تشريعي لكن دوره أيضا رقابي، انتخبه الشعب للقيام بواجبه التشريعي تجاه شعبه ولمراقبة كل وزير مخل بالتزاماته وكل وزير يقول ما دخل النواب؟ أقول له أن النواب أسياد القرار وهم من دافعوا عن الراية الوطنية فبتراخي وزير الشباب والرياضة لم ترفع تلك الراية في بعض المحافل الدولية ونأمل أن نتجاوز ذلك وبالتالي كل وزير يريد احترام الشعب يجب أن يحترم المجلس وأن يفكر كل وزير ألف مرة قبل أن يوجه كلمة لهذا المجلس الذي يعمل على سنّ القوانين في حين أن الوزراء يعطون التعليمات بعدم تمريرها.

أنا لست مسؤولا على فشلك كوزير ولست مسؤولا على أنك غير قادر على تقديم قانون والوزير الذي لم تعجبه المسؤولية الطبية والوزير الذي لم يعجبه قرار العفو عن الشيكات والوزير الذي لم يعجبه قانون الاستثمار والوزير الذي لم يعجبه الفصل 96 نصيحة مني، بما أنك لست قادرا على إدارة الوزارة، ترشح مستقبلا لمجلس النواب حتى تأتي وتقوم بدورك التشريعي، الدور التشريعي للمجلس لا غير. مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار، تفضل.

كنت أعتقد السيد صابر المصمودي إلا أنهم أبلغوني أن الكلمة للسيد يوسف التومي.

الكلمة للسيد رئيس الكتلة السيد صابر المصمودي عن كتلة الأحرار. تفضل.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

أنا في الحقيقة لن أطيل وسأنطلق من حيث انتهى زميلي السيد عماد لأنّ أصل المشكل بالنسبة لي على الأقل هو في علاقتنا بالحكومة، نحن كمجلس نواب وأغلب الأعضاء تعاملت مع موضوع الهجرة غير النظامية لإفريقيي جنوب الصحراء بكل مسؤولية، في الحقيقة أمامي رسالة كنت وجهتها إلى السيد وزير الداخلية منذ 5 جوان وختمت بها أن الوضع في صفاقس يهدد بالتدهور الأمني وهذا ما حصل في نهاية شهر جوان وقد شاهدتم ما حصل في مدينة صفاقس وجرائم القتل، وفي الحقيقة مرة أخرى مجلس النواب تعامل بكل مسؤولية واعتبر المشكل من ذلك الوقت ليس مشكل صفاقس فقط بل هو مشكل وطني و122 من أعضاء المجلس والحقيقة كان من الممكن أن يكونوا أكثر نحن اكتفينا بالقدر لإيداع المطلب لعقد جلسة مع السيد رئيس الحكومة.

في الحقيقة مرة أخرى نحن أردنا أن نتعامل مع هذا الموضوع المتشابك الأطراف بكل مسؤولية وفي شراكة حقيقية ليس بالقول لكن بالفعل مع الحكومة، للأسف هذه الجلسة لم تتم، توجهنا بأسئلة واضحة للسادة أعضاء الحكومة من وزارة الداخلية، من وزارة الدفاع، من وزارة الخارجية والحقيقة كانت الإجابات لا تغني ولا تسمن، هذا في الحقيقة في شهر جوان وجويلية والأزمة تتفاقم، أنا في الحقيقة في غنى عن التوصيف لأن المشكل اليوم أصبح في كامل تراب الجمهورية رأيناهم في العاصمة، في صفاقس، في الولايات الحدودية، في القصرين، في سيدي بوزيد، في سوسة بدرجات متفاوتة شاهدناهم في كل الولايات.

مرة أخرى كنا نتعامل بكل مسؤولية، في جهة صفاقس يوميا هناك مناشدات ورأيتم التدخل الأخير مثلا في حي النور بصفاقس في العمارة، بعض الزملاء تجرؤوا ورأيتم زميلتنا فاطمة وزميلنا طارق، العديد من الزملاء في الحقيقة تجرؤوا وذهبوا لهذه البؤر، بؤر لا أراكم الله مكروها، تهديد شامل لكن مرة أخرى الحكومة لا تتعامل مع مجلس النواب.

سيدي رئيس المجلس، أرجوك تريدون مرة أخرى أن نتعامل بكل مسؤولية، زميلتي تحدثت فيما قبل عن افتعال الأزمات والانتخابات الرئاسية، نحن في الحقيقة مرة أخرى لشعورنا بالمسؤولية طالبنا بجلسة مغلقة مع السادة أعضاء الحكومة، نريد رؤية واحدة جامعة لا أكثر من ذلك، في أزمة نعتبرها من أكبر الأزمات التي مرت على بلادنا فنرجوكم طالبتم في مكتب المجلس بجلسة حوارية، نحن نرجوكم وكما طالب زميلي أن تسرعوا بهذه الجلسة بحضور السيد رئيس الحكومة، السيد وزير الداخلية، السيد وزير الدفاع والسيد وزير الخارجية وكل من يرى نفسه لأن هناك جوانب مالية، نحن تحدثنا عن التدفقات والسيد رئيس الجمهورية خرج وأكّد التدفقات المالية التي ذكرها بعض من السادة النواب لكن هذه التدفقات مازالت متواصلة.

نحن في الحقيقة نحتاج أعضاء ....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد يوسف التومي تفضل

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

بادئ ذي بدء في الحقيقة الدعوة إلى إضافة نقطة في جدول أعمال اليوم هي بناء على الخطر المحدق الموجود في بلادنا.

سيدي الرئيس، اليوم الشعب التونسي يريد أن يسمع تطمينات، اليوم نرى هجرة لأفارقة غير شرعيين موجودون ببلادنا لم أفهم من الذي خطط؟ من الذي أتى بهم؟ كيف دخلوا؟ اليوم سيدي الرئيس نحن في إطار دولة، اليوم تونس هي دولة والأمر الخطير أننا نرى أشخاصا محتجزين وميليشيات وهناك قضاء في دولة داخل الدولة، اليوم وجود جمعيات تتلقى أموالا طائلة من الخارج وتسهل دخول هذه المجموعات.

سيدي الرئيس، ليس من المقبول أن يتم توطين الأفارقة في تونس ولن تكون تونس منطقة عبور، اليوم سيدي الرئيس دول الجوار ودول البحر الأبيض المتوسط كلها عليها أن تتحمل مسؤوليتها.

اليوم سيدي الرئيس، نرى أن الأفارقة موجودون وهم غير شرعيين طبعا من دون أوراق رسمية في الأحياء الشعبية خاصة ولا نعرف شيئا عنهم ولا حتى بيانات عن هؤلاء الأشخاص الموجودون، واليوم السيد الرئيس الإشكال يتمثل في استئجار بعض المواطنين لهم ونحن تحدثنا سابقا وهذا ليس مجال لنتحدث عن الكتب

الخطي والكتب الرسمي، اليوم الكتب الرسمي يمكن أن يتم من خلاله إعلام هؤلاء الأشخاص بالطرق القانونية طبعا لا أن يكون هناك كتب خطي ويوضع في الرف ولا يصير إعلام عن هؤلاء الناس وكيفية استئجارهم للمنازل فكيف يمكننا حصر العدد الموجود لهؤلاء الأشخاص.

اليوم لا بد من دعوة إلى جلسة حوار مع الحكومة برحاب مجلس نواب الشعب ونتمنى أن تكون في أقرب الآجال لأنه لم يعد هناك وقت خاصة ما يحصل في صفاقس وجبنيانة والعامرة وما يجري في عديد الولايات بالجمهورية التونسية ولكن بأقل حدة من صفاقس، ولا أعرف لماذا بوجد كل هذا العدد في ولاية صفاقس الغير موجود في ولايات أخرى ولماذا صفاقس بالذات وما هو المخطط الذين يخططون له وما قصة الأشخاص الذين يتدربون في ولاية المهدية.

اليوم ندعو إلى جلسة حوار مع الحكومة في أقرب الآجال حتى نجد على الأقل الحلول ونعطي تطمينات للشعب التونسي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد الفاضل بن تركية.

السيد الفاضل بن تركية

شكرا سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

أردت أن أبدأ مداخلتي بسؤال إليكم جميعا زملائي زميلاتي وأنتم تمثلون الشعب في البرلمان ويريدون الاستماع إليكم.

أولا، من منكم وأنتم نواب الشعب يعرف الاحصائيات الدقيقة في موضوع مهاجري إفريقيا من جنوب الصحراء وغيرها إلى تونس؟ لا أحد، أعذروني، أنتم الذين تشرعون ليس لديكم الإحصائية ولا تستطيعون الحصول عليها.

ثانيا، لماذا هذا التهرب من السلطة التنفيذية والمختصين في هذا الشأن للحضور معنا في المجلس لمدنا بالحقائق والأجوبة على تساؤلات النواب واهتمامات ناخبينا، هناك من يتحدث عن 21 ألف وهناك من يتحدث عن 60 ألف وهناك من يتحدث عن 300 ألف والحقيقة أين هي؟

الحقيقة تظهر عندما يكون جالس معنا هنا رئيس الحكومة ووزير الشؤون الداخلية والدفاع والخارجية حتى نستطيع أن نتعرف عن الحقائق ونكون صادقين أمام ناخبينا وأمام الشعب وإذا قمنا بأي شيء تشريعي أن يكون صحيح ودقيق.

السيدات والسادة النواب، تعيش تونس تطورات سريعة وساخنة بشأن موضوع الأفارقة المتواجدين في تونس وما أصبحت ترافقها من أزمات ومشاكل يومية ارتقت إلى المس من أمن الدولة ونحن لا نختلف أنّ أمن الدولة هو خط أحمر، مع أمن الدولة نحن نرفض جميع الانتقادات والاتهامات المغلوطة من الداخل ومن الخارج، ونحن نرفض من يتحدث كاذبا عن التمييز العنصري وعن حقوق الانسان فهذا الإجراء مقصود لبعث الفتنة والبلبلة بين المواطنين.

السيدات والسادة النواب، الأمر لا يتعلق بمن هو مقيم بصفة قانونية من طلبة وموظفين في مختلف المنظمات والهيئات الرسمية، بل نحن نتحدث عمن تم إرسالهم إلى تونس عمدا لبث البلبلة وإرباك الوضع والاستقرار، هناك بعض الدول غير إفريقية وغير معنيين بالموضوع ولكن أعربت عن قلقها الشديد على وضعية الأفارقة المهاجرين مع العلم أنّ الهدف من هذه الهجرة كانت في الأول تسهيل سفرهم إلى الخارج إلى أوروبا ولكن بفعل فاعل أصبحت استيطان وتأجير فنادق ونقلة الإقامة من مكان إلى مكان آخر حتى أصبحوا متواجدين في كامل تراب الجمهورية وتحويل عشرات المليارات من الخارج...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد النوري الجريدي.

السيد النوري الجريدي

مساء الخير،

نظرا إلى الوضع الخطير والدقيق الذي تمر به البلاد التونسية في ظل أزمة متفاقمة لملف الهجرة غير النظامية، فإنّ كتلة لينتصر الشعب تعي جيدا أنّ هذه القضية الإنسانية مرتبطة بالفقر والاضطهاد الذي تعرض إليه إخوتنا الأفارقة وأننا في تونس إزاء معادلة عسيرة بين مفاهيم حقوق الإنسان الكونية ومفهوم السيادة الوطنية، فالتاريخ يثبت أنّ تونس آوت المهاجرين واللاجئين واستوعبتهم إنسانيا وصحيا واقتصاديا ونفسيا واجتماعيا بكل رحابة صدر وكرم، غير أننا اليوم أمام تهديد صريح لمفهوم السيادة الوطنية إذ تفاقمت الاعتداءات والسرقات وترويع الأهالي بما لا يدع مجالا للشك بأن هذه العملية مدبرة من قبل منظمات دولية متشابكة، بل إنها أصبحت في الآونة الأخيرة تدار بأياد داخلية تريد أن يتعفن الوضع إلى الحدود القصوى، وهذه استباحة لسيادتنا الوطنية اقتصاديا وأمنيا واجتماعيا والتدفقات المالية المهولة تثبت تورط هذه المافيات المتاجرة بالبشر داخليا ودوليا.

قد يجرنا المقام أو يجرنا الحديث في هذا المقام إلى استحضار مرض إذا أصاب الإنسان أفقده كل إمكانياته البدنية والذهنية وهو المعروف بمرض الزهايمر والخوف كل الخوف عندنا أن ينتقل هذا المرض إلى العقل السياسي للمجتمع عندها تكون الأعراض التالية:

القفز على الحقائق، الاضطراب والتخبط، التردد، حجب الحقائق، المغالطة.

أخشى على حكومتنا الموقرة من الزهايمر السياسي، كيف لا وأنتم تتذكرون الحلقة الأولى من مسلسل التزاماتكم الوطنية الحارقة وتنظرون بنصف عين إلى الفساد والإفساد والارتهان لمشاريع الاستعمار، بل وتقبلون بسيناريو التوطين لأفارقة جنوب الصحراء وتوزعونهم ديمغرافيا من المدن إلى الأرياف في تبريرات سخيفة لنتقاسم العبء ونوزع الإجرام والاعتداءات والترويع والسرقات والاغتصاب والقتل، كان الأجدى بنا أن ننظر في منوال التنمية وأن ننظر في استحقاقات هذا الشعب وهو مقبل على صيف قائض ينتظر مياه الشرب وينتظر أضحية العيد وينتظر العديد من الالتزامات والاستحقاقات المهمة.

هل كان يخطر ببال أحدكم أن تصبح الدولة التونسية رهينة عند تجار الرقيق بأموال تتدفق عبر البريد التونسي ويتمعش فيها تجار جدد مشروعهم تغيير ديمغرافي ثقافي واجتماعي وإنساني ونفسي، نذكر ما فعلته دولة إيران في تفريس الأهواز وطمس عروبة السكان هناك وأنتم تنسون بل تتناسون أخطر القضايا الحارقة لهذا الشعب الذي يعاني من دخل ضعيف وأسعار خيالية وتضخم

مقيت ومشاريع معطلة وصحة معتلة وتعليم مريض وطرقات سكرانة بجحيم الحفر ونقل غير قادر على النقل ومسؤولين يعيّنون بشكل اعتباطي وشركات نفط مهيمنة واتفاقيات دولية مذلة مخجلة ومجلة صرف بائدة وقانون شيكات سخيف ومجلة استثمار تعطل الاستثمار وبنوك تسحق المواطنين برسوم وضرائب مجحفة ومالية عمومية تسقط من ذاكرتها قطاعات كاملة مصابة بالزهايمر لا تتذكر إلا الموظفين فتزيد من تعاستهم وشقائهم.

إن كتلة لينتصر الشعب إذ توصف هذا الواقع، هذا الوصف الصادق والموضوعي، تدعو هذه الحكومة للمرة الأخيرة بأن يكون فعلها في قلب التاريخ لمراجعة جادة لتعيينات الوظيفة التنفيذية والشروع حالا في مراجعة الاتفاقات الدولية وإلغاء الديون الكريهة وإلغاء نظام الرخص الجاثم على صدر الاقتصاد الذي أصبح لا وطنيا بل اقتصادا عائليا وتدعو كتلة لينتصر الشعب هذا المجلس النيابي إن كان يحترم نفسه أن يفتك دوره التشريعي والرقابي من وظيفة تنفيذية تريده تابعا مقزما وهزئة لا يرقى إلى أبسط تطلعات شعبه في الرفاه والحرية والكرامة والشغل.

أذكركم أن مجلسنا الموقر لم يمرر إلى حد اللحظة أي مشروع قانون مقترح من السادة النواب الأفاضل وحتى المشروع اليتيم الذي شرعنا فيه يبدو أنّ النية تتجه إلى قبره وإلى الصلاة عليه صلاة الجنازة وهو مشروع تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني وعدم الاعتراف به والتعامل معه.

وعليه فإنّ كتلة لينتصر الشعب تطرح الأسئلة التالية:

أولا، ما هو فحوى الاتفاق الثنائي بين تونس وإيطاليا حول ملف الهجرة غير النظامية؟ ولماذا يمضيها وزير الداخلية عوضا عن وزير الخارجية؟

ثانيا، ما هي مخرجات اللقاء الثلاثي التونسي الجزائري الليبي حول نفس الموضوع؟ وفي هذا الإطار تدعو كتلة لينتصر الشعب أعضاء مجلس النواب ورئيسه إلى استدعاء السيد رئيس الحكومة ووزير الخارجية ووزير الداخلية ووزير الدفاع المساءلة حول هذا الاتفاق وتوضيحه ولاطلاعنا على استراتيجيات هذه الوزارات والدولة في التعاطي مع هذه الأزمة الحارقة.

ثالثا، ما هو دور الدبلوماسي لسفراء دول المهاجرين في علاقة بالحوارات مع أوروبا وتونس وليبيا والجزائر؟

رابعا، لماذا لا ترقى حواراتنا مع أوروبا إلى حجم الرهانات المرفوعة في التصدي إلى هذه الظاهرة؟ فنحن فعلا لسنا حراس حدود لهم ولا في خدمة مصالحهم بل مصالحنا أيضا تعنينا.

وهكذا تدعو كتلة لينتصر الشعب إلى أن يكون الحوار مع الدول الأوروبية حوارا ندّيا تعي فيه هذه الدول أنها معنية أولا وأخيرا بهذه المعضلة وعليها وجوبا توفير الإمكانيات والمعدات والتعويضات اللازمة.

خامسا، على إدارة الحدود والأجانب أن تضاعف جهودها في الرقابة لتكون حدودنا الجوية والبحرية والبرية أمام المتسللين، فليس بدعة أن تتحكم كل دولة في حدودها وتراقبها بالشكل الذي تراه صالحا لها ولأمن شعبها ولنا في تعاطي صربيا وهي الدولة الأوروبية مع المهاجرين غير النظاميين خير دليل على ذلك ثم ألم تصل الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة جدار عازل على طول حدودها مع المكسيك.

سادسا، تدعو كتلة لينتصر الشعب الحكومة إلى تغيير سياساتها تجاه هذا الملف باللجوء إلى حل الترحيل مهما كان ثمن ترحيل المهاجرين المتسللين بشكل لا قانوني لأن كلفة ترحيلهم أبسط بكثير من كلفة تحول وجودهم بيننا إلى مشروع استيطاني قصري يمس جوهر السيادة الوطنية.

تدعو الكتلة إلى إنجاز قاعدة بيانات خاصة بالمهاجرين تضمّ صورهم وبصماتهم وهوياتهم تحد من أنشطة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عبد الحافظ الوحيشي.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

شكرا سيدي الرئيس،

أتوجه بالشكر إلى زملائي أعضاء مجلس نواب الشعب ورؤساء الكتل لأنهم حرصوا على إضافة هذه النقطة في الجلسة العامة وبوصفي نائب شعب عن دائرة جبنيانة العامرة فإنني سأحاول عرض موضوع أفارقة جنوب الصحراء كظاهرة استفحلت في جهتي ودائرتي وأصبحت ذات أعباء خطيرة تمس من أمن المواطن وأمانه ومن مداخيله ومن صحته ومن حريته في التنقل والعمل وتحمّل أعباء الحياة.

إن الظاهرة أصبحت عامة وتمس من كافة ربوع الوطن لكن الوجهة الأكثر تداولا عبر أنظمة التواصل الاجتماعي هي العامرة وجبنيانة، أين الأعداد بالألاف يهددون أمن المواطن ويحتلون الأراضي ويعتدون على الأشجار والزياتين وضع خطير لا يمكن السكوت عنه.

أعرّج عن زيارة الوفد البرلماني ممثلا في لجنة الأمن والدفاع والقوات الحاملة للسلاح، هذه اللجنة مشكورة انتقلت إلى معتمديتي جبنيانة والعامرة واطلعت بصفة مباشرة على الأوضاع هناك وعقدت بمقر معتمدية جبنيانة جلسة أمنية مغلقة وبمقر بلدية جبنيانة لقاء مع المواطنين المتضررين وتحولت إلى مكان وجود الأفارقة وتحدثت معهم على نواياهم ولماذا أتوا بهذه الأعداد وما ينوون القيام به أين عبر بعضهم عن نيته الإقامة بالتراب التونسي. وعقدت جلسة كذلك في مقر معتمدية العامرة وزاروا موقع تجمع المهاجرين بمعتمدية العامرة رغم أن المواقع كثيرة ومتعددة هناك 17 موقع لتجمع المهاجرين جنوب الصحراء، إن الوضع كارثي بأتم معنى الكلمة ولم يعد يترقب إننا مهددون في أمننا وفي وطننا لذلك يجب علينا أن نقف مع بعضنا كقوة اقتراح للحلول.

كسلطة تشريعية وانطلاقا من الوقائع والحقائق الحياتية الحالية ننطلق من المواقف الرسمية لأعلى سلطة سيادة رئيس الدولة الأستاذ قيس سعيد حيث أكد بأنّ الوطن ليس أرض استيطان ولا أرض عبور، وأكد كذلك أنّ هجرة الأفارقة غير النظاميين أمر غير مقبول وأمر مشبوه وهذا يدفعني للحديث وبكل استغراب عن الجمعيات الحقوقية التي تندد بالعنصرية وكراهية الأجانب ويؤكد على ارتفاع نسبة العنف الجنسي بحق النساء المهاجرات هل هذا معقول وفي هذا الوقت بالذات أذكر بأن تونس هي أول بلد عربي ألغى العبودية منذ سنة 1846 ولا داعي للحديث عمن له مصلحة بوجود هؤلاء المهاجرين لفائدة مادية أو لأهداف سياسوية رخيصة هدفها ضرب استقرار البلاد وضرب مسيرة نموها.

إننا كمجلس نواب وتماشيا وتأييدا للموقف الرسمي التنفيذي فإنه مطلوب منا القيام بدورنا التشريعي والمساهمة في حل هذه المعضلة وإخراج هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين الذين عبروا الحدود التونسية بدون صفة قانونية فدولتنا لها هيبتها وسيادتها وسياستها ولنا ثقة في دولتنا وفي سيادة الرئيس لذلك وجب:

أولا، أن نقترح تأشيرة الدخول للتراب التونسي على كل أفارقة جنوب الصحراء ومزيد حراسة حدودنا البرية والبحرية بتوفير ميزانية استثنائية لشراء المعدات اللوجستية وأسلحة لحماية الحدود.

ثانيا، إعداد قائمة بيانات تتعلق بجنسية الأفارقة وأقدمية تواجدهم بصفة غير شرعية بالتراب التونسي والتنسيق مع سفراء الدول الإفريقية لتسهيل ترحيل المهاجرين الغير نظاميين إلى بلدانهم.

ثالثا، تشريع قوانين جديدة صارمة للعقوبات لمن يقوم بجلبهم وتسهيل دخولهم وتنقلهم داخل البلاد وكذلك صناعة السفن من الحديد لأنّ القانون الحالي لا يتضمن هذه الصناعة الجديدة.

أخيرا أؤكد بأننا لسنا عنصريين وأن دولتنا ترحب بكل الوافدين من أي دولة أجنبية وخاصة الأفارقة لكن بطريقة شرعية ووفقا للاتفاقيات الدولية.

أريد أن أشكر أعضاء لجنة الأمن والدفاع والقوات الحاملة للسلاح ومن معهم من إدارة المجلس وسائق الحافلة على المعاناة خلال الزيارة، شكر خاص للسيد رئيس مجلس نواب الشعب على تجاوبه.

دورنا كبير في المحافظة على الوطن ومعاضدة مجهود السلطة التنفيذية وعلى رأسها سيادة الرئيس قيس سعيد.

لا يفوتني كذلك أن أتوجه بالشكر الجزيل لرجال الأمن وكافة الفرق الأمنية على مجهوداتهم المضنية، شكري إلى السيد وزير الداخلية على التفاعل، هدفنا جميعا هو إيجاد الحل وبأسرع وقت ممكن لكي لا نوفر الوقت لمن تحدثهم أنفسهم بالنيل من الوطن وأمنه واستقراره، عاشت تونس حرة منيعة أبد الدهر والسلام.

السيد رئيس المجلس

شكرا، إذا الكلمة للسيدة فاطمة المسدى.

السيدة فاطمة المسدى

شكرا سيدى الرئيس،

"نظام، حريّة، عدالة"، تلك شعارات الجمهورية التونسية لكن سيدى الرئيس، نفتقد اليوم الى النظام، فوضى كبيرة فى تونس.

الحرية ليست فى التنقل كما يدّعون والتنقل بدون تأشيرة ودون أية شرعية.

الحرية ليست أن تنتهك سيادتنا وأرضنا وعرضنا وأن تنتهك كل أرزاق المواطنين.

الحرية هى احترام الدولة ومن لم يحترم مؤسسات الدولة ومن يشكّك فى الدولة التونسية ومن لا يعمل من أجل فرض سيادة الدولة فليرحل.

سيدى رئيس الجمهورية،

سيدى رئيس مجلس النواب،

أدعو سيادتكم إلى جلسة فى رحاب مجلس النواب، هذا المجلس الذي كوّن أول دستور للجمهورية التونسية بعد الإستقلال.

نريد جلسة سرية مع رئيس الجمهورية فى رحاب هذا المجلس ونريد خاصة جلسة مع رئيس الحكومة وكل وزراء السيادة.

كان تفاعل السيد رئيس الجمهورية البارحة تفاعلا إيجابيا مع أصوات الشعب وقد عقد مجلس الأمن القومى وعندما ينعقد هذا المجلس يعني أن المسألة أصبحت مسألة أمن قوميّ ومسألة سيادة فلا صمت ولا عجز وأما الحكومة فإذا لم تمتثل الى إرادة الشعب والى وجوب مساءلتها بخصوص ما آلت إليه الأوضاع فإننا سنعمل على وضع التشريع اللازم لسحب أو لائحة لوم عليها.

سيدى رئيس مجلس النواب،

اليوم الوضع خطير، تكلمت مرارا وصرخت وقلت بأن هناك انتهاكات ومواطنين يموتون ومواطنين ينتهك عرضهم وأرضهم ومالهم فماذا سنفعل كمجلس نواب؟

الجلسة الأولى يجب أن تكون جلسة حوارية مع الحكومة وإذا لم تمتثل سنعمل على سحب الثقة أو لائحة لوم لسحب الوكالة منها.

ثانيا، يجب مراجعة التشريعات وأولها الإتفاقيات المشبوهة التى أمضيت منذ 2011 منذ بدأ سيناريو التوطين هذا الذي بدأه الإتحاد الأوروبى ويجب أن تكون المعاملة ندا للند وإذا لم يمتثلوا فى مساعدتنا على الخروج من هذه الأزمة وترحيلهم الى بلدانهم فإننا سنضع تشريعا لتأميم ثروات تونس وتأميم عقارات الأجانب.

إذا لم تحترموا سيادتنا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عصام شوشان.

السيد عصام شوشان

شكرا سيدي الرئيس،

في الحقيقة أود في هذه المداخلة أن أوجه الشكر الى كافة الأمنيين الرابضين في معتمدية العامرة وجبنيانة من ولاية صفاقس فهم يقومون بدور كبيرا للغاية على الأقل لا نقول للحد من الهجرة ولكن في السيطرة على الوضع والحد من العنف في هذه المناطق.

في هذه المرة سيدي الرئيس سأتكلم باسم المواطنين في جبنيانة والعامرة وأنا المنتمي الى هذه المنطقة وأعيش الوضع الكارثي الذي تمر به هذه المنطقة يوميا.

أولا، يجب أن نعرف وهنا أريد أن أقدم الشكر لكافة متساكني معتمدية العامرة وجبنانة على الوطنية التي قدموها وعلى الحس الوطني وعلى محبة هذه البلاد حيث قاوموا بأنفسهم هذه الهجرة وتحدّوا المشاكل التي تحدث هناك ولا أحد أراد سماعهم، فهم من يعانون المشاكل ومن جميع الأطراف ومن جميع النواحي فمن سمعهم؟ وماهي طلباتهم اليوم؟ طلباتهم على الأقل وضّحوا لنا وأعطونا ما يبين لنا أين سنذهب؟ ومستعدون بالتضحية معكم مثلما صبرنا معكم لسنة أو لسنتين فيما يتعلق بهذه الأزمة فإننا على استعداد للتضحية معكم ولكن على الأقل وضحوا لنا أين المسير؟ والى متى سنصبر معكم؟

لقد اقتسموا معيشتهم مع الأفارقة بدافع الوازع الوطني لكن سيدي الرئيس حذار وهذا على لسان المواطنين أن تتعلق المسألة بالشرف فهم يدخلون الآن للأحياء ويتسلطون على المواطنين والمتساكنين، احذروا فهم لم يطلبوا شيئا بل طلبوا منكم أن تشرحوا لهم إلى أين نحن ذاهبون؟ وقد قمتم بالعديد من الزيارات ومشكورة لجنة الدفاع التي قامت بالزيارة وماذا بعد؟

أيعقل أن يتخبّط الناس تخبطا عشوائيا في المنطقة هناك ولم يسمعهم أحد ولم يوجه لهم أيّ كان المعلومة كافية ولم يقولوا لهم اصبروا معنا بالرغم من أنهم صابرون.

سيدي الرئيس، نتحدث عن معتمدية العامرة وجبنيانة وفيها ما يقارب 20 عمادة على الشريط الكتاتنة وسيدي حسن وبليانة واللوزة وحزق وبطري وأولاد بوسمير تتواجد كل هذه مناطق على البحر وتعاني المشاكل ليلا نهارا وهنا أتساءل ماهو دور الأمني؟ رغم قيامه بواجبه ونضاله يوميا من الصباح الى المساء للقبض على الإفريقي يطلق سراحه فيما بعد ويقول ليس لدي ما أفعله في حقه. فالأمن متعب والمواطن كذلك ومن حقّه المعلومة، اشرحوا لنا الى أين نحن ذاهبون حتى نفهم وقد صبرنا سنة وسنتين معكم كمواطنين؟ من يحلّ المشاكل هناك؟ هم من يقومون بذلك وأتساءل ماهي الإجراءات التي اتخذها السادة الوزراء؟

بتواجد الأفارقة في معتمديتين حتى أبسط المواد الأساسية لم يعد بمقدور أي أحد توفيرها ولن نتحدث مجددا عن المواد الأساسية ومعيشة المواطنين فهل سمعتهم وزيرة التجارة؟ أو السيد وزير الداخلية؟ وقد قدموا إلينا كنواب لعرض شكواهم بحكم أننا أبناء المنطقة ونراهم يوميا يسألوننا ماذا قدمتم لنا أيها السادة النواب؟ نريد منكم أن تقدّموا لنا المعلومة ها نحن نقف معكم ونحمي الحدود ونحرس كل المناطق فمن يقوم بحراسة المنشآت هناك؟ أليسوا المواطنين وأهل المنطقة؟ رغم ذلك نقتصر عليهم المعلومة ولا نمدهم بها ولا نقول لهم اصبروا معنا شهرا او اثنين؟

فقد قالوا بأنهم لا يتدخلون في السياسة العامة للبلاد فهذا ليس من حقنا ولكن على الأقل أعلمونا إلى أين نسير؟ فهم يحترمون أكثر من اللازم وقاموا بمجهودات أكثر مما يتوقّعه الفرد لكن لقد فاض الكأس سيدي الرئيس، لقد أصبح الأفارقة في الأحياء وكذلك يدخلون المنازل ليلا ويطرقون الأبواب ويفتكون وهذه هي الصورة التي يجب توضحيها للجميع.

إلى متى هذا؟ هل ندخل مربع العنف؟ ماهو الطلب هنا؟ على الأقل تأتينا رئاسة الحكومة وعلى الأقل توضح لنا الأمر وحين ذهاب السادة النواب إلى هناك نقول أنه جاء على لسان السيد رئيس الحكومة أو السادة الوزراء ويقع تحديد الموضوع بالضبط فهو صابر معك أيضا ويقف بجانبك وليس ضدك ويدافع عن المسار وغير ذلك وكل هذا حبا في البلاد لا أكثر ولا أقل ويقف هناك حبا في بلاده ولكن أن يتفاقم الوضع بهذه الطريقة فإن للصبر حدود، وعلى الأقل أريد أن أتكلم وأبلغ صوت الناس فأننا يوميا أعيش وسطهم.

لقد انتهكت الأراضي الفلاحية وكذلك المنازل حتى أنّ السرقة أصبحت يوميا وانعدمت المعيشة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عادل ضياف.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

باسمي ونيابة عن زملائي في لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح أريد أن أعبر عن كامل تضامننا مع أهالينا في العامرة وجبنيانة الذين يعيشون وضعية هشاشة إجتماعية وإقتصادية صعبة للغاية ورغم ذلك لا زالوا يلتزمون بقدرة كبيرة من دماثة الأخلاق والصبر والمعاملة الحسنة لهؤلاء المهاجرين غير النظاميين الذين فرضوا فرضا على السكان الأصليين للمنطقة.

إن أزمة الهجرة غير النظامية لأفارقة جنوب الصحراء هي أزمة مركّبة ومعقدة ألقت بظلالها على الساحة وأصبحت ككرة الثلج تكبر وتتعاظم يوما بعد يوم وتتعاظم معها مشكلة المواطن الحياتية خاصة في معتمديتي جبنيانة والعامرة.

لكن سيدي الرئيس يجب أن نعرف أنه من باب المسؤولية علينا حماية أهالينا في هذه الربوع من التهديد الأمني والغذائي والصحي الذي بدأ يلوح في الأفق وبعكر صفو حياتهم اليومية وصفو عائلاتهم وأبنائهم الذين يتذمّرون يوميا من عديد الممارسات غير الأخلاقية لأفارقة جنوب الصحراء تتمثل في ارتفاع منسوب الجريمة والسرقة والإعتداء على الأملاك من قبل هؤلاء المهاجرين غير النظاميين.

وقد صادقت تونس على عديد الإتفاقيات الدولية والإفريقية والعربية، معاهدة جنيف المتعلقة بنظام اللاجئين وما تبعها، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والإتفاقية العربية لحقوق الإنسان والإتفاقية العربية لحقوق اللاجئين وما زالت متمسكة بهذه المعاهدات لكن تونس هي البلد الوحيد المتضرر من هذه الإتفاقيات وهذه الهجرة غير النظامية.

لقد هرولت المنظمات الدولية الى جمهورية ملدوفيا في سنة 2022 من أجل الإحاطة بالأوكرانيين اللاجئين لكن غابت اليوم عن تونس وعن المشهد الموجود في بلادنا وهذا في حد ذاته يجعلنا نضع عديد نقاط الإستفهام حول هذا الغياب والتخلي عن تونس.

لذلك لابد من اتخاذ إجراءات عاجلة وضمن مقاربة شاملة نظرا الى أن المقاربة الأمنية غير كافية إن لم تقترن بمقاربة إجتماعية وإقتصادية وتشريعية تأخذ بعين الإعتبار مراجعة كل الإتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها بلادنا مع البلدان الإفريقية والأوروبية والتي لا تخدم السيادة التونسية، وتنقيح كل القوانين البالية في علاقة بالهجرة واجتياز الحدود خلسة وخاصة التي تتعلق بتكوين وفاق إجرامي من أجل نقل الأشخاص وحمايتهم وحملهم على اجتياز الحدود البحرية والبرية لتونس.

كذلك يجب تشديد مراقبة حدودنا البحرية والبرية وتوفير كل المستلزمات والتجهيزات لمؤسستنا الوطنية والعسكرية من أجل الذود عن حرمة ترابنا ومياهنا.

لابد من قطع الطريق أمام الأموال المتدفقة لهؤلاء المهاجرين وتتبّع كل من وراءها لأن الخطير في الأمر ان هذه المسالك مشبوهة ووراءها أناس يهددون الأمن القومي التونسي.

لابد من إجراء إحصاء شامل لهؤلاء المهاجرين من قبل المعهد الوطني للإحصاء أولا من أجل الوقوف على عددهم الصحيح والذي يتغير من شخص لشخص ومن فئة لأخرى ومن منطقة لأخرى ومكان تمركزهم وجنسياتهم فهناك من يتحدث عن 70 جنسية والآخر عن 40 وهنا يوجد شيء غامض سيدي الرئيس.

كذلك القانون الدولي للبحار وما ينجر عنه من إثقال لكاهل الدول التي تتعرض لموجات من الهجرة غير النظامية على مدى السنة والتي يُحمل عليها بموجب الإتفاقيات الدولية نجدة هؤلاء أثناء تعرضهم لحوادث بحرية قرب المياه التونسية والذي يفرض على تونس أن تنجدهم وتعتني بهم وتأويهم وهذا يثقل كاهلنا.

كذلك مراجعة القانون عدد 44 لسنة 2008 المتعلق بالموانئ البحرية في اتجاه قطع الطريق أمام المتمعشين وتجار البشر ولوبيات الفساد الذين استشروا على حساب الغير ودون مراعاة لأبسط حقوق الإنسان.

أيضا مراجعة القانون عدد 7 لسنة 1968 المتعلق بوضعية الأجانب ببلادنا والذي تم تنقيحه بموجب القانون عد 6 لسنة 2004 في اتجاه تشديد العقوبة على كل من تسوّل له نفسه تكوين وفاق إجرامي من أجل نقل أشخاص داخل وخارج التراب والمياه التونسية بطريقة غير شرعية.

وكذلك لابد من تقنين تجارة مراكب الصيد والمحركات في اتجاه الإستظهار بما يثبت ملكية الشخص لمركب صيد حيث يشتري المحرك في حين أنه لا يملك مركبا فأين ستحتاجه؟

لابد أيضا من إحداث خلية أزمة يشارك فيها عديد الخبراء في القانون الدولي والإعلام والحقوق الإجتماعية والإقتصادية والمنظمات الوطنية والأمن والدفاع والتشريع من أجل وضع استراتيجية واضحة تأخذ بعين الإعتبار كل المستجدات الموجودة على الساحة.

كما ندعو الحكومة والوزراء المعنيين الداخلية والدفاع والشؤون الخارجية إلى جلسة حوار مع أعضاء مجلس النواب حتى نوضح للمواطنين الذي أعطونا أصواتهم أسباب هذه المشكلة وماهو مصير وماهي الاستراتيجية القادمة؟

إن الحل لا يمكن أن يكون تونسيا فقط بل هو حل إقليمي ودولي في إطار من الشراكة وضمن مقاربة شاملة تأخذ بعين الإعتبار السيادة التونسية.

ويجب أن نشكر المؤسسة الأمنية على المجهودات المبذولة في هذا الإتجاه ونشكر أيضا تونس على الإلتزام الدائم بالمعاهدات والإتفاقيات الدولية لحقوق الانسان.

إن أمن تونس هو من أمن جيرانها ومن أمن الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط خاصة في ظل التغيرات الجيوسياسية العالمية الحالية والوضع الهش للشقيقة ليبيا، مما يدفعنا الى مزيد التضامن والتعاون الدولي مع دول الجوار من أجل التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في كنف الإلتزام باحترام القوانين والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين.

كما نريد أن نؤكد أن كل من يتحدث عن توطين المهاجرين غير النظاميين وخاصة الأفارقة جنوب الصحراء نقول لهم بأن التوطين تقرره الدولة والخطاب الرسمي للدولة التونسية ممثلة في شخص سيادة رئيس الجمهورية والذي يؤكد أنّ التوطين والعبور غير مطروح ومستحيل.

شكرا للمؤسسة الأمنية والعسكرية التي تقوم بمجهودات كبيرة من أجل الحد من تداعيات هذه الظاهرة.

ثقتنا كبيرة في دولتنا التي تعاملت مع 33 ألف لاجئ إبان الثورة بمخيم الشوشة وحافظت على حقوق هؤلاء المهاجرين غير النظاميين لأنها قادرة على حل هذه الأزمة الحارقة وبالشراكة مع بقية القوى الفاعلة من منظمات وطنية ودولية وبالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة خاصة دول الجوار ودول الإتحاد الافريقي والدول الأوروبية.

نقول لكل من يتربص بتونس أن أبناء المسار بالمرصاد ولن تمروا عاشت تونس حرة منيعة أبد الدهر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد أحمد بنور.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

أريد أن أتوجه في النصف الأول من المداخلة الى حكومة السيد الحشاني وأقول لماذا التلكؤ في إسعاد الشعب؟

لماذا هذا التلكؤ من بعض الوزارات من مصائب الشعب؟

لماذا كل هذا الصبر على مسؤولين خانوا الأمانة على حد قول السيد الرئيس وفشلوا في مهامهم؟

لم يعد الشعب يكتسب القوة ولا الطاقة للصبر، أين وصل العفو العام على منكوبي الصكوك؟ وأين وصل تنقيح الفصل 411؟

لماذا تم التنكيل وحقرة المعاقين بأمر من وزارة المالية الذي حرمهم أبسط حقوقهم في التنقل وفي استجلاب سيارات تخفف هون وعبء مصائبهم؟

أين وصل تنقيح وزارة البيئة ومخرجات مراجعة الامر 47/18 لسنة 2014 المتعلق بإشغال الملك العمومي البحري وخاصة على مستوى الفصل 23 منه ونحن على أبواب الموسم السياحي؟

إلى اليوم لم يصدر أمر تمديد الانتصاب بالملك العمومي البحري الخاص بصائفة 2024.

لفتنا النظر مرارا لتنظيم نشاط السوق عبر وسائل التواصل الإجتماعي والسوق الموازية التي تضرب الإقتصاد التونسي مع تهربهم الضريبي والجبائي ولا حياة لمن تنادي.

لفتنا النظر إلى ضرورة تنظيم قطاع الأكرية والإقامات الموازية للنزل والسوق البديلة والموازية والعشوائية نظرا لضربها للقطاع السياحي وهي مجال للتهرب الضريبي العقاري دون دفع الأداءات عن القيمة المضافة والضريبة على دخل الأشخاص بعنوان المداخيل العقارية ولا حياة لمن تنادي.

وقد توجهت الدولة إلى رفع الضرائب على المواطنين أي أن الدولة اختارت الحل الأسهل وهو مزيد توظيف الضرائب على الشعب الذي نخرت الضريبة قوته وقدرته المعيشية.

كذلك موضوع اجتياز الحدود خلسة من التونسيين، من المعلوم أن المراكب الحديدية يقع تصنيعها في تونس في مستودعات وفي منازل معروفة وأبسط مواطن يعرفها على مرأى منا ولا نتفطن الى مغادرة أبنائنا خلسة الا في البحر ومنهم من يموت وحتى حين يهاجرون بطريقة غير نظامية أريد ان أترحم على شهداء الخبزة المالحة وهم خمسة بحارين من ولاية المهدية مركب المهدي 2 حين غرقوا لم تصل الخافرة المنقذة التابعة للحرس البحري إلاّ بعد تسع ساعات للمركب الذي تم انقاذهم فيه فإلى أين نحن ذاهبون؟

كذلك في حكومة السيد الحشاني تواصلت التعيينات بالمحاباة ويتواصل التعامل بسلبية مفرطة مع ملفات الفساد وخاصة التنكيل بالمبلغين عن الفساد ولم نسمع سوى الخطابات والشعارات ولربما شكلت حكومة الحشاني عبئا على السيد رئيس الجمهورية الذي يقول ما لا يفعلون.

لا يخفى عنكم إخواني بكون الخطابات والشعارات قد ولت وانتهت ومن المفروض أن التشخيص انتهى ولنمر الى تنفيذ الحلول، موضوع الأفارقة هو شأن السلطة التنفيذية وليس التشريعية فهو أمن قومي مشمول الى وحداتنا العسكرية والأمنية مشكورة وليس مجرد تنقيح أو تغيير قوانين فليكفوا عنا بعض المواطنين من تحميل المسؤولية على مجلس النواب ونحن متمسكون أكثر منهم بمجابهة هذه الظاهرة.

نريد مصارحتنا ومصارحة الشعب حول هذه الظاهرة الوافدة على بلادنا ولتحمل كل مسؤوليته "ومن يشتهي حاجة يديرها في عشاه" سواء من الخونة من الدول التي سببت لتونس ذلك و"تبكي أمهم ولا تبكي أمهات التونسيين الصادقين الشرفاء".

ويمكن أيضا أن يكون بين الموظفين المؤجرين من قبل الدولة عملاء خونة للبلاد والعباد "ياكلو في الغلة ويسبو في الملة" يطمعون حتى في 200 دينار لنقل الوافدين بوسائل النقل "طالعين واكلين كالمنشار هابطين واكلين" والتستر عليهم هم متساكنو تونس هؤلاء العملاء وليسوا مواطنيها.

فإن اعتبرنا أن الإخوة الأفارقة ضيوفا فإن إكرام الضيف ثلاثة أيام "ويا سعد من زار وخفف" ولا نريد من "يتمسكن حتى يتمكن" والحال أن التواطؤ موجود ونعتبر هذا خطرا محدقا ونعتبره سرطانا مستفحلا وجرادا لا يبقي ولا يذر. لذا أتقدم بالتوصيات التالية:

أوّلا، غلق الحدود البحرية البرية مع الشقيقة الجزائر مؤقتا.

ثانيا، تجريم إيواء الأفارقة المعنيين وخاصة بالمساكن والإقامات والنزل التونسية.

ثالثا، مصارحة الشعب ومصارحة مجلس النواب بخفايا وكواليس أية اتفاقية مبرمة في شأنهم إن وجدت.

رابعا، الإيقاف والمحاسبة الحينية وفرض غرامة مالية لا تقل عن 10 آلاف دينار لكل من يقوم بتشغيلهم أو تسهيل تنقلاتهم.

خامسا، إعادة فرض التأشيرة للدخول للتراب التونسي على جميع أفارقة جنوب الصحراء.

سادسا، إعادة خارطة انتشار الجيش التونسي ودعمهم بقوات الحرس الوطني على كامل الحدود الغربية والشرقية للبلاد.

سابعا، إعداد قاعدة بيانات تتعلق بجنسيات الأفارقة وفقا لأقدمية تواجدهم بالتراب وهو من مشمولات وزارة الداخلية.

ثامنا، فرض وإجبار جميع الوافدين غير الشرعيين بالقيام بفحص طبي يثبت السلامة بأحد مراكز الصحة الأساسية وبمقابل.

تاسعا، استدعاء سفراء الدول الإفريقية الذين لهم رعايا بتونس وإبلاغهم رسميا بقرار ترحيل كل مهاجر غير شرعي الى بلده الأمّ.

عاشرا، جبر البريد التونسي على إنهاء صرف تحويلاتهم المالية ولا يكون ذلك الا وفقا لبطاقة الهوية أو جواز السفر.

وأخيرا تجميع كافة المعنيين في رقعة جغرافية واحدة قبل الإنطلاق الفوري في عمليات الإجلاء والترحيل.

إخواني وزملائي النواب، لا أعلم من خان الوطن ولكن أعلم من دفع الثمن إنه ذاك الشعب المسكين المفقر الذي سنضيف إليه الأفارقة رغم ضعف طاقته.

وختاما، لابد من تنقيح القانون الذي يعود لسنة 1968 وإتمامه في ظل الصعوبات التي تواجهها السلطات التونسية في مجابهة أزمة المهاجرين وخاصة مع احتقان الشارع التونسي، فكيف لنا أن نصمت أمام الفصل 8 الذي يبيح الجنسية التونسية لمن ولد بتونس لأبوين مجهولي الهوية؟ وكيف لنا الصمت أمام مقتضيات الفصل عدد 7 الذي يجيز الجنسية التونسية لمن ولد بتونس لأبوين عديمي الجنسية؟

وآخر دعوانا أنه لابد لليل أن ينجلي من تونس وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا سيدي الرئيس،

لنذكر المصطلح صحيحا "الهجرة غير الشرعية لأفارقة جنوب الصحراء" لأننا أفارقة ونحن من أعطى تونس لإفريقيا ولنا الشرف بانتماءنا لإفريقيا.

في الحقيقة الموضوع حساس ويستوجب مناقشة شاملة، علينا أن ننظر في الأسباب الرئيسية وراء هذه الظاهرة كالفقر وعدم الإستقرار في بلدانهم بالإضافة للتأثيرات الإقتصادية والإجتماعية على تونس نفسها، ويحتاج الأمر اليوم إلى جهود عديد الأطراف للتعامل مع هذا الواقع بما في ذلك التعاون الدولي وتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية للدول المصدرة للهجرة.

في الحقيقة الوضع اليوم خطير في بعض المناطق وعلينا الوقوف إلى جانب السيد رئيس الجمهورية لمواجهة تدفق أفارقة جنوب الصحراء ضد أقلية تدافع عنهم باسم حقوق الإنسان.

لدينا كل الثقة في سيادة رئيس الجمهورية وفي شخصه لعدة اعتبارات، منها أنه يعتبر الرجل الوحيد والصنديد الذي خرج وصارح شعبه بهذا الأمر وقد صارح الرأي العام بخطورة هذا الملف في موت سريري لكل المنظمات والجمعيات الداخلية والخارجية، عندما أقر السيد رئيس الجمهورية بوجود مؤامرة تضرب حتى التركيبة المجتمعية لتونس. في البداية خرج العديد منهم يضحكون ويميعون القضية وهي سياسة متبعة لتمييع القضية ونعلم من يقوم بها وعندما أصبح الأمر واقعا أصبح حينها الأمر يتعلق بحقوق الإنسان وبالعنصرية، فلا أحد يمكنه له أن يعطينا دروسا في هذا المجال فالدولة التونسية تعد أول دولة ألغت ومنعت الإتجار بالبشر، إنها الدولة التي استقبلت أكثر من مليون من إخوتنا الليبيين على إثر الأحداث التي حصلت في ليبيا وكلنا على دراية به.

أريد أن أطمئن الشعب التونسي، بأن اليوم الدولة التونسية هي دولة سيادية وقرارها سوف يكون قرارا سياديا والند بالندّ مع كل البلدان الأخرى وسيضمن قرارها كل مصالح الدولة التونسية وقد رأينا اليوم اجتماع مجلس الأمن القومي والسيد رئيس الجمهورية بوصفه رئيس المجلس الأمن القومي، قرر العديد من الحلول التي سيتم العمل بها وقد تم اتخاذ عديد الطرق للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية ومنها:

تعزيز الحدود وتطوير البنية التحتية لتأمين الحدود ومزيد الرقابة لمنع دخول المهاجرين،

تجديد القوانين وإقرار قوانين واتفاقيات صارمة تعاقب على الهجرة غير الشرعية وعلى الإتجار بالبشر واليوم هذا دورنا كمجلس نواب الشعب.

ومن هنا أتوجه بنداء للحكومة لترسل لنا مبادرات جديدة، وتكون هذه المبادرات والإتفاقيات تونسية تحت البرلمان التونسي، هذا البرلمان الذي مات من أجله نساء ورجال خلال فترة الإستعمار والمطالبة ببرلمان تونسي،

تعزيز التعاون الدولي والتعاون مع الدول الأخرى لتبادل المعلومات ولتطوير الإستراتيجيات المشتركة لمكافحة الهجرة غير الشرعية،

توفير الفرص الإقتصادية وخلق فرص عمل وتحسين الظروف الإقتصادية في البلدان المصدرة للهجرة لتقليل الحاجة للهجرة غير الشرعية،

العمل على معالجة الأسباب الجذرية،

مكافحة الفساد وتحسين الأمن والإستقرار وتقديم الدعم للمجتمعات المتضررة للحدّ من الهجرة غير الشرعية.

هذا ما يعني أننا أفارقة وننتمي لافريقيا ويجب البحث عن حلول شاملة ولا ننظر لدولتنا فحسب وهذا ما قام به السيد رئيس الجمهورية فقد اتخذ بعض الخطوات في هذا الخصوص والتي بإمكاننا تثمينها.

كذلك إصلاح معاهدات واتفاقيات وضعتنا فيها حكومات ورئيس دولة سابق بطرق ملتوية خدمة لأجندا معينة وكان آخر همهم الشعب التونسي الشقيق، نتذكر جيدا وهناك تصريح قدمه السيد وزير داخلية في آخر لقاء جمعنا به تحت قبة هذا البرلمان، عندما قال بصريح العبارة "عندما أتينا وجدنا كل شيء ممضى ومضبوط" أي أن هناك بعض الإتفاقيات تم إمضاؤها بطرق ملتوية وعلينا اليوم مراجعتها.

"فلا عاش في تونس من خانها

ولا عاش في تونس من ليس من جندها

نموت نموت ويحيا الوطن".

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد زياد الماهر.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا سيدي الرئيس،

نعلم جيدا أن قضية المهاجرين هي قضية مفتعلة، كما نعلم أيضا بأن قضية المهاجرين وهم في أغلبهم ضحايا حروب وتفقير ممنهج وتحولات مناخية، أبناء القارة الأغنى من حيث الخيرات ومن حيث الثروات الطبيعية والمناجم والماء والشمس والبحر، هم أفقر شباب العالم، يفقّرون في أقطارهم ثم يوجهون نحو مصيدة نصب شراكها أسياد العالم الحرّ كذبا وزورا وطغيانا، ليكونوا عمال سخرة ورافعة لإقتصاد دول الشمال ذات الماضي الإستعماري وضحايا لشعارات براقة تمجد عواصم النور ومدن الغرب، مدن الفرص المتاحة والجزء الأكبر والأهم يتم توجيههم في إطار هجرات جماعية مدبرة نحن بؤر أو أيضا لخلق بؤر جديدة.

لذلك نحن نسأل اليوم، ماذا يعدّون لنا؟ أين رئاسة الحكومة؟ يجب أن تأتي وتجيبنا عن هذا.

لماذا نجد بلادنا مرة أخرى ضحية سياسة لسنا نحن من نختارها؟

يجب أن تأتي الحكومة لمجلس نواب الشعب في جلسة حوارية لتطرح الموضوع معنا بكل وضوح، الموضوع يمس من الأمن القومي ومن مستقبل البلاد والناس خائفة.

تتداخل الهجرة غير النظامية مع نشاط عصابات دولية في الإتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات وتجارة الأعضاء والجنس والإرهاب وهنا سننتبه لموضوع مهم وعلينا أن نتفطن لذلك ولنتأكد من خطر داهم ينخرنا اسمه" التمويل الأجنبي للجمعيات" الذي يمثل غطاء لنشاط استخباري معادي وأرضية للتخريب وقد قدمنا مقترح قانون لمراقبة التمويل الأجنبي، تكالب علينا هواة الإرتزاق ونحن نرى أحد منتوجاتهم: المجلس التونسي للآجئين الذي أنزل مناقصة يريد أن يجد سكنا لمن يسميهم المهاجرين في نزل، هل بإمكانه أن يوفر سكنا لكل المهاجرين في النزل؟ وهل بإمكانه توفير سكن للآلاف ولعشرات الآلاف بالنزل؟ يبدو لي أن المسألة واضحة، يريد أن يوفر سكنا لمجموعة منهم في نزل سادتي النواب لتسويق تلك الصورة لاستقطاب يستعملها كوسيلة لجذب المزيد والمزيد من المهاجرين الجدد، حتى تصبح تونس قسرا وعنوة عنوانا للهجرة.

إحدى المنظمات الدولية الناشطة في تونس في هذا المجال، تستفيد من اتفاقية مقرّ، لذلك تجد أيديها طليقة لتصول ولتجول، هذه الإتفاقيات ليست قرآنا منزلا وليست من بين المسلمات التي لا يمكن مراجعتها، لذلك هذه تعتبر من المسائل التي يجب أن تضع على الطاولة ويجب البحث عن إمكانية مراجعة الاتفاقيات المقر هذه عندما لا تخدم مصلحة بلادنا، كما أنه من الضروري إجراء مراجعة معمقة وشاملة لإجراءات منظومة2011 وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد ياسين مامي.

السيد ياسين مامي

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

عندما يتعلق الأمر باستقرار البلاد وبأمن الشعب وسيادتها فإن الواجب الوطني يحتم علينا جميعا أن نترفّع عن المزايدات وأن نتكاتف أمام هذا الظرف الدقيق وأن نتصرف بمسؤولية وفي نفس الوقت نقدم التساؤلات حول الموضوع الذي يتعلق بالهجرة غير النظامية لأفارقة جنوب الصحراء وتقديم الحلول من منطلق حسنا الوطني.

في البداية لماذا يتم التعتيم على سياسة الدولة في معالجة الهجرة غير النظامية لأفارقة جنوب الصحراء؟ من حقنا كنواب شعب، بل من حق الشعب الإطلاع على كل مذكرات التفاهم الممضاة مع الجانب الإيطالي ومع مذكرة التفاهم الإطارية التي كانت تتضمن إعلان النوايا والتي تم نشرها وهي تنص على تكوين فرق عمل مشتركة لوضع آليات تأمين مشتركة للحدود، فقد أعطينا اليوم الأولوية لمنع الأفارقة ربما من دخول إيطاليا عبر تونس وكان من الأجدر بنا أن نعطي الأولوية لمنع الأفارقة من دخول تونس أصلا.

كذلك لابد من توضيح الأمر عدد 181 بتاريخ 5 أفريل 2024 الذي سمي بـ "نجدة وإنقاذ المكروبين بالبحر" وحسب الإطلاع على هذا الأمر عبر ملخص حيث تتجنّد الدولة فيه لحراسة المتوسط.

فاليوم يتضاعف عدد أفارقة جنوب الصحراء في تونس من يوم إلى آخر، ويصلون لبلادنا بطريقة غير شرعية، كما أنه من حقنا أيضا معرفة عددهم وتوزيعهم الجغرافي على الولايات.

اليوم الكل يحيي الشعب على صبره ويشكرونه على ذلك، صحيح نحن نتضامن مع الشعب ومع أهالينا في العامرة وفي جبنيانة من ولاية صفاقس ولكن الشعب تعب وهو خائف، هو صابر ولكنه ينتظر رسائل طمأنة ومعرفة إلى أين سنذهب وماذا تنوون القيام به في هذا الموضوع.

صرح السيد رئيس الجمهورية، "إن تونس ليست أرض عبور ولا أرض توطين" وهذه رسائل طمأنة مهمة ولكن يجب أن تتبعها إجراءات عملية ملموسة، فسابقا ومنذ سنوات سابقة، عن موضوع الزطلة والمخدرات وكل أنواع المخدرات كانوا يقولون بأن تونس فقط أرض عبور لأوروبا ولبعض الدول الأخرى، ولكن اليوم، أصبحت بلادنا غارقة في كل أنواع المخدرات وأنواع الزطلة وتقوم قواتنا الأمنية مشكورة كل يوم، بحجز عشرات الغرامات والكيلوغرامات من هذه الآفة التي تهدد المجتمع وأصبحت موطنة في بلادنا.

فالحلول بالنسبة الى الأفارقة موجودة خاصة إن تحدثنا أن تونس كدولة تتعامل مع أشخاص يجتازون الحدود بطريقة غير قانونية:

أولا، لما لا يتم قطع الإتصالات وعدم تمكينهم من "puce" شريحة هاتف للتواصل فيما بينهم، هؤلاء الأشخاص نجدهم حتى على الـ "Tick Tock" أو حتى على مواقع التواصل الإجتماعي ويقومون بنشر الفيديوات وتصرفات ما أنزل الله بها من سلطان.

ثانيا، قطع وزجر التنقل، نحن كتونسيين دائما ما نجد"رافل" أين ستذهب ومدّني بوثائق هويتك وكذا، يتم إيقافه من قبل رجال الأمن للتثبت من هويتك بينما يتنقّل الأفارقة بكامل الأريحية ففي الحمامات عند خروج المواطن للسهر يتم إيقافه من قبل ثلاث أو أربع دوريات بينما نجد أشخاصا غير تونسيين يتنقلون من ولاية إلى ولاية بدون حسيب أو رقيب.

أيضا منع الإيواء بالنزل فأي مواطن تونسي وعندما يكون بصحبة زوجته أو خطيبته يطالب بالأوراق وعليه تعمير أوراق و"fiche de police " ووثيقة دخوله وخروجه من النزل بينما هؤلاء يقع استقبالهم بالنزل "بوه على خوه" وهذا لا يمت بأي احترام لخصوصياتنا. لذلك لا نرى سبب للتسامح مع المهاجرين غير نظاميين بينما هذا التسامح لا يتم استعماله مع التونسيين.

عند قيامنا بكل هذه الإجراءات فإن الأفارقة الموجودين في تونس سيبحثون عن أول فرصة للرجوع لبلدانهم ويتعاونون مع السلط للعودة لبلدانهم، فهم اليوم في تونس لا يطالبون حتى بإظهار هوياتهم ولا يقرون حتى بالبلد الوافدين منه وهذه ستمثل أيضا إشارة لبقية الأفارقة الآخرين بأن تونس ليست بالبلد السهل وليس من السهل أن يتم التوطين به أو العبور منه.

كذلك دعوة للحكومة وللسيد وزير الداخلية وللسيد وزير الخارجية وللسيد وزير الدفاع إلى عقد جلسة عامة في مجلس نواب الشعب لمناقشة هذا الملف الحارق ولتقديم رسائل الطمأنة للشعب التونسي لأنه عندما يكون الناس على دراية بالموضوع وتعرف الدولة كيفية التعاطي مع هذا الملف الحارق عندها سيشعر الناس بالراحة أكثر.

فتونس تعتبر الدولة العربية الأولى التي منعت الرق وهي الدولة التي احتضنت الإخوة الليبيين إبان الثورة، قرابة مليون ليبي احتضنتهم تونس سنة 2012، وهي تتعامل بإنسانية مع كل الأفارقة ولا تحتاج لدروس في ذلك، لا من المنظمات ولا من الحقوقيين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد السلام الحمروني.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للمقاومة الصامدة في غزة وفي كل شبر من الأراضي العربية المحتلة،

بخصوص ملف الأفارقة جنوب الصحراء، فإنني أدعو من هذا المنبر ومن قبة هذه المؤسسة التشريعية إلى اجتماع عاجل وإلى جلسة مغلقة أو سرية مع السيد وزير الداخلية والسيد وزير الدفاع الوطني ومع السيد وزير الخارجية ومع السيد رئيس الحكومة، أظن أننا قد اتفقنا على أن نعمل في فريق واحد وفي تناغم وفي انسجام بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية ولكن يبدو أن بعض الوزراء في هذه الحكومة لها منهجية ورأي مخالف وأظن أنه لا يوجد أمر أو وضع يستدعي أن لا نكون يدا واحدة وأن نضع هذا الملف على الطاولة لأن هناك معطيات ومستجدات لا يمكننا الحصول عليها سوى من هذه الجهات الرسمية التي ذكرتها ولن تكون معالجتها إلا تشاركية من خلال مراجعة أو تنقيح بعض الإتفاقيات أو المعاهدات التي أبرمت سابقا والتي يمكن أن تعرقل عمل أو أجهزة مختلف تشكيلات الدولة.

هذه الدعوة إلى عقد اجتماع طارئ مع السيد رئيس الحكومة والوزراء المذكورين للإجابة على عدة أسئلة من قبيل كيف دخل هؤلاء؟ لماذا تضاعفت أعدادهم مؤخرا؟ ماهي خطة الدولة في التعاطي مع هذا الوضع؟ هل يعقل تنقل هؤلاء المهاجرين مئات الكيلومترات داخل مجالنا الجغرافي بدون حسيب أو رقيب وتجمعهم في أماكن معينة إلى أن أصبحوا يمثلون خطرا؟ ثم التدخلات والحلول الترقيعية من قبل إعادة توزيعهم وانتشارهم بعدة جهات، أين دور المنظمات والجمعيات التي لها علاقة بهذا الملف؟ والدعوة إلى كشفها وإلى إحالة بعضها إن تورطت في ذلك على الجهات القضائية.

مسألة التحويلات المالية والطوابير التي أصبحت مألوفة والتي نشاهدها يوميا وقدّم السيد رئيس الجمهورية البارحة، ذلك بالأرقام. أين لجنة التحاليل المالية من كل هذا؟

فالدولة شبه عاجزة عن حماية حدودها البرية الممتدة مع الشقيقة الجزائر الغربية والشرقية مع الشقيقة ليبيا وبالتالي فإن تنقل هؤلاء المهاجرين داخل دولتي الجوار على مسافات طويلة يقتضي التنسيق معهم في هذا الشأن في مرحلة أولى وبحكم أنه ليس لدينا حدود مباشرة مع البلدان الأصلية لهؤلاء المهاجرين، وجب تفعيل الديبلوماسية الإقتصادية والسياسية مع هذه البلدان التي تمثل عمقنا الإفريقي والتي كانت ضحية إرث استعماري من طرف دول الضفة الشمالية للمتوسط والتي تريدنا أن نكون حراسا لحدودها الجنوبية.

بالنسبة الى الدعوات من هنا ومن هناك من قبل "افتح أو سيّب البحر"، نحن نقولها وبصوت عالي دولة تحترم نفسها وذات سيادة لا تفرط في أي شبر من أراضيها وتبسط هيمنتها على كامل حدودها ومجالها الجغرافي البري والبحري والجوي وعليها التصدي لكل محاولات المس من أمنها القومي والتعدي على قوانينها الداخلية وهذه المسائل بالنسبة إلينا ليست خطوطا حمراء فحسب بل أكثر من هذا، نعتقد أن الضرورات تبيح المحضورات والشعارات الفضفاضة، لا تلزم إلا أصحابها أمام خطر بهذا الحجم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد حسن جربوعي.

الكلمة للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا سيدي الرئيس،

نحييكم مرة أخرى واستسمحكم السيد الرئيس والسادة النواب لأتحدث في موضوع مهم، وقد سبق أن أثرته ومن خلاله سأشكر القضاء العادل في تونس الذي برّأ رجل الدولة المنصف العكرمي أو الزارعي والحمد لله كثيرا والحمد لله على أنه تم فض هذا الموضوع ونحن على حق ولابد أن نحمي كل وطني في هذه البلاد وكل كفاءاتنا حتى نخدم هذه البلاد.

وأعود إلى موضوع الأفارقة، هذا الموضوع الحارق، هذا الموضوع الذي أصبح يهدد سلمنا الإجتماعي، هذا الموضوع الذي أصبح على ألسن الجميع، يتحدث فيه المواطن ويتحدث فيه الأمني ويتحدث فيه العسكري ورجل الدولة ويتحدث فيه الكل، وكأننا عاجزون.

سيدي الرئيس، حتى لا نتهم بأننا عنصريون وبأننا ضد إخوتنا الأفارقة، تونس جغرافيا تنتمي إلى القارة الإفريقية حتى لا يتزايد علينا أي كان وحتى لا تتزايد علينا الإمبريالية العالمية التي كشّرت عن أنيابها فتونس وتاريخها غنيّ عن التعريف وكل الإنسانية تعرف قيمة تونس وتعرف قيمة تونس الدولية، تونس دولة سلمية، تونس مجتمعها وشعبها، شعب مدني ويؤمن بجميع الأديان وبجميع القوميات ونحن نحترم الضيف ونحترم الجار قبل أن نحترم أنفسنا والحمد لله.

هذا الموضوع أصبح يهدد السلم الإجتماعي، هذا الموضوع، الكل متهم، الجمعيات إلى درجة سيدي الرئيس، أن هنالك من أصبح يقارن الوضعية التي تحصل اليوم في تونس من جراء هذه الهجرة غير الشرعية فالكل أصبح يتوجس منها.

لذلك أرجو من الحكومة ومن السيد رئيس الجمهورية ومن البرلمان ونطالب بجلسة مغلقة لحماية أمننا فالسيد الرئيس هنالك من يقول، بأن هنالك حركات صهيونية ونحن لا توجد لدينا وثائق رسمية لكن اليوم، العلم أصبح عصابات، هنالك من يتحدث بأن هنالك جمعيات تريد توطين الأفارقة لتغيير الديمغرافية أو سكان تونس ونحن أمام هذا العالم الامبريالي الذي كشّر عن أنيابه فالسيد الرئيس لا نملك إلا أن نقول شيء، فأين العالم؟ السيد الرئيس قال تونس ليست حارس حدود إذن يجب تطبيق هذا الكلام ويجب أن يكون لنا موقف من هذا.

فاليوم الإمبريالية الغربية أعني أوروبا التي يجب أن تتحمل مسؤوليتها لأنه في ظرف 24 ساعة بقرار رئاسي وبقرار حكومي، فهذه الجحافل ستصبح في ظرف 24 ساعة في أوروبا.

لذلك وجب على القارة العجوز أن تتحمل مسؤوليتها أمام هؤلاء الناس المتاجر بهم، إفريقيا كانت مستعمرة من طرف فرنسا ومن طرف جميع الدول الإستعمارية وأسباب هذه الهجرة من إخوتنا الأفارقة، أسبابها مادية واحتياج. فأين أوروبا؟ فلتعتذر لهذه الشعوب ولترجع لها حقوقها، حتى نوقف هذا النزيف.

ثم إخوتنا الليبيين والجزائريين، نحن لسنا موجودين على حدود إفريقيا، أنا بلدي لن أقول الثاني بل سأقول إن بلدي الأول هو الجزائر ولا يوجد لدي بلد أول وثاني وندائي للجزائر ولليبيا اعتبرهم تونس وكل المغرب العربي دولة واحدة. فندائي إلى السيد رئيس الجمهورية "تبون" بأن يوقف هذه الكارثة سواء كان على الجزائر أو على تونس وكذلك إخوتنا الليبيين، لابد أن يوقفوا هذه الكارثة التي تمسّ من الدرجة الأولى الإفريقي نفسه ويعيش حتى في تونس بطريقة همجية، أتعرفون بأن هنالك أطفالا غير شرعيين السيد الرئيس؟ في هذه الخيام وفي هذه الأماكن وفي أوساطهم، هناك مواطن حدثني عن رواية تخجل وصل بهم الأمر أن يتخاصموا وكل واحد يقول أنّ هذا الإبن إبنه ليتحصلوا على مبلغ مالي.

هذه المنظمات التي تدعي بأنها تحمي اللاجئين وتسند لهم الأوراق كأنها صكوك غفران وهم يسحبون الأموال، كيف يمكن لمواطن هويته مجهولة أن يسحب أموالا غير عادية.

السيد الرئيس، هذا الموضوع، حتى لا نطيل، هذا الموضوع حارق، هذا الموضوع أصبح يهدد سلمنا الاجتماعي فالنداء الأول أتوجه به إلى السيد رئيس الجمهورية الذي طمأن الشعب التونسي وقال لنا جميعا بأن تونس ليس حارس حدود هذا أولا.

ثانيا، على الحكومة أن تأتي إلى هنا لعقد جلسة مغلقة لنتحدث في أمننا القومي وحتى نحمي بلادنا وحتى نحمي السلم الإجتماعي الذي أصبح يهددنا ولا نريد من الشعب التونسي أن ينزل إلى الحضيض ويقوم عندها بأشياء نخجل منها، هذا ما لا نريد الوصول إليه سيدي الرئيس.

لهذا أرجو من الجميع من الدولة التونسية قاطبة، من المواطن إلى رئيس الجمهورية أن نتخذ القرارات اللازمة لحماية بلادنا وتحيا تونس ويحيا شعبها وبإذن الله وبحول الله تونس لن يقدر أي كان على مسّها والسلام عليكم وشكرا لكم وبارك الله فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد ثابت العابد.

السيد ثابت العابد

شكرا سيدي الرئيس،

الهجرة غير النظامية أو أن هذا الرحيل من بلد إلى آخر خارج الأطر القانونية الذي هو في واقع الأمر طبيعة إنسانية، هو حق مكفول في كل المعاهدات والمواثيق الدولية التي تكفل وتضمن الإحترام الكامل لحقوق الإنسان وأنا أستغرب أن في العديد من المنابر نتحدث عن المهاجرين غير النظاميين وكأنهم أنصاف بشر في حين أن هذه الوضعية قد عانينا منها نحن كالتونسيين المفقودين في صربيا وفي البحر كذلك وفي إيطاليا أيضا لدينا مفقودين.

اليوم هذه العلاقة جنوب شمال التي هي علاقة نسبية، اليوم الجنوبي في علاقة بالشمالي متحول، اليوم أصبحنا الشماليين ونتحدث عن الجنوبيين وربما بدونية هذا لا يمكن من حل المشكل الذي وقعنا فيه والذي يتلخص ربما في ثلاث مراحل:

التنقل أو نقطة انطلاق المهاجرين إلى حدود بلوغ منطقة العبور والتي هي تونس، ليبيا والجزائر.

لا يمكن بأي حال من الأحوال مناقشة هذا الموضوع بمعزل عن الدول التي انطلق منها المهاجرين والتي هي مناطق توتر والتي تشهد اليوم حتى التداعيات من الحرب الروسية الأوكرانية.

لابد من بعث لجان مشتركة بين بلدان شمال إفريقيا وبين دول ساحل وجنوب الصحراء لمناقشة هذا الموضوع، بلا انفعال وبلا أصوات مرتفعة وبلا شعارات وبلا نظرية المؤامرة ولكن بكل عقلانية وفي احترام كامل للإنسان وحقه في العيش.

ثانيا، هذه الدول التي هي تونس وليبيا والجزائر، لماذا إلى اليوم لم يتم بعث وحدات مشتركة لحماية الحدود حتى نتفادى ما يدعيه البعض أن ربما هناك طرف آخر يتغافل؟ ليتم اليوم بعث وحدات مشتركة تحمي حدودنا، فحدودنا مشتركة وهذا السيل من المهاجرين علينا أن نعترضه جميعا، حتى الجزائر نفس الشيء تعاني من أعداد مهولة من المهاجرين وفي تونس نفس الشيء.

ثالثا، هذه البلدان التي تمثل المقصد، بلدان الحلم الأوروبي التي تعاملت مع المهاجرين الذين خرجوا من أوكرانيا إثر الحرب الروسية الأوكرانية دون قيد أو شرط وقبلت بكل المهاجرين فقط لأن لديهم نفس اللون.

لا يمكن أن ننكر اليوم بأن الإتحاد الأوروبي ودول شمال المتوسط تتعامل معنا ومع هؤلاء المهاجرين بالدونية لأن لونهم مختلف وربما في بعض الأحيان لديهم نفس الديانة ولكن الدين لا يعني لهم شيء.

المجتمع الدولي تحكمه المصالح لا أخلاق له، تحكمه المصالح وتحكمه مراكز الضغط، إذا كانت اليوم تونس تتناقش وحدها مع إيطاليا ولماذا أتناقش مع إيطاليا؟ يجب أن أتناقش مع كل الإتحاد الأوروبي، لأن إيطاليا نفسها منطقة عبور وليست منطقة استقرار، ثم أتناقش مع الإخوة ومع الأشقاء تونس والجزائر وليبيا.

أعود هنا إلى الموضوع الداخلي التونسي الذي يمثل موضوع سيادي لا يتدخل فيه أحد ولكن هذا لا يمنع بأنه مفروض على المنظمات الدولية وعلى كل دول العالم وأين الأمم المتحدة بالأساس؟ فهي غائبة هي التي تقدم المساعدة، وهناك حلول عديدة، حتى الأفارقة الموجودين اليوم، المهاجرين ما نسميهم المهاجرين غير النظاميين عندما تضعهم في محتشد دون طعام أو دون موارد، فإنك اليوم ستدفع بهم إلى الجريمة وهناك أشخاص يبحثون عن الاستغلال وتبحث اليوم على التوظيف من أجل توتير الوضع في تونس الى أن يصبح متوترا وهناك حتى جرائم مفتعلة غير موجودة نجدها على وسائل التواصل الإجتماعي وهي لا وجود لها، الغاية منها ماذا؟ الغاية منها خلق مناخ متوتر.

اليوم نحتاج للكثير من العقلانية، نحتاج للكثير من الهدوء، في حاجة للكثير من الثبات، يجب أن يكون حل هذا المشكل بالكثير من المنطق ومن الإنسانية. بإمكاننا إعطاء رخص عوض أن نضعهم في محتشدات في غابات الزياتين ونحن اليوم قادمين على مواسم فلاحية، نعطيهم رخص مؤقتة للعمل ويتم تجديدها كي يعمل وليجد مورد يعيش منه مؤقتا ويتم تجديدها.

لما لا نقوم بالفرز؟ لما لا نفكر في المستقبل مع الإتحاد الأوروبي ومع الدول الكبرى كبعث مراكز تكوين عملاقة لمن يرغب الذهاب للإتحاد الأوروبي، حينها يصبح هذا العبور عبورا مقنّنا. يا سيدي يمكنك أن تأتي إلى هنا وتقوم بمرحلة تكوين فيها سكن وتكوين في الإختصاصات المطلوبة ويجب وضع إمكانيات كبرى ويأتي لتونس ويتلقى تكوين ثم بإمكانه العبور عبور قانوني.

في الأخير نسمع دعوات بفتح البحر، إن فتح البحر سيكثف التدفق من البرّ، تفقد الدولة عندها السيادة والسيطرة على حدودها، مهما كانت، نقول نحن حراس على إيطاليا أو على كذا، نحن حراس على حدودنا، نحن لا نسمح لأي أحد سواء كان تونسي أو غير تونسي أن يجتاز بطرق غير قانونية. وبالتالي عندما أقوم بغلق الحدود البحرية فبطبيعة الحال، سينقص العبور البري.

وفي الأخير، رجاء من الجميع هذا المشكل لا يعالج بالأصوات المرتفعة، بهذا الشكل لا يمكنك حل شيء ولكن لا يقع معالجته بالأساس سواء بالمقاربات الإنسانية، لا يمكننا أن نقول لا، حقوق الإنسان، حقوق الإنسان هي الأساس، هي الركيزة، قطرة دم طفل مهما كان لونه أهم من كل المؤسسات وهو أهم حتى من قبلات الشعائر الدينية، قطرة دم طفل واحدة أهم من كل هذا.

فلنحافظ على القيم الإنسانية هذا ما يجمعنا وهذا ما يوحدنا ولا توجد معركة اليوم بين التونسيين وبين من ليسوا تونسيين وهناك من يريد أن يجرنا في معركة، لا يجب أن نسقط في هذا، كلنا إخوة ولكن لابد أن نعالج هذا وتونس لها من رحابة الصدر والتاريخ الذي يمكن حل ويمكن حل هذا الإشكال بكل هدوء وبكل عقلانية ولكن بمشاركة كل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد أمين الورغي.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة، إن الواقع يحتّم علينا اليوم أن ندافع عن مصلحة بلادنا وأمنها وكذلك سيادتنا الوطنية.

لم يكن موضوع الأفارقة يطرح في هذا المجلس طيلة العشرية السوداء، عشرية الخراب، التي أدت إلى الوضعية الكارثية التي وصلنا إليها اليوم في صفاقس وفي عديد المدن التونسية. لقد رأينا حقيقة مشاهد صادمة حيث أن اجتياح الحدود أصبح مباحا وسهلا جدا.

السيد الرئيس، قيس سعيد هو الوحيد الذي طرح الموضوع لأن أي شخص كان يطرح هذا الموضوع في السابق ينعت بأبشع النعوت ويتهم بالعنصرية ولم يكن يتداول في هذا الموضوع وشاهدنا الهجمة الإعلامية التي صارت على تونس عندما تمّ طرح الموضوع، كما تم اتهامنا من عديد الدول ودول الشمال بأننا نظاما عنصريا في حين أن هؤلاء يدعمون أكثر نظام عنصري في العالم وهو الكيان الصهيوني.

ما وقع اليوم في غزة كشف الجميع، لا يمكن لأحد أن يزايد علينا في موضوع الإنسانية، الدليل على ذلك ما يقوم به الهلال الأحمر التونسي اليوم في مساندة هؤلاء الذين نسميهم ضحايا لأنهم ضحايا نظام عالمي ونظام وضعته دول الاتحاد الأوروبي في إفريقيا ممّا أدّي إلى الوضعية الكارثية التي تعيشها دول إفريقيا اليوم ودول جنوب الصحراء.

لا بد أن نتساءل اليوم، لقد انطلقت هذه الموجة منذ 2014 وسهّل من كانوا يحكمون في العشرية السوداء غير المأسوف عليها في تدفق هؤلاء إلى تونس بدون محاسبة وبدون حلول جذرية في علاقة بالأمن التونسي.

نرى اليوم الموجة الموجودة في الحدود ومن يدفعون هؤلاء إلى تونس من دول الانطلاق، هنا لنا أن نتساءل، هل أن هذا يعتبر تآمرا على أمن الدولة؟

هل ما يحدث الآن في البريد والأموال التي تتدفق يوميا على تونس من الخارج، في حين أعرف الأسئلة التي تطرح على المواطن عندما يذهب لتسلم الأموال من أين وكيف ستنفق هذه الأموال؟ في حين الإفريقي الذي ليس لديه وثائق يصبح لديه وثائق في البريد ويتم تحويل الأموال ولا نعرف مصدرها وهنا نطرح سؤالا أين لجنة التحليل المالية؟ سؤال طرحه الجميع.

سؤال آخر في الحقيقة أين رئيس الحكومة من هذا؟ كنت أحبذ أن يكون حاضرا بيننا اليوم لإجابتنا عن استفسارات الشعب التونسي. الإعلام بأكمله يسأل والشعب التونسي يسأل ماهي الإستراتيجية؟

كنا نفكّر في التنمية والاقتصاد وتحسين وضعية التونسي فأصبحنا نجابه مسألة من الضروري أن نتحدث فيها بدون إجابة. السيد رئيس الجمهورية في موجة أما بالنسبة إلى الحكومة لم نر أي جلسة عمل وزارية من طرفها.

لم نر السيد رئيس الحكومة يقوم بزيارة إلى مدينة صفاقس للإطلاع على الوضعية فقط السادة النواب والسيد رئيس الجمهورية من توجهوا على عين المكان للاطلاع على الوضعية ولكن في الحقيقة لا توجد حلولا مقترحة من الحكومة.

أصبح ينتابنا الخوف عند رؤية تلك المشاهد في الجنوب التونسي في علاقة بالأمن، من العادي أن يكون هناك اقتصادا موازيا في البلاد التونسية إذا كانت هناك جحافل افريقية تدخل إلى تونس بدون حسيب أو رقيب ونتساءل أيضا من أين تتدفق المخدرات؟ الوضعية تبين سهولة مرور أي ممنوعات.

في الحقيقة، هناك عدة أسئلة، نتمنى أن تكون هناك جلسة حوار مع السيد رئيس الحكومة ويكون موجودا معنا هنا لإجابتنا على الأقل عن هذه الاستفسارات.

بالنسبة إلى من يتساءل عن إمكانية إيوائهم في تونس، نحن لدينا أزمة سكن في تونس، الشعب التونسي لديه أزمة سكن ولدينا نقص في المواد الأساسية هل أن الدولة لها إمكانيات لتقوم بإيوائهم؟ لا بد أن يعرف الجميع ماهي إمكانياته.

هذا كل ما لدي ونتمنى إجابات من السيد رئيس الحكومة والدعوة مفتوحة من السادة النواب للحضور بيننا لنعرف مسارنا ولم لا يتم ترتيب ميزانية إضافية لوزارة الداخلية ووزارة الدفاع في سنة 2025 لكي تكون هناك إستراتيجية واضحة في معالجة هذا الموضوع وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد معز الرياحي.

السيد معز الرياحي

شكرا السيد الرئيس،

أضم صوتي إلى صوت زملائي النواب وأقول، أنقل إليكم سيدي رئيس الحكومة، المخاوف والرعب الذي عاشه أبناء جهتي بمجاز الباب وريفها بسيدي أحمد الجديدي وادي الزرقة من ولاية باجة.

سيدي رئيس الحكومة،

تونس ليست مسؤولة عن السياسات الاستعمارية التي أدت إلى تفقير دول من هاجروا بطريقة غير نظامية، لا الدولة ولا الشعب مسؤولون عن هذا ولذلك على أوروبا المستعمرة أن تتحمل المسؤولية.

ثانيا، تواجد المهاجرين غير الشرعيين بهذا العدد وتوزيعهم على مستوى الجمهورية بأكملها أمر مريب ولا يقصي المؤامرة.

لذلك، ولفصل الخطاب يطالب أبناء جهتي وكذلك الشعب التونسي باتخاذ إجراءات سريعة جدا:

أولا غلق الحدود،

ثانيا ترحيل الأفارقة غير النظاميين ويرفضون الاستيطان.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد طارق مهدي.

السيد طارق مهدي

تحياتي للجميع،

تحية خاصة لكافة الزملاء،

الذين يعتبرون أننا أمام أولوية قصوى لما يجري في موضوع المهاجرين الذين أصبحوا يدخلون يوميا عبر الحدود البرية الجزائرية خاصة والحدود البرية والبحرية الليبية بأعداد تتزايد يوميا وذلك بعد أن هدأت وتيرتهم قليلا إبان الاحتجاجات والتدخل الكبير لوزارة الداخلية إثر مقتل ابن صفاقس وابن ساقية الداير المغدور به، "نزار العامري" رحمه الله، لقد تم ذبحه من الوريد إلى الوريد، على مقربة من مسكنه وعلى يد أحد المجرمين المندسين في أفواج المهاجرين الذين قدموا إلى تونس من شتى دول جنوب الصحراء.

هذا الشاب زهقت روحه وهو في أول العقد الرابع من عمره واللوعة والغلب الشديد الذي تركه في قلوب عائلته فكيف يمكننا أن نفيه حقّه وكيف يمكننا أن نعوّض والديه فقدان ابنهم؟

كل هذا أمر وما يجري اليوم في حي البحري والحفارة بالأخص من أعداد فاقت عدد أبناء الحي أمر آخر.

ثم نأتي على شبه الكارثة التي نزلت على أبناء العامرة وجبنيانة مواطنون بهذه المعتمديات أصبحت أراضيهم وفلاحتهم وحقول الزياتين الخاصة بهم محتلة بأتم معنى الكلمة، مجموعات كبيرة من الخيام متفرقة على مساحات كبيرة من غابات الزياتين وأراضي المواطنين مجموعات مجموعات، كل مجموعة تمثل بلدا مختلفا من جنوب الصحراء بديانتهم ولغتهم وثقافتهم.

اليوم كيف حدودنا التونسية الجزائرية البالغة أكثر من 1000 كلم والحدود التونسية الليبية البالغة أقل بقليل من 500 كلم أضف إليها الحدود البحرية مع الجارة ليبيا.

هذه المساحات الشاسعة صعب جدا لأي قوة عسكرية وأمنية متمركزة هناك أن تمنع هذا التسلل.

رغم هذا من جهة ثانية من البحر الأبيض المتوسط تتمركز قوة أكبر بكثير مع تجهيزات أكثر تطورا لمنع خروجهم للقارة الأوروبية.

ما هي المعادلة التي تنتظرونها بعد هذا التحليل الواقعي لما هو موجود على أرض الواقع؟

اليوم يجب أن نوضح بعض الأرقام التي جمعناها من عديد الجهات.

هناك أكثر من 66 ألف محاولة اجتياز عبر البحر تم منعها من اجتياز الحدود البحرية سنة 2023.

عدد التونسيين لا يتجاوز العُشُر، تقريبا في حدود 5200 مجتاز للحدود.

مركز الحرس الوطني بالعامرة يستقبل يوميا شكايات في حدود 22 شكوى.

تلقى البريد التونسي إلى حدود الثلاثية الأولى من سنة 2024 تحويلات بالمليارات يعني لدينا في حدود 19 م د أو 19 مليار من مليماتنا هذا ما تم مدنا به.

عدد كبير يوميا من جرائم السرقة والاستيلاء على الملابس والمواد الفلاحية والمنزلية وكل ما يسمح بإقامة المخيمات لم يتم التبليغ عنها.

العدد غير المحدود من الأمراض المعدية مثل أمراض السيدا والتهاب الكبد الوبائي والجرب والسلّ وغيرها.

أين هي المنظمات الدولية؟ المفوضية العليا للاجئين والتي تتابع ملفات اللاجئين؟ المنظمة الدولية للهجرة والتي تتابع المهاجرين غير النظاميين.

الاتحاد الدولي للصليب والهلال الأحمر الدولي والذي يتابع الحالات الصحية والإنسانية رغم أن الهلال التونسي يقوم بما في وسعه رغم محدودية الإمكانيات.

أين المنظمة الدولية للصحة لمتابعة الأوبئة والكوارث الصحية المتأتية مع هؤلاء المهاجرين؟ منظمة اليونيسف ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؟ أعداد كبيرة من الأطفال قدموا إلى هنا.

كل هذه المنظمات والاتحادات تحت الرقابة المباشرة من منظمة الأمم المتحدة. هذه المنظمات في سبات عميق والفرع الوحيد الذي يقوم بعمله هي منظمات وجمعيات حقوق الإنسان يحاسبون فقط الدولة التونسية ومواطنوها وهي أكثر المتضررين من الأعداد الكبيرة التي تدخل التراب التونسي بكافة الطرق الشرعية وغير الشرعية.

في كل الحالات، نحن اليوم أمام رقعة شطرنج كبيرة ولاعبين محترفين وحرب بالوكالة على شمال إفريقيا لإيقاف موجة الهجرة غير المسبوقة من جهة الغرب لاحتوائهم في جزء من المغرب العربي.

وحرب أخرى على أوروبا من المعسكر والقطب العالمي الجديد الذي نعلمه جيدا بالتعاون مع عصابات تجار البشر والتهريب من كافة الدول الإفريقية مرورا بتونس ووصولا إلى أوروبا.

اليوم الحلول الأمنية رغم ضرورتها لكنها لا تكفي. اليوم يجب تدخل كل السبل الديبلوماسية والاستخباراتية وعلاقتنا مع كافة الدول المتداخلة في هذا الموضوع ويجب أن يكون لاعبين أيضا محترفين لا مجرد بيادق على الصعيد الدولي.

مبدئيا، ليس لنا خيارا سوى حماية حدودنا بكل الوسائل المتاحة الأمنية والعسكرية والتنسيق أكثر مع مواطنينا على الحدود ويجب على السلطة التنفيذية وإدارة الغابات أن تقوم بإعادة تفعيل وانتشار حراس الغابات لتقوم بدور أساسي في الرقابة والإشعارات وتجنب ما حصل بعد الثورة من عبور وتخفي واستيطان أعداد كبيرة من الإرهابيين في غاباتنا وجبالنا وما كلّفنا لاحقا من أرواح مواطنينا وأمننا وجنودنا البواسل.

وأمام كل هذه الأسباب والأحداث، أظن، أنه قد دق ناقوس الخطر وكل الحلول متاحة في سنّ والمصادقة على قوانين عاجلة تحمي مواطنينا وممتلكاتهم وتجرّم كل من يمد يد المساعدة في عملية الدخول والمكوث على غير الطرق القانونية وعملية الترحيل من الأراضي التونسية وقانون منح الجنسية ومنح بطاقات الإقامة في الجمهورية التونسية.

رغم كل هذا "on a toujours l'esprit gagnant" ونتمنى أن تكون تونس أفضل غدا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون.

السيد فخر الدين فضلون

اسمح لي السيد الرئيس، أن أذكّر بتطرقي لهذا الملف الحارق في مناسبتين، المناسبة الأولى، كانت في تاريخ 5 جويلية 2023 والثانية كانت بتاريخ 26 جويلية بحضور السيد وزير الداخلية.

كنت أشرت وقلت أنها مسألة أمن قومي بامتياز باعتبار الجمع بين هجرتين في طرفيها من تونس إلى ايطاليا ومن جنوب صحراء إفريقيا إلى تونس لأن هناك علاقة عضوية بين الهجرتين.

كم دعوت إلى محاسبة المتسببين في هذه الظاهرة المخيفة.

اسمحوا لي سيدي الرئيس، في إطار المحاسبة أن أعرض على مسامعكم هذا الخطاب

(قام بفتح تسجيل صوتي)

"لكلّ الإخوة الأفارقة من جنوب الصحراء أجدّد لهم الاعتذار عن كل ما يلحقهم أحيانا من عنصرية وأجدّد لهم الترحاب وأقول لهم مستشفياتنا، مدارسنا، جامعاتنا كلّها مفتوحة أمامكم ونحن نعتبر وجودكم بالنسبة إلينا علامة ثراء وعلامة مزيد من الإنسانية وليس شيئا آخر"

إذن، هذا خطاب الرئيس السابق المنصف المرزوقي، يعتذر من أفارقة جنوب الصحراء.

ووفي رواية أخرى، نفس المتحدث في صحيفة إلكترونية يقول "لا دخل للتأشيرة في دخول الأفارقة" ومن دخلوا لا يحملون لا أوراق ولا تأشيرات".

أريد أن أسأل هنا المتحدث، الرئيس السابق وأقول له، أنت تعتذر للذين دخلوا بطرق غير شرعية والذين لا يحملون وثائق ولا أوراق.

حقيقة تضارب واضح، تضارب ملفت للانتباه وأعتبره من الذين تسببوا في الوصول إلى هذه الحالة ولا بد من محاسبته خاصة وأنه كان يعمل لفائدة تيار واضح في تلك المرحلة.

بالنسبة إلى الحلول بإيجاز حتى لا أطيل السيد الرئيس باعتبار أن المسألة مسألة حساسة ومعالجتها تقتضي الرصانة والعقلانية خاصة وأنها مسألة تتعلق كما قلت بالأمن القومي وقابلة للانتشار وخاصة للتحوّل إذا ما وقع التصادم.

نحن نحذر وننبّه التونسيين والتونسيات للابتعاد عن كل المظاهر التي يمكن أن تضعنا في الواجهة مع هؤلاء، لأن المعالجة هي معالجة

عقلانية وهي معالجة موضوعية بالأساس خاصة أن هناك من يتربص للركوب على كل ما من شأنه أن يدخل البلاد في نفق غير محمود.

في اعتقادي السيد الرئيس، أن الحلّ مرتبط بالأطراف المعنية ببلدان هؤلاء وبلادنا والطرف الأوروبي خاصة أنني أشتمّ بعض الجيوسياسي من العملية باعتبار أن إفريقيا هي مطمع أوروبا ومطمع العالم يعني عملية إفراغ في اتجاه مواقع أخرى في اتجاه مواقع تتحمّل وزر هذه التخطيطات المريعة والمخفية.

رجاء لنأخذ هذا بعين الاعتبار ونحاول أن نعالج المسألة في كنف الهدوء والحكمة والعقلانية خاصة لو لاحظتم أنه في الآونة الأخيرة أصبحت راياتهم تحمل رايات دولهم بمعنى أنهم ليسوا خليطا من الدول فأصبحنا نرى مخيمات خاصة بكل منهم لإطلاق أزمة أخرى بين تلك الدول نحن في غنى عنها.

رجائي الالتزام بالعقلانية ثم العقلانية في معالجة هذا الملف الخطير الذي كنت قد صنفته منذ سنة بمسألة أمن قومي بامتياز.

نسأل الله أن يحفظنا ويحفظ بلادنا وشكرا.

السيد ريس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد بدر الدين القمودي.

السيد بدر الدين القمودي

شكرا سيدي الرئيس،

بداية وفي سياق التعاطي مع هذا الملف الحارق أذكر بتدوينة نشرتها على صفحتي منذ بضعة أيام أثارت ضجيجا لدى بعض الأوساط، حيث قلت أمام ما يتعرض له وطننا من مؤامرة تستهدف تغيير بنيته السكانية والاجتماعية من قبل جهات مشبوهة تسعى إلى توطين الأفارقة على أرضنا ومع تأكيدنا لما تمليه علينا القيم الإنسانية من ضرورة معاملة كل إنسان مهما كان أصله أو جنسه معاملة إنسانية، إلاّ أنّ مواجهة مؤامرة توطين الأفارقة تستوجب منا مؤازرة قواتنا العسكرية والأمنية في جهودها لحماية حدودنا البرية أمام زحف جحاف المهاجرين الأفارقة، ومن هذا المنطلق نقترح على السلطة السياسية التفكير في إجراءات استثنائية من شأنها وضع حدا لهذا التواجد المشبوه لكل أجنبي دخل البلاد على غير الصيغ القانونية وفي هذا السياق أقترح:

أولا، دعوة جيش الاحتياط إلى الالتحاق بثكناته العسكرية.

ثانيا، تشكيل لجان للدفاع الشعبي تعمل على إسناد جهود قواته الأمنية والعسكرية في حماية حدودنا البرية ومنع كل تسلل إلى ترابنا الوطني وينتهي دورها بتطهير وطننا من كل تواجد غير شرعي للأجانب.

ثالثا، يجب حل الجمعيات المتواطئة في دعمهم وتمويلهم ومحاكمة أعضائها لدى المحاكم العسكرية بتهمة التآمر على أمن الدولة ومصادرة كل أموالها.

هذا هو الأساس الذي سيكون منطلق لحديثي بهاته المناسبة.

أولا، تواجد الأفارقة جنوب الصحراء شكّل خطرا على أمننا القومي وحيث أنّ مواجهة هذا الخطر بكل الوسائل المشروعة بات أمرا مؤكدا وفي هذا السياق أتوجه إلى من عمت بصيرتهم في قراءتهم لهاته التدوينة أو صدئت أذانهم في الاستماع إلى تصريحات إعلامية ليقول في موقفي لا وجود لدعوة لقتل الأفارقة أو الاعتداء عليهم وفي موقفي لا وجود لأي بعد عنصري ثمة مخاطر من هذا التواجد المنظم والمشبوه الذي تقف وراءه جهات عدة خارجية بتواطئ مع جهات داخلية، نحن شعب متشبع بقيم التسامح وحقوق الإنسان بين الأجناس والأعراق وندعو إلى معاملة هؤلاء معاملة إنسانية لكن عندما يتعرض الوطن إلى مخاطر متعددة لا يمكن إلا أن نصطف إلى جانب هذا الوطن بعيدا عن كل حسابات سياسوية أو فئوية مشبوهة.

أعطيكم بعض المعطيات والأرقام المترتبة على هذا التواجد:

ثمّة أرقام مخيفة هناك 66150 تم منعهم من اجتياز الحدود البحرية سنة 2023 عدد التونسيين لا يتجاوز العُشر 5200 فقط.

مركز الحرس الوطني بالعامرة يستقبل شكايات يومية في انتهاكات المهاجرين بمعدل 22 شكاية يوميا هذا مركز فقط فما بالك المراكز الأخرى.

إلى حدود الثلاثية الأولى من سنة 2024 تلقى البريد التونسي تحويلات مالية لفائدة هؤلاء تناهز الـ 20 مليار وأظن أن السيد رئيس الجمهورية تطرق إلى هذا الأمر البارحة في جلسة مجلس الأمن القومي.

في علاقة بالوضع العام هناك جرائم سرقة واستيلاء على الملابس والمواد الفلاحية والمنزلية وكل ما يصلح لإقامة المخيمات حالة من الرعب تنتاب المواطنين حيث عبر عدد منهم عن عدم إحساسهم بالأمن وتجنب الخروج بعد مغيب الشمس، حقول الزياتين أصبحت عصية عن الاستغلال بعد أن تحولت إلى ملاجئ ومخيمات، حالة احتقان كبرى في صفوف المواطنين مع تزايد جرائم العنف والتحرش إضافة إلى انتشار كبير لمرض السيدا في صفوفهم حسب معطيات أدلى بها ناشطون في المجتمع المدني إضافة طبعا إلى أمراض التهاب الكبد الوبائي والجرب والسل، ثم ثمة شبهات إثراء غير مشروع لبعض شبكات الاتجار بالبشر وتورط بعض التونسيين في هاته العمليات.

هنا لقائل أن يقول كيف تم التعاطي من 2012 إلى اليوم مع هذا الملف، هنا أشير إلى دور بعض المنظمات غير الحكومية من جهة وبعض الجمعيات التونسية من جهة ثانية، في علاقة بالمنظمات المتصلة بالهجرة لدينا المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أعتبرها سبب كل الكوارث وهم أدوات التوطين الذي تمت برمجته منذ سنوات، المفوضية إضافة للمنظمة الدولية للهجرة يمولان الجمعيات المشبوهة وسأتطرق إلى هذه الجمعيات بعد حين، المجلس التونسي للاجئين في تونس منظمة أحدثتها المفوضية السامية لتشتغل على أهم ملف مفصلي وهو ملف التصنيف الذي بمقتضاه يتم تصنيف المهاجرين إلى صنف أول وهو مهاجر وبالتالي يمكن ترحيله والصنف الثاني محمي وهو لاجئ أو طالب لجوء، هذه الجمعية أي المجلس التونسي للاجئين في تونس أصبحت تقدم بطاقات طالب لجوء لكل من هب ودب على هذه الأرض حتى يتمكن من سحب الأموال وتعطيه أيضا حماية بتلك البطاقة وتستأجر لهم كذلك المنازل وهكذا تم التوطين وهو في علاقة بملف التصنيف، ولما كان هذا الملف بيد الهلال الأحمر التونسي كانت هذه العملية تتطلب يومين أو ثلاث وتحسم عملية التصنيف ولكن بمجرد انتقال الملف إلى هذه الجهة أصبحنا نتحدث على توطين وإقامة مشاريع سنتطرق لها بعد حين.

أنا أعتبر أن عملية التوطين انطلقت منذ سماح للمنظمة الدولية للهجرة بكراء المنازل للمهاجرين عوض مبيتات كان يشرف عليها الهلال الأحمر التونسي وأصبحت ظاهرة تدعو لاتخاذ إجراءات تشريعية من شأنها أن تقارب الملف من كل جوانبه بما يضمن السلم الأهلي التي أصبحت مهددة، نظرا لتفاقم ظواهر متعددة منها العنف والاتجار بالبشر وتواجد شبكات منظمة وجمعيات مشبوهة وغيرها من العوامل التي تدعو لسن تشريعات تحمي الدولة وتمنع التوطين في كنف احترام سيادة الدولة التونسية والمعاهدات والمواثيق الدولية.

في علاقة بالجمعيات أنا اعتبرتها جمعيات مشبوهة ومتآمره أنا سأعطي مثالا جمعية تونس أرض اللجوء يكفي أن ننطلق من العنوان هذه العبارة تحيلنا مباشرة إلى الجمعيات التي ظهرت في فلسطين المحتلة أواخر القرن الـ 19 وبداية القرن الـ 20 فلسطين أرض الميعاد وأرض اللجوء وتم تهجير اليهود بشاكلة لا تبعد كثيرا عما يحدث في تونس، مكتب هذه الجمعية هي في الأصل جمعية فرنسية وأقامت مكتبا لها في تونس يمول المشاريع وهذا التمويل متأتي من الاتحاد الأوروبي تستهدف دعم انخراط المهاجرين في تونس والادماج الاقتصادي والاجتماعي وهذا ليس كلامي هو تصريح رئيسة الجمعية في إذاعة في جوان 2023 والتصريح موجود ومنشور على صفحتي يتحدث عن الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين من خلال إقامة وخلق مشاريع ومؤسسات اقتصادية لم يتمتع بها التونسيين، ثم الإحاطة القانونية وتيسير الإقامة وقد أنشؤوا شبكة للمحامين منتشرون في كامل تراب الجمهورية لمساعدتهم على هذا الجانب إضافة للمرافقة الإدارية والقانونية والإعفاء من الأداءات.

ثم انتدبت شبكة من الجمعيات عددها 38 في تاريخ جوان 2023 لتيسير توطين هؤلاء عبر إقامة مشاريع لإدماجهم داخل المجتمع.

أنتم اطلعتم في المدة الأخيرة على "appel d'offre" متجه للنزل لإقامة هؤلاء، أعطيكم بعض الأرقام حول هذه الجمعية كم تأخذ من الاتحاد الأوروبي في تاريخ 1 أفريل 2022 330 مليار، تاريخ 19 ماي 399 مليار، بتاريخ 30 جوان 2022 206 مليار، بتاريخ 22 جويلية 2022 126مليار، بتاريخ 26 أوت 2022 210 مليارات، تمويلات رهيبة تستهدف خلق وضع اجتماعي جديد، تستهدف احتضان من يأتون من جنوب الصحراء والعائدون الذين سيتم ترحيلهم من أوروبا اختاروا تونس كدولة لاحتواء هؤلاء.

أنا أقول الأمر يمس السيادة الوطنية ويمس الأمن القومي فعلا وطننا في خطر وهذا خطر داهم، الذين يعيشون في العامرة وجبنيانة يعرفون معنى هذا الكلام وعلى جميع التونسيين والتونسيات أن يشعروا بهذا الخطر الداهم وأقول لبعض الأطراف التي تريد أن توظف هذا الملف سياسيا فإذا كان لديكم مشكلة مع نظام الحكم الأمر يتصل بوجود الدولة يجب أن لا نختلف على هذه الدولة التي يعتبر وجودها مهددا، قد تختلف مع طرف سياسي عليك معرفة كيف تخوض معركتك معه أما إنك توظف هذا الملف في معركة سياسية فهذه قمة الخيانة وأدعو كذلك بعض أشباه الاعلاميين الذين يمولون من الخارج أن يقدروا معنى الروح الوطنية والراية الوطنية وأن العار أطول من الأعمار وسيحين الوقت الذي سنضع فيه النقاط على الحروف وسنكشف المستور.

أنا أربط هذا بمبادرة تقدمنا بها هذا الصباح لإحداث لجنة برلمانية نتمنى الإسراع في إحداثها في أقرب الآجال سنسعى من خلالها إلى الوقوف على الحيثيات التي حفت بهذا الملف منذ بداياته، الأطراف التي سعت إلى إقامة مشروع هذا التوطين وسنكشف للرأي العام كل المعطيات لنقف في الأخير نحن كنواب الشعب نتحمل مسؤوليتنا نحن ضمير الشعب علينا أن ندافع على هذا الشعب من خلال تشريعات تحمي المجموعة الوطنية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد سامي الرايس غير موجود، النائب المحترم السيد يسري البواب.

السيد يسري البواب

شكرا، زملائي اليوم أتوا على الموضوع من كل جوانبه تقريبا قالوا كل شيء وسأتناول الموضوع من جهة أخرى سأنقل صرخة فزع من شريحة من المواطنين التونسيون الذين يديرون أموالا كبيرة في النشاط الاقتصادي التونسي، صرخة فزع لشريحة المتسولين في تونس الذين يتعرضون إلى منافسة غير شرعية من إخواننا الأفارقة الموجودين بالأرض التونسية.

الطرح الهزلي لهذا الموضوع يخفي ورائه أمورا خطيرة جدا اليوم حتى طريقة التسوّل تحدث بطريقة منظمة مقسّمة طيلة اليوم على مجموعات يسكنون بنفس المنزل يخرجون للتسوّل، صدقوني المتسوّل بعدما يحمل الأموال ليصرّفها يجني تقريبا بمعدل 100 دينار في اليوم نحن لا نجنيهم، بعد ذلك يحمل الأموال التي جمعها وتخرج مجموعة أخرى ولو ترون البضاعة التي يشترونها من المغازات والمنتوجات الباهضة جدا ومع ذلك يخبؤون باقي المحصول لأنهم سيحتاجونه في عمليات الهجرة غير الشرعية وفي عمليات أخرى.

كنا نقول بأن هناك أموالا تدخل بالـ "devise" اليوم وجدوا طريقة جديدة للحصول على الأموال حتى يتمكنوا من عملية الهجرة الغير شرعية لكن هذه الأموال الكبيرة تخفي ورائها جرائم نوعية في غسيل الأموال، المخدرات، التجارة بالبشر، يعني أنّ المواطن اليوم عندما يأتيه أجنبي ليقيم في بلده يكون إمّا "tourisme" أو تمثيل دبلوماسي أو تمثيل فني أو تبادل علمي وثقافي، لكن هذه العملية التي تحدث اليوم بطريقة غريبة جدا ونحن نتلقى اتصالات من المواطنون يسألون السادة النواب عن الموضوع يريدون أن نمدوهم بتفسيرات في حين نحن أنفسنا لم نفهم شيئا فما المانع اليوم من أن يرى النور القرار السيادي الوطني، ففي المرة الفارطة بخصوص اتفاقية قطر نحن كنا ضدها حماية للسيادة الوطنية وما ستدره علينا من أموال ومنافع لكن حفاظا على السيادة الوطنية كنا ضد لكن اليوم نرى أن السيادة الوطنية تضررت من كل الجهات ورغم ذلك كل يوم نستمع إلى السيد الرئيس يتحدث عن السيادة الوطنية واليوم هناك عملية تهجير لكن تسير بطريقة ضعيفة جدا فمالذي يمنعنا نحن اليوم كتونس كدولة أن تحافظ على سيادتها.

اليوم نُتهم بالعنصرية لأننا تحدثنا عن الانتهاكات التي تطالنا يوميا لكن من الممكن أن زميلي تحدث عن تغيير عنصري ووو وطبيعة المجتمع وغير ذلك، سألطف الوضعية وأقول أن هناك تصدير أزمة من دول الجوار وخاصة الدول الأوروبية إلى تونس لكن عندما يصدرون لنا الأزمة هم ليس لديهم أي عنصرية هم فقط يحافظون على سيادتهم الوطنية ولكن عندما نتكلم عن سيادتنا الوطنية نصبح عنصريين.

اليوم أنا أريد أن أطالب فقط بتطبيق القانون التونسي هل في هذا إشكال؟ اليوم سأتحدث عن القانون المتعلق بحالة الأجانب بالبلاد التونسية لماذا إذن نشرع القوانين؟ لكي نطبقها على التونسيين وعلى الأجانب، اليوم نحن كتونسيون نطالب أن نعامل معاملة إنسانية في بلدنا لأننا اليوم أقل حقوقنا الدستورية مهضومة ومنتهكة، اليوم حق الملكية هناك أشخاص في أماكن عديدة في تونس لا يستطيعون الدخول إلى أملاكهم وإلى حقول زياتينهم أليس حق الملكية حق دستوري؟ أليس الاعتداء على الملكية الخاصة جريمة يعاقب عليها القانون؟ لن أتحدث عن الملكية العامة بل الملكية الخاصة أليس الانتهاكات الجسدية التي تطال يوميا من جرائم قتل واغتصاب وعنف شديد وعنف خفيف الذي نتعرض له اليوم فالتونسي اليوم يحاول الدفاع عن نفسه أصبح هناك مواطنون يتجمعون لكي يدافعوا عن أنفسهم في غياب مستراب للدولة.

اليوم الدول الأوروبية التي تتحدث عن حقوق الانسان ومناهضة العنصرية وكافة أشكال التميز بين البشر يصرحون بدون خجل ويقولون عندما تتعلق المسألة بأمننا القومي لا نتهاون أبدا ألا نستطيع أن نقول هذا الكلام أيضا؟ يمكننا ذلك، نحن لم نطلب معاملة غير إنسانية مع هؤلاء لكن طلبنا تطبيق القانون، نحن عندما نزور أي دولة أخرى نلتزم بتطبيق القانون وإلا يطبق علينا القانون شأننا شأن المواطنين أو أكثر من المواطنين المقيمين في تلك الدولة لكن نحن اليوم لم نطالب بأكثر من ذلك، نشرع القوانين لكي نطبقها لذا طبقوا القوانين.

بالنسبة إلى الأشخاص الذين يؤجرون منازلهم بطريقة عشوائية أقول عشوائية هل يعلمون السلطات بأنهم يؤجرون منازلهم لشخص أو شخصين فيجدون بها 100 شخص والأمن أو القضاء هل يتعامل مع هؤلاء الأشخاص بتطبيق القوانين الساري عليهم، أتحدث عن التونسيون الذين يؤجرون منازلهم.

أختم بموضوع آخر اليوم ننتظر "saison touristique" منذ فترة طويلة ولنا آمال معلقة على "saison touristique" الذي من الممكن سيدخل العديد من الأموال لتونس، لا ننسى تونس التي خرجت من أزمة الكورونا وأزمة الإرهاب وكانت لدينا مناطق في تونس مصنفة "zone rouge" لو تخرجون إلى الشارع اليوم التونسي الذي هو تونسي في بلاده بين أهله وذويه وأبناء عمه وأصحابه وأبناء حيه لا يشعر بالأمن، كنا في السابق نرسل أبنائنا بمفردهم إلى المدرسة فأصبحنا اليوم نخاف عليهم لأنهم ليسوا في مأمن، هل لدينا الإمكانية والقدرات لنحمي "touristes" والأجانب القادمون ومعتمدون على "saison" ونعد له منذ عدة سنوات ونسوّق للوجهة التونسية التي هي وجهة سياحية بامتياز وأمن وأمان وشمس وبحر وبلاد ديمقراطية.

علينا أن نفكر مليّا، نحن نقول أنّ المواطنين في أزمة حليب وأزمة سكر وأزمة غلاء...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد فيصل الصغير.

السيد فيصل الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

نعرف أن اليوم موضوع الساحة في تونس هو موضوع أفارقة جنوب الصحراء الوافدين على بلادنا وبأعداد كبيرة وكبيرة جدا والذين أصبحوا اليوم يمثلون خطرا كبيرا على التونسيين من حيث السلامة الأمنية وأصبحوا اليوم مهددين كذلك في سلامتهم الجسدية ومهددين بالقتل في أي لحظة إضافة إلى سلامتهم الصحية والكوارث الصحية الناتجة عن هذه الوفود.

لا ننسى أيضا اليوم الاعتداء على الممتلكات الخاصة ومصدر الرزق الوحيد للمواطنين والاعتداء كذلك الصريح على الثروات الوطنية والاقتصاد الوطني والمتمثل خاصة في الأراضي الزراعية إضافة إلى ذلك الحركات اللاأخلاقية وفيديوهات الابتزاز للتونسيين والتنظيم المحكم لهذه المجموعات والدليل انتصاب الأسواق بأنواعها.

لقد قام وفد برلماني للجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح بزيارة لهذه التجمعات، ذهبوا لمعاينة الوضع هناك فوجدوا أنفسهم محاطين بمجموعات، كيف حدث هذا وهي في حد ذاتها رسالة خطيرة وخطيرة جدا تبرز مدى تنظيم هذه المجموعات ومدى خطورتها ويقولون لهم "Bienvenue chez nous" يعني نحن اليوم أصبحنا زوارا لم نعد تونسيون ولم تعد هذه بلادنا.

اليوم كل الناس تتساءل من أين أتى هؤلاء؟ كيف دخلوا؟ أين هي الدولة التونسية؟ أين الأمن التونسي؟ بالفعل كل الناس اليوم تنتظر في إجابة صريحة وتوضيح لكي يطمئنوا وعلى الأقل يمكن للمواطن التونسي أن ينام غدا وهو مطمئن.

صار من الضروري أيضا تأمين الحدود التونسية وثقتنا كبيرة في قواتنا الأمنية في تأمينها.

الإسراع بترحيل الأفارقة المتواجدون في تونس بطريقة غير قانونية.

مراقبة ومحاسبة الجمعيات المشبوهة وخاصة من حيث التمويل والبرامج والمشاريع لتوطين الأفارقة والأهم من ذلك هو تطبيق القانون وتطبيق القانون عدد 7 لسنة 1968 المؤرخ في 8 مارس المتعلق بحالة الأجانب بالبلاد التونسية والأمر عدد 198 لسنة 1968 المؤرخ في 22 جوان 1968 المتعلق بضبط تراتيب دخول وإقامة الأجانب بالبلاد التونسية حسب ما تم تنقيحه بالأمر عدد 716 لسنة 1992 وحمى الله تونس وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد علي.

السيد محمد علي

شكرا، مساء الخير،

طبعا أمر عادي أن تضاف هذه النقطة إلى جدول الأعمال في هذه الجلسة باعتبار أن هذا الموضوع هو موضوع الساعة للتونسيين.

من خلال الحديث نكتشف أننا اتفقنا أن تدفقات الأفارقة من جنوب الصحراء إلى تونس بهذه الأعداد التي لم نحصرها بعد وفي ظل هذه الفوضى وهذا النشاط المتزايد للهجرة غير النظامية إلى تونس للعبور إلى أوروبا يثير حالة من الإرباك ومخاوف كبرى ويثير أسئلة حول خفايا هذه الظاهرة، مآلاتها ونتائجها في حياة التونسيين.

واتفقا أيضا بما لا شك فيه أن شريكنا الأوروبي والإيطالي خصوصا لا ينظر إلى تونس إلا على أنها نقطة حدودية متقدمة

وحديقة أمامية أمنية تستوجب تعزيز القبضة الأمنية لإيقاف عمليات الوصول إلى إيطاليا ومنها إلى بقية أوروبا، مهما كانت الكلفة الإنسانية على المهاجرين وعلى التونسيين وهي تحتاجها اليوم، ورقة انتخابية في إيطاليا وأوروبا لتسويق أنموذج للتعاون مع تونس لإيقاف الهجرة إلى أوروبا.

ولنتفق جميعا أن هذا التوافد والعجز عن العبور إلى أوروبا عبر بلدنا تونس مثل ضغطا كبيرا على الوضعية الاقتصادية ووضعية الخدمات الصحية والسكنية المترهلة أصلا حتى قبل أن نتحدث عن المهاجرين غير النظاميين وخاصة لمحدودية الموارد والامكانيات وخلق منافسة حادة بين المواطنين التونسيين والوافدين غير النظاميين على المرافق الأساسية وسبب أيضا مخاطرة ظاهرة على النظام العام والأمني خاصة مع حصول عديد الجرائم التي مارسها بعض المهاجرين وتابعناها معا في حق المواطنين التونسيين ومع الاحتقان في ولاية صفاقس بالعامرة وجبنيانة مثلا ويمكن أن تمتد إلى بقية المدن في الجهات التونسية.

كما سبب أيضا علاقات غير مستقرة مع عديد الدول الافريقية المحاذية لجنوب الصحراء والدول الحدودية.

يقودنا ذلك إلى أسئلة لازمة لعالجة ملف الهجرة غير النظامية وستكون أيضا أسئلة كتابية موجهة إلى الحكومة من أعضاء مجلس النواب ومن أعضاء كتلة الخط الوطني السيادي، كيف دخلوا البلاد ومن أين دخلوا ومتى بدأ توافدهم ولماذا وماذا فعلنا نحن قبل أن تتفاقم هذه الظاهرة وماهي أعدادهم وما هي الالتزامات المشتركة والمتبادلة بين الدولة التونسية ودولة إيطاليا في الاتفاقيات وفي المسائل ذات الصلة بهذا الملف وماهي خطط التعامل مع هذا الوضع الذي صاحب الهجرة غير النظامية؟

ماهي خطة الدولة في التعامل مع الدول والمنظمات والجهات الرسمية وغير الرسمية التي كان لها دور في تعقد هذا الملف وما سببه من تحديات ألحق آثارا على التونسيين والمهاجرين؟ وماهي الإجراءات الرسمية للحد من مخاطر الظاهرة وحل هذا المشكل؟

لذلك من جانبنا في مجلس النواب ندعو من هذا المنبر إلى:

أولا تشكيل لجنة تحقيق في الأسباب والخفايا والحقائق بالشراكة مع السلطة التنفيذية.

ثانيا ندعو إلى قمة ثلاثية أخرى تونسية ليبية جزائرية عاجلة للبحث عن حلول لملف الهجرة غير النظامية تراعي وضع هذه الدول ولا تنطلق من مصالح أوروبا ونظرتهم للهجرة.

تنشيط الديبلوماسية التونسية مع الدول الافريقية ذات المنشأ لهذه الظاهرة لتخفيف الأسباب المؤدية للهجرة وذلك لإيجاد حلول مشتركة تجنب تونس آثار تفاقم هذه الظاهرة على حياة التونسيين وتجنب المهاجرين تفاقم وضعهم الإنساني والذي لم نكن سببا فيه ويطول شرح أسبابه التاريخية في علاقة بالدول الأوروبية وأهدافهم الاستعمارية في إفريقيا وعلاقة ذلك بالأزمات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي دفعت إلى الهجرة إلى الشمال عبر تونس.

إعادة النظر في الحوار شمال جنوب على أرضية التكامل في التصدي لكل الظواهر بما فيها ظواهر الفقر والهجرة غير النظامية نحو أوروبا ومن أوروبا.

أخيرا سيغلق هذا الملف حتما عند الانتهاء من توظيفه من قبل عديد الجهات الداخلية والخارجية الذين نتمنى أن يقع تحديدهم بالاسم على وجه اليقين لا على وجه الشبهة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد علي فنيرة.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

أتدخل اليوم في موضوع الأفارقة جنوب الصحراء الموجودين في تونس بطريقة غير شرعية وأبدأ بدخولهم من الحدود الليبية والجزائرية وهدفهم الوصول إلى الأراضي الأوروبية لكن للأسف تمضي تونس اتفاقية للحد من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا فأصبحوا عالقين في تونس وأصبحنا نستمع إلى جمعيات توطين وإلى طلبات عروض توطين وهنا أقول التوطين غير مقبول، لكل من يدخل تونس بطريقة غير شرعية، التوطين اليوم هو توطين للجريمة المنظمة، للمخدرات، للأمراض المعدية، للحروب العرقية والحروب الدينية وتبشير بتواجد أنبياء جدد اليوم من بين الأفارقة وخير دليل على ذلك ما يقع في صفاقس وغيرها.

أصبحنا اليوم نشهد اعتداءات على السيارات، على الأراضي، على الممتلكات الخاصة والعامة واقتحام للمنازل عمليات خطف وسرقة وترويع للأهالي، إحداث الشغب والتدمير وعمليات قتل لأبناء شعبنا، صحيح أن الأفارقة اليوم يعتبرون ضحايا في بلدانهم بعد نهب ثرواتهم وإن أرادت هذه الجمعيات أن تساعدهم فلتساعدهم على استرداد ثروات بلدانهم فلتساعدهم على استرجاع الذهب والأورانيوم، اليوم الدول الغربية تنهب هذه الشعوب، نحن لا ننسى أننا أفارقة ونرحب بكل افريقي يدخل تونس بطريقة قانونية.

أختم كلامي بأن أطالب ما طالب به شعبنا الكريم وهو ترحيل كل من يدخل تونس بطريقة غير قانونية، إعادة النظر في الحوار شمال جنوب واجب مؤكد وتحية لرجال الأمن الشرفاء والجيش والديوانة وأجدد قولي تونس أمانة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمود العامري تفضل.

السيد محمود العامري

شكرا سيدي الرئيس،

تعيش بلادنا اليوم أزمة وسابقة خطيرة بسبب تدفق آلاف المهاجرين غير النظاميين من افريقيا جنوب الصحراء، تواجد هؤلاء المهاجرين بأعداد كبيرة في التراب التونسي يطرح علينا اليوم عديد التساؤلات ونخشى أن يكون هذا مخططا خطيرا ومؤامرة على أمن بلادنا.

سيدي الرئيس، نشير إلى أن حل أزمة المهاجرين الأفارقة غير النظاميين في تراب بلادنا على غرار مناطق العامرة وجبنيانة من ولاية صفاقس يتخطى كل القرارات التي يمكن للسلطات المحلية والجهوية اتخاذها، وهذه فرصة لنثمن كل المجهودات الأمنية المبذولة في حماية المواطنين وسلامتهم كذلك حماية الممتلكات العامة والخاصة وفرض النظام في الجهة، الوضع اليوم أصبح لا يحتمل وواجب إيجاد حلول مستعجلة من أجل تحرير الأملاك العامة على غرار غابات الزياتين التي غادرها الفلاحون وتضرر مالكيها.

كما نشير أن تواجد هذا العدد الهام من المهاجرين أصبح يمثل خطرا محدقا بالأمن الصحي وحتى الغذائي، إذ يجد أهالي المناطق المتضررة اليوم صعوبة في اقتناء حاجياتهم اليومية من مواد أساسية بسبب الطلب الكبير عليها، رغم الحرص الكبير على المعاملة الإنسانية لهؤلاء المهاجرين فإن الإمكانيات المادية واللوجستية المتاحة لا تسمح لبلادنا باستقبال وحماية وعلاج هذا العدد الهام من المهاجرين والوافدين غير النظاميين ونخشى أن يتواصل هذا الوضع ويصبح أمرا واقعا.

سيدي الرئيس، نعلم جيدا حساسية الوضع لكن لابد من التسريع في إيجاد مقاربة تشاركية تديرها مختلف الأطراف وطنيا ودوليا من أجل الحد وإنهاء نزيف الهجرة غير النظامية نحو بلادنا، كما ندعم وبشدة الموقف الرسمي للدولة التونسية ومن مجلس نواب الشعب نقول بصوت عال أننا نرفض أن تكون بلادنا تونس منطقة عبور أو أرض لتوطين المهاجرين غير النظاميين، كما نؤكد على ضرورة التصدي لظاهرة الهجرة الغير نظامية وإيقاف هذا النزيف والخطر الداهم على أمننا القومي.

حمى الله بلادنا من كل شر وخيانة عاشت تونس حرة مستقلة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد شكري بن البحري تفضل.

السيد شكري بن البحري

السلام عليكم،

هنشير بن فرحات، السنقط والعيثة الحمايزية، طريق قبرش والمطار، طينة الحفارة صفاقس، العامرة وجبنيانة جزء من تونس المنسية كنت هناك قرب أهلي وأقاربي، هناك أين يوجد المهاجرين غير النظاميين بالآلاف، لا أحد بإمكانه أن يحصر عددهم.

هناك حكيت وبكيت مع الناس التي تعاني ونسيتهم الحكومات قصدا، يطالبون بالصوت العالي ويريدون التوصل إلى حلول عاجلة وعملية، فالأزمة كبيرة والمشكل خطير وأثر في كل جوانب حياتهم أرضهم، برّهم، بحرهم، خسروا أملاكهم وحرقت أشجار الزيتون وقطعت أشجار اللوز ومس أمنهم، إجرام وسرقات واعتداءات وعنف ورعب وخوف وخبز مفقود وكل المواد مفقودة تباع في السوق السوداء، أصبح الناس يغلقون على أنفسهم بالسلاسل فهم لا يعيشون مثل كل الناس، صغارهم تحت أجنحتهم والجميع يحرسون ويحسون ليلهم غير الليل ونهارهم ويل وأوجاع وفاجعات.

لا أحد بإمكانه أن يزايد عليهم وأن يتهمهم بالعنصرية، "مثاليث" أحرار فرسان صناديد، أصل الجود والكرم والوطنية، فلهم كل الحقّ لا زالوا يعانون المركزية والتهميش و"الحقرة" والإقصاء والتمييز.

أصبحت جبنيانة والعامرة وجهة تتوافد عليهم الحافلات والرحلات الليلية الإفريقية الداخلية البرية والبحرية من قلب المياه الإقليمية، تركناهم في الواجهة يواجهون الأزمة بمفردهم، 70 جنسية، وجع وألم وأمل.

في انتهاء المأساة أمضيت يومين في عدد من المخيمات في الخلاء وفي الأحياء وفي قلب غابات الزيتون وحقيقة كوارث كبيرة تحدث هناك، كوارث على جميع المستويات، كوارث على مستوى أمن العباد والبلاد، كوارث إقتصادية، إجتماعية فلاحية، كوارث بيئية وصحية.

ومن هنا من قلب مجلس نواب الشعب أطلق صيحة فزع للحكومة وللمنظمات وللإنسانية، ستتحول المخيمات قريبا إلى بؤر للأوبئة والفيروسات وللأمراض الجديدة التي لا نعرفها، فالجثث بالمئات في المقابر وبيوت الأموات فإن جميع المؤشرات وكلها تنذر بالخطر.

أنقذوا المهاجرين قبل فوات الأوان، أنقذوهم قبل أن يصبحوا قنابل موقوتة، أنقذوا من سيأتون بعدهم، أوقفوهم، أغلقوا الحدود، افتحوا لهم المجال في البحر وراجعوا الإتفاقيات والتأشيرات وحاسبوا العصابات وتجار الموت وكل من تسبب في هذه الوضعية، تفاوضوا بندية وبجدية.

أنقذوا العامرة وجبنيانة في كل ثنية، لن نسمح نحن في أن تكون تونس روندا الجديدة، لن نسمح لكم في أن تتحول تونس إلى شرطي للحدود، لن نقبل أن تكون بلادنا منطقة للعبور والإستقرار، لن نقبل بالخارجين عن القانون فلا أحد يقبل بهذا الواقع المزرى ولا مجال بأن تتزايدوا علينا وأن تتهموننا بالعنصرية وأن تعطونا دروسا في حقوق الإنسان، ستظل تونس افريقية ونحن التونسيين أكثر الناس ألما بالهجرة غير الشرعية لأن العديد منا خسر أبناءه وأكباده، تونس إفريقية، تونس الشمال والجنوب والجنة والصحراء والسيادة الوطنية لن تكون ضحية لسياسات أوروبية استعمارية، لن تكون ضحية لعصابات دولية وإقليمية لن تكون ضحية لمزايدات وحسابات سياسية.

إنّ الوضع خطير هناك والملف دقيق والمقاربة الأمنية بمفردها لا تكفي، وبهذه المناسبة كل الشكر والتحية لقواتنا الأبية المتمركزة هناك ليلا نهارا، كل المحبة والدعم المطلق لكل أهالي منطقة جبنيانة والعامرية وصفاقسية، أرجو أن نتحرك جميعا قبل فوات الأوان وعلينا وواجبنا أن نتحرك جميعا لكي لا يلعننا التاريخ وترفضنا الإنسانية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد بن حسين تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للسادة النواب، على التصويت على تعديل أشغال الجلسة العامة وإضافة نقطة أفارقة جنوب الصحراء والهجرة غير النظامية لهذه الجلسة،

في البداية سيدي الرئيس، أريد أن أتوجه برسالة أولى إلى بعض الأبواب الناعقة والإذاعات والقنوات التلفزية المحلية والأجنبية وفي إطار إرباك الوضع السياسي والتشويش على الإنتخابات القادمة انطلقت منذ مدة في حملة مسعورة ضد تونس والشعب التونسي ووصف تونس وشعبها بالعنصرية، أريد القول أن تونس بوابة افريقيا وليست عنصرية، تونس شعب قرطاج الذي بنا حضارة عظيمة جمعت عديد الشعوب المختلفة في كيان واحد، تونس قرطاج التي كتبت أول دستور للبشرية من المستحيل أن تكون عنصرية، تونس التي أعطت اسمها افريقية لقارة كاملة ليس بإمكانها أن تكون عنصرية.

الرسالة الثانية لما يسمى بالقوى العظمى والنظام العالمي والمجتمع الدولي تونس غير مستعدة لخلاص فاتورة فشل نظام عالمي فاشل وبائس بني على منطق القوة والإستضعاف والنهب والجشع، من سرق ثروات افريقيا لسنوات ليست تونس ومن استعمر افريقيا ليست تونس، من نهب خيرات القارة الأم ليست تونس، من تدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية لتنصيب

بعض الخونة والعملاء الذين خدموا أوروبا وساهموا في تفقير شعوبهم ليست تونس، من سلّح أطراف النزاع في السودان الشقيقة ليست تونس، من قام بالإنقلابات في افريقيا ليست تونس، إذا نحن نطالب الإتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته، فنحن لسنا حرس حدود عن أي جهة، لن تلعب تونس دور التوطين أو حراسة حدود أي دولة أخرى أو أي كيان آخر.

في النهاية أريد أن أتوجه برسالة إلى قادة دول المغرب العربي، تونس الجزائر ليبيا، في ظل التغيرات الجيوسياسية الحالية التي شهدها العالم والتي تشهدها افريقيا والعالم ككل، إذا لم نفكر كجسد واحد وكدولة واحدة وككيان واحد سيلعنها التاريخ ولن يكون المصير جيدا فاليوم من الضروري جدا تشكيل وحدات أمنية مشتركة لحراسة حدودنا البرية، أما عن المجال البحري فنحن لسنا مطالبين بخلاص فاتورة لم نكن السبب فيها ومن قام بذلك فهو مطالب بدفع الفاتورة فمن ساهم في تخريب افريقيا وجعل هذه الشعوب تهاجر من دولها اليوم مطالب بإيجاد الحلول.

اليوم في ظل الصعوبات الإقتصادية والإجتماعية التي تشهدها هذه الدول لسنا قادرين ولا نملك الإمكانيات بما يكفي لمجابهة هذا الخطر الداهم والأكثر من ذلك أنه اليوم من حق أبناء افريقيا ومن حق إخواننا في افريقيا أن يتجهوا نحو أوروبا هناك حيث المشاريع الكبرى والمصانع الكبرى التي أنجزت بثروات افريقيا من حق أبناء افريقيا أن يتنعموا بخيرات افريقيا الموجودة في أوروبا.

وفي النهاية عاشت تونس، عاشت الإنسانية، عاشت افريقيا. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شكرا لكافة الزملاء المتدخلين،

شكرا لمن قام بتقديم مبادرة إدراج لهاته النقطة في هاته الجلسة العامة، أعتقد أن تدخّل 29 زميل وزميلة وأرسلوا من خلال مداخلاتهم رسالة طمأنة للشعب التونسي الذي هو اليوم في حاجة إلى طمأنة ومجلس نواب الشعب من خلال كل المداخلات وجه رسالة طمأنة للشعب التونسي بأننا مهتمون بهاته المسألة ونعيش معها لحظة بلحظة ولكن علينا أن نتفحص الأمر بعقلانية ونعرف كل دور المؤسسات، فالفصل 87 من الدستور ينص على أن رئيس الجمهورية يمارس الوظيفة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها رئيس حكومة، هذه فلسفة دستور 25 جويلية الذي استفتي الشعب في شأنه ونحن موجودون هنا في هذا المجلس تجسيما للمسار الذي كرس هذا الدستور.

إضافة إلى ذلك ينص الفصل 91 على أن "رئيس الجمهورية هو الضامن لاستقلال الوطن وسلامة ترابه ولاحترام الدستور والقانون ولتنفيذ المعاهدات وهو يسهر على السير العادي للسلط العمومية ويضمن استمرارية الدولة ويترأس رئيس الجمهورية مجلس الأمن القومي" والكل يعلم أنه في ظرف شهر اجتمع المجلس الأمن القومي لمرتين ويتكون مجلس الأمن القومي الذي يرأسه رئيس الجمهورية من القيادات الأمنية والعسكرية ومن رئيس الحكومة ووزراء الذين لهم علاقة مباشرة بأمن البلاد، وزير الداخلية، وزير الدفاع، وزيرة العدل، وزيرة التجارة، كما حضر محافظ البنك المركزي في هذا المجلس، ثم أن مداخلة رئيس الجمهورية في كلا المجلسين وتناول في أول نقطة مسألة الهجرة غير الشرعية وعبّر عن أن القرار سيادي للبلاد هو أن تونس سوف لن تكون لا أرض عبور ولا أرض توطين وأن هاته المسألة يجب أن تعالج من خلال أسبابها وهي بالأساس تفقير البلدان التي أتوا منها هؤلاء المهاجرين ويتحمل الأسباب من يحاولون فرضهم على جنوب ضفة البحر الأبيض المتوسط .

ونحن كما أكدت في أول المداخلة أننا دولة نحترم المواثيق الدولية ونحترم القانون الإنساني ولذلك مع حرصنا ودفاعنا على دولتنا وعلى شعبنا فإننا نرسل رسالة أخرى للعالم بأننا في تعاملنا مع هذه الظاهرة تعاملنا معها وفق القوانين الدولية ووفق القانون الإنساني وسنواصل السير على نفس الدرب لأن دولتنا من خلال الوظائف الثلاث التي نص عليها الدستور وهي الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية والوظيفة القضائية، تشكل وحدة صماء وتتفاعل مع بعضها البعض في سبيل الدفاع عن الوطن، لذلك أقول وأنا أفتخر اليوم بوجودي في هذا المجلس وبكل المداخلات التي تمت وهي رسالة طمأنة إلى شعبنا الكريم. وشكرا.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ونرفع الجلسة وسنواصل النظر بطبيعة الحال في كل هاته المسائل مستقبلا ونحن اليد في اليد من أجل الدفاع عن مبادئنا وعن قيمنا وعن وطننا وشعبنا بالشراكة معوشكرا لكم.

(كانت الساعة السادسة وخمسون دقيقة مساءا)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وتلقوا الإجابة عنها:

بثينة الغانمي بتاريخ 21 فيفري 2024، سنياء بن المبروك بتاريخ 27 فيفري 2024، عماد الدين سديري بتاريخ 28 فيفري 2024، عمر بن عمر بتاريخ 4 مارس 2024، محمود العامري بتاريخ 27 فيفري 2024.

كما تقدم السيدة والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشباب والرياضة وتلقوا الإجابة عنها يوم 28 مارس 2024:

جلال خدمي بتاريخ 26 فيفري 2024، نور الهدى سبائطي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 6 مارس 2024، ياسر قراري بتاريخ 23 فيفري 2024، يوسف التومي وهالة جاب الله بتاريخ 29 فيفري 2024.

كما تقدم السيدة والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد رئيس الحكومة وتلقوا الإجابة عنها:

زينة جيب الله بتاريخ 18 جانفي 2024، عمار العيدودي بتاريخ 31 جانفي 2024، عواطف الشنيتي بتاريخ 30 جانفي 2024، نجلاء اللحياني بتاريخ 8 مارس 2024.

وتقدم كل من السيد النائب عبد العزيز الشعباني بتاريخ 22 فيفري 2024 والسيد النائب فيصل الصغير بتاريخ 4 مارس 2024 والسيد النائب يوسف التومي بتاريخ 21 فيفري 2024 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وتلقوا الإجابة عنها يوم 24 و28 مارس 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة البيئة وتلقوا الإجابة عنها:

أيمن بن صالح بتاريخ 11 مارس 2024، رؤوف الفقيري بتاريخ 13 فيفري 2024، مهى عامر بتاريخ 19 جانفي 2024، نورالهدى سبائطي بتاريخ 7 مارس 2024، محمد ماجدي، نوري الجريدي، رؤوف الفقيري، عبد السلام دحماني ومختار عبد المولى بتاريخ 13 فيفري 2024.

تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات وتلقوا الإجابة عنها:

أحمد سعيداني (5 أسئلة كتابية) بتاريخ 13 نوفمبر 2023 و26 ديسمبر 2023، نجلاء اللحياني بتاريخ 22 فيفري 2024، رمزي الشتوي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 28 نوفمبر 2023 و12 ديسمبر 2023.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة التجهيز والاسكان وتلقوا الإجابة عنها يوم 17 و22 و23 أفريل 2024:

أيمن البوغديري بتاريخ 14 مارس 2024، بسمة الهمامي بتاريخ 6 مارس 2024، رؤوف الفقيري بتاريخ 29 فيفري 2024، فخرالدين فضلون بتاريخ 6 مارس 2024، فيصل الصغير بتاريخ 29 فيفري 2024، لطفي الهمامي بتاريخ 28 فيفري 2024، مراد الخزامي بتاريخ 7 مارس 2024 ونجلاء اللحياني بتاريخ 8 مارس 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الصحة وتلقوا الإجابة عنها:

عصام البحري جابري بتاريخ 27 فيفري 2024، النوري جريدي بتاريخ 21 فيفري 2024، حاتم الهواوي بتاريخ 1 مارس 2024، حسن جربوعي بتاريخ 5 فيفري 2024، عبد القادر عمار بتاريخ 21 فيفري 2024، محمود العامري (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 22 فيفري و6 مارس 2024، مختار عبد المولى بتاريخ 6 مارس 2024 ونور الهدى سبائطي بتاريخ 6 مارس 2024.

وتقدم كل من السيدة النائبة بسمة الهمامي بتاريخ 11 مارس 2024 والسيد النائب حسن جربوعي بتاريخ 1 مارس 2024 والسيد النائب صابر الجلاصي بتاريخ 5 مارس 2024 والسيد النائب يوسف التومي بتاريخ 18 مارس 2024 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التربية وتلقوا الإجابة عنها.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها:

أحمد سعيداني بتاريخ 26 ديسمبر 2023، بسمة الهمامي بتاريخ 8 مارس 2024، حسن جربوعي بتاريخ 29 فيفري 2024، ريم المعشاوي بتاريخ 4 جانفي 2024، سفيان بن حليمة بتاريخ 31 جانفي 2024، سنياء بن المبروك بتاريخ 31 جانفي 2024، عبد العزيز الشعباني بتاريخ 21 فيفري 2024 عزيز بن الأخضر بتاريخ 7 فيفري 2024، فوزي دعاس بتاريخ 18 جانفي 2024، مهى عامر بتاريخ 5 مارس 2024، نزار الصديق بتاريخ 21 فيفري 2024، نورة الشبراك بتاريخ 6 مارس 2024 ويوسف التومي بتاريخ 22 فيفري 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الصناعة والمناجم والطاقة وتلقوا الإجابة عنها:

الناصر الشنوفي بتاريخ 21 فيفري 2024، عبد الجليل الهاني بتاريخ 20 فيفري 2024، عصام البحري جابري بتاريخ 1 فيفري 2024، فوزي دعاس بتاريخ 6 مارس 2024، فيصل الصغير بتاريخ 25 جانفي 2024، منال بديدة بتاريخ 6 مارس 2024، 2024 ويوسف التومي بتاريخ 22 فيفري 2024.

وتقدم كل من السيد النائب أحمد سعيداني 27 ديسمبر 2023 والسيد النائب رؤوف الفقيري بتاريخ 13 فيفري 2024 والسيد النائب لطفي الهمامي بتاريخ 29 ديسمبر 2023 والسيد النائب مراد الخزامي بتاريخ 20 ديسمبر 2023 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التكوين المهني والتشغيل وتلقوا الإجابة عنها يوم 12 و17 أفريل 2024.

وتقدم كل من السيد النائب حاتم الهواوي بتاريخ 1 مارس 2024 والسيد النائب حسن جربوعي بتاريخ 6 مارس 2024 والسيد النائب لطفي الهمامي بتاريخ 22 جانفي 2024 والسيد النائب مراد الخزامي بتاريخ 7 مارس 2024 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية وتلقوا الإجابة عنها يوم 15 أفريل 2024.

وتقدم السيدة النائبة بسمة الهمامي بتاريخ 19 مارس 2024 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط وتلقت الإجابة عنه يوم 15 أفريل 2024.

وتقدم السيد النائب حاتم الهواوي بتاريخ 8 مارس 2024 بسؤال كتابي إلى السيد وزير الدفاع الوطني وتلقى الإجابة عنه يوم 5 أفريل 2024.

وتقدم السيد النائب يوسف التومي إلى كل من السيد وزير الشؤون الدينية بتاريخ 7 مارس 2024 وإلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 18 مارس 2024 بسؤالين كتابيين وتلقى الإجابة عنهما.

السؤال الكتابي

للنائبة بثينة غانمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

معلومات عامة

حرصا على الموروث الحضاري وعلى حماية المعالم الأثرية مما يمكن أن يتهدّدها من تهميش وإهمال بجهة باجة الشمالية - على غرار - الكنيسة وقصر الرئيس -ومعلم القصبة بباجة .نتوجه لكم بهذا السؤال الكتابي :

- ماهي الإجراءات التي اتخذتها إدارتكم لصيانة هذه المعالم وتعهدها وتهيئتها خاصة وأنها في حاجة ماسة للتدخل فهي إما مقر للإفساد والفساد على غرار قصر الرئيس بباجة الجنوبية أو هي مغلقة وعرضة للانتهاك على غرار الكنيسة أو هي فضاء محاط بالفضلات والنفايات على غرار القصبة؟

- ألا يمكن التسريع بحماية هذا الموروث الحضاري وخاصة أن هناك إمكانية كبيرة لإرساء مسلك سياحي في المدينة العتيقة المحاذية لهذه المعالم؟

والسلام

إجابة السيد الوزير

المكلف بتسيير وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع :إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل السيّدة النائب بثينة الغانمي بخصوص الموروث الحضاري والمعالم الأثرية بجهة باجة .

المرجع: مراسلتكم عدد ص -2024-26-3000-000763 بتاريخ 29 فيفري 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجهت به السيّدة النائب بثينة الغانمي بخصوص الموروث الحضاري والمعالم الأثرية بجهة باجة، وبعد التنسيق مع مصالح المعهد الوطني للتراث يُشرفني إفادة السيدة النائب بما يلي :

بخصوص معلم" قصر الرئيس :"

تم وضع معلم القصر على ذمّة المعهد الوطني للتراث في مارس 2022، بغاية تحويله إلى مركز تقديمي لولاية باجة، وقد تولت مصالح المعهد الوطني للتراث القيام بالإجراءات التالية :

- تعيين حارس نهاري على المعلم منذ فيفري 2023
- تكليف مكتب مراقبة للقيام بتشخيص المبنى وقد تم رصد اعتمادات قدرها 100.000 دينار للقيام بالدراسات .
- تكليف ثلة من الباحثين في عديد الاختصاصات لإعداد الملف العلمي للمشروع .
- استنادا إلى محاور البرنامج العلمي، سيتم إعداد البرنامج الوظيفي والفني والملف المرجعي الخاص بالمشروع، ثم رفعه إلى المصالح الجهوية لوزارة التجهيز والإسكان كصاحب المنشأ المفوض طبقا لأحكام الفصل 06 من الأمر الحكومي عدد 967 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية الذي يُصنف البنايات ذات الطابع التاريخي كبنايات مدنية من صنف أ1.

بخصوص معلم" الكنيسة :"

- تم انجاز التشخيص والدراسات التقنية والرفوعات الهندسية
- تم إعداد المفاهيم والمفردات المرجعية .
- تم رصد اعتمادات قدرها 100.000 دينار للقيام بالدراسات .

وبما أنّ الكنيسة بناية مدنية فإنه يجب عرض الملف على المصالح المختصة لوزارة التجهيز والإسكان باعتبارها صاحب المنشأ المفوض .

بخصوص معلم" القصبة :"

باعتبار أن الفضلات الموجودة بنهج سيدي بوسعيد هي خارج معلم القصبة، فإن رفعها يبقى من مشمولات بلدية باجة، وقد تولت مصالح المعهد الوطني للتراث مراسلة السيد الوالي والسيد رئيس البلدية في عديد المناسبات لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من وضع الفضلات من قبل المتساكنين .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير

السؤال الكتابي

للنائبة سنياء بن مبروك

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

في إطار المحافظة على المنشآت العمومية وخاصة منها الثقافية، أتشرف بإعلامكم أنّ وضعية دار الثقافة مصطفى أغا، الكرم الشرقي متردية للغاية وتشكّل خطرا على مرتاديها باعتبارها المتنفس الوحيد لهم وتستقطب عددا لا بأس به من أطفال وشباب المنطقة،

فهل تمت برمجة دار الثقافة مصطفى آغا للصيانة والتهيئة؟ وفي صورة برمجتها من قبل مصالحكم المختصة فمتى ستنطلق هذه الأشغال؟

إجابة السيد الوزير

المكلف بتسيير وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل السيّدة النائب سنياء بن المبروك بخصوص برمجة دار الثقافة مصطفى أغا بالكرم الشرقي للصيانة والتهيئة .

المرجع: مراسلتكم عدد ص -2024-26-3000-0000763 بتاريخ 29فيفري 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجهت به السيّدة النائب سنياء بن المبروك بخصوص برمجة دار الثقافة مصطفى أغا الكرم الشرقي للصيانة والتهيئة يشرفني إفادة السيدة النائب بما يلي :

- تعهدت وزارة الشؤون الثقافية بمشروع تهيئة وصيانة بناية دار الثقافة مصطفى أغا، وقد بلغت الدراسات مراحل متقدمة إلا أن المشروع شهد تعطل بعد وفاة المهندس المستشار المكلف بقسط الهياكل والشبكات المختلفة .
- تم إشعار الولاية والإدارة الجهوية للتجهيز بتونس لتعيين مهندس جديد وفقا للإجراءات القانونية الواجب اعتمادها، حتى يتسنى تحيين الدراسات واستكمالها والإعلان عن طلب العروض .
- لا يمكن تحديد موعد الانطلاق في الأشغال لارتباطه بنسبة تقدم الإنجاز من قبل الإدارة الجهوية للتجهيز بتونس باعتبارها صاحبة المنشأ المفوض .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير .

السؤال الكتابي

للنائب عماد الدين السديري

عملا بالفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي التالي :

إن المجهود الذي بذلته الدولة ليس خفيا على العيان من خلال إقامة المركب الثقافي بمعتمدية الطويرف إلا أن فرحة الأهالي لن تكتمل إلا بالتجهيز الكامل لقاعة العروض .فلماذا هذا التأخر؟ ومتى يكتمل المشروع بصفة نهائية؟

إجابة السيد الوزير

المكلف بتسيير وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل السيد النائب عماد الدين سديري بخصوص دار الثقافة الطويرف من ولاية الكاف .

المرجع:مراسلتكم الواردة بتاريخ 8 مارس2024 .

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به السيّد النائب عماد الدين سديري بخصوص دار الثقافة الطويرف من ولاية الكاف، يُشرفني إفادة السيد النائب بما يلي :

- شهد مشروع تجهيز دار الثقافة الطويرف بالتجهيزات الثابتة (إزالة صدى، تغليف بلاستيكي للقاعة، تركيب كراسي ثابتة، تركيب شاشات عرض وتغليف خشبي للركح) تعطلا بسبب غلق المؤسسة لعدم توفر موارد بشرية لتسييرها وحراستها وبالتالي عدم تجهيزها تفاديا لما يمكن أن يطرأ في مثل هذه الحالات من عمليات سرقة وإتلاف .

- تم فتح المؤسسة المذكورة للعموم وتدشينها بتاريخ 04 أكتوبر2023 ، بعد أن تم تجهيزها خلال شهر أوت 2023 بالتجهيزات التنشيطية السمعية والبصرية وتعيين الإطار المشرف على تسييرها بالإضافة إلى أعوان التنشيط والتنظيف والحراسة .

- خلال الموازنة الجديدة لسنة 2024 وبعد رصد الاعتمادات اللازمة تمت برمجة دار الثقافة الطويرف ضمن طلب العروض المتعلق بأشغال إزالة الصدى والذي تم تنزيله بمنظومة TUNEPS بتاريخ 21 سبتمبر 2023، والملف حاليا في مرحلة تقييم العروض من قبل اللجنة الوزارية لمراقبة الصفقات العمومية التي أبدت رأيها بإرجاء البت في الملف خلال الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 22مارس 2024 .

كما تم برمجة دار الثقافة الطويرف ضمن طلب العروض المتعلق بالتغليف الخشبي للركح وهو في طور التقييم بعد أنّ تمّ فتح العروض بتاريخ 15 مارس 2024.

أما بقية التجهيزات (تغليف بلاستيكي للقاعة، تركيب كراسي ثابتة، تركيب شاشات عرض) فسيقع الإعلان عن المنافسة في شأنها في أيسر الآجال .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير .

السؤال الكتابي

للنائب عمر بن عمر

الموضوع :طلب توجيه سؤال كتابي حول صيانة دار الثقافة بزرمدين .

سيدة الوزيرة،

تعتبر دار الثقافة بزرمدين من أعرق وأقدم دور الثقافة بولاية المنستير ,وهي إحدى أهم المرافق العمومية بالمدينة وذلك نظرا لدورها الهام و الفعال في تأطير الشباب .وفي إطار المحافظة على هذا المرفق العمومي وتثمين دوره ,أتشرف بإعلامكم بأن وضعية دار الثقافة بزرمدين متردية خاصة فيما يتعلق بقاعة العرض والمنصة التي تحتويها ,هذا بالإضافة للمكاتب والفناء ....

فهل يوجد برنامج لوزارتكم لصيانة وتهيئة دار الثقافة بزر مدين؟ وان تعذر ذلك ,فمتى يقع إدراجها ضمن برامجكم الدورية للصيانة و التهيئة ؟

إجابة السيد الوزير

المكلف بتسيير وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل السيد النائب عمر بن عمر بخصوص صيانة دار الثقافة بزرمدين من ولاية المنستير .

المرجع: مراسلتكم الواردة بتاريخ 8 مارس 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به السيد النائب عمر بن عمر بخصوص صيانة دار الثقافة بزرمدين من ولاية المنستير، يُشرفني إفادة السيد النائب بأنه تم إدراج دار الثقافة من قبل المجلس الجهوي كمشروع تهيئة وصيانة بقيمة أشغال تقدر بـ 800 أ د ضمن مخطط التنمية 2016-2020، غير أنه لم يتسنى ترسيمها بميزانية الوزارة خلال الخمس السنوات الأخيرة لمحدودية الاعتمادات ، وقد تم اقتراحها من جديد ضمن مخطط التنمية 2023-2025 بنفس القيمة المالية على أن تنطلق الدراسات وأشغال التهيئة والصيانة الشاملة فور المصادقة على مخطط التنمية وترسيم المشروع ضمن ميزانية الوزارة .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير .

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع: سؤال كتابي الى السيدة وزيرة الثقافة عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

حرصا على الموروث الحضاري وحماية المعالم الأثرية مما يمكن أن يهددها من تهميش وإهمال بجهة القلعة الصغرى على غرار **فسقية هنشير الدهوارة** بمنطقة وادي لاية **ومحطة ضخ المياه** بمنطقة النقر **ومحطة القطار** بمنطقة وادي لاية نتوجه لكم بالسؤال الكتابي التالي :

- **ماهي الإجراءات التي اتخذتها ادارتكم لتصنيف هذه المعالم الأثرية والتاريخية الهامة؟**

- **ومتى سيتم التدخل لصيانتها وتهيئتها خصوصا أن هناك مساعي حثيثة من السلط المحلية والمجتمع المدني لإرساء مسلك سياحي وثقافي بمعتمدية القلعة الصغرى؟**

إجابة السيد الوزير

المكلف بتسيير وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل السيد النائب محمود العامري بخصوص وضعية فسقية هنشير الدهوارة ومحطة القطار بمنطقة واد لاية ومحطة ضخ المياه بمنطقة النقر .

المرجع :مراسلتكم عدد ص -2024-26-3000-0000763 بتاريخ 29فيفري 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به السيد النائب محمود العامري بخصوص وضعية فسقية هنشير الدهوارة ومحطة القطار بمنطقة واد لاية ومحطة ضخ المياه بمنطقة النقر، وبعد التنسق مع المعهد الوطني للتراث يُشرفني إفادة السيد النائب بما يلي :

- **بخصوص فسقية هنشير الدهوارة:**

يتمثل هذا المعلم في فسقية مياه قديمة البناء جاري العمل على إعداد ملف لحمايتها وتصنيفها كتراث وطني .

- **بخصوص محطة ضخ المياه بالنقر ومحطة القطار بواد لاية:**

تتمثل هذه المواقع في معالم ترجع للفترة الاستعمارية وهي في مرحلة الإحصاء في إطار مشروع الخارطة الوطنية للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير .

السؤال الكتابي

للنائب جلال الخدمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول إنارة الملعبين البلديين ببئر الحفي وسيدي علي بن عون .

تمثل المنشآت والتجهيزات عاملا أساسيًا في انتعاش وتقدم الأنشطة الرياضية كما تساهم في تأطير الشباب والنهوض بهم وتنمية قدراتهم البدنية والذهنية .

في هذا الإطار أعلمكم السيد الوزير **أن الملعبين البلديين** ببئر الحفي وسيدي علي بن عون من ولاية سيدي بوزيد يفتقران إلى الإنارة منذ أكثر من **10 سنوات** وهو ما يُعيق نشاط الجمعيات .

فمتى يتم توفير الإنارة لهذان الملعبين؟

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع :الإجابة على سؤال كتابي للنائب السيد جلال الخدمي بخصوص إنارة الملعبين البلديين ببئر الحفي وسيدي علي بن عون .

المرجع :إحالتكم المؤرخة في 29 فيفري 2024 والوارد علينا بتاريخ 04مارس 2024 تحت عدد 1181.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد **جلال الخدمي** بخصوص إنارة الملعبين البلديين ببئر الحفي وسيدي علي بن عون، يشرفني إفادتكم أن المشاريع موضوع السؤال هي مشاريع ذات صبغة جهوية تنجز تحت إشراف السيد والي الجهة كصاحب مشروع وآمر صرف وتشرف على إنجازها الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بولاية سيدي بوزيد كصاحب مشروع مفوض وذلك حسب الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية .

1/بالنسبة لمشروع تنوير الملعب البلدي بسيدي علي بن عون تم فسخ الصفقة الأولى بعد أن قامت الوزارة بالتعهد بالاعتمادات اللازمة والمقدرة بـ 234.4 أ.د سنة 2018 وتم إعادة طلب العروض للمرة الثانية سنة 2019 و أسفرت عن قبول عرض قدره 253 أ.د إلاّ أنّ المقاول تخلى عن الصفقة وسيتم النظر في توفير الاعتمادات المالية الضرورية على ضوء ما ستسفر عنه نتائج طلب العروض مع تعهد البلدية بموضوع تركيز المحول الكهربائي وهو ما تم التأكيد عليه خلال جلسة العمل المنعقدة بولاية سيدي بوزيد بتاريخ 2023/06/20 .

2/بالنسبة لمشروع تنوير الملعب البلدي ببئر الحفي فقد تم إنجاز قسط التنوير بمبلغ 151 أد وقبوله وقتيا .كما تم تركيز محول كهربائي خاص بالملعب وربطه بشبكة الكهرباء متوسط الجهد مع نهاية سنة .2023 وحيث أن المقاول الذي أنجز قسط الكهرباء متعهد لدى الإدارة بالربط الداخلي للشبكة حال توفر المحول الكهربائي وربطه بالشبكة، فقد تم بتاريخ 2024/03/12 تذكير الإدارة الجهوية للتجهيز بضرورة دعوة هذا الأخير إلى الإيفاء بتعهداته تجاه الإدارة وإتمام عمليتي ربط وتجربة الأضواء الكاشفة للملعب حتى يتسنى للجمعية استغلال المنشأة ليلا .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد والسلام.

السؤال الكتابي الأول

للنائبة نور الهدى سبائطي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع: حول إقصاء معتمدية وذرف من برنامج زيارتكم لولاية قابس يومي الثلاثاء والأربعاء 20 و21 فيفري 2024.

المصاحيب:

- مراسلة من رئيس بلدية وذرف إلى وزير الشباب والرياضة تحت إشراف والي قابس بتاريخ 21 ماي 2015 بخصوص تهيئة ملعب فرعي .
- تذكير بمراسلة من رئيس بلدية وذرف إلى وزير الشباب والرياضة تحت إشراف والي قابس بتاريخ 03 جوان 2021 بخصوص تهيئة ملعب فرعي
- مراسلة من رئيس بلدية وذرف إلى وزير الشباب والرياضة تحت إشراف والي قابس 03 جوان 2021 بخصوص إحداث وحدة لصيانة المنشآت الرياضية ببلدية وذرف.
- مراسلة من رئيس بلدية وذرف إلى وزير الشباب والرياضة تحت إشراف والي قابس 03 جوان 2021 بخصوص نقائص الملعب البلدي.
- مراسلة إلى وزيرة الشباب والرياضة عن طريق المندوب الجهوي للشباب والرياضة بتاريخ 14 أوت 2018 بخصوص إحداث قاعة رياضية متعدّدة الاختصاصات بوذرف.

بعد الزيارة التي قمتم بها لولاية قابس يومي الثلاثاء والأربعاء 20 و 21فيفري 2024 والتي نتج عنها إحتقان صفوف عدد كبير من متساكني معتمدية وذرف، وردتنا على إثرها العديد من الإتصالات مفادها التظلّم من تواصل ممارسة نفس سياسة التهميش والتغييب من طرف وزارة الشباب والرياضة، شأنها شأن بقية

الوزارات مع مختلف الحكومات المتعاقبة على الدولة التونسية، خاصة وأنّ معتمدية وذرف هي معتمدية محدثة وفي أمس الحاجة لمثل هذه الزيارات لتسليط الضوء عليها وإيلائها الاهمية اللازمة ما من شأنه النهوض بها وتطويرها في كل المجالات أتوجه إليكم بالأسئلة التالية :

1. ماهي المعايير المعتمدة من طرف الوزارة والتي تمّ على أساسها تغييب معتمدية وذرف من برنامج هذه الزيارة؟
2. ما مدى تقدم طلب معتمدية وذرف إحداث ملعب فرعي حيث قامت البلدية بمراسلة الوزارة في هذا الغرض منذ 21 ماي 2015 ، وقامت بتحيين نفس المطلب بتاريخ 3 جوان 2021؟
3. ما مدى تقدّم الملف الخاص بطلب إحداث وحدة لصيانة المنشآت الرياضية بمعتمدية وذرف والذي راسلتكم بلدية المكان بخصوصه بتاريخ 3 جوان2021 ؟
4. ما مدى تقدّم الملف المتعلّق بطلب دعم مادي يقدر بمبلغ 250ألف دينار للقيام بإصلاح السياج الداخلي وصيانة السياج الخارجي وتهيئة الفضاءات الموجودة بالملعب البلدي وذرف والذي راسلتكم بلدية المكان في خصوصه بتاريخ 3 جوان2021 ؟
5. ما مدى تقدّم الملف الخاص بطلب إحداث قاعة رياضية متعدّدة الاختصاصات بوذرف والذي وقعت مراسلتكم في شأنه بتاريخ 14أوت 2018 من طرف بلدية المكان وبدعم من بعض مكونات المجتمع المدني؟

الجمهورية التونسية

وزارة الداخلية

بلديـــــة وذرف

وذرف في : 21 ماي 2015

عـــدد 000 00334

مـــن رئيـــــس بلديـــــــة وذرف

الـــــــى

السيـد : وزيـــر الشبـــاب و الرياضـــة

تحت اشراف

السيد : والـــــــــي قابـــــــــس

الموضوع : حول تهيئة ملعب فرعي .

تحية طيبة ،

وبعـــد، في اطار انجاز الملعب المعشب بوذرف و الذي يعتبر مكسبا لاهالي الجهة .

الرجاء موافقتنا على انجاز ملعب فرعي معشب محاذي للملعب الرئيسي و ذلك لاستغلاله في التمارين الرياضية و في تمارين مركز تكوين اللاعبين الشبان التابع لجمعية المكان.

-و الســـلام –

رئيـــس البلديـــة

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
ولاية قابس
بلدية وذرف

وذرف في : 03 جوان 2021

عدد
2021 619

من رئيس بلدية وذرف
الى
السيد: وزير الشباب و الرياضة
تحت اشراف
السيد : والي قابس

الموضوع : حول تهيئة ملعب فرعي.

تحية طيبة،

و بعد، في اطار انجاز الملعب المعشب بوذرف و الذي يعتبر مكسبا لاهالي الجهة .

الرجاء موافقتنا على انجاز ملعب فرعي معشب محاذي للملعب الرئيسي و ذلك لاستغلاله في التمارين الرياضية و في تمارين مركز تكوين اللاعبين الشبان التابع لجمعية المكان .

-و السلام-

رئيس البلدية

المعتمد المحلي بالزاوية

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
ولاية قابس
بلدية وذرف

عدد 040617

وذرف في: 03 جوان 2021

من رئيس بلدية وذرف
الى
السيد: وزير الشباب و الرياضة
تحت اشراف
السيد : والي قابس

الموضوع : حول احداث وحدة لصيانة المنشآت الرياضية ببلدية وذرف.

تحية طيبة،

و بعد، حرصا منا على الحفاظ على المكاسب التي حققناها في مجال الرياضة .

أتشرف بان اتقدم الى جنابكم بطلبنا هذا قصد احداث وحدة لصيانة المنشآت الرياضية و مقرها بلدية وذرف .

فالرجاء مساعدتنا في الغرض .

-و السلام-

رئيس البلدية
الدوكالي بالزاوية

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
ولاية قابس
بلدية وذرف

عدد 000618

وذرف في 03 جوان 2021

من رئيس بلدية وذرف
الى
السيد: وزير الشباب و الرياضة
تحت اشراف
السيد : والي قابس

الموضوع : حول نقائص الملعب البلدي.

تحية طيبة،

و بعد، في اطار تحسين وضعية الملعب البلدي بوذرف و للملاحظات المتعددة للجنة قبول الملاعب .

الرجاء من سيادتكم دعمنا ماديا بمبلغ 250 أد لاصلاح السياج الداخلي و تعلية السياج الخارجي و تهيئة الفضاءات.

و نحن نعول على حسن دعمكم .

-و السلام-

رئيس البلدية

وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلدية وذرف

الشوكاني الزاوية

بسم الله الرحمن الرحيم

وذرف في 14 أوت 2018

إلى السيدة وزيرة الشباب والرياضة

ع/ط السيد المندوب الجهوي للشباب والرياضة

الموضوع: إحداث قاعة رياضية متعددة الاختصاصات بوذرف

يسرنا نحن الممضون أسفله مكونات المجتمع المدني بوذرف أن نعلمكم أنه خلال مناقشة المخطط الخماسي، أقر الحاضرون إحداث قاعة رياضية متعددة الاختصاصات بوذرف ـ معتمدية المطوية

وعلى الرغم ما أثاره هذا القرار من بهجة وغبطة في نفوس الأهالي، فإننا نعبر لسيادتكم عن أسفنا لتعطل تنفيذ هذا القرار وتحويله إلى منطقة مجاورة

وإننا كنا أمل في متابعة هاته القرارات وتفعيلها من طرف سيادتكم واضعين كل ثقتنا في إخلاصكم وجيودكم من أجل الإرتقاء بالرياضة وتشجيع الشباب

فإننا نجدد طلبنا بإحداث قاعة رياضية متعددة الاختصاصات بوذرف نظرا لما تتميز به المنطقة من خلال وجود جمعيات رياضية وناشطين رياضيين في عدة إختصاصات فردية

في إنتظار ردكم

تقبلوا منا فائق الإحترام و التقدير

ASSOCIATION DAR MARGOUM OUDREF

Chambre Economique Tunisie

الكشافة التونسية جهة قابس

جمعية المبادرة والإصلاح وذرف

J.S Oudref

المصانع الجولات

المكتب المحلي بوذرف

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للنائبة السيدة نور الهدى سبائطي بخصوص وضعية المنشآت الرياضية بمعتمدية وذرف .

المرجع :إحالتكم المؤرخة في 08 مارس 2024 والوارد علينا بتاريخ 08مارس 2024 تحت عدد 1520.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائبة بمجلس نواب الشعب السيدة **نور الهدى سبائطي** حول وضعية عدد من المنشآت الرياضية بمعتمدية وذرف، يشرفني إفادتكم بما يلي :

أولا: بخصوص الملعب البلدي بوذرف فقد قامت وزارة الشباب والرياضة بتمويل كلي لإعادة تهيئة الملعب المذكور بكلفة قدرها 1 مليون دينار، وقد شملت التدخلات تعشيب الملعب الرئيسي بالعشب الاصطناعي وبناء حجرات الملابس وتنوير الملعب، كما رصدت الوزارة 250أ.د على حساب ميزانية الاستثمار لسنة 2022 لتهيئة الأسيجة والمشروع حاليا في طور الدراسات الفنية .أما فيما يتعلق بمقترح تعشيب ملعب فرعي فهو غير مبرمج وعليه فإنه يتعذر علينا الإستجابة لهذا الطلب .

ثانيا :بالنسبة لمقترح إحداث وحدة لصيانة المنشآت الرياضية ببلدية وذرف، يشرفني إعلامكم أن مسؤولية تهيئة وصيانة المنشآت الرياضية تحمل واقعا وقانونا على البلدية حيث نص الفصل 45 من القانون عدد 104 لسنة 1994 المؤرخ في 3 أوت 1994 والمتعلق بتنظيم وتطوير التربية البدنية والأنشطة الرياضية "يجب على كل الجمعيات والبلديات والمؤسسات التي تشرف على منشآت رياضية مشيدة بمساهمة الدولة إحكام إستغلالها والمحافظة عليها من الإهمال والتلف والتعهد بصيانتها وتهذيبها ."

ثالثا :أما بخصوص مقترح إحداث قاعة رياضة متعددة الاختصاصات بوذرف، فإن هذا المشروع غير مبرمج بالمخطط التنموي 2023-2025 الذي تم ضبطه بتوافق جميع الأطراف خلال جلسات المقاربة بين المقترحات الجهوية ومقترحات القطاع .

رابعا :أما بخصوص عدم برمجة معتمدية وذرف ضمن زيارة السيد الوزير لولاية قابس يومي 20 و 21 فيفري 2024 ، فقد تمت إفادتكم بموجب مراسلتنا المؤرخة في 21 مارس 2024 بالمعايير التي تم إعتمادها في ضبط قائمة المعتمديات التي تمت برمجتها بمناسبة هذه الزيارة، ذلك أنه وإعتبارا لضيق المدة الزمنية مقابل إتساع رقعة الولاية وكثرة مشاريع البنية الأساسية الشبابية والرياضية سواء المنجزة أو التي تشهد صعوبات في الإنجاز، فقد كان الزاما علينا الإكتفاء ببرمجة زيارات للمشاريع الأكثر إلحاحا وتطلبا لتدخل الوزارة لحلحلتها على أن تمد المصالح الجهوية الوزارة بملفات في كافة المشاريع دون إستثناء لأي مشروع أو منطقة من الولاية قصد إبداء الرأي أو التدخل لإستسراع نسق التنفيذ هذا وقد أوصى السيد الوزير خلال هذه الزيارة بعقد جلسة عمل حول المشاريع الشبابية والرياضة بولاية قابس سيتم تنظيمها في أقرب الآجال بحضور كل الأطراف المتدخلة .

كما تجدر الإشارة إلى أن معتمدية وذرف ليس بها أي مشروع بنية أساسية معطل فالملعب البلدي للمنطقة يتضمن ملعب رئيسي وملعب فرعي للتمارين والأصناف الصغرى وهي في حالة حسنة (حسب المعطيات الواردة من المندوبية الجهوية للشباب والرياضة بقابس) فضلا عن حجرات الملابس المجهزة بالطاقة الشمسية، كما أن دار الشباب وذرف تتمتع ببنية أساسية جيدة وتجهيزات ملائمة للتنشيط في ظروف حسنة عموما .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد .والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة نور الهدى السبائطي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

بعد الزيارة التي قمتم بها لولاية قابس يومي الثلاثاء والأربعاء 20 و21 فيفري 2024 والتي أفرزت إحتقان في صفوف عدد كبير من متساكني معتمدية غنوش التي طالما عاشت تحت وطأة التهميش والتغييب في كلّ ما من شأنه النهوض بها إجتماعيا وإقتصاديا وفي كل المجالات مع كل الحكومات المتعاقبة أتوجه إليكم بالسؤال التالي :

– لماذا تم تغييب معتمدية غنّوش من برنامج زيارتكم لولاية قابس رغم وجود مشروع معطل يتمثل في تهيئة الملعب البلدي بغنّوش وهو مشروع منبثق عن المجلس الوزاري بتاريخ 26 جوان 2015 وقد خلصت المعاينة التي قامت بها اللجنة الفنية بتاريخ 25 أكتوبر 2022 إلى ضرورة الترفيع في الاعتمادات؟

– ما مدى تقدّم الملف الخاص بالملعب البلدي بمعتمدية غنوش، وما هو برنامج الوزارة للتسريع في تذليل كل الصعوبات التي تحول دون تنفيذه؟

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للنائبة السيدة نور الهدى سبائطي بخصوص مشروع تهيئة الملعب البلدي بغنوش .

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 29 فيفري 2024 والوارد علينا بتاريخ 04مارس 2024 تحت عدد 1181.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائبة بمجلس نواب الشعب السيدة **نور الهدى سبائطي** بخصوص تهيئة الملعب البلدي بغنوش، يشرفني إفادتكم أن المشروع موضوع السؤال هو مشروع ذو صبغة جهوية ينجز تحت إشراف السيد والي الجهة كصاحب مشروع وآمر صرف وتتكفل الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بولاية قابس بإنجازه كصاحب مشروع مفوض وذلك حسب الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية.

علما وأن وزارة الشباب والرياضة قد رصدت 1000 أ.د لمشروع احداث مدارج وملعب فرعي بالملعب البلدي بغنوش على حساب ميزانية الاستثمار لسنة 2022 وقد بلغ مرحلة الدراسات التمهيدية المفصلة حيث يتم التنسيق بين المصالح الفنية المركزية للوزارة والمصالح الجهوية للتسريع في انجاز المشروع في حدود الاعتمادات المرسمة .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد . والسلام

السؤال الكتابي

للنائب ياسر قراري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النّظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا :

الموضوع :حول تأخر الشروع في انجاز المسبح الرياضي بالكاف.

تعهدت وزارة الشباب والرياضة بتخصيص اعتمادات لإنجاز مسبح رياضي بمدينة الكاف وقد طلب من البلدية تخصيص قطعة أرض للغرض وتولت البلدية .ذلك كما تم انجاز مناظرة معمارية افرزت اختيار المثال الذي سيتم اعتماده لكن الى حدود اليوم لم يتم الشروع في الانجاز .

السؤال :متى تعتزم الوزارة اعلان طلب العروض والشروع في انجاز المشروع المذكور؟

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع :الإجابة على سؤال كتابي للنائب السيد ياسر قراري بخصوص مشروع إحداث المسبح البلدي بالكاف .

المرجع :إحالتكم المؤرخة في 29 فيفري 2024 والوارد علينا بتاريخ 04مارس 2024 تحت عدد 1181.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد ياسر قراري بخصوص إحداث المسبح البلدي بالكاف، يشرفني إفادتكم بأن الوزارة قد رصدت اعتماد قدره 400 أ.د بعنوان الدراسات الفنية على حساب ميزانية الاستثمار لسنة 2018 و7600 أ.د بعنوان الأشغال على حساب ميزانية الاستثمار لسنتي 2019 و2022 والمشروع حاليا في مرحلة تحيين ملف طلب العروض بعد أن تم فسخ صفقة قسط الأسس و إعادة النظر في طريقة انجاز المشروع من خلال توحيد مختلف الأقساط في صفقة واحدة وذلك بالتنسيق مع مصالحنا الفنية المركزية .

مع الإشارة إلى أن مشروع بناء المسبح المغطى بالكاف هو مشروع ذو صبغة جهوية ينجز تحت إشراف السيد والي الجهة كصاحب مشروع وآمر صرف وتكلف الإدارة الجهوية للتجهيز والاسكان بولاية الكاف بإنجازه كصاحب مشروع مفوض وذلك حسب الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد . والسلام

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي والنائب هالة جاب الله

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب نتشرف بان تحيل اليكم أسئلة كتابية.

الموضوع :حول الاحداث الأخيرة في مقابلة 24 فيفري 2024.

تحية طيبة وبعد،

سيدي الوزير اننا نستنكر الاحداث الأخيرة والاستفزازات التي حدثت مؤخرا المقابلة التي جمعت جمعية النجم الرياضي الساحلي والترجي الرياضي التونسي يوم السبت 24 فيفري 2024 بملعب رادس حيث انه وقع ادخال لافتات للملعب تبعث على العنف الكراهية وتحتوي على كلمات نابية تشنج العلاقات والروابط بين مواطني الدولة الواحدة وتؤجج النزعة الجهوية وتؤدي الى التوتر والمشاحنات.

وعليه فإننا نتساءل :

- كيف وقع إدخال اللافتات المذكورة للملعب تحت انظار الأمن والمشرفين ولماذا لم يتم التصرف الفوري لإزالتها؟
- هل تم فتح تحقيق حول هذه الحادثة؟
- وما هي استراتيجية الوزارة للتصدي لمثل هذه الظواهر مستقبلا؟

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للنائبين هالة جاب الله ويوسف التومي بخصوص الأحداث التي جدت خلال مباراة النجم الرياضي الساحلي والترجي الرياضي التونسي في إطار رابطة الأبطال الإفريقية لكرة القدم .

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 08 مارس 2024 والوارد علينا بتاريخ 08مارس 2024 تحت عدد 1520.

وبعد تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائبين بمجلس نواب الشعب السيدة **هالة جاب الله والسيد يوسف التومي** حول الأحداث التي جدت خلال المقابلة التي جمعت فريقي النجم الرياضي الساحلي والترجي الرياضي التونسي بتاريخ 24 فيفري 2024 بالملعب الأولمبي حمادي العقربي برادس في إطار الجولة الخامسة من دور المجموعات لكأس رابطة الأبطال الإفريقية لكرة القدم، يشرفني إفادتكم بما يلي :

أولا: إن الكنفدرالية الإفريقية لكرة القدم تعد الجهة المنظمة لهذه المقابلة الرياضية القارية، وعليه فإن اللجنة التأديبية التابعة لها تعتبر الهيكل الوحيد المخول له إصدار القرارات والعقوبات التأديبية في الشأن عند الاقتضاء .

وبمراجعة الجامعة التونسية لكرة القدم تبين أن اللجنة المذكورة بصدد النظر في الملف بعد تجميع مختلف المعطيات الخاصة به والاستماع إلى الأطراف المعنية، ولم يصدر عنها إلى حد هذا التاريخ أي قرار في الخصوص .

ثانيا: في إطار العمل على ضبط استراتيجية للتصدي لهذه الظاهرة، تم إحداث لجنة مشتركة بين وزارتي الداخلية والشباب والرياضة للحد من العنف والتعصب في المجال الرياضي ونشر ثقافة السلوك الحضاري والروح الرياضية وتفادي كل ما من شأنه أن يعكر سير المسابقات والتظاهرات الرياضية، ومن أبرز المحاور التي تم تداولها في أشغال اللجنة المذكورة والتي ستمثل أهم مرتكزات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ظاهرة العنف والشغب في المجال الرياضي نذكر :

*التسريع في إصدار القانون المتعلق بمكافحة أعمال العنف والشغب والتعصب في المجال الرياضي .

*مراجعة اللوائح والأنظمة التأديبية للجامعات الرياضية .

*بعث جهاز خاص بأمن الملعب Les Stadiers بهدف حسن تأطير الجماهير الرياضية .

*إعتماد منظومة التذاكر الإلكترونية بما يمكن من التقليص في التعامل البشري ويتيح إمكانية تعقب المشاغبين .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد . والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة زينب جيب الله

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدّم بسؤال كتابي .

الموضوع:حول مجلة أملاك الدولة .

1. لماذا لم يقع استعجال النظر في عرض مشروع قانون المتعلق بإصدار مجلة أملاك الدولة على مجلس الوزراء ثم احالته إلى مجلس نواب الشعب، مع العلم أنّ هذا القانون يسهل الإجراءات القانونية لبعث الشركات الأهلية؟

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائبة المحترمة السيدة زينة جيب الله .

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجهت به النائبة المحترمة السيدة زينة جيب الله إلى رئاسة الحكومة حول مجلة أملاك الدولة، والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمه إلى السيدة عضو مجلس نواب الشعب المعنية به .

وتفضلوا السيد رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير .

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائبة الشعب السيدة زينة جيب الله

وبعد تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمن إستفسارا حول مشروع القانون المتعلّق بمجلة أملاك الدولة كالإشارة إلى استعجال النظر في عرضه على مجلس الوزراء ثم إحالته على مجلس نواب الشعب باعتبار أن مقتضياته من شأنها تسهيل الإجراءات القانونية لبعث الشركات الأهلية، أتشرف بإفادتكم بأن الإجراءات القانونية لبعث الشركات الأهلية ضبطتها أحكام المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلّق بالشركات الأهلية والأمر الرئاسي عدد 498 لسنة 2022المؤرّخ في 19 ماي 2022 المتعلق بالمصادقة على النظامين الأساسيين النموذجيين للشركات الأهلية المحلية والشركات الأهلية الجهوية.

وحرصا على تمكين الشركات الأهلية من إستغلال العقارات الدولية سواء منها الفلاحية أو غير الفلاحية تم تضمين مشروع مجلة أملاك الدولة أحكاما تتيح للشركات الأهلية الانتفاع بهذه العقارات عن طريق الكراء مراكنة (الفصلان 55 و82).

هذا وقد انتهجت وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في إعداد مشروع المجلة مسارا تشاركيا أفضى إلى صيغتها النهائية التي عرضت على مجلس الوزراء بتاريخ 14 ديسمبر 2023.

وفي انتظار استكمال إجراءات إصدار مشروع مجلة أملاك الدولة، شرعت وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في إعداد مشاريع الأوامر التطبيقية ذات العلاقة قصد دخول أحكام المجلة حيز النفاذ في أقرب الآجال ابتداء من تاريخ مصادقة مجلس نواب الشعب عليها، والسّلام.

السؤال الكتابي

للنائب عمار العيدودي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول طلب إحداث معتمدية بخمودة من ولاية القصرين.

تحية طيبة ،

الرجاء من سيادتكم التفضّل بإحداث معتمدية بعمادة خمودة من معتمدية فوسانة من ولاية القصرين وذلك لتقريب الخدمات من المواطنين مع العلم أن المنطقة تضم كل المؤسسات الخدماتية بما في ذلك البلدية ويفوق عدد سكانها 13 ألف ساكن .

ولكم سديد النظر .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

قائمة إمضاءات السادة النواب حول

إحداث معتمدية بخمودة من ولاية القصرين

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
1	نزار الصديق	
2	الشفيق الأخوري	
3	نسرين شابت	
4	محمد بن حسين	
5	خالد كبير سيدرو	
6	عبد العزيز سعباني	
7	عماد الدين سديري	
8	الناصر الشنوفي	
9	محمد أحمد	
10	المعز بن يوسف	
11	رمزي الشتوي	
12	عصام الدريدي جابر	
13	عزيز بن الأخضر	
14	سنية بن عمامة	
15	نبيل كرعاي	
16	سيلا حامدي	

قائمة إمضاءات السادة النواب حول

إحداث معتمدية بخمودة من ولاية القصرين

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
17	حسن بوساط	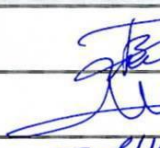
18	ريم المعشاوي	
19	سومية مبروك	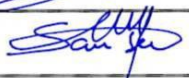
20	ابراهيم حسين	
21	فخر الدين فخلوف	
22	محمد أمين مباركي	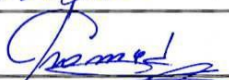
23	حمادي الحشاري ثليجي	
24	محمد سنباطي	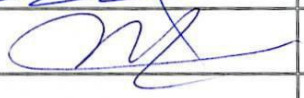
25		
26		
27		
28		
29		
30		
31		
32		
33		

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع :حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد عمار العيدودي .

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 09 فيفري 2024.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن السؤال الكتابي، الموجه إلى رئاسة الحكومة من قبل النائب المحترم السيد عمار العيدودي، المتعلق بطلب إحداث معتمدية بعمادة خمودة من معتمدية فوسانة من ولاية القصرين .

وتجدر الإشارة أنه سبق للسيد النائب المذكور أن تقدّم بنفس السؤال الكتابي إلى السيد وزير الداخلية على معنى أحكام الفصل 114من الدستور وأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي، وقد تمت الإجابة عنه بمقتضى مكتوب الوزارة المؤرخ في 26 مارس2024 ، (نسخة مرفقة.) فالمرجو من سيادتكم التفضل بإعطاء الإذن بتسليمه إلى السيد النائب المعني به .

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" عمار "العيدودي" عن دائرة تالة - حيدرة - فوسانة.

ملخص السؤال :

"حول النظر في مدى إمكانية إحداث معتمدية بمنطقة خمودة التابعة لمعتمدية فوسانة."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

- إن إحداث معتمديات جديدة يقتضي إعادة التقسيم الترابي داخل الولاية المعنية وأيضا ترتيب الأولويات حسب ما تقتضيه المؤشّرات الموضوعية خاصة أنّه لا توجد موانع في إحداث المعتمدية المذكورة ولكن مع ضرورة إدراج ذلك ضمن دراسة شاملة نظرا لوجود مناطق أخرى بالولاية قد يكون إحداث معتمدية بها أكثر جدوى .

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

القصبة في، 2024 /03/29

من رئيس الحكومة

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد عمار العيدودي.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 09 فيفري 2024.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن السؤال الكتابي، الموجّه إلى رئاسة الحكومة من قبل النائب المحترم السيد عمار العيدودي، المتعلق بطلب إحداث معتمدية بعمادة خمودة من معتمدية فوسانة من ولاية القصرين.

وتجدر الإشارة أنه سبق للسيد النائب المذكور أن تقدّم بنفس السؤال الكتابي إلى السيد وزير الداخلية على معنى أحكام الفصل 114 من الدستور وأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي، وقد تمت الإجابة عنه بمقتضى مكتوب الوزارة المؤرخ في 26 مارس 2024، (نسخة مرفقة).

فالمرجو من سيادتكم التفضل بإعطاء الإذن بتسليمه إلى السيد النائب المعني به.

والســـــلام

عن رئيس الحكومة

عن رئيس الحكومة
مديرة ديوان رئيس الحكومة
سامية الشرفي قدور

الجُمهُوريـة التونسية
وزارة الدّاخليّة

تونس في، 27 مارس 2024

0000904 - 02 - 2024 - ص
1 1138

إلـى
السيّد رئيس الحكومة
(مديرة ديوان رئيس الحكومة)

الموضـوع : حول الإجابة على سؤال كتابي.

المرجـع : مكتوبكم عدد 0000643-01-01-2024 بتاريخ 19 فيفري 2024

المصاحيب : 03

تحية طيبة،

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي أرفقتم به سؤالا كتابيا توجه به السيد النائب "**عمار العيدودي**" عن دائرة نصر الله منزل مهيري -الشراردة حول النظر في مدى إمكانية إحداث معتمدية بخمودة من ولاية القصرين، وذلك على معنى أحكام الفصل 114 من الدستور وأيضا أحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

وجوابا عن ذلك أتشرف بإعلامكم بأنه سبق للنائب المذكور أن تقدم بنفس السؤال الكتابي لوزارة الداخلية (نسخة مصاحبة) وقد تمت الإجابة عن السؤال الكتابي المذكور بمقتضى مكتوبنا الموجه إلى مجلس نواب الشعب تحت عدد 1/1136 بتاريخ 26 مارس 2024 (نسخة مصاحبة) وتجدون رفقة هذا بطاقة تتضمن إجابة وزارة الداخلية على السؤال الكتابي للنائب المذكور (نسخة مصاحبة).

للتفضّل بالإحاطة والاستغلال وفقا للتراتيب المعمول بها في إطار إجابة أعضاء الحكومة على الأسئلة الكتابية الموجهة لهم من قبل نواب الشعب وفقا لأحكام دستور 25 جويلية 2022.

والسّـــلام

عن وزير الداخلية

المدير العام
لمكتب التنفيذ الحكومي والبرلماني
بالديوان

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
27 مارس 2024
مكتب الضبط المركزي
الوارد

0004868 - 01 - 2024 - ج

السؤال الكتابي

للنائبة عواطف الشنيتي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا

1) ماهو مآل اتفاقية اللزمة طريق السيارة **حمام الأنف - مساكن** التي تنتهي آجالها سنة 2025؟ يعني مآل المنشأة العمومية المحدثة خصيصا لاستغلال وبناء طروقات السيارة، مع العلم أنّ الطريق السيارة **A1** يمثل **70%** من مداخيل شركة تونس للطروقات السيارة؟

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي .

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 2024/02/02 .

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن السؤال الكتابي، الموجه إلى رئاسة الحكومة من قبل النائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي حول مآل اتفاقية اللزمة المتعلقة بالطريق السيارة حمام الأنف - مساكن التي تنتهي آجالها سنة 2025، فالمرجو من سيادتكم التفضل بإعطاء الإذن بتسليمه إليها .

وتجدر الإشارة أن السيدة عضو مجلس نواب الشعب المذكورة تقدمت بنفس السؤال الكتابي إلى السيدة وزيرة التجهيز والإسكان على معنى أحكام الفصل 114 من الدستور وأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي، وقد تمت الإجابة عنه بمقتضى مكتوب الوزارة المؤرخ في 13 فيفري 2024 (نسخة مرفقة).

الجمهورية التونسية

وزارة التجهيز والإسكان
MINISTÈRE DE L'ÉQUIPEMENT ET DE L'HABITAT
MINISTRY OF EQUIPMENT AND HOUSING

الإدارة العامة للحوكمة
ص-2024-13-0140-0000035

تونس في 13-02-2024

من وزيرة التجهيز والإسكان

إلى

السيدة مديرة ديوان رئيس الحكومة

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **عواطف الشنيتي**.

المرجع: إحالتكم عدد و-2024-13-0001-374 الموجهة إلينا بتاريخ 5 فيفري 2024.

المصحوب: نسخة من مراسلة الوزارة الموجهة إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتضمنة لسؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **عواطف الشنيتي**، تطلب من خلاله تعريفها بمآل اتفاقية اللزمة المتعلقة بالطريق السيارة حمام الأنف-مساكن التي تنتهي آجالها سنة 2025، يشرفني إعلامكم أن وزارة التجهيز والإسكان تلقت نفس السؤال الكتابي عن السيدة النائبة **عواطف الشنيتي** وقد تمت إجابتها حول الموضوع وفقا لما هو مبين بالمراسلة المصاحبة لهذا المكتوب.

والسلام
وزيرة التجهيز والإسكان
سيارة الزغواني الزنزري

14 فيفري 2024

الجمهورية التونسية

MINISTERE DE L'EQUIPEMENT ET DE L'HABITAT
MINISTRY OF EQUIPMENT AND HOUSING

الإدارة العامة للحوكمة
ص-2024-13-0140-0000034

تونس في 13-02-2024

من وزيرة التجهيز والإسكان

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **عواطف الشنيتي**.

المرجع: مكتوبكم عدد و-2024-13-0001-304 الموجه إلينا بتاريخ 2 فيفري 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة **عواطف الشنيتي**، تطلب من خلاله تعريفها بمآل اتفاقية اللزمة المتعلقة بالطريق السيارة حمام الأنف-مساكن التي تنتهي آجالها سنة 2025.

وجوابا، يشرفني إعلامكم أن مصالح وزارة التجهيز والإسكان تتولى حاليا، وبالتشاور مع الهياكل المعنية ومع الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، القيام بدراسة شاملة وتقييمية تكون مرجعا لأخذ القرارات المناسبة والمتلائمة مع النصوص القانونية الجاري بها العمل دون المساس بمبدأ استمرارية المرفق العمومي لاختيار أنجع السبل لمنح لزمة استغلال الطريق السيارة أ1 حمام الأنف - مساكن وكذلك الطريق السيارة تونس - جلمة.

والسلام

وزيرة التجهيز والإسكان

سيارة الزعفراني الزنزري

14 فيفري 2024

السؤال الكتابي

للنائبة نجلاء اللحياني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

الموضوع: حول التجاوزات المتعدّدة للحزب المذكور أدناه .

وبعد،

حزب التحرير الذي يدعو لإقامة "**دولة الخلافة** "والذي ينادي بتطبيق الشريعة، وكان هدد في بيان صادر عن قيادته" **بقطع الرؤوس والأيادي**"، هذا الحزب المحظور في معظم الدول العربية والإسلامية والمصنّف دوليا حزبا إرهابيا، معترف به في تونس ورايته السوداء ترفرف في سماء أريانة، ومقره بأريانة المدينة، فوق عمارة **Platinum Auto**وقد سجل العديد من التجاوزات للقوانين المنظمة للجمعيات .

لذا فالمرجو الإذن لمصالحكم المختصة قصد القيام بما يلزم لإزالة الأعلام السوداء واللافتات الموجودة طول واجهة عمارة **Platinum Auto** والتي تتضمن منشورات دعوية تحتوي على رسائل ظلامية تكفيرية يستبطنها أبناؤنا وتدعوهم للتطرّف .(**الرجاء الإطلاع على المصاحيب**) كالنظر أيضا في كيفية التعامل مع الموقع الرسمي للتواصل الاجتماعي لهذا الحزب المحظور منذ سنة 2016 الذي يكشف في معظم تغريداته تأمرا على أمن الدولة الداخلي والخارجي والمقصود به تغيير هيئة الدولة " **إذ أنهم يدعون لإنهيار دولة الحداثة وإقرار دولة الخلافة** "والثورة على النظام .

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع :حول السؤال الكتابي للنائبة المحترمة السيدة نجلاء اللحياني .

المرجع :مكتوبكم المؤرخ في 25 مارس 2024.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي توجهت به عضو مجلس نواب الشعب السيدة نجلاء اللحياني إلى رئاسة الحكومة حول" تجاوزات حزب التحرير "والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمه إلى المعنية به .

وتفضلوا السيد رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير .

والسلام

عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي

الذي تقدمت به النائبة المحترمة السيدة نجلاء اللحياني

الموضوع: حول حزب التحرير،

-تسجيل العديد من التجاوزات للقوانين المنظمة للجمعيات

-اتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة أعلام سوداء ولافتات مثبتة بواجهة عمارة كائنة بجهة أريانة المدينة

-النظر في كيفية التعامل مع الموقع الرسمي للتواصل الاجتماعي لهذا الحزب المحظور منذ سنة 2016.

الإجابة

أتشرف بإفادتكم أن **مجال اختصاص رئاسة الحكومة في ما يتعلق بالأحزاب السياسية تم تحديده بالمرسوم عدد 87 لسنة 2011المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية .**

ويجدر التذكير في هذا الصدد أن المرسوم المشار اليه نص على جملة من الالتزامات المحمولة على الأحزاب، كما أرسى نظاما متدرجا للعقوبات التي يمكن أن تسلّط على هذه الأخيرة في صورة عدم احترامها لتلك الالتزامات .وتتمثل هذه العقوبات حسب التدرج في :

1) التنبيه بضرورة إزالة المخالفة خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوما (30)

2) تعليق النشاط لمدة لا تزيد عن 30 يوما

3) حل الحزب بحكم صادر عن المحكمة الابتدائية وذلك عند تمادي الحزب في ارتكاب المخالفة رغم التنبيه عليه وتعليق نشاطه .

وفي إطار متابعة نشاط الأحزاب ومراقبة مدى التزامها باحترام القانون بادرت المصالح المعنية برئاسة الحكومة باتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضدّ حزب التحرير تونس، وذلك لارتكابه عديد المخالفات على معنى المرسوم المشار اليه ومنها خاصة عدم احترامه لعلوية القانون وعدم اعترافه بالنظام الجمهوري وبمدنية الدولة ودعواته المتكررة لإقامة دولة الخلافة .... حيث تم التنبيه عليه بضرورة إزالة المخالفات المنسوبة له (والموثقة بمؤيدات :صور تسجيلات نشريات، تدوينات...)، كما تم خلال سنتي 2016 و2017 استصدار اذنين قضائيين بتعليق نشاط الحزب المذكور عن طريق المكلف العام بنزاعات الدولة .

وتجدر الإشارة أن الحزب قام بالطعن في هذين الاذنين وقد تم قبول طعنه على مستوى محكمة التعقيب التي أصدرت حكمين خلال سنة 2019 يقضيان بالنقض والاحالة وتم نشر هذين القضيتين مجددا أمام محكمة الاستئناف بتونس وهما حاليا في طور المرافعة .

هذا وتنتظر مصالحنا صدور حكم بات بتعليق النشاط في إحدى القضيتين المرفوعتين حاليا للشروع في إجراءات حلّ الحزب في صورة ثبوت ارتكابه لمخالفات جديدة، باعتبار أنه لا يمكن من الناحية القانونية الشروع في هذه الإجراءات إلا عند استنفاذ طرق الطعن في الإذن بتعليق النشاط كما تعمل على التنسيق بصورة متواصلة مع مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة بهدف متابعة أطوار النزاع واتمام الإجراءات القانونية المستوجبة .

أما بخصوص إزالة الأعلام واللافتات المثبتة بواجهة عمارة كائنة بجهة أريانة المدينة والتي تتضمن منشورات دعوية تحتوي على رسائل تكفيرية، فلقد تم التنسيق مع المصالح المعنية بوزارة الداخلية لاتخاذ الإجراءات اللازمة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية بمعتمدية القصرين الجنوبية

السيدة الوزيرة، كما هو معلوم لديكم أن المرأة في أرياف القصرين الجنوبية وحاسي الفريد يعانون الويلات من جراء غياب تدخل الدولة لعدة عقود وفي إطار مجهوداتكم المبذولة لفائدة الأسر ذات الوضعيات الخاصة والهشة ومحدودة الدخل.

وعليه أتوجه إليكم بما يلي:

ما هو برنامجكم للتدخل لفائدة المرأة الريفية في هذه المعتمديات وما هو عدد الأسر المنتفعة بهذا البرنامج؟

وهل لوزارتكم استراتيجية عمل لتفادي المحسوبة والمحاباة التي لاحظناها في السابق في إطار هذا البرنامج؟

وفي انتظار تفاعلكم الإيجابي، تقبلوا منا السيدة الوزيرة فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السنّ

الموضوع: حول السؤالين الكتابيين الموجهين من قبل النائب عبد العزيز الشعباني

المرجع: مكتوبكم عدد 0000766 المؤرخ في 01 مارس 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بطلب بإجابتنا بخصوص الأسئلة الكتابية الذي توجه بها كلّ من النائب المحترم السيد عبد العزيز الشعباني إلى السيدة وزيرة الأسرة والطفولة وكبار السنّ، يشرفنا موافاتكم بما يلي:

1- بخصوص السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد عبد العزيز الشعباني حول برامج تدخل الوزارة لفائدة المرأة بالمناطق الريفية بمعتمديتي القصرين الجنوبية وحاسب الفريد، نفيدكم أن الوزارة تسعى استنادا إلى مؤشرات التنمية وفي إطار ضمان تكافؤ الفرص بكل من ولايات الجمهورية التونسية إلى تمكين المرأة اقتصاديا في المناطق الريفية وكانت معتمدية القصرين الجنوبية وحاسي الفريد ضمن المناطق التي انتفعت بهذه البرامج وذلك على النحو التالي:

-تمويل 47 مشروع نسائي بولاية القصرين من خلال البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية والاستثمار "رائدات" خلال سنتي 2022-2023 وقد كان لمعتمديتي القصرين الجنوبية وحاسي الفريد نصيب منها بحوالي 20 مشروع.

-تمكين **12 امرأة من معتمدية حاسي الفريد من موارد رزق سنة 2023 وذلك في إطار برنامج التمكين الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي** مما مكن من إعادة 36 طفلا بالمعتمدية إلى مقاعد الدراسة وقد تم تخصيص اعتمادات بعنوان هذا البرنامج قدرها 50 ألف دينار للسنة الحالية 2024 قصد التدخل بمعتمديات بالقصرين التي تشهد ارتفاعا في مؤشري الفقر والانقطاع المبكر عن الدراسة.

-إحداث ودعم المجامع التنموية في إطار تنفيذ الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء في الريف من خلال رصد اعتمادات **قدرها 50 ألف دينار** لدعم المجمع التنموي الفلاحي ببورزقام بهنشير القصعة بالقصرين الجنوبية، والذي يضم **30 امرأة منخرطة** في اختصاص تربية دجاج الضيعة.

-تنفيذ برنامج التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة وإسناد موارد رزق لفائدة **35 أسرة** من معتمدية حاسي الفريد **باعتمادات جميلة قدرها 200 ألف دينار سنة 2023**.

مع الإشارة إلى أنه تمت برمجة اعتمادات **قدرها 333 ألف دينار** للتمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة بمختلف معتمديات ولاية القصرين خلال سنة 2024.

هذا وقد تم اختيار ولاية القصرين سنة 2024 لتنفيذ البرنامج الجديد للوزارة التمكين الاقتصادي للنساء العاملات بالقطاع الفلاحي والذي انطلق في تجربة نموذجية سنة 2023 ولايتي سيدي بوزيد والقيروان.

وللغرض تمت برمجة اعتمادات **قدرها 840 ألف دينار** بميزانية الوزارة لسنة 2024 لتنفيذ البرنامج بولاية القصرين والذي سيستهدف تحديدا النساء العاملات بالقطاع الفلاحي من معتمدية حاسي الفريد حيث سيتم دعم إحداث مشاريع **لفائدة 45 امرأة.**

- أما بخصوص الجزء الثاني من السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد عبد العزيز الشعباني حول استراتيجية عمل الوزارة قصد ضمان الشفافية في تنفيذ تلك البرامج وحوكمة إسناد المشاريع فقد تمّ للغرض وضع أدلة إجرائية لجميع برامج التمكين الاقتصادي تمّ بموجبها تحديد شروط وإجراءات إسناد موارد الرزق لفائدة الفئات المستهدفة من كلّ برنامج وذلك في إطار حوكمة البرامج وضمان حسن التصرف في المال العام.

كما تم إحداث لجان جهوية يشرف عليها السادة الولاة وتضم ممثلين عن الإدارات الجهوية المعنية تتولى النظر في ملفات الراغبين في الانتفاع بموارد رزق في إطار البرامج المشار إليها آنفا، وذلك بعد متابعة تكوين تلك الملفات من قبل لجنة فنية على مستوى المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.

وتقوم اللجان الجهوية بالمصادقة على إسناد موارد الرزق بعد التثبت من توفر الشروط المطلوبة هذا بالإضافة إلى تركيز لجان قيادة على المستوى المركزي تتولى متابعة تنفيذ برامج التمكين الاقتصادي والعمل على تذليل الصعوبات والاشكاليات المعترضة على المستوى الجهوي وإيجاد الحلول قصد تحقيق تلك البرامج لأهدافها ومؤشراتها.

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة تعمل حاليا على وضع منصة رقمية خاصة بتلك البرامج لتمكين الراغبين في الانتفاع بها من التسجيل وإيداع ملفاتهم قصد مزيد ضمان الشفافية للبرامج وحوكمتها.

أفدناكم بذلك، وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير. والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فيصل الصغير

الموضوع: حول احداث مركب طفولة بقلعة الأندلس

تحية وبعد،

في إطار الاهتمام بالشأن العام بمعتمدية قلعة الاندلس وخاصة بقطاع الطفولة وما يعانيه هذا القطاع وهذه الفئة من مشاكل في التكوين والتأطير وفي بناء شخصية الطفل، وفي إطار مزيد الإحاطة بالأطفال واليافعين في منطقة قلعة الاندلس وفي ضل غياب لدار ثقافة ونادي طفولة حيث كانا ملجأ الترفيه والاحاطة الوحيدان بالمنطقة .

ومن هذا المنطلق عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام **الداخلي** لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالسؤال التالي

-متى سيتم احداث مركب طفولة بقلعة الاندلس علما وأن بلدية المكان على اتم الاستعداد لتوفير قطعة أرض؟

وفي انتظار ما ستشيرون به

تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

الموضوع :حول السؤال الكتابي الموجّه من عضو مجلس نواب الشعب السيد فيصل الصغير

المرجع :مكتوبكم عدد 3142 المؤرخ في 8 مارس 2024

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، والمتعلقة بسؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بخصوص إحداث مركب طفولة بقلعة الأندلس من ولاية أريانة، أتشرف بإعلامكم بأنّ مصالح المندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة قد تولت التواصل للغرض خلال شهر جانفي 2024بالسلط المحلية قصد تنظيم جلسة عمل لتدارس مقترح الجهة حول إمكانية إحداث مركب طفولة بمعتمدية قلعة الأندلس حيث تم عقد اجتماع بمقر المعتمدية تحت إشراف السيد معتمد المنطقة والسيد الكاتب العام المكلف بتسيير بلدية قلعة الأندلس وبحضور السيد عضو مجلس الشعب الممثل عن دائرة قلعة الاندلس وسيدي ثابت والسيد رئيس المجلس المحلي والسادة العمد بالجهة وقد تم خلالها اقتراح إحداث مركب للطفولة بقلعة الاندلس وإحداث روضة عمومية بالجهة .

هذا وقد تمت معاينة قطعتي الأرض التي يمكن المصالح البلدية تخصيصها لفائدة المشروعين المقترحين والانطلاق في الاجراءات القانونية الجاري بها العمل كما تم التنسيق بين مصالح المندوبية الجهوية للمرأة والأسرة والإدارة المركزية (الإدارة العامة للطفولة) قصد طلب برمجة المشروعين بميزانية الوزارة للسنة القادمة قصد الانطلاق في القيام بالدراسات اللازمة حالما يتم إجراء تخصيص العقار من قبل السلط المحلّية .

أفدناكم بذلك، وتقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

الموضوع: حول إحداث نادي أطفال لفائدة بلدية قصيبة سوسة والثريات

تحية طيبة،

وبعد،

حيث أن بلدية قصيبة سوسة والثريات من معتمدية الزواية والقصيبة والثريات من ولاية سوسة، كانت قد تقدمت بمكلب فب إحداث نادي أطفال لمدينة تعدّ أكثر من 17 ألف/ ساكن ولا يوجد بها مرافق لتأطير الأطفال، وقد وقع تخصيص قطعة أرض على ملك الدولة الخاص لفائدة وزارة المرأة والأسرة والطفولة قصد إحداث هذا النادي،

لذا نتساءل هل وقعت دراسة هذا المشروع أو هل وقع طلب العروض؟ ونطلب التسريع في إحداث نادي أطفال لفائدة بلدية قصيبة سوسة والثريات.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السنّ

الموضوع: حول السؤالين الكتابيين الموجهين من قبل النائب يوسف التومي

المرجع: مكتوبكم عدد 0000766 المؤرخ في 01 مارس 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بطلب مدكم بإجابتنا بخصوص الأسئلة الكتابية الذي توجه النائب المحترم السيد يوسف التومي إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ، يشرفنا بموافاتكم بما يلي:

2-بخصوص السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد يوسف التومي حول إحداث نادي أطفال لفائدة بلدية قصيبة سوسة الثريات، نعلمكم بأنه خلافا لما ورد بمكتوبكم، يتوفر بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات نادي أطفال وتحديدا بمنطقة زاوية سوسة يقدم للأطفال بالجهة خدمات التنشيط التربوية اما بشأن إحداث نادي أطفال ببلدية قصيبة سوسة فإنه لم يتم تخصيص قطعة أرض للغرض لفائدة الوزارة كما افدتم، بل الملف هو في طور التكوين بشأن قطعة أرض مساحتها 2000 متر مربع والشروع في إجراءات التخصيص متوقف على مد مصالح البلدية للإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بمرجع ملكية العقار موضوع طلب التخصيص وهو ما يحول دون برمجة اعتمادات في الوقت الحالي بميزانية الوزارة قصد بناء النادي في ظلّ غياب التخصيص لفائدتها.

مع العلم بأن التوجه المتبع في الظرف الاقتصادي الحالي والصعوبات التي تعيشها المالية العمومية، هو عدم القيام بإحداثيات جديدة، بما يتطلبه ذلك أيضا من توفير الموارد البشرية اللازمة، باستثناء تلك الممكن القيام بها بالمناطق ذات الأولوية والتي تغيب فيها كليا مؤسسات الطفولة.

أفدناكم بذلك، وتقبلوا منّا فائق الاحترام والتقدير،

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب أيمن بن صالح

الموضوع :سؤال كتابي حول مداواة سبخة أريانة من الحشرات والناموس .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

وبعد، نظرا لما عاشه متساكنو المعتمديات المحاذية لسبخة أريانة في السنوات الفارطة من اكتساح لحشرة الناموس التي أصبحت تمثل خطرا صحيا يجب التصدي له خاصة في معتمدية سكرة وبالأخص في دائرة سكرة 1 وذلك بإطلاق الحملة الوطنية لمداواة جميع أنواع الناموس الذي يتكاثر وسيتكاثر في المياه الراكدة بالسبخة نتيجة تهاطلات الأمطار الأخيرة لذا أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي :

-متى ستنطلق حملة مداواة سبخة أريانة؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

والسلام .

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي توجه به السيد النائب ايمن بن صالح .

المرجع :مراسلة السيد النائب ايمن بن صالح الواردة في 2024/03/11.

تبعا للمراسلة الموجهة من طرف النائب بمجلس نواب الشعب السيد ايمن بن صالح حول تاريخ الانطلاق في حملة مداواة سبخة اريانة نتشرف بإعلامكم أن حملة المداواة ليست من مشمولات وزارة البيئة وانما تتعهد بها الخلية القارة لمقاومة الحشرات تحت اشراف السيد وزير الداخلية .

ونبقى على ذمتكم في أي استفسارات أو إيضاحات أخرى .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب رؤوف الفقيري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية

الموضوع :بخصوص مشاريع وزارة البيئة بكل من معتمدية غار الدماء ومعتمدية وادي مليز .

تحية طيبة وبعد؛

في إطار إيفاء الوزارة بتعهداتها وتنفيذا للمشاريع المبرمجة في المخطط 2023-2025.

1.متى سيتم الانطلاق في أشغال توفير وتركيب التجهيزات الكهروميكانيكية لمحطة الضخ ماهر القاسمي من معتمدية غار الدماء ولاية جندوبة علما وان الديوان الوطني للتطهير قام بنشر اعلان طلب العروض خلال شهر فيفري 2023؟

2 .في إطار مشروع تهيئة وتوسعة محطة التطهير غار الدماء قام فريق مكون من مكتب دراسات والمدير الجهوي للتطهير بزيارة ميدانية لمعاينة المحطة بتاريخ 2023/09/23 متى ستنطلق الأشغال؟

.3متى ستنطلق أشغال تطهير منطقة الرحاوة والسوالم من معتمدية غار الدماء؟

4.متى ستنطلق أشغال تطهير مدينة وادي مليز شبكة و محطة ومنطقة حكيم الجنوبية؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع :حول الأسئلة الكتابية للسيد النائب رؤوف الفقيري

المرجع :مكتوبكم بتاريخ 13 فيفري 2024

وبعد

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالأسئلة الكتابية للسيد النائب رؤوف الفقيري بخصوص مشاريع وزارة البيئة بمعتمديتي غار الماء ووادي مليز، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

-إتمام أشغال تطهير المياه المستعملة بحي الشهيد القاسمي بغار الدماء

تم إبرام صفقة في الغرض وانطلقت المقاولة في الأشغال منذ 17 جانفي 2024.

- تهذيب محطة تطهير غار الدماء :

تم إدراج تهذيب وتوسعة محطة التطهير بغار الدماء ضمن برنامج تحسين نوعية المياه المعالجة الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية بكلفة أولية تقدر بحوالي 37 مليون دينار ومن المبرمج الانطلاق في الدراسة خلال سنة 2025.

-تطهير مناطق الرحاوة والسوالم

•منطقة الرحاوة : غير مدرجة حاليا ضمن برامج الديوان .

•منطقة السوالم : تم إدراجها ضمن البرنامج السادس لتطهير الأحياء الشعبية وقد أبدت الوكالة الفرنسية للتنمية استعدادها لتمويل هذا البرنامج .

-تطهير مدينة وادي مليز :

تم الإعلان على طلب عروض لإنجاز محطة تطهير بتاريخ 10 نوفمبر 2023 وهو في مرحلة تقييم العروض .

-تطهير منطقة حكيم :

تم إدراج مشروع تطهير منطقة حكيم ضمن البرنامج الرابع لتطهير المناطق الريفية ومن المزمع الانطلاق في الدراسات بداية سنة 2025.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة مهى عامر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

الموضوع :حول إحداث فرع تطهير بمعتمدية المنيهلة .

سعيا منا للإحاطة بمشاكل المواطنين في منطقة المنيهلة وتحسين الخدمات الإدارية وتقريبها من المواطن نقترح عليكم إحداث فرع تطهير بمعتمدية المنيهلة الذي من شأنه أن يساهم في تحسين ظروف عيش متساكني الجهة علما وأنّ أقرب فرع بحي التضامن في منطقة معزولة، وبعيدة، كما انّه يعاني من نقص الموارد البشرية والمادية، أو تحويل

مقرّ الفرع المذكور إلى منطقة على الحدود الفاصلة بين حي التضامن والمنهلة تكون قريبة من متساكيني المعتمديتين .

كما نتساءل عن برنامج ربط حي الصنهاجي والمنهلة العليا ومجموعة أحياء من حي البساتين بشبكة التطهير ؟

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع :حول السؤال الكتابي للسيدة النائبة مهى عامر

المرجع :مكتوبكم بتاريخ 19 جانفي 2024

وبعد

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيدة النائبة مهى عامر بخصوص إحداث فرع تطهير بمعتمدية المنهلة لتحسين الخدمات الإدارية للديوان الوطني للتطهير بالمنطقة نظرا لوجود أقرب فرع بمعتدية التضامن، أتشرف بإعلامكم أنه تم إحداث الدائرة الجهوية بالتضامن طبقا للهيكل التنظيمي للديوان التي تشرف على خدمات التطهير الخاصة بكل من معتمديات التضامن والمنهلة وسيدي ثابت وقلعة الأندلس وذلك باعتبار الكثافة السكانية العالية المركزة بمعتمدية التضامن مقارنة بباقي المعتمديات .

أما بالنسبة لبرنامج الديوان الوطني للتطهير بمناطق الصنهاجي والمنهلة العليا ومجموعة سكنية البساتين، فإن تطهير هذه الأحياء غير مدرج بالمخطط التنموي الحالي .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى السبائطي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

اعتبارا للوضع البيئي المتردي الذي تعيش تحت وطأته ولاية قابس ولمدة عقود متتالية ولأن التلوّث وكل المشاريع التي تمدّ له بصلة أضحت هاجسا يوميا لمتساكني الجهة، وللإجابة على استفسارات عدد من المواطنين حول مخرجات اليوم العلمي تحت عنوان" **تثمين الفوسفوجيبس آفاق تنمية إقتصادية جهويّة**" ؟ أتوجه إليكم بالسؤال التالي :

-ما هي مخرجات اليوم العلمي الذي تمّ تنظيمه بولاية قفصة بتاريخ 14 ديسمبر 2023 بالتنسيق بين وزارة الصناعة والمناجم والطاقة ووزارة البيئة تحت عنوان "**تثمين الفوسفوجيبس آفاق تنمية اقتصادية جهوية**" ؟

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي توجهت به السيدة النائبة نور الهدى الصبائطي .

المرجع: مراسلة السيدة النائبة نور الهدى الصبائطي المؤرخة في 2024/03/07.

المصاحيب: بطاقة إجابة .

تبعا للمراسلة الموجهة من طرف النائب بمجلس نواب الشعب السيدة نور الهدى الصبائطي حول مخرجات اليوم العلمي الذي انتظم بولاية قفصة بتاريخ 14 ديسمبر 2023 نتشرف بموافاتكم بإجابة وزارة البيئة حول السؤال المذكور .

والسلام

بطاقة إجابة حول السؤال الكتابي

للسيدة النائبة نور الهدى السبائطي

مخرجات اليوم العلمي لتثمين الفسفوجيبس

بمناسبة اليوم العلمي الذي انتظم يوم 14 ديسمبر 2023 بمدينة قفصة حول تثمين الفسفوجيبس :فرص هامة للتنمية الجهوية بمدينة قفصة وعلى إثر الاستماع مختلف المداخلات المتعلقة بالجانب العلمي والقانوني التي تمحورت محاور المداخلات والنقاش حول المواضيع التالية :

-خاصيات الفسفوجيبس التونسي

-التشاريع التونسية والعالمية المتعلقة بتصنيف مادة الفسفوجيبس،

-التجارب العلمية الاكاديمية في مجال تثمين مادة الفسفوجيبس.

استنتجت اللجنة العلمية ما يلي :

-نسبة المعادن الثقيلة والعناصر المشعة التي تحتويها مادة الفسفوجيبس التونسي تعد ضعيفة نسبيا بالاعتماد على المواصفات وحدود نسب الخطورة المنصوص عليها بالتشاريع الدولية الجاري بها العمل وتلك المعتمدة بالبحوث العلمية المنشورة .

-نسب المعادن الثقيلة والعناصر المشعة بمادة الفسفوجيبس التونسي أقل تركيزا مقارنة بتلك الموجودة بالفسفوجيبس المنتج بأغلب دول العالم .

-إن تونس هي البلد الوحيد الذي صنف مادة الفسفوجيبس كمادة خطرة خلافا لباقي الدول

- أثبتت التجارب العلمية والمخبرية والصناعية بتونس إمكانية تثمين مادة الفسفوجيبس في عديد المجالات خاصة منها الفلاحة والصناعة ومواد البناء والطرقات .

-الأفاق الواعدة خاصة الاقتصادية والبيئية لتثمين مادة الفسفوجيبس

وبناء على ما تقدم من نتائج فنية أوصت اللجنة العلمية بما يلي :

-ضرورة مراجعة الإطار القانوني التونسي المنظم لمادة الفسفوجيبس بسحبه من قائمة المواد الخطرة،

-ضرورة اعتبار الفسفوجيبس مادة منتجة produit-Co

-العمل على مزيد تحسيس جميع الأطراف المعنية بأهمية تثمين مادة الفسفوجيبس

-الشروع في استغلال مادة الفسفوجيبس وتثمينها في مجالات متعددة.

السؤال الكتابي من السادة النواب

محمد ماجدي، نوري الجريدي، رؤوف الفقيري

عبد السلام دحماني، مختار عبد المولى

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي نتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

أمام ما يعانيه المتعاقدون مع بنك الجينات منذ سنوات في مهام ووظائف مختلفة والذين أفنوا أعمارهم في خدمة هذه المؤسسة الوطنية السيادية نرفع إليكم تظلمهم وتطلعهم إلى تسوية وضعيتهم تسوية عاجلة بغض النظر عن أي مناظرة تعتزم الحكومة فتحها، نظرا لما قدموه لهذه المؤسسة من خدمات وتضحيات جسام وعليه، كيف ستتعامل وزارتكم مع هذا الملف الاجتماعي والذي يتطلب تسوية جذرية ولا شيء غير التسوية؟

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع :إجابة عن سؤال كتابي موجه من طرف السادة نواب الشعب محمد الماجدي نوري الجريدي ,رؤوف الفقيري عبد السلام دحماني ومختار عبد المولى .

المرجع : مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب المؤرخة في 13 فيفري 2024

المصاحيب:

-مراسلة البنك الوطني للجينات الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2019 تحت العدد 271 الى رئيس الهيئة العامة للوظيفة العمومية .

-مراسلة البنك الوطني للجينات الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2019 تحت العدد 295 الى رئيس رئيس الهيئة العامة للوظيفة العمومية حول طلب تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين في إطار مشاريع بحث بالبنك الوطني للجينات مع ملف مشابه لزملاء سابقين تمت تسوية وضعيتهم ونسخ من عقودهم.

-مراسلة من وزير الشؤون المحلية والبيئة إلى السيد رئيس الحكومة الإدارة العامة للمصالح الإدارية والوظيفة العمومية بتاريخ 13ديسمبر 2019 تحت عدد 10750.

- مراسلة البنك الوطني للجينات الصادرة بتاريخ 12 مارس 2021 الى وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار تحت عدد 47.

- نسخة من موافقة وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار بتاريخ 24 مارس 2021 تحت عدد ص- 2021-08-900-0000349

-مكتوب الى السيدة رئيسة الهيئة العامة للوظيفة العمومية حول طلب الترخيص لتغيير صيغة تعاقد ل (10) أعوان بالبنك الوطني للجينات بعد تزكية وزارة المالية تحت عدد 73 بتاريخ 23 أفريل2021

- مراسلة البنك الوطني للجينات تحت العدد الصادر 248 بتاريخ 22نوفمبر 2021

-مكتوب رئيسة الحكومة إلى السيدة وزيرة البيئة بتاريخ 30 نوفمبر 2021تحت العدد الصادر ص 2021-01-00058943

-نسخة من مراسلة وزيرة البيئة الصادرة بتاريخ 03 جانفي 2022 الى السيدة رئيسة الحكومة (الهيئة العامة للوظيفة العمومية) تحت عدد ص -2022-14-100-01.

- مراسلة البنك الوطني للجينات الصادرة بتاريخ 21 أفريل 2022 الى وزارة البيئة تحت عدد 85 حول ملف تسوية وضعية متعاقدي البنك الوطني للجينات .

-المراسلة الواردة علينا من رئاسة الحكومة بتاريخ 27 ماي 2022 تحت العدد الصادر ص2022-01-3-0002566 -

-مراسلة البنك الوطني للجينات الى السيدة رئيسة الحكومة عط السيدة وزيرة البيئة بتاريخ 05 جويلية 2022 تحت العدد 130.

- المراسلة الواردة علينا من رئاسة الحكومة ع/ ط وزارة البيئة بتاريخ 05 أوت 2022 تحت العدد الصادر ص 20222022-02-3-0003846.

-مراسلة البنك الوطني للجينات الى السيدة وزيرة البيئة حول تسوية وضعية المتعاقدين بالبنك الوطني للجينات في إطار الأمر عدد 54لسنة 2023 بتاريخ 07 فيفري 2023 تحت العدد الصادر 22.

-مراسلة البنك الوطني للجينات الى السيدة وزيرة حول تجديد عقود المتعاقدين في إطار مشاريع البحث بالبنك الوطني للجينات وإمكانية الترفيع في أجورهم بتاريخ 28 نوفمبر 2022 تحت العدد الصادر 239.

- مراسلة البنك الوطني للجينات الى السيد رئيس الحكومة ع/ ط السيدة وزيرة البيئة حول ابداء الرأي في وضعية المتعاقدين في إطار مشاريع بحث بتاريخ 08 ديسمبر 2023 تحت العدد الصادر 262.

- مراسلة البنك الوطني للجينات عدد 42 بتاريخ 13 فيفري 2024 والواردة على وزارة البيئة تحت العدد 2024-14-1100-0001049 بتاريخ 2024/02/13 .

-مراسلة البنك الوطني للجينات الصادرة لوزارة البيئة تحت العدد 46بتاريخ 16 فيفري 2024 حول تعيين ممثل عن وزارة البيئة لتكوين لجنة خاصة بالنظر وإبداء الرأي في ملف المتعاقدين في إطار مشاريع البحث بالبنك الوطني للجينات ومعالجة وضعيتهم الحالية .

-مراسلة البنك الوطني للجينات الصادرة لوزارة المالية تحت العدد 45 بتاريخ 16 فيفري 2024 حول تعيين ممثل عن الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة بوزارة المالية لتكوين لجنة خاصة بالنظر وإبداء الرأي في ملف المتعاقدين في إطار مشاريع البحث بالبنك الوطني للجينات ومعالجة وضعيتهم الحالية.

-مراسلة البنك الوطني للجينات الصادرة إلى السيد الكاتب العام للحكومة، الهيئة العامة للوظيفة العمومية تحت العدد 2024-61 بتاريخ 27 فيفري 2024 حول عقد جلسة للنظر وإبداء الرأي في ملف المتعاقدين في إطار مشاريع البحث بالبنك الوطني للجينات ومعالجة وضعيتهم الحالية .

-تذكير حول تعيين ممثل عن وزارة البيئة لتكوين لجنة خاصة بالنظر وإبداء الرأي في ملف المتعاقدين في إطار مشاريع البحث بالبنك الوطني للجينات ومعالجة وضعيتهم الحالية بتاريخ 28 فيفري 2024 تحت العدد 63.

-تذكير بمطلب حول تعيين ممثل من الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة بوزارة المالية لتكوين لجنة خاصة بالنظر وإبداء الرأي في ملف المتعاقدين في إطار مشاريع البحث بالبنك الوطني للجينات ومعالجة وضعيتهم الحالية بتاريخ 28 فيفري 2024 تحت العدد 64.

- تذكير بمطلب حول تعيين ممثل من الإدارة العامة للبحث العلمي لتكوين لجنة خاصة بالنظر وإبداء الرأي في ملف المتعاقدين في إطار مشاريع البحث بالبنك الوطني للجينات ومعالجة وضعيتهم الحالية بتاريخ 28 ليفري 2024 تحت العدد 62.

-مراسلة وزارة البيئة حول تجديد عقود في إطار مشاريع البحث بالبنك الوطني للجينات الصادرة عن الوزارة في 06 مارس 2024 تحت عدد ص 2024-14-2200-001802

-مراسلة السيدة وزيرة البيئة الى السيد رئيس الحكومة بتاريخ 17 جانفي 2024.

-مكتوب السيدة وزيرة البيئة الى السيد الكاتب العام للحكومة الهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة بتاريخ 15 فيفري 2024.

-مراسلة السيدة وزيرة البينة الى السيد رئيس الهيئة العامة للوظيفة العمومية بتاريخ 26 فيفري 2024.

تحية وبعد،

نفيدكم أن إدارة البنك الوطني للجينات بالتنسيق مع سلطة الاشراف تسعى لتحسين الوضعية العالقة للمتعاقدين منذ سنين وفقا لما يسمح به القانون مع إيلاء الموضوع الأولوية القصوى والعناية اللازمة ولم ندخر أي مجهود لتسوية وضعيتهم قدر الإمكان وبما تسمح به الإجراءات القانونية الجاري بها العمل .

كما نتشرف بإعلامكم أن إدارة البنك الوطني للجينات منذ تأسيسها دأبت على التعاقد مع عدة إطارات عن طريق عقود عمل في نطاق مشاريع البحث ذلك قصد تعزيز فريق عمل المخابر من ناحية والإدارة من ناحية أخرى ى وذلك أمام النقص الفادح الذي تشكو منه ادارة البنك إثر عديد النقل وانتهاء مدة الالحاق للبعض الآخر .كما أنه منذ بداية جانفي 2016 أصبح البنك يسير شؤونه المالية بمفرده كالتأجير والتصرف في ميزانية العنوان الأول وباب الاستثمار .كل ذلك بالاعتماد على آلية التعاقد في إطار مشاريع البحث لسد الشغورات والحفاظ على ديمومة العمل والحرص على خلاص أجور أعوان البنك في التاريخ المعتاد والقيام بالصفقات العمومية وخلاص فواتير المزودين في الآجال وتأمين اشغال البحث والمحافظة على الموروث الجيني الوطني .

وأمام هذه الوضعية وطول إجراءات الانتداب كان لابد من ادماج هذه الإطارات المتعاقدة في التكوين والرسكلة فقام البنك بدعم قدراتهم عن طريق التكوين في المجالات المطلوبة فاندمجوا في فريق عمل الإدارة وفي المخابر حيث اكتسبوا الخبرة اللازمة وأصبحوا متمكنين من عملهم ولديهم الخبرة الكافية لتسيير مهامهم ويصعب الاستغناء عنهم للقيام بالأعمال الإدارية وبالبحوث وبالأعمال الموكلة بعهدتهم للمحافظة على الموروث الجيني التونسي.

هذا ولم تدخر الوزارة جهدا في سبيل تسوية ملف المتعاقدين نظرا لوضعيتهم الاجتماعية والمهنية الهشة وحاجة البنك لخدماتهم حيث تمت مراسلة وزارة التخطيط والاقتصاد ووزارة المالية قصد طلب الترخيص في تغيير صيغة التعاقد من عقود مشاريع البحث الى عقود منظرة برتبة وقد تم توجيه استشارة الى مصالح رئاسة الحكومة قصد الترخيص لتغيير صيغة التعاقد لكن لم تتم الاستجابة لهذا المقترح.

وضمانا لحقوق الاعوان وحفاظا على حسن سير العمل بالمؤسسة فان الحاجة اكيدة وملحة لتسوية وضعية المعنيين بالأمر اما بالترخيص لهم للتعاقد وذلك بتنظيرهم برتب حسب مهامهم وتصنيفهم بإحدى رتب اسلاك الوظيفة العمومية حيث لا ينجر عن ذلك أي انعكاس مالي.

هذا ونعول على تفهم مصالح رئاسة الحكومة لوضعية المتعاقدين والنظر في إمكانية الموافقة لانتدابهم على سبيل التسوية كما تم اقتراحه في العديد من المناسبات .

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة التجارة بخصوص المتحيلين الاجانب الذين بعثوا بفروع بتونس في مجال الخدمات النفطية بالاعتماد على وثائق شركات اجنبية مزورة وشركات صورية بالجنات الضريبية والمناطق الحرة المعروفة بتبييض الأموال

سيدتي،

لا يخفى عليكم ان عددا من المتحيلين الاجانب الذين بعثوا بفروع بتونس في مجال الخدمات النفطية والتنقيب عن النفط بالاعتماد على وثائق شركات اجنبية مزورة وشركات صورية بالجنات الضريبية والمناطق الحرة المعروفة بتبييض الاموال وذلك نتيجة لاستشراء الاهمال والفساد وغياب الرقابة كما لا يخفى عليكم ان الشركات الكبرى الناشطة في المجال تلجا لهذه الخزعبلات حتى تنظم اعمالها الاجرامية المتمثلة في التحيل بكل اصنافه الذي تمارسه بطريقة غير مباشرة عن طريق الشركات الصورية المنعدمة النشاط التي تبعث بها بالجنات الضريبية والمناطق الحرة وبعض البلدان الأوربية المشبوهة مثل لوكسومبرج ومالطا وغيرها .فقد سبق لوزارتكم ان تفطنت لمثل هذه الخزعبلات بعد ان فر العديد من المتحيلين الاجانب من تونس دون تسديد ما تخلد بذمتهم من ديون اجتماعية وجبائية واتاوات كما ان المتحيلين الاجانب بصدد ممارسة التحيل الجبائي والاجتماعي من خلال التضخيم في الاعباء بواسطة الفواتير المغشوشة والمضخمة المتاتية من الخارج وبالأخص المتعلقة بالمساعدة الفنية والاستشارات والدراسات الصورية وكراء اليد العاملة والتجهيزات وكذلك عدم التصريح بالامتيازات العينية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعض المتحيلين الاجانب وبالأخص الايطاليين يقومون بالتفويت في المعدات المستوردة دون دفع المعاليم الديوانية بطريقة غير شرعية بالسوق المحلية ويبررون اعادة تصديرها بالاعتماد على تصاريح ديوانية مزورة ومفتعلة .كما يبعثون بفروع وشركات غير مقيمة للتلاعب بالعملة .هذه الاعمال الاجرامية تمت الاشارة اليها بعديد التقارير الدولية والابحاث والجامعية .

تبعا لما تقدم وبالنظر لخطورة الاعمال الاجرامية المشار اليها اعلاه هل تعتزمون اتخاذ الاجراءات التالية:

1/فتح تحقيق بخصوص المتحيلين الاجانب الذين بعثوا بفروع بتونس في مجال الخدمات النفطية والتنقيب عن النفط بالاعتماد على وثائق شركات اجنبية مزورة وشركات صورية بالجنات الضريبية والمناطق الحرة المعروفة بتبييض الأموال وبعض البلدان الأوربية مثل لوكسمبورج ومالطا،

2/ احالة ملفات المتحيلين الاجانب الى القضاء بعد سحب كل التراخيص والوثائق الادارية الممنوحة إليهم بالاعتماد على وثائق

شركات اجنبية متحيلة مسجلة بالجنات الضريبية ولوكسمبورج ومالطا وغيرها،

3/ سحب بطاقة تاجر الممنوحة للمديرين الاجانب للفروع Branchesالتي منحت على اساس وثائق مزورة لشركات اجنبية وبالأخص بالنسبة للفروع الناشطة في مجال الخدمات النفطية، 4 تفعيل احكام المرسوم عدد 14 لسنة 1961 وبالأخص الفصل 15 منه ضد المتحيلين الاجانب وبالأخص الايطاليين الذين تحصلوا على بطاقة تاجر وتجديدها بطريقة غير شرعية وفاسدة .

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

حول السؤال الكتابي الموجه من السيد النائب أحمد سعيداني

المتعلق ببعث فروع بتونس للخدمات النفطية بالاعتماد على وثائق

شركات أجنبية مزورة وشركات صورية بالجنات الضريبية والمناطق الحرة

تحية طيبة،

وبعد،

تبعا لتساؤلكم المشار اليه أعلاه والمتعلق بالمتحيلين الأجانب الذين بعثوا بفروع بتونس في الخدمات النفطية بالاعتماد على وثائق شركات أجنبية مزورة وشركات صورية بالجنات الضريبية والمناطق الحرة المعروفة بتبييض الأموال، أتشرف بإعلامكم بما يلي :

يخضع نشاط الشركات والفروع الأجنبية في مجال التنقيب عن النفط والخدمات النفطية ومتابعتها لأحكام مجلة المحروقات ويرجع بالنظر إلى وزارة الصناعة والطاقة والمناجم .

حيث أنه ومنذ صدور مجلة المحروقات سنة 1999 لم تعد ممارسة نشاط التنقيب عن النفط والخدمات النفطية من طرف الأجانب خاضعة للحصول على بطاقة تاجر أجنبي طبقا لأحكام المرسوم عدد 14 لسنة 1961 المؤرخ في 30 أوت 1961.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: سؤال كتابي لوزيرة التجارة بخصوص الترفيع المتكرر في ظروف مشبوهة في اتعاب مراقبي الحسابات واثقال كاهل المؤسسات دون استشارة المنظمات المهنية الممثلة للمؤسسات

سيدتي،

لا يخفى عليكم ان اتعاب مراقبي الحسابات يتم ضبطها بقرار وزاري مشترك بين وزير المالية ووزير التجارة .هذا القرار تم تحويره على مر السنين في ظروف مشبوهة خاصة بعد 14 جانفي 2011 في اتجاه الترفيع في تلك الاتعاب دون استشارة المنظمات المهنية باعتبار ان ذلك ساهم في اثقال كاهل المؤسسات والاضرار بقدراتها التنافسية . كما عمل مراقبو الحسابات بالتواطؤ مع الاطراف المتعاونة معهم داخل وزارة المالية والتي هي في وضعية تضارب مصالح على اثقال كاهل المؤسسات وبالأخص المجهرية (الصغيرة جدا) من خلال الزامها بتعيين مراقب حسابات وفي بعض الحالات مراقبين اثنين للحسابات (2) في إطار الفصول 13 وما بعده من مجلة الشركات التجارية التي صيغت في ظروف فاسدة. هل يعقل أن يتم إلزام مؤسسة بتعيين مراقبين اثنين للحسابات واثقال كاهلها وتخريب قدراتها التنافسية والحال ان التجربة اثبتت أن لا فائدة من تعيين اثنين من مراقبي الحسابات . وخدمة لمصلحة مراقبي الحسابات الذين وقفوا آنذاك في وجه الاصلاحات التشريعية أفرغ قانون سلامة المعاملات المالية لسنة 2005 من محتواه مقارنة بالمعايير الدولية وصيغ الأمر عدد 1546 لسنة 2006بطريقة فاسدة ومضرة بالمؤسسات مقارنة بنفس المقاييس المعمول بها بالتشريع الفرنسي لإلزام المؤسسات المجهرية بتعيين مراقب حسابات، علما ان التشريع الامريكي أو البريطاني لا يلزم بتعيين مراقب حسابات الا المؤسسات المدرجة بالبورصة .اما بقية المؤسسات، فالجلسة العامة تبقى سيدة نفسها وهذا هو النموذج الذي يجب اعتماده بتونس من خلال المبادرة فورا بتطهير مجلة الشركات التجارية من تلك الاحكام الفاسدة التي صيغت في ظروف مشبوهة لخدمة مصالح خاصة .

في هذا الاطار، لماذا لم تأخذوا براي المنظمات المهنية عند اتخاذ قرار بخصوص الترفيع في اتعاب اقبي الحسابات باعتبار ان الترفيع المتكرر في تلك الاتعاب في ظروف مشبوهة وغير شفافة ساهم في اثقال كاهل المؤسسات والاضرار بقدراتها التنافسية وبالأخص تلك الملزمة بمقتضى احكام فاسدة بتعيين مراقبين اثنين للحسابات وكذلك لماذا لم تعملوا على تطهير مجلة الشركات التجارية والتشريع الجبائي وغيرها من النصوص من تلك الاحكام الفاسدة وغير الدستورية التي تم سنها في ظروف فاسدة لتمكين مراقبي الحسابات من ملا جيوبهم على حساب المؤسسات .

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام

إجابة السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

إجابة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات حول سؤال النائب أحمد سعيداني بخصوص الترفيع المتكرر في ظروف مشبوهة في أتعاب مراقبي الحسابات واثقال كاهل المؤسسات دون استشارة المنظمات المهنية الممثلة للمؤسسات

يجدر التذكير أن الأمر عدد 1996 لسنة 1991 المؤرخ في 23 ديسمبر 1991 هو النص الحصري الذي يمنح الوزير المكلف بالتجارة سلطة التدخل في مجال الاسعار بالنسبة للمنتوجات والخدمات المستثناة من مبدأ الحرية محدداً مرحلة التدخل لكل منتوج أو خدمة حسب القائمات أ ، ب ، ج في حين يعود تأطير تعريفات الخدمات في بعض المهن على غرار الخبراء المحاسبين المحامون ، عدول التنفيذ ....الى اختصاص الوزير القطاعي في اتجاه تنظيم المهن القطاعية الراجعة له بالنظر من خلال ضبط حاصرة لأسعار الخدمات او تحديدها ، والتي يتم التأشير عليها من قبل الوزير المكلف بالتجارة.

و في خصوص القرار المتعلق بالمصادقة على جدول مرتبات مدققي الحسابات لدى مؤسسات والذي تم إصداره في 28 فيفري 2003 ، وتم تنقيحه بالقرار المؤرخ وفي 24 سبتمبر 2003 وذلك بتعديل جدول المرتبات على الحد الأدنى من مرتبات مدققي الحسابات في اتجاه المحافظة على الحد بالنسبة للترفيع في مرتبات مدققي الحسابات لدى المؤسسات وقد تمت هذه المراجعات بصفة غير متقاربة في سنة 2003 و2006 و2012 و2016 و2022، ولم تتجاوز الزيادة نسبة 20 % في

السنوات الفارطة وهي ذات النسبة المعتمدة في المراجعة الأخيرة لسنة 2022في النسب المطبقة لتحديد المرتبات بالنسبة لكل الف دينار من المعايير الثلاث المعتمدة والترفيع في مبلغ المرتبات المتعلقة بالشريحة الدنيا للمقاييس المتعلقة بمجموع الموازنة وبمجموع الإيرادات وبعدد العملة بقيمة 100 دينار ولم تتجاوز نسبة الزيادة 20 % بالنسبة للمعايير الثلاث المعتمدة بالرغم من ان تطور مجموع مؤشر الأسعار شهد في تلك الفترة أي من 2015 إلى 2016 زيادة تجاوزت 40 %

كما تجدر الملاحظة إلى أن الفصل 13 من مجلة الشركات التجارية لا تستقيم قراءته بمعزل عن مجموع النصوص القانونية المتداخلة وخاصة تلك التي اتخذها المشرع في إطار الإصلاحات الهادفة لتثمين المعلومة المالية وإعطائها مكانة هامة في الدورة الاقتصادية قصد تدعيم ثقة المستثمر في هذه المعلومات التي بدونها لا يمكن قياس مدى نجاعة المؤسسات الاقتصادية لدى البنوك ومؤسسات القرض والبورصة إلى جانب إرساء مناخ جاذب للاستثمار وتتمثل هذه النصوص خاصة في :

-القانون عدد 108 لسنة 1988 المؤرخ في 18 أوت 1988 المتعلق بتحوير التشريع الخاص بمهنة الخبراء المحاسبين،

-القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

-القانون عدد 112 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 المتعلق بنظام المحاسبة للمؤسسات،

-مجلة الشركات التجارية الصادرة بالقانون عدد 93 لسنة 2000 المؤرخ في 3 نوفمبر في 2000 وعلى جميع النصوص التي نقحتها أو تممتها وخاصة منها القانون عدد 96 لسنة 2005 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005المتعلق بتدعيم سلامة العلاقات المالية وآخرها القانون عدد 16 لسنة 2009 المؤرخ في 16 مارس 2009،

- الأمر عدد 541 لسنة 1989 المؤرخ في 25 ماي 1989 المتعلق بضبط قواعد تنظيم وتسيير هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية،

-الأمر عدد 2459 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 المتعلق بالمصادقة على الإطار المرجعي للمحاسبة،

ذلك أن مسك المحاسبة يعد أمرا اجباريا طبقا للتشريع المحاسبي للمؤسسات بالنسبة للشركات والأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة على الدخل بعنوان الأرباح الصناعية والتجارية أو أرباح المهن غير التجارية، ويمكن لبعض المؤسسات التي تتوفر فيها الشروط التي تنص عليها مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات مسك محاسبة مبسطة تكون بديلا بالنسبة للمؤسسات الصغرى .

كما ألزم الفصل 13 من مجلة الشركات التجارية المنقحة بالقانون ق عدد 96 لسنة 2005 مؤرخ في 18 أكتوبر 2005 المتعلق بتدعيم سلامة العلاقات المالية كل شركة تجارية بتعيين مراقبا لحساباتها إذا كان رقم معاملاتها طيلة ثلاث سنوات أو رأس مالها يفوق مبلغا يحدد بقرار من وزير المالية .

هذا وقد أردف هذا المبدأ بمجموعة من الاستثناءات حيث نص على أن شركات الأشخاص من بينها الشركات ذات المسؤولية المحدودة، (باستثناء الشركات المساهمة مثل الشركة الخفية) الاسم وشركات المقارضة بالمساهمة، غير ملزمة بتعيين مراقب لحساباتها :

-بالنسبة للسنة الأولى من نشاطها

-إذا لم تصل مبالغ مجموع موازنتها وكذلك رقم معاملاتها إلى الحد الذي يعين بأمر

-إذا لم تصل إلى الحد المذكور أعلاه طيلة السنتين الأخيرتين من مهمة الرقابة التي تدوم كما هو معلوم 3 سنوات

-مجموع الموازنة : مائة ألف دينار

-مجموع الإيرادات دون اعتبار الأداءات ثلاث مائة ألف دينار

-متوسط عدد العملة عشرة موظفين

وبالتالي تكون الشركات التي لا تتوفر فيها الشروط الآنفة الذكر معفاة من تعيين مراقب حسابات وبالأخص المؤسسات الصغرى

هذا فضلا عن ان معيار التنافسية بالنسبة للمؤسسات يقاس بمدى دعم السياسات الاقتصادية للمؤسسة بتوفير مناخ جاذب للاستثمار يقوم على تقليل الكلفة من خلال سياسات نقدية تقضي بانخفاض أسعار الفائدة وخفض مستوى سعر الصرف إضافة الى سياسة صناعية تقوم على تشجيع البحث والابتكار وتساعد على التكيف والاستمرار والحوكمة الرشيدة وفعالية المؤسسات وسيادة القانون والعدالة.

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة التجارة وتنمية الصادرات بخصوص مراقبي حسابات المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت اشرافكم أو متابعتكم

سيدتي،

في إطار القيام بدورنا الرقابي، نرجو منكم مدنا بقائمة في المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت اشرافكم او متابعتكم والتي منحت مراقبي حساباتها مهمات استثنائية أو خاصة زيادة على مهمة مراقبة الحسابات مع ذكر مراقب الحسابات والمبلغ المالي الذي تقاضاه زيادة عن أجرته كمراقب حسابات والخدمات التي اسداها في إطار المهمة الاستثنائية او الخاصة التي كلف بها وذلك ابتداء من غرة جانفي 2011 الى حد الآن .

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

حول السؤال الكتابي الموجه من السيد النائب أحمد سعيداني

المتعلق بمراقبي الحسابات المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية

تحت اشراف وزارة التجارة وتنمية الصادرات

تحية طيبة،

تبعا لسؤالكم المشار اليه أعلاه، حول مراقبي الحسابات، أتشرف بموافاتكم بقائمة في المهمات الاستثنائية المسندة من طرف المؤسسات العمومية الخاضعة لإشراف الوزارة لمراقبي الحسابات خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2024/01/31.

والسلام

الجمهورية التونسية
وزارة التجارة وتنمية الصادرات
مكتب الدراسات والبرمجة والتخطيط

قائمة في المهمات الاستثنائية المسندة لمراقبي الحسابات

خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2024/01/31

من قبل المؤسسات والمنشآت الراجعة لإشراف وزارة التجارة وتنمية الصادرات

المنشـــأة	مراقب الحسابات	موضوع المهمة	اتعاب المهمة بالدينار
مركز النهوض بالصادرات CEPEX	AMI CONSULTING	مراقبة حسابات برنامج +TASDIR لسنة 2015	4902,500د
	AMI CONSULTING	مراقبة حسابات برنامج +TASDIRبعنوان السنوات 2018/2017/2016	27.182,76د
	CABINET AUDIT INTERNATINAL	مراقبة حسابات برنامج+ TASDIR بعنوان السنوات 2021/2020/2019	56500,000د
	CABINET AUDIT INTERNATINAL	مراقبة حسابات برنامج الثالث لتطوير الصادرات -PDEIII TFDCVCبعنوان السنوات 2023/2022/2021/2020/2019	20825,000د
الديوان التونسي للتجارة OCT	شركة تكوين الاستشارة SFC	إجراءات التدقيق المتعلقة بفائض القيمة المضافة بتاريخ 2015/07/22	500، 15624د
	خبير محاسب سمير العبيدي	الموافقة على أعمال تطهير الحسابات القديمة للديوان بتاريخ 2018/08/31	000، 30510د
شركة اللحوم STE ELLOUHOUM	مكتب المراجعة وتنظيم الاستشارة للمحاسب طاهر وناس	تطهير ديون الشركة المنجزة خلال نوفمبر 2015	2000,000د
الشركة التونسية لأسواق الجملةSOTUMAG	UAT	التثبت من التقرير النهائي للجرد المادي للأصول الثابتة للشركـــة 2015 (استثنائي)	3.514,000د

السؤال الكتابي الرابع

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة التجارة بخصوص الفساد المتمثل في عدم احترام اصحاب لزمات التصرف في الاسواق والمرافق العمومية لقانون المنافسة والاسعار وقانون حماية المستهلك ومجلة المحاسبة العمومية ومجلة الجباية المحلية

سيدتي،

لا يخفى عليكم ان احكام الفصول 5 و69 و75 و264 و275 و276 من مجلة المحاسبة العمومية تحجر استلزام استخلاص المعاليم والاداءات الراجعة للجماعات المحلية .كما انها تنص بوضوح ودون لبس على ان المعاليم والاداءات الراجعة للجماعات المحلية لا يمكن بأي حال من الاحوال استخلاصها وجمعها الا من قبل محاسبين عموميين تتم تسميتهم بقرار من وزير المالية .خلافا لذلك وفي دوس مفضوح على التشريع الجاري به العمل وتجاهل متعمد له دابت الجماعات المحلية على استلزام استخلاص المعاليم والاداءات من خلال تسويغ خاصة الاسواق في اطار بتات عمومية غير شرعية وفاسدة هل يعقل تفويض استخلاص المعاليم والاداءات لغير المحاسبين العموميين من البلطجية والنصابين والمتحيلين والخارجين على القانون المفسدة الكبرى ان يتم ابرام عقود في هذا الاطار مخالفة لكراس الشروط العام النموذجي المعد من قبل وزارة الداخلية وكذلك عقد اللزمة العام النموذجي المعد من قبل رئاسة الحكومة فالملاحظ ان اصحاب اللزمات لا يحترمون ابسط الشروط الواردة بكراس الشروط العام النموذجي دون ان يتم فسخ العقود المبرمة معهم .هل يعقل ان يتمكن البعض من اصحاب اللزمات من عدم اشهار تعريفة المعاليم واستخلاص معاليم تفوق تلك المنصوص عليها بمجلة الجباية المحلية دون أن تحرك الجماعات المحلية ساكنا؟ فقد لاحظنا ان المعاليم المستخلصة بأسواق المنتوجات الفلاحية تختلف دون مبرر موضوعي من فلاح لأخر .هل يعقل ان يتمكن بعض اصحاب اللزمات من ابتزاز مستعملي المرافق العمومية وفي بعض الاحيان الاعتداء عليهم بالعنف وبالأخص بالشواطئ دون ان تحرك الجماعات المحلية ساكنا؟ هل يعقل أن يتم تمكين البعض من اصحاب اللزمات في ظروف فاسدة وغير شفافة ودون تقديم مبررات موضوعية من التخفيض في معلوم وقيمة اللزمة بعد تقديم مطلب في الغرض بتعلات واهية كضعف مردودية اللزمة وهذا من شانه المساس بصفة صارخة من قواعد المساواة والشفافية والمنافسة؟

تبعا لما تقدم وبالنظر لمظاهر الفساد المشار اليها، اعلاه هل تعتزمون القيام بما يلي:

1/مراقبة مدى احترام اصحاب اللزمات لقانون المنافسة والاسعار وقانون حماية المستهلك،

2/ تحرير محاضر بخصوص التجاوزات المتعلقة بعدم نشر تعريفة المعاليم وقبض مبالغ زائدة بصفة مخالفة للتعريفة الواردة بمجلة الجباية المحلية

3/التثبت من توفر الشروط في محاسبة ووصولات اصحاب اللزمات التي يجب ان تحمل تأشيرة المحاسب العمومي للجماعة المحلية .

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدتي الوزيرة، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي

المرجع: مراسلتكم تحت عدد 2024-26-3000-000136 بتاريخ 16جانفي 2024.

وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه تجدون طي هذا رد يتعلق بالسؤال الكتابي الذي توجه بها السيد النائب أحمد السعيداني،

وتقبلوا سيدي رئيس المجلس قبول فائق احترامي

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

إجابة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات حول السؤال الكتابي الموجه من السيد النائب أحمد سعيداني حول الفساد المتمثل في عدم احترام أصحاب الزمات التصرف في الأسواق والمرافق العمومية لقانون المنافسة والأسعار وقانون حماية المستهلك ومجلة المحاسبة العمومية ومجلة الجباية المحلية" ،

يشرفني إفادتكم بما يلي :

أولا :في ما يتعلق بمراقبة مدى احترام أصحاب اللزمات لقانون المنافسة

والأسعار وقانون حماية المستهلك:

تقوم المصالح المختصة بوزارة التجارة وتنمية الصادرات بمتابعة ومراقبة الأنشطة التجارية وذات العلاقة بالمستهلك طبقا للصلاحيات الممنوحة لها وطبقا لميدان تطبيق هذه القوانين وتنصيصها على تأهيل جهاز المراقبة للقيام بأعمال قانونية على أساسها سواء تعلقت بالمواد أو الخدمات مهما كانت طريقتها ووسائطها وذلك في المجالات المختلفة ومنها مجال المنافسة والأسعار ومجال حماية المستهلك .

وقد جاء بالفصل الأول من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15سبتمبر 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار أنه " : يهدف (...) إلى ضبط الأحكام المتعلقة بحرية الأسعار وتحديد القواعد المنظمة لحرية المنافسة بما يضمن التوازن العام للسوق والنجاعة الاقتصادية ورفاه المستهلك ويضبط لهذه الغاية الالتزامات الموضوعة على كاهل **المنتجين والتجار ومسدي الخدمات والوسطاء** والرامية إلى ضمان شفافية الأسعار والقضاء على الممارسات الاحتكارية والزيادات غير القانونية في الأسعار ودرء كل ممارسة مخلة بقواعد المنافسة" .

هذا الفصل يبين الهدف من القانون ويحدد المعنيين بتطبيقه والالتزامات الموضوعة على كاهلهم .

كما جاء بالفصل الأول من القانون عدد 117 لسنة 1992 المؤرخ في 7 ديسمبر 1992 المتعلق بحماية المستهلك أنه يهدف إلى (...) " ضبط القواعد العامة المتعلقة **بسلامة المنتوجات ونزاهة المعاملات الاقتصادية وحماية المستهلك**،

تنطبق أحكام هذا القانون على **المزودين والمعلنين** ."

فأساس سلطة المراقبة الممنوحة لوزارة التجارة وتنمية الصادرات على القطاعات هو وجود النشاط المعني ضمن ميدان التطبيق المكلفة به وفي حدود الصلاحيات المخولة لها من القانون .

وطبقا للفصل 83 من القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية والذي عرّف اللزمة بأنها :

"العقد الذي تفوّض بمقتضاه الجماعة المحلية بوصفها شخصا عموميا، يسمى مانح اللزمة، لمدة محددة، إلى شخص عمومي أو خاص يسمى صاحب اللزمة، التصرف في مرفق عمومي أو استعمال أو استغلال أملاك أو معدات أو تجهيزات أو استخلاص معاليم راجعة للجماعة المحلية بمقابل يستخلص لفائدته من المستعملين حسب الشروط التي يضبطها عقد اللزمة ."

وطبقا لمحتوى هذا الفصل لا يمثل تعاقد شخص عمومي مع طرف آخر (عام أو خاص) حول إمكانية التصرف أو الاستغلال أملاك تابعة لجماعة محلية أو استخلاص معاليم نشاطا تجاريا ولا يتعلق بحماية المستهلك كما تم تعريفه في الفصل الأول من القانون 117لسنة 1992 ولا يتعلق بميدان تطبيق القانون المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار ولا يدخل بالتالي ضمن اختصاصات أو صلاحيات الوزارة، وتعود صلاحية المراقبة ومعاينة إخلالات تنفيذ العقد واتخاذ الإجراءات إلى **مانح اللزمة** وذلك طبقا للفصل 20 و22 و25 من القانون عدد 23 لسنة 2008 المؤرخ في 1 ماي 2008.

ثانيا: في ما يتعلق بتحرير محاضر بخصوص التجاوزات المتعلقة بعدم نشر

تعريفة المعاليم وقبض مبالغ زائدة عن التعريفة الواردة بمجلة الجباية المحلية .

إن نشر تعريفة المعاليم المختلفة سواء وطنية أو بلدية محلية يتم عبر مؤسسة المطبعة الرسمية ضمن الرائد الرسمي للجمهورية التونسية لأنها تأخذ شكل نص ترتيبي لكن إذا كان المقصود بعبارة نشر تعريفة المعاليم هو إشهارها أي جعلها معلومة من الذين يتعلق بهم واجب أدائها فإن المسألة تعود لسلطة القابض البلدي المحاسب الذي يسهر على احترام وجود التنصيصات القانونية في مختلف الوصولات ومنها الثمن باعتباره من يسلم كنش الوصولات ومن يتسلمها بعد إنهاء العمل بها وهو أيضا من يتثبت في حسن استعمالها .

وحيث أن تأهيل الأعوان للقيام بالأعمال والإجراءات القانونية في مختلف القوانين يعد أحد العناصر المهمة والرئيسية لاستيفاء الإجراءات لشروط صحتها وتسهيل تطبيق محتواها والوصول إلى تحقيق الأهداف المبرمجة من اعتمادها ونشرها .

وحيث لم ترد بالتراتيب العامة (مجلة المحاسبة العمومية) أو الخاصة المنظمة لهذا الميدان (اللزمات) وتحديدا القانون عدد 23 لسنة 2008 المتعلق بتنظيم اللزمات والقانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018المتعلق بمجلة الجماعات المحلية، أية فصول تتعلق بتأهيل أعوان المراقبة الاقتصادية أو تكليفهم بمراقبة الإخلالات المصاحبة لتنفيذ عقد اللزمة .

فقد بقي هذا الاختصاص راجعا لمصالح الجماعات العمومية المحلية مبدئيا .

ثالثا: في ما يتعلق بالتثبت في توفر الشروط في محاسبة ووصولات أصحاب اللزمات :

لا يقوم صاحب اللزمة بإعداد الوثائق الخاصة بالمحاسبة والوصولات المقررة لتنفيذ العقد بنفسه وإنما يتسلمها تامة الشروط من قابض الجماعة المحلية وهو قابض مالية مكلف بالتصرف المحاسبي للبلدية، ويعد تسليم هذا النوع من الوثائق من أعمال القابض المحاسب الأصلية والجوهرية .

وتخضع هذه الوثائق من حيث محتواها وعمليات التثبت والتدقيق فيها وفي استعمالها بعد تسليمها إلى أحكام مجلة المحاسبة العمومية ومجلة الجماعات المحلية ومراقبة الهيئات المختصة في مصالح المحاسبة العمومية والاستخلاص .

ونظرا لإمكانية واحتمال استعمال وثائق أخرى أو إجراء تعديلات على محتوى هذه الوثائق من قبل المستفيدين من اللزمات أو إساءة تطبيق بنود العقد أو أي إخلال آخر من أي نوع، فقد أتاحت التراتيب المنطبقة على هذا الميدان وخاصة الفصل 25 من القانون عدد 23 لسنة 2008 ، **لمانح اللزمة** (...) " بصفة دائمة حق ممارسة سلطة عامة للمراقبة الاقتصادية والمالية والفنية المرتبطة بالالتزامات المترتبة عن العقد (...) "

كما أتاح الفصل 22 من القانون عدد 23 لسنة 2008 المذكور أعلاه **لمانح اللزمة** إمكانية إلغاء العقد قبل حلول الأجل في حالة إرتكاب " إخلال خطير بأحد الالتزامات التعاقدية الجوهرية ."

وقد نص منشور وزير الداخلية عدد 04 لسنة 2019 المؤرخ في 22 فيفري 2019 المتعلق بالإطار المرجعي لإستلزام المعاليم الواجبة بالأسواق والمسالخ وتحديدا بالفصل 45 من كراس الشروط المرجعي على أن الممارسات التالية تعد إخلالات خطيرة وتمس بالإلتزامات التعاقدية الجوهرية :

-استعمال كنشات فواتير ووصولات غير مؤشر عليها من الجهة المانحة وغير مسلمة من قبل المحاسب المختص،

-استخلاص مبالغ غير مرخص له في إستخلاصها،

-الترفيع في المعاليم المستخلصة دون ترخيص مسبق من مانح اللزمة ."

والسلام

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الى السيد وزير التجارة
من نائب الشعب احمد سعيداني
ع/ط السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تونس في 13 نوفمبر 2023

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع : سؤال كتابي لوزيرة التجارة بخصوص الفساد المتمثل في عدم احترام اصحاب لزمات التصرف في الاسواق والمرافق العمومية لقانون المنافسة والاسعار وقانون حماية المستهلك ومجلة المحاسبة العمومية ومجلة الجباية المحلية

سيدتي،
لا يخفى عليكم ان احكام الفصول 5 و69 و75 و264 و275 و276 من مجلة المحاسبة العمومية تحجر استلزام استخلاص المعاليم والاداءات الراجعة للجماعات المحلية. كما انها تنص بوضوح ودون لبس على ان المعاليم والاداءات الراجعة للجماعات المحلية لا يمكن باي حال من الاحوال استخلاصها وجمعها الا من قبل محاسبين عموميين تتم تسميتهم بقرار من وزير المالية. خلافا لذلك وفي دوس مفضوح على التشريع الجاري به العمل وتجاهل متعمد له، دابت الجماعات المحلية على استلزام استخلاص المعاليم والاداءات من خلال تسويغ خاصة الاسواق في اطار بتات عمومية غير شرعية وفاسدة. هل يعقل تفويض استخلاص المعاليم والاداءات لغير المحاسبين العموميين من البلطجية والنصابين والمتحيلين والخارجين على القانون. المفسدة الكبرى ان يتم ابرام عقود في هذا الاطار مخالفة لكراس الشروط العام النموذجي المعد من قبل وزارة الداخلية وكذلك عقد اللزمة العام النموذجي المعد من قبل رئاسة الحكومة. فالملاحظ ان اصحاب اللزمات لا يحترمون ابسط الشروط الواردة بكراس الشروط العام النموذجي دون ان يتم فسخ العقود المبرمة معهم. هل يعقل ان يتمكن البعض من اصحاب اللزمات من عدم اشهار تعريفة المعاليم واستخلاص معاليم تفوق تلك المنصوص عليها بمجلة الجباية المحلية دون ان تحرك الجماعات المحلية ساكنا؟ فقد لاحظنا ان المعاليم المستخلصة باسواق المنتوجات الفلاحية تختلف دون مبرر موضوعي من فلاح لاخر. هل يعقل ان يتمكن بعض اصحاب اللزمات من ابتزاز مستعملي المرافق العمومية وفي بعض الاحيان الاعتداء عليهم بالعنف وبالاخص بالشواطئ دون ان تحرك الجماعات المحلية ساكنا؟ هل يعقل ان يتم تمكين البعض من اصحاب اللزمات في ظروف فاسدة وغير شفافة ودون تقديم مبررات موضوعية من التخفيض في معلوم وقيمة اللزمة بعد تقديم مطلب في الغرض بتعلات واهية كضعف مردودية اللزمة وهذا من شانه المساس بصفة صارخة من قواعد المساواة والشفافية والمنافسة؟
تبعا لما تقدم وبالنظر لمظاهر الفساد المشار اليها اعلاه، هل تعتزمون القيام بما يلي :
1/ مراقبة مدى احترام اصحاب اللزمات لقانون المنافسة والاسعار وقانون حماية المستهلك،

2/ تحرير محاضر بخصوص التجاوزات المتعلقة بعدم نشر تعريفة المعاليم وقبض مبالغ زائدة بصفة مخالفة للتعريفة الواردة بمجلة الجباية المحلية،

3/ التثبت من توفر الشروط في محاسبة ووصولات اصحاب اللزمات التي يجب ان تحمل تاشيرة المحاسب العمومي للجماعة المحلية.

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدتي الوزيرة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

القوانين

قانون عدد 117 لسنة 1992 مؤرخ في 7 ديسمبر 1992 يتعلق بحماية المستهلك (1)

باسم الشعب،

وبعد موافقة مجلس النواب،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الاتي نصه :

الفصل الاول ـ يهدف هذا القانون الى ضبط القواعد العامة المتعلقة بسلامة المنتوجات، ونزاهة المعاملات الاقتصادية وحماية المستهلك.

تنطبق أحكام هذا القانون على المزودين والمعلنين.

الفصل 2 ـ يقصد في هذا القانون :

أ ـ المنتـــوج :

* كل منتوج صناعي أو فلاحي أو حرفي بما في ذلك :
- العناصر التي يتكوّن منها، مثل العناصر الاولية والمواد والمكونات والسلع نصف المصنعة.
- المنقولات الملتصقة بعقارات بصفة طبيعية أو بمقتضى قانون.
- المنتوجات التي أعيد تكييفها أو أي منتوج آخر لا يسلم جديدا.
* كل الخدمات مهما كان نوعها.

ب ـ المـــزود :

صانع المنتوج وموزعه ومورده ومصدره وكل متدخل آخر في سلسلة الانتاج ومسالك التوزيع أو التسويق.

ج ـ المعلـــن :

كل مزود يقوم بإشهار لمنتوجاته.

د ـ المستهلـــك :

كل من يشتري منتوجا لاستعماله لغرض الاستهلاك.

العنوان الاول

في سلامة المنتوجات

الفصل 3 ـ يتعين أن يتوفر في المنتوجات ما يضمن تحقيق الغاية المشروعة أو المرجوة منها وعدم الحاق ضرر بالمصالح المادية للاشخاص أو بصحتهم عند الاستعمال العادي.

تحجر أو تخضع الى تراتيب خاصة، المنتوجات التي لا تتوفر فيها المستلزمات العامة لتحقيق السلامة.

الفصل 4 ـ منذ أول عرض بيع للمستهلك، يجب ان تكون المنتوجات مطابقة للخصوصيات القانونية والترتيبية المتعلقة بها.

ويتعين على أول عارض لمنتوج بالسوق، ان يتثبت من مطابقته للخصائص القانونية المتعلقة به والجاري بها العمل.

الفصل 5 ـ ضمان السلامة المشار اليها بالفصل 3 اعلاه، يشمل خاصة طبيعة المنتوجات ونوعها وصفاتها الجوهرية وتركيبتها وعناصرها النافعة.

ويخضع لنفس الضمان اللف والتكييف الذي يتعين ان يتضمن بالخصوص عناصر التعريف بالمنتوج والاحتياطات الواجب اتخاذها عند الاستعمال والمصدر والمنشأ وتاريخ الصنع والتاريخ الاقصى للاستهلاك او الاستعمال وكذلك طريقة الاستخدام.

تحدد العناصر المشار اليها بالفقرتين 1 و 2 من هذا الفصل بقرار من الوزير المكلف بالاقتصاد بعد استشارة الهياكل المهنية المعنية بهذا المنتوج حسب طبيعة وصنف المنتوجات وباعتبار خاصيات كل منتوج وطبقا للمواصفات المعمول بها بالبلاد التونسية او المعترف بها عالميا عند الاقتضاء.

(1) الاعمال التحضيرية :
مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ أول ديسمبر 1992.

الفصل 6 ـ بصرف النظر عن أحكام الفصل 5 من هذا القانون، يجوز أن تخضع المنتوجات الموجهة الى التصدير، الى المواصفات أو الخصوصيات المعمول بها وفقا لقانون البلد المورد.

كما يجوز ان تخضع تلك المنتوجات عند الاقتضاء الى الشروط الخاصة المبينة بالاتفاقيات التجارية المتعلقة بها.

بيد أنه يتعين على صانع تلك المنتوجات اعلام الوزير المكلف بالاقتصاد قبل انتاجها.

الفصل 7 ـ دون اعتبار شروط السلامة والصحة المطلوبة لعرض المنتوجات بالسوق كما هو مشار اليه بالفصول 3 و 4 و 5 من هذا القانون، يمكن تحجير بعض المنتوجات او اخضاعها لشروط خاصة لتوزيعها او تسويقها وذلك اما لاعتبارات تهم النظام العام، أو بسبب خطر جسيم عند الاستعمال.

يقع ضبط المنتوجات المحظورة او الخاضعة الى ترتيب خاص والشروط المتعلقة بتوزيعها او تسويقها بواسطة اعلان من الوزير المكلف بالاقتصاد والوزير المختص قطاعيا.

الفصل 8 ـ في حالة خطر جسيم أو وشيك، يمكن للوزير المكلف بالاقتصاد ان يتولى بمقتضى قرار ولمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، توقيف توريد منتوج او تصديره او عرضه في السوق سواء مجانا او بمقابل او سحبه من كل مكان يوجد فيه أو اتلافه اذا كان الاتلاف هو الوسيلة الوحيدة لوضع حد للخطر المنجر عنه. كما يمكن له اصدار تحذيرات او تنبيهات او احتياطات وكذلك ارجاع المنتوج المعني قصد ابداله او تغييره او ارجاع ثمنه كليا او جزئيا.

الفصل 9 ـ يمكن للوزير المكلف بالاقتصاد اصدار تعليمات كتابية الى المزود قصد اخضاع منتوجاته المعروضة للعموم الى المراقبة لدى مؤسسة مؤهلة في أجل محدد وعلى نفقته، وذلك كلما بدت علامات كافية على وجود خطر بالنسبة الى منتوج تم تسويقه او عندما تبرز خاصيات منتوج جديد اتخاذ مثل هذا الاجراء.

الفصل 10 ـ يكون المزود النهائي مسؤولا عن الضرر الناجم عن المنتوج الذي لا يوفر السلامة والصحة المشروعة للمستهلك الا اذا اثبت هوية من زوده بالمنتوج واثبت كذلك عدم مسؤوليته في الضرر الناجم. وكذلك الشأن بالنسبة لمنتوج مستورد عندما لا يحمل هوية المورد حتى ولو كان اسم المنتج معروفا. وفي كل الحالات لا يمكن نفي مسؤولية المزود او الحد منها بمقتضى شرط تعاقدي.

العنوان الثاني

في نزاهة المعاملات الاقتصادية

الفصل 11 ـ تعتبر مخالفة لقاعدة نزاهة المعاملات الاقتصادية كل :

- صنع او عرض او عرض للبيع او توزيع منتوجات مع سابقية العلم انها سامة او مغشوشة او مدلسة او معفنة او فاسدة.
- تدليس او محاولة تدليس المنتوجات المعدة للبيع.
- انتاج او صنع او عرض او عرض للبيع او توزيع منتوجات وبضائع او معدات تمكن من الغش او التدليس مع معرفة ما اعدت له، وكذلك التحريض على استعمالها بواسطة نشريات ومطبوعات ومعلقات واعلانات او تعليمات اخرى.
- مخادعة او محاولة مخادعة الشاري بأي وسيلة أو طريقة كانت في :

أ ـ الطبيعة والنوع والمصدر والعناصر الجوهرية والتركيب والعناصر النافعة لكل منتوج.

ب ـ كمية المنتوجات او هويتها بتسليم منتوجات غير التي كانت موضوع المعاملة المتعاقد عليها.

ج ـ قابلية الاستعمال والاخطار الناجمة عن استعمال المنتوجات والمراقبة التي تم اجراؤها وطرق الاستخدام والاحتياطات المتخذة عند الاستعمال.

د ـ توفر المنتوجات في الآجال المتعاقد عليها.

السؤال الكتابي الخامس

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة التجارة بخصوص عدم تلاؤم القوانين الاقتصادية مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بحماية المستهلك

سيدتي،

يرى بعض الناشطين في المجتمع المدني والخبراء الذين ينادون باحترام المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بحماية المستهلك والدستور الغذائي الموضوع من قبل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية والزراعة انه تم سن القانون عدد 117 لسنة 1992 المتعلق بضبط القواعد العامة المتعلقة بسلامة المنتوجات ونزاهة المعاملات الاقتصادية وحماية المستهلك في إطار تضليل الراي العام المحلي والدولي لا غير .كما ان القانون عدد 36 لسنة 2015 المتعلق بالمنافسة والاسعار لم يحقق الاهداف التي وضع من اجلها ولم يحد من التجاوزات والجرائم الخطيرة المرتكبة في حق المستهلكين والمهنيين على حد السواء باعتبار انه تضمن مثل قانون حماية المستهلك، عقوبات زهيدة وغير رادعة من شانها تشجيع المتحيلين والمجرمين على التمادي في اعمالهم مثلما نلاحظه اليوم .

فعلى سبيل المثال لا الحصر، نص الفصل 49 من القانون عدد 36لسنة 2015 المتعلق بالمنافسة والاسعار على انه يعاقب بالسجن من شهر إلى عام وبخطية من 1000 دينار إلى 100.000 دينار أو بإحدى العقوبتين كل من يمسك او يستعمل او يروج منتوجات مجهولة .ورغم العرائض الموجهة لوزارة التجارة من قبل المتضررين من المنتوجات مجهولة المصدر ومنظمات المجتمع المدني الا ان تلك العرائض تم تجاهلها مثلما هو الشأن بالنسبة للعريضة المودعة بتاريخ 7اوت 2020 بخصوص خرطوشة حبر مغشوشة لا تعمل ومجهولة المصدر تتولى توزيعها احدى الشركات المنتصبة بجهة حي الخضراء . تلك العريضة، التي تم تجاهلها من قبل وزير التجارة، طالب صاحبها المتضرر بحجز البضائع المعروضة والمخزنة بنقاط بيع ومستودعات الشركة وتحرير محضر على معنى الفصل 49 من قانون المنافسة والاسعار وتحرير محضر على معنى الفصول 3 و11 و12 و13 و16 و17 و18 من القانون المتعلق بحماية المستهلك وغلق الشركة المعنية مدة شهر وضبط شبكة المهربين التي هي بصدد توريد ومسك وعرض وترويج بضائع مجهولة المصدر لها علاقة بمجال نشاط الشركة المخالفة .الاكثر خطورة ان يتم عرض منتوجات قاتلة ومسر طنة على قارعة الطريق وبكل فضاءات التسويق مثلما هو الشان بالنسبة للمستلزمات المدرسية .فقد اعترفت وزارة التربية ان نسبة السرطان مرتفعة لدى التلاميذ كما ان وزارة التجارة سبق لها ان ضبطت بولاية قابس كمية من الكراسات التي تتضمن اغلفتها معادن ثقيلة مسببة للسرطان .ايضا، يكفي زيارة كل المساحات الكبرى للتاكد من وجود منتوجات مجهولة المصدر والهوية لم تخضع لأية رقابة فنية او صحية أو بيئية وهذه الجريمة التي تسببت ايضا في غلق الاف المصانع متواصلة في غياب الجهات المعنية بالسهر على حماية النظام العام الاقتصادي والصحي .فالاحكام الواردة بقانون حماية المستهلك والمتعلقة بسلامة المنتوجات يتم الدوس عليها في كل لحظة دون رقيب او حسيب الى جانب العقوبات التي تضمنتها تشجع على التمادي في الاجرام .من لا يعرف ان العديد من المتحيلين التونسيين بعثوا بشركات بمالطا وبالمناطق الحرة بالامارات يستوردون عن طريقها البضائع المقلدة القاتلة والمسرطنة المصنوعة بالهند والصين وبنقلاداش ويهربون بواسطتها العملة دون ان تبذل الجهات المعنية اية مجهودات للتعرف عليها الجريمة الكبرى المرتكبة في حق المستهلك تتمثل في ان القوانين الفاسدة المتعلقة بالتوزيع وحماية المستهلك والمنافسة والاسعار والاشهار وطرق البيع والتوزيع وغير ذلك لم تتضمن اجراءات للتظلم التي يجب ان تكون مجانية تمكن المستهلك من معرفة حقوقه ومن التظلم والانتصاف في دوس على المبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية المستهلك الموضوعة من قبل الامم المتحدة وكذلك الدستور الغذائي الموضوع من قبل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية والزراعة .فالعرائض المودعة من قبل المتضررين عادة ما يتم تجاهلها .

تبعا لما تقدم، لماذا لم تبادروا بملاءمة التشريع التونسي مع المبادئ التوجيهية للامم المتحدة المتعلقة بحماية المستهلك والدستور الغذائي والتنصيص على عقوبة مصادرة املاك المتحيلين والقتلة والغشاشين وسجنهم لمدة لا تقل عن 10 سنوات .فالتشريع الذي لا ينص على استرجاع ما جناه المتحيلون بطرق غير شرعية كما اقتضت ذلك اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لا يمكن ان يكون الا فاسدا .هل يعقل ان يتواصل الحديث دون حياء عن الغش والاحتكار والتلاعب بالاسعار والبضائع القاتلة والمسرطنة طيلة أكثر من 60 سنة؟ هل يعقل ان لا تراجع القوانين بصفة دورية لمعرفة مدى نجاعتها وفاعليتها؟

في انتظار جوابكم تقبلوا سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

إجابة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات حول السؤال الكتابي الموجه من السيد النائب أحمد سعيداني المتعلق بعدم تلاؤم القوانين الاقتصادية مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بحماية المستهلك

تحية طيبة،

وبعد،

تبعا لسؤالكم حول تلاؤم القوانين الاقتصادية مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بحماية المستهلك، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

1- حول مراجعة القانون عدد 117 لسنة 1992 المتعلق بحماية المستهلك .

تتمثل سياسة وزارة التجارة وتنمية الصادرات في مجال حماية المستهلك في تدعيم مكتسبات وحقوق المستهلك في ظل التطورات الحاصلة في المشهد التجاري وطرق التسويق من جهة وضمان مستوى أفضل السلامة وصحة المستهلك وحماية مصالحه الاقتصادية من جهة أخرى وتسعى الوزارة بالاشتراك مع جميع الشركاء من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني الى مواءمة سياستها مع التوجهات الدولية في هذا المجال وخاصة منها المبادئ التوجيهية لمنظمة الأمم المتحدة المتعلقة بحماية المستهلك .وفي هذا الاطار فقد تم تطوير باب سلامة المنتجات بالقانون عدد 117 لسنة 1992 المتعلق بحماية

المستهلك وتفريعه إلى قانونين القانون عدد 25 لسنة 2019 المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات ومشروع القانون المتعلق بسلامة المنتجات الصناعية ومراقبة السوق حيث تم احداث آليات ومبادئ جديدة تتماشى مع المفاهيم الدولية على غرار إدارة التصرف في المخاطر والإعلام بها و تكريس مبدأ تقييم المخاطر والشفافية وإحداث شبكة الإنذار المبكر للحد من التأثيرات السلبية للمنتجات التي تشكل خطرا على صحة المستهلك وتدعيم صلاحيات الإدارة بإحداث هيئات مستقلة على غرار الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية والوكالة الوطنية لسلامة المنتجات الصناعية ومراقبة السوق والترفيع في سقف العقوبات تماشيا مع حجم الجرم المقترف في حق المستهلك .

وبالتوازي فإن الوزارة بصدد تحيين ومراجعة القانون عدد 117 لسنة 1992 المتعلق بحماية المستهلك بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة خاصة فيما يتعلق بتقديم معلومات واضحة في أوانها للمستهلك عن السلع والخدمات ووضع شروط تعاقدية واضحة وبسيرة الفهم وعادلة وتثقيف المستهلك ودوائر الأعمال التجارية وتعزيز مصالح المستهلكين الاقتصادية وحمايتها وتسوية المنازعات وإنصاف المستهلكين وتشجيع الاستهلاك المستدام ....

2-حول العرائض الموجهة لمصالح الوزارة ومعالجتها

تتولى مختلف مصالح وزارة التجارة مركزيا وجهويا قبول تشكيات المستهلكين ومعالجتها في الإبان .وفي هذا الإطار توجد اجراءات تنظم هذه العملية حيث يتم قبول التشكيات الصادرة مباشرة من المستهلكين بمكاتب مصالح الوزارة أو عبر الرقم الأخضر المجاني أو عن طريق البريد الإلكتروني للوزارة . كما نشير إلى أنه بالتوازي إلى ذلك يقع قبول العرائض الصادرة عن منظمات الدفاع عن المستهلك والمجتمع المدني والهيئات والمنظمات المهنية ... ويقع تغليب الحلول التوافقية في معالجة الشكاوى وفي صورة عدم التوصل لحل بالتراضي فإنه يقع الاحتكام إلى القوانين الجاري بها العمل وإجراءات التتبعات القضائية اللازمة في صورة وثبوت إخلالات بحقوق المستهلك .

3-حول المنتجات مجهولة المصدر

فيما يتعلق بمراقبة المنتوجات مجهولة المصدر فإن الإجراءات القانونية بالنسبة للمحجوزات تكون وفق ما نص عليه القانون عدد 36لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار وعادة ما تتم أعمال المراقبة في فريق مشترك مع مصالح الإدارة العامة للديوانة وعادة ما تتكفل هذه المصالح بتأمين المحجوز وتحرير محاضر بحث على معنى مجلة الديوانة .

4-حول تشديد الرقابة على المنتوجات

فيما يتعلق بمراقبة المنتجات خاصة المستلزمات المدرسية فإن عملية المراقبة تتم على مستويين:

<u>عند التوريد:</u> حيث تخضع هذه المنتجات للمراقبة الفنية الآلية عند التوريد لدى مصالح الوزارة المكلفة بالتجارة حسب مقتضيات النصوص القانونية التالية :

- القانون عدد 41 لسنة 1994 المؤرخ في 07 مارس 1994 المتعلق بالتجارة الخارجية،
- الأمر عدد 1684 لسنة 2010 المؤرخ في 05 جويلية 2010 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 1744 لسنة 1994 المؤرخ في 29 أوت 1994 المتعلق بضبط طرق المراقبة الفنية عند التوريد والتصدير والمصالح المؤهلة للقيام بهذه المراقبة،
- قرار وزراء التجارة والصناعات التقليدية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والصحة العمومية والصناعة والتكنولوجيا وتكنولوجيات الاتصال المؤرخ في 18 سبتمبر 2010 المتعلق بضبط إجراءات المراقبة الفنية الآلية عند التوريد،
- قرار من وزير التجارة والصناعات التقليدية المؤرخ في 15 سبتمبر 2005 المتعلق بتنقيح قرار وزير الاقتصاد الوطني المؤرخ في 30 أوت 1994 المتعلق بضبط قائمات المنتوجات الخاضعة للمراقبة الفنية عند التوريد والتصدير.

وبالتالي فانه لا يمكن وضع هذه المنتجات بالسوق إلا عند الحصول على رخصة عرض للاستهلاك من الهيكل المعني وذلك بعد استيفاء كل الشروط الإدارية والمتطلبات الفنية المنصوص عليها بالتراتيب الجاري بها العمل وإجراء التحاليل المخبرية اللازمة أخذا بعين الاعتبار كل المستجدات الدولية في المجال .

-على مستوى السوق الداخلية: يتم برمجة مراقبة المستلزمات المدرسية سنويا في البرنامج الوطني للمراقبة حيث تشمل عمليات المراقبة كل حلقات التوزيع من الإنتاج والتوزيع بالجملة والتفصيل مع رفع عينات لإجراء التحاليل المخبرية خاصة فيما يتعلق بجوانب السلامة على غرار نسبة المعادن الثقيلة في أغلفة الكراسات والطباشير والصلصال والممحاة ...حيث يتم حجز المنتجات غير المطابقة واتلافها طبقا لأحكام القانون عدد 117 لسنة 1992 المتعلق بحماية المستهلك إلى جانب القيام بحملات وطنية وإقليمية مشتركة حيث تتكفل مصالح وزارة الداخلية والديوانة بحجز المنتجات مجهولة المصدر والمعروضة على قارعة الطريق .

5- في تشديد العقوبات

فإن النصوص القانونية الجديدة المتعلقة بسلامة المنتجات قد شددت العقوبات سواء كانت مالية أو بالسجن أو العقوبتان معا وهو ما سيتم اعتماده أيضا في مراجعة قانون حماية المستهلك .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نجلاء اللحياني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم بأسئلة كتابية.

<u>الموضوع</u> :مقاييس تحديد حصص المطاحن من القمح .

وبعد،

تبعا لتصريحكم مؤخرا في البيان المنشور على صفحة وزارة التجارة، الذي يفيد بانطلاق إعداد تطبيقة إعلامية لضبط حصص توزيع المواد الموردة من الديوان ومقاييس اسنادها بما يساهم في مزيد تدعيم شفافية عمليات التوزيع ومراقبتها وضمان تكافؤ المنافسة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين ومحاربة المحتكرين الحقيقيين وتحقيق قسمة عادلة للثروات

نطلب من سيادتكم تعميم هذا التمشي على مادة القمح المحتكرة من بعض الأطراف والتي تقسم اليوم حصصها بطريقة غير مضبوطة

ونأمل أن تكون المقاييس تضمن تكافؤ المنافسة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين .

-فماهي مقاييس تحديد حصص المطاحن من القمح؟ ولماذا لم يتم تفعيل اللجنة المختصة لتحديد هذه المقاييس إلى اليوم؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 01 مارس 2024

المصاحيب: عدد (01) اجابة

وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه تجدون طي هذا رد على السؤال الكتابي الذي توجهت بها السيدة النائبة نجلاء اللحياني،

وتقبلوا سيدي رئيس المجلس قبول فائق احترامي

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

إجابة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات حول السؤال الكتابي الموجه من

السيدة النائبة نجلاء اللحياني بخصوص تحديد مقاييس المطاحن من القمح

أتشرف بإعلامكم أنه تم خلال شهر فيفري 2024 الانطلاق في استغلال التطبيقة الإعلامية لتنظيم عمليات توزيع القهوة الخضراء على حرفاء الديوان التونسي للتجارة، وقد تم اعتماد عديد المعايير والشروط لضبط حصة كل مؤسسة منها :

-طاقة الإنتاج آلة (القلي وسعتها عدد العمال وخلاص ، CNSS توفر معدات انتاج أخرى)

- طاقة التوزيع عدد وسائل النقل / الحرفاء

-شفافية المعاملات نوعية الفوترة

-نوعية القهوة المصنعة والمروجة: قهوة موجهة للاستهلاك العائلي /قهوة موجهة للاستهلاك المهني

-نوعية الأنشطة الممارسة :الاقتصار على نشاط قلى ورحى القهوة /ممارسة أنشطة أخرى .

أما فيما يتعلق بتعميم هذا التمشي على مادة القمح وتحديد حصص المطاحن وتفعيل اللجنة المختصة لتحديد هذه المقاييس فانه يعود بالنظر لديوان الحبوب ووزارة الفلاحة .

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب رمزي الشتوي

الموضوع :حول رخص استيراد عربات كهربائية الخاصة بملاعب الصولجان

المرجع :الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

تحية طيبة،

وبعد سيدتي الوزيرة تشكو عدة شركات مختصة في الاستيراد عدة صعوبات فيما يتعلق بعدم وضوح النظام الخاص المنطبق على بعض المعدات والأدوات عند الاستيراد وما إذا كانت هذه المواد خاضعة إلى الترخيص أو إلى ترخيص استثنائي، ومن بين هذه المعدات السيارات الكهربائية الخاصة بملاعب الصولجان والتي لا تندرج كذلك ضمن كراسات الشروط الخاصة بتوريد العربات ويبقى نظام استيرادها غير واضح مما يعيق عددا من الموردين من القيام بأنشطتهم دون القيام بعديد الإجراءات غير المجدية وهو ما يسبب مضيعة للوقت والجهد إلى جانب الخسائر المادية .

وعليه وفي ظل هذه الصعوبات التي يواجهها عديد المتعاملين الاقتصاديين فهل هناك نية لإدراج العربات الكهربائية الخاصة بملاعب الصولجان هذه المعدات ضمن كراس الشروط المخصصة لاستيراد العربات لتفادي الإرباك وعدم الوضوح؟ وما هي دورية مراجعة مختلف كراسات الشروط لمواكبة التطورات .

إجابة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

حول السؤال الكتابي الموجه من السيد النائب رمزي الشتوي حول طلب

ترخيص استثنائي لتوريد السيارات الرباعية الدفع المستعملة لفائدة قطاع السياحة

تحية طيبة،

وبعد، أتشرف بمدكم بالإجراءات القانونية لعملية توريد السيارات الرباعية الدفع المستعملة .

-تخضع عملية توريد السيارات الرباعية الدفع المستعملة المنضوية تحت البند التعريفي 870370003 إلى رخصة توريد وذلك حسب الفصل 80 (تخضع إلى رخصة توريد المواد المستعملة) من الأمر عدد 1743 لسنة 1994 مؤرخ في 29 أوت 1994 والمتعلق بضبط طرق القيام بعمليات التجارة الخارجية.

- لم يتم إسناد تراخيص بالدفع أو بدون دفع لتوريد السيارات الرباعية الدفع المستعملة من قبل مصالح وزارة التجارة .

-الحالات الوحيدة التي تسند فيها مصالح وزارة التجارة رخص توريد السيارات الرباعية الدفع المستعملة تكون بدون دفع وتندرج في إطار عملية تسوية للوضع للاستهلاك mise à la consomation للسيارات الموردة تحت النظام التوقيفي بالنسبة للشركات المصدرة كليا وذلك في صورة موافقة الإدارة العامة للديوانة وموافقة وزارة الشؤون الخارجية والإدارة العامة للديوانة بالنسبة للسيارات الديبلوماسية .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب رمزي الشتوي

الموضوع :حول طلب ترخيص استثنائي لاستزاد السيارات الرباعية الدفع المستعملة لفائدة قطاع السياحية الصحراوية بالجنوب .

المرجع :الفصل 114 و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

نظرا للأزمات المتتالية التي شهدها القطاع السياحي خاصة بولايات الجنوب أصبح أسطول نقل السياح داخل المناطق الصحراوية غير كاف لتلبية حاجيات القطاع خاصة وأنّ هناك مؤشرات طيبة لتوافد السياح خلال السنوات القادمة وأمام العجز المالي الذي يشهده وكلاء الأسفار، فاني أطلب من سيادتكم الترخيص استثنائيا لمدة ثلاثة سنوات لقطاع السياحة الصحراوية في استيراد سيارات رباعية الدفع مستعملة مع تحمل الأعباء الجبائية والديوانية من طرف وكلاء الأسفار.

إن قطاع السياحة بحاجة مؤكدة لهذا الترخيص الاستثنائي قصد تحسين الوضعية المالية للمتدخلين في القطاع مما سيساهم في ديمومته، كما أنّ هذا الإجراء سيمكن من المحافظة على مواطن شغل جديدة وفك العزلة على مهنيي القطاع المتضررين خلال الأزمات المتتالية، مع العلم أن ولايات الجنوب ترتكز بالأساس على قطاعي السياحة والفلاحة اللذان شهدا أضرار جسيمة نتيجة للتغيرات المناخية من جهة وجائحة الكورونا من جهة أخرى .

إجابة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

حول السؤال الكتابي الموجه من السيد النائب رمزي الشتوي حول طلب

ترخيص استثنائي لتوريد السيارات الرباعية الدفع المستعملة لفائدة قطاع السياحة

تحية طيبة،

وبعد، أتشرف بمدكم بالإجراءات القانونية لعملية توريد السيارات الرباعية الدفع المستعملة .

-تخضع عملية توريد السيارات الرباعية الدفع المستعملة المنضوية تحت البند التعريفي 870370003 إلى رخصة توريد وذلك حسب الفصل80 (تخضع إلى رخصة توريد المواد المستعملة) من الأمر عدد 1743 لسنة 1994 مؤرخ في 29 أوت 1994 والمتعلق بضبط طرق القيام بعمليات التجارة الخارجية .لم يتم إسناد تراخيص بالدفع أو بدون دفع لتوريد السيارات الرباعية الدفع المستعملة من قبل مصالح وزارة التجارة .الحالات الوحيدة التي تسند فيها مصالح وزارة التجارة رخص توريد السيارات الرباعية الدفع المستعملة تكون بدون دفع وتندرج في إطار عملية تسوية للوضع للاستهلاك mise à la consomation للسيارات الموردة تحت النظام التوقيفي بالنسبة للشركات المصدرة كليا وذلك في صورة موافقة الإدارة العامة للديوانة وموافقة وزارة الشؤون الخارجية والإدارة العامة للديوانة بالنسبة للسيارات الديبلوماسية .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أيمن البوغديري

الموضوع:سؤال كتابي حول متساكني منطقة عيشوشة (معتمدية رواد)

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

أتسأل عن سبب بطيء أشغال تعبيد الطرقات وتصريف المياه المستعملة من منطقة عيشوشة البير المالح ونهج جزيرة جالطة من معتمدية رواد، وإذ أنني أعبر لكم عن المعاناة اليومية والمتواصلة لأهالي الجهة وما أنجز عن ذلك من تعطل لمصالحهم .

متى سيتم إنجاز ما تبقى من هذا المشروع الذي ستفتك من خلاله عزلتهم والمتمثلة في التنوير العمومي، التطهير، تعبيد الطرقات؟ متى سيتم استكمال هذا المشروع حتى تنتهي معه معاناة أهالي الجهة؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **أيمن البوغديري**

المرجع: مكتوبكم عدد و-2024-13-0103 -1508 الموجه إلينا بتاريخ 1 أفريل2024 .

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **أيمن البوغديري** يطلب من خلاله تعريفه بأسباب بطء إنجاز أشغال تعبيد الطرقات وتصريف المياه المستعملة بمنطقة عيشوشة من معتمدية رواد بولاية أريانة .

وجوابا يشرفني إعلامكم أن أسباب التأخير في إتمام الأشغال تعود إلى عدم التزام المقاولة المتعهدة بإنجاز المشروع بالآجال التعاقدية المتفق عليها ببنود الصفقة، مما اضطر وكالة التهذيب والتجديد العمراني إلى فسخ الصفقة المبرمة معها .وتتولى الوكالة حاليا القيام بإجراءات الإعلان عن طلب عروض جديد لإتمام إنجاز الأشغال المتبقية في أسرع الآجال .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع :سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول طبيعة العلاقة التعاقدية بين الوكالة العقارية للسكنى AFH والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال SNIT في تقسيم الياسمين حي النزهة سليانة .

وبعد،

المرجو، مدنا بطبيعة المقسم عدد 91 موضوع الرسم العقاري عدد 965 سليانة المسمى سلطان السنيت حي الياسمين بسليانة الذي تولت تهيئته الوكالة العقارية للسكنى بسليانة .

وماهي طبيعة العلاقة التعاقدية التي تجمع الوكالة العقارية للسكنى والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال في هذا التقسيم؟ كما نتساءل إذا أدخلت الوكالة العقارية للسكنى تغييرات على هذا التقسيم وبالتحديد المقسم المشار إليه أعلاه المخصص للتجهيزات الصحية .

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **بسمة الهمامي** .

المرجع: مكتوبكم عدد و-2024-13-0103- 1508الموجه إلينا بتاريخ 1 أفريل 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة **بسمة الهمامي** تطلب من

خلاله تعريفها بطبيعة المقسم عدد 91 المسمى" سلطان السنيت " " بحي الياسمين بولاية سليانة وبالعلاقة التعاقدية بين الوكالة العقارية للسكنى والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال فيما يتعلق بتقسيم الياسمين بحي النزهة بولاية سليانة .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أن المقسم المذكور يوافق القطعة عدد 91التي تبلغ مساحتها النهائية 5109 م 2والتي تم إدراجها في رسم عقاري مستقل عدد 4821 سليانة وهو معد للتجهيزات الصحية، كما أن الرسم المذكور يندرج ضمن مشروع تقسيم منجز من قبل الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال وهو على ملكها ومحاذي لتقسيم سليانة 3 (ابن أبي ضياف) التابع للوكالة العقارية للسكنى وأنه لا توجد بين هاتين الشركتين أية علاقة تعاقدية .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب رؤوف الفقيري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :برنامج إزالة المساكن البدائية بولاية جندوبة .

تحية طيبة وبعد؛

في إطار إيفاء الوزارة بتعهداتها وبعد الزيارة التي قامت بها اللجنة الجهوية لمعاينة عدد 05 مساكن بمنطقة الغرة من معتمدية غار الدماء بتاريخ 23-06-22 وحيث تمت المصادقة على ادراج عدد 02 المساكن ضمن برنامج إزالة المساكن البدائية بعد الالتزام بتوفير قطعة ارض صالحة للبناء في حين تم التعهد بإدراج عدد 03 مساكن ضمن مشروع المساكن الايكولوجية.

1.متى سيتم الانطلاق في تنفيذ البرنامج المتعلق بإزالة المساكن البدائية؟

2.ماهي الإجراءات التي تم اتخاذها لإنجاز مشروع المساكن الايكولوجية؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **رؤوف الفقيري**

المرجع :مكتوبكم عدد و -680-0001-13-2024 الموجه إلينا بتاريخ 8 مارس 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **رؤوف الفقيري**، يطلب من خلاله توضيح وضعية 5 مساكن بمنطقة الغرة من معتمدية غار الدماء، حيث تمت المصادقة على إدراج عدد 2 مساكن ضمن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي في حين تم إدراج عدد 3 مساكن ضمن مشروع المساكن الإيكولوجية .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه تبعا للمعاينات الميدانية للمساكن الخمسة المذكورة والتي قام بها فريق العمل المنبثق عن اللجنة الجهوية للبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي التي يترأسها السيد والي جندوبة قررت اللجنة الجهوية إدراج مسكنين ضمن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي نظرا لتوفير قطعتي أرض لإقامة مسكنين جديدين، بينما تم إدراج بقية المساكن الثلاثة ضمن قائمة المساكن الإيكولوجية المقترحة تماشيا مع طبيعة وخصوصية تضاريس المنطقة وذلك نظرا لعدم توفير قطع أرض صالحة للبناء.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فخر الدين فضلون

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: حول مآل برنامج حماية كل من قصيبة المديوني وبنان وطوزه وبوضر من معتمدية قصيبة المديوني من الفيضانات .

في إطار برنامج الحماية من الفيضانات ونظرا لموقع معتمدية قصيبة المديوني وبنان وطوزة وبوضر الذي يستوجب التدخل لحماية هذه المدن،

فالمرجو إفادتنا بالإجراءات المتخذة في الغرض وماهو برنامج وزارتكم لحماية المدن المذكورة من الفيضانات؟

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **فخرالدين فضلون** .

المرجع: مكتوبكم عدد و -1508-0103-13-2024 الموجه إلينا بتاريخ 1 أفريل 2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **فخرالدين فضلون** يطلب من خلاله تعريفه بمآل برنامج حماية كل من قصيبة المديوني وبنان وطوزة وبوضر من معتمدية قصيبة المديوني من الفيضانات .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه قد تم إدراج مشروع حماية منطقتي بنان وقصيبة المديوني من الفيضانات ضمن ميزانية سنة 2023 بكلفة جملية تُقدر بـ 17 م.د وقد بلغت نسبة تقدم الأشغال 45%.

أما فيما يتعلق بمشروع حماية منطقتي طوزة وبوضر من الفيضانات فإنه غير مدرج ضمن مخطط التنمية 2023-2025 ويمكن إدراجه ضمن المشاريع المستقبلية للوزارة بالتنسيق مع الجهة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فيصل الصغير

الموضوع: حول إعادة تعبيد جزء من الطريق الرئيسي بمدخل قلعة الاندلس من جهة مدينة أوتيك

تحية وبعد

في إطار الاهتمام بالشأن العام بمعتمدية قلعة الاندلس ومتابعة مشاكل ومشاغل ناخبينا وخاصة مستعملي الطريق نلفت جنابكم للحالة المتردية لجزء من الطريق 2214 مدخل مدينة قلعة الاندلس من جهة اوتيك من ولاية بنزرت (500 متر من ساحة الرميلة قلعة الاندلس في اتجاه) اوتيك والذي ازداد عدد مستعمليه خاصة من أهالي ولاية بنزرت بعد فتح القنطرة بالطريق 533 الرابط بين قلعة الاندلس ورواد وذلك لقرب المسافة عن مقر العمل والابتعاد عن الازدحام

ومن هذا المنطلق عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالسؤال التالي.

-متى سيتم إعادة تعبيد وتهيئة هذا الجزء من الطريق الرئيسي لأهميته علما وأن تاريخ تعبيده يعود لأكثر من 10 سنوات علما وأن الديوان الوطني للتطهير تدخل فيه بعد انتهاء الاشغال في تلك الفترة؟

وفي انتظار ما ستشيرون به

تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **فيصل الصغير** .

المرجع :مكتوبكم عدد و 2024-13-00013- 680 الموجه إلينا بتاريخ 8 مارس2024 .

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **فيصل الصغير**، يطلب من خلاله إعادة تعبيد جزء من الطريق الرئيسي بمدخل قلعة الأندلس على مستوى مدينة أوتيك .

وجوابا يشرفني إفادتكم أن هذا الجزء من الطريق المذكورة لا يرجع بالنظر إلى وزارة التجهيز والإسكان بل يعود إلى بلدية المكان .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب لطفي الهمامي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الدّاخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤالين الكتابيين التاليين:

الموضوع :بخصوص المساكن الاجتماعية .

تحية طيبة

1.ماهي الأسباب التي حالت دون تسليم المساكن الاجتماعية لمستحقيها من ولاية تونس؟

2.ما هو التاريخ المحدد للقيام بعملية تسليم هاته المساكن الاجتماعية لمستحقيها ؟

وفي انتظار ردّكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **لطفي الهمامي**

المرجع: مكتوبكم عدد و- 2024-13-00011- 680 الموجه إلينا بتاريخ 8 مارس 2024

وبعد فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **لطفي الهمامي** يطلب من خلاله توضيح الأسباب التي حالت دون تسليم المساكن الاجتماعية لمستحقها بولاية تونس والتاريخ المحدد للقيام بعملية التسليم .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه قد تم إنجاز عديد مشاريع سكنية بولاية تونس في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، تتمثل في 810م مسكنا اجتماعيا جماعيا بمدينة عمر المختار و 138 مسكنا اجتماعيا فرديا بالسيجومي و42 مسكنا اجتماعيا بقصر سعيد، حيث أن المساكن جاهزة منذ سنة 2015 بالنسبة للسيجومي وسنة 2017 بالنسبة لقصر السعيد وسنة 2016 بالنسبة للقسط الأول وسنة 2020بالنسبة للقسط الثاني وسنة 2022 بالنسبة للقسط الثالث الخاصة جميعها بمدينة عمر المختار، إلا أن التأخير في تسليمها راجع لعدم جاهزية قائمات المنتفعين التي يتم إعدادها من قبل اللجنة الجهوية لمتابعة البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي تحت رئاسة السيد والي تونس، علما أن أشغال الصيانة لهذه المساكن جارية حاليا .

وبالتالي، سيتم تسليم هذه المساكن إلى مستحقيها بعد أن يتم مد وزارة التجهيز والإسكان بقائمات المنتفعين، مع الإشارة أن هذه القائمات في المراحل الأخيرة من التثبت .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب مراد الخزامي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي .

الموضوع :حول التسريع في إنجاز مثال التهيئة العمرانية .

ما مدى إمكانية التسريع في إنجاز مثال التهيئة العمرانية لبلدية نعسان من معتمدية فوشانة والذي يشمل كل من عمادة شبدَة عمادة دوار الحوش وعمادة نعسان وذلك للدفع نحو تطوير الجهة التي تفتقر لأغلب المرافق الأساسية (معهد ثانوي، دار شباب دار ثقافة، ملعب مركز تكوين مهني، دار الخدمات...)

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **مراد الخزامي**

المرجع: مكتوبكم عدد و-2024-13-0103- 1508 الموجه إلينا بتاريخ 1 أفريل 2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **مراد الخزامي** يطلب من خلاله التسريع في إعداد مثال التهيئة العمرانية لبلدية نعسان.

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه بعد صدور مجلة الجماعات المحلية وطبقا لما تنص عليه أحكام الفصل 114 من القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية فإن البلديات تتولى إعداد أمثلة التهيئة العمرانية التي تدخل في إطار اختصاصها وتصادق عليها مجالسها، وفي هذا الإطار قامت مصالحنا المركزية والجهوية بتقديم المساندة الفنية لبلدية نعسان قصد التسريع في نسق إجراءات إعداد مثال التهيئة العمرانية الخاص بها .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نجلاء اللحياني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف

بأن أحيل إليكم بأسئلة كتابية.

الموضوع :حول المشاريع التي درست لمجابهة الاختناق المروري بأريانة

المصاحيب : جواب وزارة النقل حول سؤال تمّ توجيهه بتاريخ 16 جانفي 2024

وبعد، تبعا للجواب المشار إليه أعلاه، حول المشاريع التي درست لمجابهة الاختناق المروري بأريانة، ونظرا للإشكال الذي انجرّ عن مشروع توسعة الطريق X2 والمتمثل في عدم توفّر الحوزة اللازمة لإحداث مساري مشروع توسيع الطريق X2 ومشروع خط المترو على المستوى الأرضي في الجزء المتواجد بين الطريق الحزامية X وشارع "عثمان ابن عفان" بالمنزه الذي يمكن أن يحول دون انجاز مشروع المترو على حاله،

هل راسلتكم وزارة النقل لبرمجة إمكانية انجاز دراسات تكميلية لإحداث الحوزة اللازمة بخصوص توسيع الطريق 2 وتمديد شبكة المترو للوصول للمناطق التي تواجه اختناقا مروريا في هذا الغرض؟

والسلام.

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيدة نجلاء اللحياني عن دائرة أريانة المدينة
مرجع الإحالة	- صادرة تحت عدد 2024-26-3000-0000133 بتاريخ 16 جانفي 2024؛ - مسجّلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-125 بتاريخ 17 جانفي 2024.
نصّ السّؤال	يشرّفني إعلامكم أنّ ظاهرة الإختناق المروري في أريانة المدينة أصبحت تعطّل التنقّل وتعيقه، ممّا له تداعيات على الموظفين العموميين و أبنائنا المتعلمين. فلماذا منذ أن أنشئ المأوى المخصّص للنقل الريفي أمام محوّل محمود الماطري لم يتمّ استعماله بعد، فهذه المحطّة المجهّزة هيّأت للغرض للتصدّي لظاهرة التجاوزات المرورية ولتنظيم عملية توقف عربات النقل وسط النقاط التي تشهد حركة مرورية كبرى على غرار هذا المحوّل الذي يقع أمام مستشفى "محمود الماطري" Service Urgence؟ ومن جهة أخرى، أمام تفاقم ظاهرة الاختناق المروري في أريانة المدينة واستنادا إلى دراسة مشروع الشبكة الحديدية السريعة بتونس الكبرى التي أقرّت ضرورة توسيع شبكة المترو لتشمل العديد من الجهات في ولاية أريانة التي تشهد كثافة سكانية، أحيطكم علما أنّ مثال التهيئة العمرانية لأريانة توسّع عمرانيا بأكثر من 217 هكتار في النّصر وأنّ هذه المنطقة والأحياء المجاورة لها تشهد كثافة سكانية مرتفعة. فنرجو التسريع في تمديد شبكة المترو التخفيف لتشمل المناطق ذات الأولوية في النقل خاصّة مع تزايد عدد سكّان أريانة بأكثر من 3% سنويّا ولن يحلّ بناء المحوّلات مشكل التنقّل، بل يأزّمها، فلابدّ من سياسة تنقّل تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة التي تعمل تونس على تحقيقها في حدود 2030. ولهذا نأمل أن يقع النّظر إلى مشروع مسلك الدراجات الذي يمتدّ من مطار تونس إلى أريانة الذي عرض على سيادتكم في إطار برنامج "تونس وجهتنا" Avancement du projet Itinéraire pédestres et cyclable à Ariana.

رد وزارة النقل

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيدة نجلاء اللحياني، يشرّفنا إفادتكم بما يلي:

- يرجع إنشاء المآوي وعملية تنظيم الجولان بالنّظر للمصالح البلدية.

- بالنّسبة لتمديد خط المترو الخفيف بولاية اريانة، فقد تمّ إجراء دراسة على الصعيد الوطني تتعلّق بتطوير شبكات النقل العمومي وخاصّة بتونس الكبرى ووضع برنامج للنهوض بالنقل الجماعي خاصة النقل الحديدي كخيار استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار التطورات المسجّلة على المستوى الديموغرافي والعمراني، يرتكز أساسا على إنشاء شبكة نقل حديدي سريع و محطّات ترابط مع شبكة المترو.

وفي هذا الإطار، تمّ إقرار إحداث خطّ النصر على طول 5.7 كلم ليؤمّن خدمات النقل إلى حي النصّر و يمكّن من الربط مع الخطّ الحديدي السريع C'- F على مستوى محطة بورجل كقطب تبادل.

و نظرا للإشكال الذي انجرّ عن مشروع توسعة الطريق X2 و المتمثّل في عدم توفّر الحوزة اللازمة لإحداث مساري مشروع توسيع الطريق X2 و مشروع خط المترو على المستوى الأرضي في الجزء المتواجد بين الطريق الحزامية X وشارع "عثمان ابن عفان" بالمنزه الذي يمكن أن يحول دون انجاز مشروع المترو على حاله، فإنّه يستوجب تحيين الدراسات وإنجاز دراسات تكميلية لإيجاد الحلول المناسبة تأخذ بعين الاعتبار المستجدّات العمرانية و الديموغرافية.

- بخصوص مشروع مسلك الدراجات الذي يمتدّ من مطار تونس إلى أريانة، فهو لا يرجع بالنّظر لوزارة النقل، وبالإمكان النّظر فيه مع كلّ من المصالح البلدية المعنية ووزارة التّجهيز والإسكان.

كما تجدر الإشارة أنّه بالنّظر لما تشهده وضعية التنقّل داخل الفضاءات الحضرية من صعوبات وتردّي الخدمات و اكتظاظ واختناق مروري متواصل و تدني مستويات السّلامة والأمن و ما له من تأثير على الحياة اليومية للمواطن وعلى النّسيج الاقتصادي بصفة عامة فقد كان من الضروري بلورة سياسة جديدة ومتطورة تتجاوز النظرة الضيقة للنقل الحضري بشكله التقليدي والمرور إلى إرساء منظومة متكاملة للتنقلات الحضرية تستجيب لمتطلبات التطور العمراني والديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي والمؤسساتي.

وباعتبار تعدد المتدخّلين في منظومة التنقّلات الحضريّة، وسعيا لبلوغ الأهداف المرجوّة و تحقيق التّناسق بين مختلف البرامج و المشاريع والإصلاحات والسّياسات المعتمدة من مختلف الهياكل و الوزارات في هذا المجال، تمّت بلورة سياسة وطنية للتنقّلات الحضريّة بمشاركة جميع الأطراف المعنية.

وبالإضافة إلى استجابة السياسة الوطنية للتنقّلات الحضرية إلى التطلّعات على المستوى الوطني للنّهوض بمنظومة التنقّل وتحسين جودة الحياة بالنّسبة للمواطنين ، فإنّ تنفيذ عناصر هذه السياسة من شأنه أن يساهم في إيفـــاء تونـــس بتعهّداتها الدولية على مستوى التّخفيض في انبعاثات الغازات الدّفيئة إلى جانب تقاطعها مع الإستراتيجية الوطنية للانتقـــال الطّاقـــي و الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي و الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الرّقمي.

و ترتكز السياسة الوطنية للتنقلات الحضرية على 9 عناصر وهي :

1. النهوض بالحوكمة في مجال التنقّلات الحضريّة؛
2. تدعيم الكفاءة والتكوين في مجال التنقّلات الحضريّة؛
3. إيجاد آليات تمويل مستدامة؛
4. إعادة هيكلة و تنظيم قطاع النقل العمومي الحضري؛
5. ضمان التّناسق بين تخطيط النقل والتهيئة الترابية والتّعمير؛
6. التحكّم في تطوّر السيارات الخاصة؛
7. دعم وتطوير التنقّلات الصديقة للبيئة les modes actifs؛
8. دعم التنقّلات الحضريّة الأكثر أمنا وسلامة واندماجا؛
9. تطوير الحلول الرقميّة للتنقّلات الحضرية.

ولتحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية، تمّت بلورة برنامج عمل على المستوى القريـــب والمتوسّـــط يضمّ حوالي 40 عنصرا ويغطّي الجوانب المؤسّساتية والفنية والمالية.

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الرّاجعة إليها بالنّظر على ذمّتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم والإستجابة لمقترحاتكم في حدود الإمكانيات المتاحة.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في: 20 نوفمبر 2023

واردات عدد .....
21 نوفمبر 2023 E
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

من النائب نجلاء اللحياني

دائرة : أريانة المدينة

ع/ ط:السيّد رئيس مجلس نواب الشعب

إلى السيّد وزير النقل

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي.

الموضـــوع : حول المشاريع التي درست أو أنشأت لمجابهة ظاهرة الاختناق المروري بأريانة.

وبعد، يشرفني إعلامكم أنّ ظاهرة الاختناق المروري في أريانة المدينة أصبحت تعطّل التنقل وتعيقه مما له تداعيات على الموظفين العموميين وأبناءنا المتعلمين.

فلماذا منذ أن أنشئ المأوى المخصص للنقل الريفي أمام محوّل محمود الماطري لم يستعمل بعد ؟ فهذه المحطّة المجهزة هيّئت للغرض للتصدي لظاهرة التجاوزات المرورية ولتنظيم عملية توقف العربات "النقل" وسط النقاط التي تشهد حركة مرورية كبرى على غرار هذا المحوّل الذي يقع أمام مستشفى "محمود الماطري" "Service d'Urgence".

من جهة أخرى، امام تفاقم ظاهرة الاختناق المروري في أريانة المدينة واستنادا على دراسة مشروع الشبكة الحديدية السريعة بتونس الكبرى التي أقرّت ضرورة توسيع شبكة المترو لتشمل العديد من الجهات في ولاية أريانة التي تشهد كثافة سكانية، أحبطلكم علما أنّ مثال التهيئة العمرانية لأريانة توسّع عمرانيا بأكثر من 217 هكتار في النصر وأنّ هذه المنطقة والأحياء المجاورة لها تشهد كثافة سكانية مرتفعة.

فنرجو من سيادتكم التسريع في تمديد شبكة المترو الخفيف لتشمل المناطق ذات أولوية في النقل خاصّة مع تزايد عدد سكان أريانة بأكثر من 3 % سنويـــا ولن يحلّ بناء المحولات مشكل التنقل، بل يأزمها فلا بدّ من سياسة تنقل تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة التي تعمل تونس على تحقيقها حدود 2030 ولهذا نأمل أن يقع النظر إلى مشروع مسلك الدراجات الذي يمتدّ من مطار تونس إلى أريانة الذي عرض على سيادتكم في إطار برنامج "تونس وجهتنـــا" " Avancement du Projet Itinéraire pédestres et cyclables à Ariana".

في انتظار تفاعلكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسّلام

عضو مجلس نواب الشعب

نجلاء اللحياني

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائبة السيدة **نجلاء اللحياني**

المرجع: مكتوبكم عدد و-2024-13-0103- 1508 الموجه إلينا بتاريخ 1 أفريل 2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة **نجلاء اللحياني**، أثارت من خلاله مسألة مجابهة الاختناق المروري بولاية أريانة عبر توفير الحوزة المخصصة لمشروع توسعة الطريق X2 بين الطريق الحزامية X وشارع عثمان ابن عفان بالمنزه 6 أخذا بعين الاعتبار لمشروع تمديد خط المترو الخفيف النصر 2 على المستوى الأرضي، كما تساءلت عن قيام وزارة التجهيز والإسكان بمراسلة وزارة النقل في هذا الخصوص من عدمه .

وجوابا يشرفني إعلامكم أنه قد تم التنسيق مع مصالح وزارة النقل في هذا الخصوص كما تمت دعوتها عبر مكتوبنا الموجه إليها منذ تاريخ 8 جوان 2022 لتحيين دراسة مشروع تمديد خط المترو الخفيف النصر2.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية.

1.لماذا لم يتم إحداث وحدة إنعاش الرضع بالمستشفى الجهوي لولاية قابس رغم حالات الوفيات المتكرّرة ؟

2.لماذا رفض مندوب الصحة بولاية قابس التعاون مع الجمعية العامة لمرضى القصور الكلوي للقيام بعمليات مجانية بالمستشفى الجهوي بقابس من طرف أطباء متطوعين مما أجبرهم بالقيام بهذه العمليات بولاية نابل؟

3.لماذا يرفض مندوب الصحة القيام بالمطالب اللازمة للشركات الصناعية في إطار المسؤولية لهاته الشركات لتوفير النقائص بالمستشفى الجهوي ومنها وحدة جراحة العيون؟

4.هل تم إعلام الوزارة بعدم مباشرة طبيبة الإنعاش منذ 25 ديسمبر 2023 رغم الانتداب ؟

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع :حول الإجابة على 04 أسئلة كتابية توجه بها 04 نواب مجلس نواب الشعب .

المرجع :مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000- 0000764

المصاحيب : ملف الإجابة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لتعليماتكم المضمنة بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 04 أسئلة كتابية توجه بها 04 أعضاء لمجلس نواب الشعب وهم السادة عصام البحري جابري (01)

تجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف

والسلام

الاجابة على السؤال الكتابي

للسيد نائب مجلس الشعب

عصام البحرى جابري

المرجع: مكتوب السيد رئيس مجلس نواب الشعب ص- 2024-3000- 0000764

السؤال الأول :

لماذا لم يتم احداث وحدة إنعاش الرضع بالمستشفى الجهوي بقابس .

الاجابة :

لم يتم احداث وحدة إنعاش الرضع بالمستشفى الجهوي بقابس للأسباب التالية:

- عدم توفر الفضاء الملائم في الوقت الحالي باعتبار تواصل أشغال البناء بقسم طب الأطفال والولدان كما يتم التنسيق لحث الشركة المعنية لإتمام الأشغال في أقرب الآجال الممكنة بإشراف الإدارة الجهوية للتجهيز بقابس.

-احداث وحدة إنعاش الرضع بالمستشفى الجهوي بقابس يتم بترخيص من طرف كلية الطب بصفاقس باعتباره اختصاص جامعي مع وجوبية توفير الإطار الطبي المختص الجامعي المشرف عليها وعدد من الأطباء الاختصاص في طور التكوين .

السؤال الثاني :

لماذا رفض مندوب الصحة بولاية قابس التعاون مع الجمعية العامة لمرضى القصور الكلوي للقيام بعمليات مجانية بالمستشفى الجهوي من طرف اطباء كمتطوعين مما اجبرهم بالقيام بهذه العمليات بولاية نابل.

الاجابة :

يتوفر حاليا عدد 04 أطباء عاملين كامل الوقت اختصاص تصفية الكلى الاصطناعي بالمستشفى الجهوي بقابس وعدد 02 أطباء بنفس الاختصاص بالمستشفى المحلي بالحامة كما أن عددهم كاف حاليا لتلبية الخدمات الطبية المطلوبة في هذا المجال هذا وقد تم القيام بصفة تشاركية خلال شهر أكتوبر بهذه العملية .كما أن السلط الجهوية للصحة بقابس منفتحة للتعامل التشاركي مع المجتمع المدني حسب الأولويات والحاجيات وبالتنسيق المباشر والمسبق معها.

السؤال الثالث :

لماذا يرفض مندوب الصحة القيام بالمطالب اللازمة للشركات في إطار المسؤولية لهاته الشركات لتوفير النقائص بالمستشفى ومنها وحدة جراحة العيون.

الاجابة :

-التنسيق مع الشركات بجهة قابس في إطار المسؤولية المجتمعية هدف المساهمة بمختلف القطاعات من ضمنها القطاع الصحي تعد أساسا من مشمولات سلطة الاشراف الجهوية وكذلك من اهتمامات نواب مجلس الشعب .

-مع الإفادة أن المدير الجهوي للصحة بقابس قد ساهم في العديد من تدخلات الشركات بالمستشفى ومن أبرها التجهيزات المضمنة بالجدول:

الجهة المانحة	التجهيزات	مكان التركيز	تاريخ التركيز	القيمة المالية التقريبية
ICF	Vidéo-endoscopie Bronchique	قسم الأمراض الصدرية	2019	200 أد
OMV	Tomographie en cohérence optique 3D	قسم جراحة العيون	مارس 2024	100 أد
OMV	Colonne de coelioscopie chirurgicale	قسم الجراحة	أواخر 2024	200أد

السؤال الرابع:

هل تم اعلام الوزارة بعدم مباشرة طبيبة إنعاش منذ 25 ديسمبر 2023رغم الانتداب .

الاجابة :

الانتدابات لفائدة المستشفى الجهوي بقابس بعنوان سنة 2023 بالنسبة لاختصاص الإنعاش الطبي واختصاص الإنعاش والتخدير :

-تم بعنوان سنة 2023 انتداب 01 طبيبة اختصاص الإنعاش الطبي وباشرت مهامها في 11 نوفمبر 2023 + 01 طبيب اختصاص الإنعاش والتخدير وباشر مهامه في 07 جوان 2023 مع برمجة بنهاية سنة 2024 انتداب عدد 02 أطباء اختصاص إنعاش وتخدير وهما حاليا في فترة التربص .

-وحاليا لا وجود لأي إشكال في هذا الصنف من الأطباء عدد 07 أطباء مباشرين الى تاريخ 2024/03/12 (05 مساعدي استشفائي جامعي +02 اختصاص صحة عمومية): 03 أطباء اختصاص الإنعاش الطبي + 04 أأطباء اختصاص الإنعاش والتخدير.

السؤال الكتابي

للنائب النوري جريدي

الموضوع :سؤال/ أسئلة كتابية حول جملة من الإشكاليات الصحة متعلقة بالدائرة القطار بالخير السند

عملا بالفصل 114 من الدستور والفصل 124 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه بالأسئلة التالية إلى السيد وزير الصحة

1)متى تتدخل وزارة الصحة بكل جديَّة لحل وضعيّة بناء سور المستشفى الجهوي صنف ب بالسند هذا السور الذي يعطل بتعطل انجازه تفعيل مد قنوات الأكسجين والغاز ليشرع هذا المستشفى الذى ينتظره أهالينا في السند بفارغ الصبر في العمل ولو مرحليا.

2)ما هي الإجراءات القانونية التي اتخذتها الوزارة في خصوص شبهات التجاوز الإداري لمديري مستشفى القطار ومدير مستشفى بلخير اللذين يصران على استغلال الصلوحيات الإدارية للضغط على الأعوان

3) ما هي خطة الوزارة لتجويد الخدمات الصحية في صف التدخل الصحي الأول لعمادات معتمديات القطار وبلخير والسند

4) لماذا لا تأذن وزارة الصحة للمندوبية الجهوية للصحة بقفصة بتفعيل الإنتدابات الداخلية الخاصة بفئة سائقي سيارات الإسعاف والحال أن النقص فادح والمعنيين بالإنتداب في القطار و بلخير والسند قَضُوا سنوات عديدة في العمل دون تسوية وضعياتهم والمندوب الجهوي للصحة يقفصة على علم بهذه الوضعيات.

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع :حول الإجابة على 04 أسئلة كتابية توجه بها 04 نواب مجلس نواب الشعب .

المرجع :مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000- 0000764

المصاحيب : ملف الإجابة .

تحية طيبة وبعد

تبعا لتعليماتكم المضمنة بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 04 أسئلة كتابية توجه بها 04 أعضاء لمجلس نواب الشعب وهم السادة النوري جريدي (01)

تجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف

والسلام

الاجابة على السؤال الكتابي

للسيد نائب مجلس الشعب

النورى جريدي

المرجع :

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-0000764.

السؤال الأول :

متى تتد خل وزارة الصحة بكل جدية لحل وضعية بناء سور المستشفى الجهوي صنف" ب" بالسند هذا السور الذي يعطل بتعطل إنجازه تفعيل مد قنوات الاكسجين و الغاز ليشرع هذا المستشفى في العمل و لو مرحليا.

الإجابة الأولى :

ملف وضعية بناء سور المستشفى الجهوي صنف" ب "بالسند من مشمولات المجلس الجهوي لولاية قفصة باعتبار أنها اعتمادات المخصصة لذلك محالة من طرف وزارة الصحة وقد تم إسناد الصفقة إلى إحدى المقاولات التي لم تقم بالمطلوب منها فتم فسخ الصفقة وإعادة الإعلان عن طلبات العروض مرة أخرى والعمل على انجاز الأشغال في أسرع الآجال .

السؤال الثاني :

ماهي الإجراءات القانونية التي اتخذتها الوزارة في خصوص شبهات التجاوز الإداري لمديري مستشفى القطار ومدير مستشفى بلخير الذين يصران على استغلال الصلاحيات الإدارية للضغط على الأعوان:

الإجابة الثانية :

الإجراءات القانونية التي اتخذتها الوزارة في خصوص شبهات التجاوز الإداري لمديري مستشفى القطار ومدير مستشفى بلخير الذين يصران على استغلال الصلاحيات الإدارية للضغط على الأعوان :

بالنسبة لمدير المستشفى المحلي بالقطار :

تبعا لتلقي المصالح المعنية لوزارة الصحة الشكوى حول وجود اخلالات بالمستشفى المحلي بالقطار تم انجاز تقرير تفقد اداري ومالي تحت عدد 894 بتاريخ 10 جويلية 2023 والذي لم يتوصل الى اثبات اغلبها ومع ذلك فقد تم لفت نظر ودعوة المعني بالأمر الى تلافيها .

بالنسبة لمدير المستشفى المحلي ببلخير :

تم انجاز تقرير تفقد عدد 1583 بتاريخ 04 ديسمبر 2023 حول تظلم أحد الاعوان ضدّ مدير المستشفى وقد انتهى الى لفت نظر المعني بالأمر الى ضرورة توخي أساليب مهنية من شأنها أن تضمن حسن سير العمل بالمستشفى .

السؤال الثالث :

ما هي في خطة الوزارة لتجويد الخدمات الصحية في صف التدخل الصحي الأول لعماديات القطار وبلخير والسند

الإجابة الثالثة:

تقوم مصالح وزارة الصحة وبالاعتماد على مقترحات المسؤولين بولاية قفصة وبصفة متواصلة على تجويد الخدمات الصحية ومن خلال تفعيل البرامج الوطنية للمنظومة الصحية للخط الأمامي الأوّل وقد تم خلال الفترة الماضية طبقا لمخططات التنمية الجهوية وبدعم من المصالح المركزية لوزارة الصحة القيام بتدخلات مبينة كلاتي :

•عمادة القطار :

-تجديد قسم الاستعجالي والتوليد وإعادة تجهيز هما .

-صيانة وتوسعة مراكز الصحة الأساسية ببوسعد و الأرطس و العمايم (اعتمادات 30 أ.د.)

-بناء قسم لتصفية الدم وهو بصدد التجهيز من قبل المصالح المركزية لوزارة الصحة .

-مشروع إعادة بناء أقسام الطب العام والمخبر والأشعة والمصالح العامة باعتمادات تناهز 05 مليون دينار وتم عرض ملف تقييم العروض على أنظار لجنة الصفقات المختصة بوزارة الداخلية .

•عمادة بلخير :

-تم إعادة بناء قسمي الطب العام و الاستعجالي وتجهيزهما وإدخالها حيّز الاستغلال (1، 2م.د)

-برمجة إعادة بناء قسم التوليد .

-صيانة دورية لكافة مراكز الصحة الأساسية التي تتطلب تدخلا .

.عمادة السند:

- تم إنجاز مشروع بناء مستشفى جهوي جديد تم تجهيزه جزئيا وسيدخل حيز الاستغلال في الفترة القادمة .

-توسعة مركز الصحة الأساسية بزانوش بإضافة مخبر وقسم أشعة مع برمجة مشروع إنجاز قسم الطب العام والمصالح العامة تمويل من التنمية المندمجة بوزارة الصحة .

السؤال الرابع :

لماذا لا تأذن وزارة الصحة للمندوبية الجهوية للصحة بقفصة بتفعيل الانتدابات الداخلية الخاصة بفئة سائقي سيارات الإسعاف والحال أن النقص فادح والمعنيين بالانتداب في القطار وبلخير والسند قضوا سنوات عديدة في العمل دون تسوية وضعياتهم .

الإجابة الرابعة :

-يتم تسوية وضعية عملة الحضائر على أربع دفعات وفقا لبرنامج وطني تحت إشراف مصالح رئاسة الحكومة .

-سيقع اعتماد هذا البرامج لتفادي النقص الحاصل وخاصة في سواق سيارات الإسعاف بالمؤسسات الصحية بولاية قفصة عند يتم تمكين الجهة من تراخيص لانتداب العملة وخاصة سواق سيارات الإسعاف.

السؤال الكتابي

للنائب حاتم الهواوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي

الموضوع :حول برمجة صيدلية الأدوية الخصوصية بجندوبة كداعم أساسي لمستشفى الامراض السرطانية بمركز الولاية .

وبعد الجناب المحترم أنقل لوزارتكم الموقرة المطلب الشعبي الملح في تقريب صيدلية الأدوية الخصوصية لما تتكبده العائلات والمنتفعين من مشاق ومصاريف التنقل للعمران بتونس العاصمة .

نحو لامركزية تعود نفعا على المنتفعين .

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والشكر .

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع :حول إجابة على سؤالان كتابيان توجه بها 02 نواب مجلس نواب الشعب .

المرجع :مكتوبكم عدد ص2024-26-3000- 0000860

المصاحيب : ملف الإجابة .

تحية طيبة وبعد

تبعا لتعليماتكم المضمنة بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على سؤالان كتابيان توجه بها (02) نواب مجلس نواب الشعب .السيد حاتم الهواوي

(01) تجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف.

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

للنائب مجلس الشعب

حاتم الهواري

المرجع :

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-0000860.

السؤال :

حول برمجة بعث صيدلية الأدوية الخصوصية بجندوبة كداعم أساسي لمستشفى الأمراض السرطانية بمركز الولاية لتقريب الخدمات من المواطن وتجنبه النزول للعاصمة وبالتحديد لمصحة الضمان الاجتماعي بالعمران .

الاجابة :

تمول الصيدليات المتواجدة داخل فضاءات مصحات الضمان الاجتماعي المتمركزة بعديد ولايات الجمهورية والخاصة بالأدوية الخصوصية ومن ضمنها الأدوية الخصوصية لعلاج الأمراض السرطانية الى الاشراف المباشر للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كما يتم ذلك بالتنسيق المباشر في شأنها مع الصندوق الوطني للتأمين عن المرض .

ولذا فان وزارة الشؤون الاجتماعية باعتبار اشرافها هيكليا على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكذلك على الصندوق الوطني للتأمين عن المرض هي المعنية بصفة مباشرة بالبرامج المتعلقة بإحداث صيدليات جديدة تهم الأدوية الخصوصية من ضمنها المتعلقة بالأمراض السرطانية

كما أن وزارة الصحة تدعم كل برنامج من شأنه تقريب الخدمات ذات الطابع الصحي للمرضى وأفراد عائلتهم وذلك بصفة تشاركية.

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: حول فصل مجمع الصحة منزل شاكر عقارب وتغيير تسمية من الدائرة الصحيّة منزل شاكر عقارب إلى المستشفى المحلي بمنزل شاكر .

المصاحيب :

*تأهيل وحدة الاستعجالي

*الفصل 7 من الأمر عدد 846 لسنة2002 ،

* الخريطة الصحيّة،

* تقديم المؤسسة

*التجهيزات والعتاد بالدائرة (منزل شاكر عقارب)

تخضع المستشفيات المحليّة في إحداثها إلى المعايير التي ضبطها الأمر عدد 846 لسنة 2002 المؤرخ في 17 أفريل 2002 المتعلّق "**ضبط معايير تصنيف الهياكل الصحية العمومية** ."

ولإحداث مستشفى محلي لا بد من توفّر أقسام أو وحدات في الخدمات الصحية التالية وفقا للفصل 7 من نفس الأمر وهي :

*الطب العام

*التوليد

* التصوير بالأشعة

*التحاليل المخبرية

* الصيدلية

*العيادات الخارجية والاستعجالي

وتبعا لما سبق يمكن القول بأن الدائرة الصحة بمعتمدية منزل شاكر مؤهلة لتتحوّل إلى مستشفى محلي باعتبار وجود صيدلية وإطار طبي متكوّن من 8 أطباء صحة عمومية وطبيبي أسنان و61 تقني وممرض .

- توفر طبيب عيون
- توفر مخبر للتحاليل
- توفر وحدة توليد علما وأنه سيقع تطويرها بدعم من مجلس الجهوي بالولاية بقيمة 100 ألف دينار وباقي المبلغ من وزارة الصحة إثر قبول الدراسة من سلطة الإشراف .
- إلى جانب تأهيل وحدة الاستعجالي منذ سنة 2021 في إطار برنامج التنمية المندمجة حيث تطوّر عدد الأسرة من 02 إلى 06 أسرّة .
- التصوير بالأشعة
- العيادات الخارجية
- قسم الاستعجالي
- قسم أسنان به 2 كراسي و Radio panoramique
- 04 سيارات اسعاف

مع تواجد المقر الإداري لمجمع الصحة الأساسية بمنزل شاكر والذي يشرف على الدائرة الصحية الأساسية بمعتمدية منزل شاكر وفي الحين ذاته على الدائرة الصحية الأساسية بمعتمدية عقارب .

وذلك طبقا للأمر عدد 1260 لسنة 2004 المؤرخ في 31 ماي 2004 يتعلق بإحداث مؤسسات عمومية والذي ينص في الفصل الثاني منه "**يتكون مجمع الصحة الأساسية منزل شاكر عقارب من مراكز الصحة الأساسية بكل من معتمدية منزل شاكر ومعتمدية عقارب ويكون مقرة الإداري بمنزل شاكر .**"

وفي هذا الإطار وسعيا لضمان حقوق المواطنين في الحفاظ على كرامتهم وصحتهم نطلب من سيادتكم الإذن بإحداث مستشفى محلي بمعتمدية منزل شاكر خاصة وأنها تستوفي جميع الشروط القانونية والإدارية وتوفّر البنية التحتية والمعدات، علما وأنّ أقرب مستشفى يوجد بصفاقس ويبعد حوالي 50 كلم إلى جانب حالة الطريق الكارثية .

متى سيتم تغيير تسمية الدائرة الصحيّة لمعتمدية منزل شاكر عقارب إلى المستشفى المحلي بمنزل شاكر لتمكين المواطنين من خدمات صحيّة ناجعة كغيرهم في المعتمديات المجاورة؟

معتمدية منزل شاكر
تقع معتمدية منزل شاكر في ولاية صفاقس وتبعد 45 كم من مقر الولاية ومساحتها 1563,69 كم 2 وتضم 12 عمادة و 16 مركز صحة أساسية كما انها تضم عدد 39344 ساكن سنة 2023 كما تضم عدد 01معاهد ثانوية و03 اعدادية و32 مدرسة دون اعتبار رياض الأطفال و الكتاتيب و التكوين المهني

التجهيزات بالدائرة (منزل شاكر ؛ عقارب)

وزارة الصحة

أحدث مجمع الصحة الأساسية منزل شاكر عقارب بأمر من رئاسة الحكومة عدد 1260 مؤرخ بتاريخ 2004/05/31
مقر الإدارة بمعتمدية منزل شاكر و يضم عدد 02 دوائر صحية و 27 مركز صحة أساسية موزعة على العمادات لتوفير و تقريب الخدمات الصحية للمرضى بمعتمديتي عقارب و منزل شاكر، قانون الإطار :عدد 202 عدد من الإطارات و الاعوان

التجهيزات و العتاد بالدائرة الصحية بمنزل شاكر

- عدد 01الة تصوير بالأشعة
- عدد 02كراسي اسنان
- عدد 01 الة تحاليل طبية Mini automate
- عدد 01من الة NFS
- عدد01 SPECTRO
- عدد 04الة تعقيم
- عدد 01 الة تحاليل quo lab
- الة refractometre
- عدد 01 الة تخطيط على القلب
- عدد 02 الة RCF
- عدد 02 الة SCOPE
- عدد 08 سيارات 03ادراية و 04 اسعاف
- 01 سيارة المدير

التجهيزات و العتاد بالدائرة الصحية بعقارب

- عدد 01 الة تصوير بالأشعة ،
- عدد 02 كراسي اسنان
- عدد 01 الة تحاليل طبية automate
- عدد 01 من الة NFS
- عدد01 SPECTRO
- عدد 06 الة تعقيم
- عدد 01 الة تحاليل quo lab
- عدد01 الة تخطيط على القلب
- عدد 02 الة RCF
- عدد 04 الة SCOPE
- عدد 07 سيارات 03 إدارية و 04 اسعاف
- 01 سيارة غير صالحة للاستعمال حادث مرور

الفصل 7 من 846 لسنة 2002

الفصل 7 ـ يشتمل المستشفى المحلي خاصة على أقسام أو وحدات في الخدمات الصحية التالية :

- الطب العام،
- التوليد،
- التصوير بالأشعة،
- التحاليل المخبرية،
- الصيدلة،
- العيادات الخارجية والاستعجالي.

القسم الثالث

المستشفيات الجهوية

الفصل 8 ـ للمستشفيات الجهوية اختصاص ترابي على مستوى ولاية أو عدة معتمديات.

وبصفة استثنائية يمكن لمستشفى جهوي أن يغطي معتمدية واحدة.

الفصل 9 ـ يشتمل المستشفى الجهوي الموجود بمركز ولاية خاصة على الأقسام التالية :

- قسم الطب،
- قسم الجراحة،
- قسم أمراض النساء والتوليد،
- قسم طب الأطفال،
- قسم طب العيون،
- قسم أمراض الأذن والأنف والحنجرة،
- قسم تقويم الأعضاء،
- قسم أمراض القلب،
- قسم التصوير بالأشعة،
- قسم المخبر،
- قسم الصيدلة،
- قسم العيادات الخارجية،
- قسم الاستعجالي،
- قسم طب الأسنان.

الفصل 10 ـ يمكن إضفاء صبغة القطب ما بين الجهات على أحد أو عدة أقسام تابعة لمستشفى جهوي موجود في مركز ولاية.

ويتم إضفاء صبغة القطب ما بين الجهات وتحديد الولايات التي يشملها بقرار من الوزير المكلف بالصحة العمومية.

ويقصد بالقطب ما بين الجهات على معنى هذا الأمر القسم الذي يعتبر مرجعا في خدمة محددة أو في كامل الخدمات التي يقدمها بالنسبة لمنطقة تشمل عدة ولايات.

الفصل 11 ـ يشتمل المستشفى الجهوي الموجود خارج مركز ولاية على الأقسام الآتي ذكرها :

- قسم الطب،
- قسم الجراحة،
- قسم أمراض النساء والتوليد،
- قسم طب الأطفال،
- قسم التصوير بالأشعة،
- قسم المخبر،
- قسم الصيدلة،
- قسم العيادات الخارجية،
- قسم الاستعجالي،
- قسم طب الأسنان.

ويصفة استثنائية يمكن للمستشفى الجهوي خارج مركز الولاية أن يشتمل على أقسام أخرى.

الفصل 12 ـ يضمّ المستشفى الجهوي في الولايات أو الأقاليم التي بها مقر كلية طب الأقسام التالية على الأقل :

- قسم التصوير بالأشعة،
- قسم التحاليل المخبرية،
- قسم الصيدلة،
- قسم العيادات الخارجية،
- قسم الاستعجالي،
- قسم طب الأسنان.

القسم الرابع

المؤسسات الصحية ذات الصبغة الجامعية

الفصل 13 ـ للمؤسسات الصحية ذات الصبغة الجامعية اختصاص ترابي وطني أو بين الجهات.

الفصل 14 ـ تشتمل المؤسسات الصحية ذات الصبغة الجامعية على أقسام متخصصة بالإقامة أو بدونها وكذلك على وسائل وتجهيزات متلائمة مع اختصاصاتها.

الفصل 15 ـ يمكن أن تمنح الصبغة الجامعية إلى بعض المؤسسات أو الأقسام الاستشفائية أو الصحية بمقتضى قرار مشترك من الوزيرين المكلفين بالتعليم العالي وبالصحة العمومية وذلك طبقا للأحكام التشريعية الجاري بها العمل.

كما يمكن سحب الصبغة الجامعية من المؤسسات أو الأقسام الاستشفائية أو الصحية بمقتضى قرار مشترك من الوزيرين المكلفين بالتعليم العالي وبالصحة العمومية.

الفصل 16 ـ تصنف المؤسسات الصحية ذات الصبغة الجامعية إلى مؤسسات عامة متعددة الاختصاصات ومؤسسات متخصصة.

وتشتمل كل مؤسسة على أقسام طبية أو فنية أو الاثنين معا.

الفصل 17 ـ تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر وخاصة منها الأمر عدد 884 لسنة 1992 المؤرخ في 11 ماي 1992 والمشار إليه أعلاه.

الفصل 18 ـ وزراء المالية والتعليم العالي والصحة العمومية مكلفون، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 17 أفريل 2002.

زين العابدين بن علي

الفصل (2) الأمر عدد 1260 لسنة 2004

بمقتضى أمر عدد 1257 لسنة 2004 مؤرخ في 2 جوان 2004.

كلّف السيد عبد الرزاق الجباس، أستاذ أول للتربية البدنية، بمهام رئيس مصلحة المتابعة والتقييم بإدارة التربية البدنية والأنشطة الرياضية في الوسط المدرسي بالإدارة العامة للتربية البدنية والتكوين وعلوم الرياضة بوزارة الرياضة.

بمقتضى أمر عدد 1258 لسنة 2004 مؤرخ في 2 جوان 2004.

كلّف السيد توفيق حامدي، أستاذ أول للتربية البدنية، بمهام رئيس مصلحة التفقد والإرشاد البيداغوجي بالمدارس الإعدادية وبالمعاهد الثانوية والعليا بإدارة التفقد والإرشاد البيداغوجي بوزارة الرياضة.

بمقتضى أمر عدد 1259 لسنة 2004 مؤرخ في 2 جوان 2004.

كلّفت السيدة منية باديس ولدت بوليفي، متصرف، بمهام رئيس مصلحة الشؤون الإدارية والمالية بالمندوبية الجهوية للرياضة بأريانة بوزارة الرياضة.

وزارة الصحة العمومية

أمر عدد 1260 لسنة 2004 مؤرخ في 31 ماي 2004 يتعلق بإحداث مؤسسة عمومية.

إن رئيس الجمهورية،

باقتراح من وزير الصحة العمومية،

بعد الاطلاع على القانون عدد 63 لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991 المتعلق بالتنظيم الصحي وخاصة الفصل 17 منه،

وعلى الأمر عدد 1064 لسنة 1974 المؤرخ في 28 نوفمبر 1974 المتعلق بضبط مهمة وزارة الصحة العمومية ومشمولات أنظارها،

وعلى الأمر عدد 1634 لسنة 1981 المؤرخ في 30 نوفمبر 1981 المتعلق بالتنظيم العام الداخلي للمستشفيات والمعاهد والمراكز المختصة التابعة لوزارة الصحة العمومية،

وعلى الأمر عدد 846 لسنة 2002 المتعلق بضبط معايير تصنيف الهياكل الصحية العمومية،

وعلى رأي وزير المالية،

وعلى رأي المحكمة الإدارية.

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول ـ تحدث مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تسمى "مجمع الصحة الأساسية منزل شاكر عقارب".

وتتمتع المؤسسة المذكورة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتلحق ميزانيتها ترتيبيا بالميزانية العامة للدولة وتخضع لإشراف وزارة الصحة العمومية.

الفصل 2 ـ يتكون مجمع الصحة الأساسية منزل شاكر عقارب من مراكز الصحة الأساسية بكل من معتمدية منزل شاكر ومعتمدية عقارب ويكون مقره الإداري بمنزل شاكر.

الفصل 3 ـ وزيرا المالية والصحة العمومية مكلفان، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 31 ماي 2004.

زين العابدين بن علي

تسميات

بمقتضى أمر عدد 1261 لسنة 2004 مؤرخ في 28 ماي 2004.

كلّف السيد الحبيب عيسى، متصرف، بوظائف كاهية مدير التصرف الإداري والمالي بالمركز الجهوي لنقل الدم بسوسة.

بمقتضى أمر عدد 1262 لسنة 2004 مؤرخ في 28 ماي 2004.

كلّف السيد نجيب عوين، متصرف، بوظائف متفقد إداري للصحة العمومية بالتفقدية الإدارية والمالية بوزارة الصحة العمومية.

بمقتضى أمر عدد 1263 لسنة 2004 مؤرخ في 28 ماي 2004.

كلّف الدكتور محمد لسعد المصمودي، طبيب مختص للصحة العمومية، بمهام رئيس قسم استشفائي صحي بمستشفى الحبيب بورقيبة بمدنين (قسم المسالك البولية).

قرار من وزير الصحة العمومية مؤرخ في 25 ماي 2004 يتعلق بفتح مناظرة بالمواد لانتداب أطباء رؤساء للصحة العمومية.

إن وزير الصحة العمومية،

بعد الاطلاع على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي تممته أو نقحته وخاصة منها القانون عدد 20 لسنة 2003 المؤرخ في 17 مارس 2003،

وعلى الأمر عدد 230 لسنة 1991 المؤرخ في 4 فيفري 1991، المتعلق بضبط النظام الأساسي للسلك الطبي الاستشفائي الصحي وعلى جميع النصوص التي تممته أو نقحته وخاصة منها الأمر عدد 2265 لسنة 1999 المؤرخ في 11 أكتوبر 1999،

وعلى قرار وزير الصحة العمومية المؤرخ في 26 نوفمبر 1991، المتعلق بضبط شروط المشاركة والقبول في المناظرة بالمواد لانتداب أطباء رؤساء للصحة العمومية.

قرر ما يأتي :

الفصل الأول ـ تفتح بوزارة الصحة العمومية يوم 18 نوفمبر 2004 والأيام الموالية، مناظرة بالمواد لانتداب 25 طبيبا رئيسا للصحة العمومية طبقا لأحكام الأمر المشار إليه أعلاه عدد 230 لسنة 1991 المؤرخ في 4 فيفري 1991 وأحكام القرار المذكور أعلاه المؤرخ في 26 نوفمبر 1991.

الفصل 2 ـ يغلق سجل الترشحات يوم 18 أكتوبر 2004.

تونس في 25 ماي 2004.

وزير الصحة العمومية

الحبيب مبارك

اطلع عليه

الوزير الأول

محمد الغنوشي

1. تقديم المؤسسة

اسم المؤسسة :مجمع الصحة الأساسية منزل شاكر عقارب الصنف : أ ☒ ب ☐ ج ☐	المدير(ة) :سلمى الربعي
تاريخ الإحداث: امر عدد 1260لسنة 2004 المؤرخ في 31 ماي 2004	الصبغة القانونية : مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية
الهاتف :70224930	العنوان :منزل شاكر كم 45
البريد الإلكتروني : Selma,rebai@rns.tn	موقع الواب:
	الفاكس : 74285011

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع: حول إجابة على 04 سؤال كتابي توجه بها 04 نواب مجلس نواب الشعب.

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000- 000098

المصاحيب: ملف الإجابة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لتعليماتكم المضمنة بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 04 سؤال كتابي توجه بها 04 نواب مجلس نواب الشعب .وهم السادة حسن جربوعي (01)

تجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

للسيد نائب مجلس الشعب

حسن جربوعي

المرجع :

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-0000986

السؤال :

متى سيتم تغيير تسمية الدائرة الصحية لمعتمدية منزل شاكر عقارب من ولاية صفاقس الى المستشفى المحلي بمنزل شاكر على غرار المعتمديات المجاورة .

مع الملاحظ أنه تمت الإجابة سابقا ب :

"حول تحويل الدائرة الصحية بمنزل شاكر عقارب الى مستشفى محلّي، نعلمكم أنه في إطار النهوض بالخط الأول بالجهة الصحية بصفاقس وسعيا لتقريب الخدمات من المواطن فإننا بصدد اعداد دراسة استراتيجية جهوية لتطوير خدمات الخط الأول خاصة بكل من دائرتي منزل شاكر وعقارب .أما في الوقت الحاضر فان إحداث مستشفى محلّي بمنزل شاكر لا يعتبر من الأولويات وذلك لعدة اعتبارات منها :

خلال سنة 2023 بلغ عدد المرضى الوافدين على قسم الاستعجالي بالدائرة الصحية منزل شاكر 6807 وعلى قسم الولادات 83 حالة مقابل 38 ولادة فقط والباقي وقع تحويلهن .كما أنّ المساحة الجغرافية الممتدة لهذه المنطقة تحول دون اللجوء إلى هذه الدائرة الصحية مما يضطر المواطنين للذهاب إلى المناطق المجاورة على غرار الحنشة وذلك لقرب المسافات ولتوفر أكثر عدد من وسائل النقل .

ولكن يبقى مشروع إحداث دائرة صحية بمنزل شاكر وفصلها عن عقارب في الوقت الحالي يمكن أن يحسن الخدمات الصحية في انتظار النظر لاحقا على المدى المتوسط إحداث مستشفى محلي بمنزل شاكر"

التسائل الجديد :

لذا ما هي المبررات لاختيار إرساء مستشفى محلي في عقارب في حين أن المعدات الطبية والصحية متوفرة في كل من المجمع الصحي بعقارب والمجمع الصحي بمنزل شاكر متماثلة ان لم نقل أن ما هو متوفر من بنية تحتية بمنزل شاكر أهم باعتبار توفر موارد بشرية وصيدلية .

الإجابة :

لم يقع برمجة إرساء مستشفى محلي في عقارب من ولاية صفاقس وكذلك الشأن بمنزل شاكر بنفس الولاية مع التأكيد أن البنية التحتية للدائرتين الصحية متقاربة:

حسب المعطيات التالية الخاصة بالدائرة الصحية بمنزل شاكر والدائرة الصحية بعقارب وهي كما يلي

1)توجد بمعتمدية منزل شاكر ومعتمدية عقارب دائرتان صحيتان وهما : الدائرة صحية منزل شاكر (16 مركز صنف أ منهم 09 بنسق عيادة /6) والدائرة الصحية بعقارب (12 مركز صنف أ منهم 05 بنسق عيادات 6/1) ، ولهاتين الدائرتين نفس التركيبة الهيكلية وتخضع كلتاهما إداريا إلى مجمع الصحة الأساسية منزل شاكر عقارب وتجدون صحبة هذا المكتوب نسخة من قرار وزارة الصحة الذي يتعلق بضبط عدد مراكز وأقسام مجمع الصحة الأساسية بمنزل شاكر وعقارب وطبيعتها وطاقة استيعابها

2)أما فيما يخص تغيير التسمية فإنه يجب العمل بالأمر عدد 846لسنة 2002 المؤرخ في 17 أفريل المتعلق بضبط معايير تصنيف الهياكل الصحية العمومية

3/وذلك حسب المعطيات الإحصائية للدائرتين الصحيتين منزل شاكر وعقارب :

المعتمدية	عدد السكان	عدد العيادات الطبية	عدد عيادات قسم الاستعجالي	عدد الأطباء	عدد الصيادلة	عدد أطباء الأسنان	عدد الأعوان الشبه طبيين
منزل شاكر	40203	33846 منهم 12726 بمركز الدائرة	4680	8	1	2	64
عقارب	44048	45393 منهم 25835 بمركز الدائرة	20439	9	1	2	76

4/ نوعية التجهيزات الطبية ووسائل النقل المتوفرة في كل من الدائرة الصحية منزل شاكر والدائرة الصحية بعقارب متقاربة من حيث النوعية والعدد.

السؤال الكتابي

للنائب عبد القادر عمار

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي

الموضوع :بخصوص مراكز التكوين المهني في مجال الصحة .

تلقينا عدة تشكيات من مواطنين تمّ التحيل عليهم عن طريق هياكل تكوين مهني ناشطة في المجال الشبه الطبي.

مع العلم أن هذه الاختصاصات مجمدة بمقتضى منشور بتاريخ 27جويلية2021 . حيث صدمنا مما شهدناه من عمليات تحيل وابتزاز وتحرش خلال برنامج الحقائق الأربعة الذي تم بثه يوم 09 جانفي 2024

كما تأكدنا أن هؤلاء المتربصين يقومون بتربصات داخل المستشفيات العمومية والمصحات الخاصة دون وجه حق مما قد يسبب في إلحاق الضرر بصحة المواطن .

وباتصالنا بالغرفة الوطنية لهياكل التكوين المهني التي أكدت لنا أنها راسلت وزارتكم ومصالحكم مئات المرات حول ظاهرة التكوين العشوائي في الاختصاصات الشبه طبية والطب البديل وكلّ ما يضر بصحة المواطن لكن الوزارة لم تتفاعل مع كلّ التنبيهات والمراسلات.

وعليه فإننا نطلب من سيادتكم اتخاذ الإجراءات العاجلة في هذا الموضوع وموافاتنا بأهم القرارات المتخذة في الغرض .

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع :حول الإجابة على 04 أسئلة كتابية توجه بها 04 نواب مجلس نواب الشعب .

المرجع :مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000- 0000764

المصاحيب : ملف الإجابة .

تحية طيبة وبعد

تبعا لتعليماتكم المضمنة بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 04 أسئلة كتابية توجه بها 04 أعضاء لمجلس نواب الشعب وهم السادة عبد القادر عمار (01)

تجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف

والسلام

الاجابة على السؤال الكتابي

للسيد نائب مجلس الشعب

عبد القادر عمار

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-306- 0000764

السؤال :

تلقينا عدة تشكيات من مواطنين تم التحيل عليهم عن طريق هياكل تكوين مهني ناشطة في المجال الشبه الطبي والمجمدة بمقتضى منشور بتاريخ 27 جويلية 2021 الى جانب محتوى برنامج الحقائق الأربعة الذي تم بثه يوم 09 جانفي 2024 وكذلك ظاهرة التكوين العشوائي في الاختصاصات الشبه الطبية والطب البديل وقيام المتربصين بتربصاتهم داخل المستشفيات العمومية الخاصة دون وجه حق مما يسبب في الحاق الضرر بصحة المواطن.

لذا المطالبة من الوزارة الاتخاذ الإجراءات العاجلة في الخصوص مع الموافاة بأهم القرارات المتخذة .

الإجابة :

تبعا لمضمون السؤال الكتابي والمتعلق بالإجراءات وبأهم القرارات المتخذة في خصوص التشكيات الصادرة عن مواطنين الذين وقع التحيل عليهم من قبل مراكز خاصة للتكوين المهني في المجال شبه الطبي وما تم بثه في حلقة برنامج الحقائق الأربعة نفيدكم بالمعطيات التالية:

-تم إعداد منشور مشترك بين وزارة الصحة العمومية ووزارة التربية والتكوين مؤرخ في 24 ديسمبر 2009 يتعلق بتعاطي نشاط التكوين في المجال شبه الطبي.

- تم إيقاف إسداء رخص لإحداث مؤسسات تكوينية خاصة جديدة في مستوى التكوين المهني الاختصاصات شبه الطبية انطلاقا من السنة التكوينية 2011-2012 بناء على قرارات مجلس وزاري منعقد بتاريخ 05 ماي 2011.

-تم تعليق التكوين في اختصاص" مساعد صحي "انطلاقا من السنة التكوينية 2011-2012 وذلك بجميع المؤسسات العمومية والخاصة للتكوين المهني في إطار ترشيد التكوين في المجال شبه الطبي وحرصا على ضمان تشغيلية أفضل لطالبي التكوين بما يتوافق والحاجيات الحقيقية لسوق الشغل .

-صدور بلاغ مشترك بين وزارة الصحة ووزارة التشغيل والتكوين المهني سنويا يتعلق بالمؤسسات التكوينية الخاصة الناشطة في المجال شبه الطبي المرخص فيها والمتحصلة على تنظير.

- تم إعلام المديرين الجهويين للصحة بهذا الإجراء ودعوتهم إلى التثبت من صحة الشهادات العلمية في هذا الاختصاص على مستوى الانتدابات بالتنسيق مع الوحدة المركزية لتكوين الإطارات وقد تم اكتشاف حالات غش وتم اتخاذ الإجراءات الضرورية.

-تم التذكير بمقتضى مذكرة الإدارات الجهوية للصحة ومختلف الهياكل الصحية العمومية بعدم قبول متربصين راجعين بالنظر إلى هياكل غير مرخص لها أو غير متحصلة على التأهيل في إحدى الاختصاصات شبه الطبية.

-تفعيل اللجنة المشتركة حيث تمت دعوة وزارة التشغيل والتكوين المهني الى عقد اجتماعات مشتركة لاتخاذ الإجراءات الضرورية تجاه مؤسسات التكوين العشوائي التي طالما تتعمد نشر بلاغات على شبكات التواصل الاجتماعي وتضليل المواطنين في الاختصاصات شبه الطبية وتشديد العقوبات باعتبار أن وزارة التشغيل والتكوين المهني هي الهيكل المشرف على إسناد الترخيص وسحبه وتنظير الشهادات وتسليط العقوبات وفقا للتراتيب الجاري بها العمل .

-العمل على تحيين النصوص القانونية المتعلقة بالاختصاصات شبه الطبية بعد بروز اختصاصات جديدة (طب البديل، ....) لتنظيم

ممارسة هذه المهن حسب التراتيب الجاري بها العمل والتصدي للتكوين العشوائي.

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع :أسئلة كتابية حول مستشفى قرمبالية .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

الرجاء تمكيني من نسخة من الميزانية المبرمجة لمستشفى قرمبالية لسنة 2024 والمنجزة للسنوات الثلاث الأخيرة .

الرجاء تمكيني من قائمة المشاريع المعطلة والمبرمج إنجازها في مستشفى قرمبالية سنة 2024 والمشاريع المنجزة في الثلاث السنوات الأخيرة

الرجاء تمكيني من قائمة في المعدات المزمع تقديمها لمستشفى قرمبالية لسنة 2024 والتي قدمت في السنوات الثلاث الأخيرة.

الرجاء تمكيني من قائمة مفصلة في المعدات الطبية التي تحصل عليها مستشفى قرمبالية مع تحديد الحالة (معطب او يعمل) (موجود أو غير موجد) واسم المتبرع .

إلى متى يتواصل العمل في قسم الجراحة بدون استعمال الة المنظار ومتى سيقع توفير هذه الآلة؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

والسلام

الموضوع: حول إجابة على سؤالان كتابيان توجه بها 02 نواب مجلس نواب الشعب .

المرجع: مكتوبكم **عدد** ص-2024-26-3000- 0000860

المصاحيب: ملف الإجابة .

تحية طيبة وبعد

تبعا لتعليماتكم المضمنة بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على سؤالان كتابيان توجه بها 02 نواب مجلس نواب الشعب وهم السيد حاتم الهواوي (01) و محمد علي فنيرة (01).

تجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف

والسلام

السؤال الكتابي

من السيد النائب

محمد على فنيرة

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2024-26-3000-00000860

مضمون السؤال الكتابي والاجابات :

1/ التمكين من الميزانية لمستشفى قرمبالية من ولاية نابل 2024 والمنجزة للسنوات الثلاثة السابقة الأخيرة:

***موارد ميزانية مستشفى قرمبالية:**

إجابة السيد وزير الصحة

	2021	2022	2023	2024
منحة الدولة بعنوان التأجير	270.000.000	270.000.000	285.000.000	290.000.000
منحة الدولة بعنوان التسيير	1.050.000.000	1.300.000.000	1.620.000.000	1.745.000.000
الموارد المتأتية من نشاط المستشفى	650.000.000	500.000.000	665.000.000	685.000.000
المجموع	2.020.000.000	2.070.000.000	2.570.000.000	2.720.000.000

ولمزيد الحصول على المعطيات الاضافية يمكن التنسيق المباشر مع السيد مدير المستشفى

2/التمكين من قائمة المشاريع المعطلة و المبرمج إنجازها في مستشفى قرمبالية سنة 2024 والتي قدمت في السنوات الأخيرة :

-لا توجد حاليا مشاريع تعتبر معطلة مع الإفادة ما يلي :

*مستوصف بني وائل ببو عرقوب تم ترسيم الاعتمادات البناء الخاصة به سنة 2024 من طرف وزارة الصحة وسيتم تفويضها جهويا .

*تم اجراء الدراسة للتكلفة المالية التقديرية بنهاية سنة 2023 لتكلفة مشروع توسعة وحدة طب الأسنان ببو عرقوب هدف برمجة تخصيص اعتمادات لفائدته بمشروع ميزانية الوزارة سنة 2025.

*تجديد شبكة الكهرباء القسط الثاني لمستشفى قرمبالية في انتظار تخصيص الاعتمادات المالية الكافية سنة 2025.

-المشاريع المنجزة

-تهيئة مستوصف خنقة الحجاج (في طور الإنجاز).

3/ القائمة في المعدات الهامة والغير الطبية وسيارات الإسعاف المزمع تقديمها لمستشفى قرمبالية سنة 2024 والسنوات الثلاثة السابقة :

*سيارات الإسعاف

-02 سيارة إسعاف 8 تم تسلمها جوان 2021.

-01 سيارة إسعاف تم تسلمها جوان 2023.

4/ القائمة في المعدات الهامة الطبية المزمع تقديمها لمستشفى قرمبالية سنة 2024 والسنوات الثلاثة السابقة :

***المعدات الطبية المقدمة خلال سنة 2023**

*Semi Automate d'hémostase.

*Aspirateur chirurgical.

*Défibrilateur avec scope.
*Analyseur d'électrolytes
*Appareil ultra-son intellect.
*Appareil du désinfection

***المعدات الطبية المقدمة 2024**

4 ألات لتصفية الاصطناعي للدم.

5/متى يتواصل العمل في قسم الجراحة لمستشفى قرمبالية بدون استعمال الة المنظار ومتى سيقع توفيرها :

تم توفير خلال سنة 2023 الة الجراحة بالمنظار وحسب الأولوية لفائدة قسم الجراحة العامة بمستشفى الطاهر المعموري والذي يشع على جميع جهات ولاية نابل في إطار التعويض الطارئ لنفس الالة المعطلة مع برمجة اقتناء نفس الآلة لفائدة مستشفى قرمبالية ضمن برنامج الاقتناءات المجمعة للوزارة على حساب الاعتمادات لسنة 2024.

السؤال الكتابي الأول

للنائب محمود العامري

الموضوع :سؤال كتابي الى السيد وزير الصحة عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

سيد الوزير، في إطار متابعتنا لمشاغل ومشاكل القطاع الصحي بجهة سوسة بلغتنا عديد التشكيات من مواطني وادي لاية بمعتمدية القلعة الصغرى حول الخدمات الصحية المسداة بمركز الصحة الأساسية بالمنطقة ، حيث يفتقر هذا المركز لطب الاختصاص كما نحيطكم علما سيد الوزير أنه تم التخلي على حصة يوم الخميس المبرمجة كل أسبوع و الاقتصار على حصة واحدة مما أثر على جودة الخدمات وما نتج عنه معاناة متساكني منطقة وادي لاية وتنقلهم للعلاج خصوصا أن هذه المنطقة تبعد مسافة طويلة عن أقرب مركز صحة أساسية في منطقة النقر كما نشير الى صعوبة تنقل المواطنين الى مراكز أساسية أخرى لعدم توفر وسائل النقل المنتظم والغير منتظم .

وعليه نسألكم سيد الوزير :

لماذا تم التخلي على حصة يوم الخميس بمركز الصحة الأساسية بوادي لاية؟

متى يتم تدعيم هذا المركز بطب الاختصاص؟

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع :حول إجابة على 04 سؤال كتابي توجه بها 04 نواب مجلس نواب الشعب .

المرجع : مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000- 0000986

المصاحيب : ملف الإجابة .

تحية طيبة وبعد

تبعا لتعليماتكم المضمنة بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 04 سؤال كتابي توجه بها 04 نواب مجلس نواب الشعب وهم السادة محمود العامري (01)

تجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف

والسلام

السؤال الكتابي

من السيد النائب

محمود العامري

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2024-26-3000-00000986

السؤال الكتابي:

-لماذا تم التخلي على حصة يوم الخميس المبرمجة سابقا بمركز الصحة الأساسية بوادي لاية بمعتمدية القلعة الصغرى من ولاية سوسة و الاقتصار على حصة واحدة مما أثر على جودة الخدمات و تنقل المواطنين للعلاج .

ومتى سيتم تدعيم هذا المركز بطب الاختصاص .

الإجابة:

يأمن حاليا مركز الصحة الأساسية بوادي لاية بمعتمدية القلعة الصغرى من ولاية سوسة عيادة أسبوعية كل يوم خميس ولا يتجاوز في كل الحالات 15 مستفيدا الى جانب عيادة يومية للصحة الانجابية وعيادة أسبوعية في طب العيون مع الإفادة أنه تم الانقطاع الوقتي للعيادة الطبية الأسبوعية الثانية في الطب العام كل يوم

الاثنين أمام النقص الحاصل في عدد الأطباء بالدائرة الصحية للقلعة الكبرى (02 أطباء صحة عمومية أحيلوا على الشرف المهنة لبلوغهما سن التقاعد و01 طبيبة أخرى بنهاية مدة العمل في اطار الخدمة المدنية) هذا وتجدر الإشارة وأنه قد تم برمجة إعادة العمل في بداية شهر جوان 2024 بنظام الحصتين في الأسبوع لعيادات الطب العام واضافة عيادة أسبوعية لكل من اختصاص أمراض القلب وأمراض النساء عن طريق التعاقد.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمود العامري

الموضوع :سؤال كتابي الى السيد وزير الصحة عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

سيد وزير الصحة، كنت قد تقدمت لسيادتكم في مداخلة سابقة بمطلب مستعجل لإحداث قسم استعجالي بمعتمدية سيدي الهاني لنظرا لبعدها مسافة طويلة على أقرب المستشفيات الجامعية والجهوية (35 كلم على مستشفيات فرحات حشاد و سهلول 27 - كلم على مستشفى مساكن) كما تمت اجابتنا يوم الثلاثاء 7 نوفمبر 2023 بعد السؤال الكتابي الذي توجهنا به لسيادتكم بأن **" الإدارة حريصة على توفير وحدة اسعاف متنقلة بسيدي الهاني فور توفر الموارد البشرية اللازمة في أنسب الآجال "**

سيد وزير الصحة، غياب قسم استعجالي اليوم في معتمدية سيدي الهاني انجر عنه تأخر الإسعافات الضرورية اللازمة وبالتالي صعوبة انقاذ الأرواح البشرية وتسجيل الوفايات .

وعليه نسألكم **متى يتم توفير وحدة اسعاف متنقلة بسيدي الهاني الى حين انجاز قسم استعجالي؟**

متى يتم احداث قسم استعجالي بمعتمدية سيدي الهاني؟

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع :حول الإجابة على 04 أسئلة كتابية توجه بها 04 نواب مجلس نواب الشعب .

المرجع :مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000-0000764.

المصاحيب : ملف الإجابة .

تحية طيبة وبعد

تبعا لتعليماتكم المضمنة بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 04 أسئلة كتابية توجه بها 04 أعضاء المجلس نواب الشعب محمود العامري (01)

تجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف

والسلام

الاجابة على السؤال الكتابي

للسيد نائب مجلس الشعب

محمود العامري

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-0000764

السؤال :

متى يتم توفير وحدة الإسعاف الطبي المتنقل SMUR بسيدي الهاني الى حين انجاز قسم استعجالي وبرمجته (مع الإفادة أن الوزارة أجابت في شهر نوفمبر 2023 بأن" الإدارة حريصة على توفير وحدة اسعاف متنقلة بسيدي الهاني فور توفر الموارد البشرية اللازمة في أنسب الأجال "

الإجابة :

في إطار حرص وزارة الصحة على توفير وحدة اسعاف متنقلة SMURبسيدي الهاني فور توفر الموارد البشرية اللازمة والمتمثلة في 02 سواق و04 إطارات شبه الطبية و ذلك ضمن الانتدابات المبرمجة بعنوان سنة 2024

السؤال الكتابي

مختار عبد المولى للنائب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا

الموضوع: حول تحويل الدائرة الصحية بمعتمدية ذهيبة إلى المستشفى محلي .

السيد الوزير المحترم ، أتشرف بإفادتكم ان القطاع الصحي في معتمدية الذهيبة يفتقر الى عديد النواقص وغير قادر على تحمل بعض الحالات الذي يستوجب التدخل فيها نظرا لعدم توفر التجهيزات المتطورة والاطار الطبي المختص، وهذا راجع الى افتقاره الى مركز استعجالي متطور وسيارات الاسعاف ويجعله خارج المنظومة وغير راجع بالنفع على المنطقة ولا يفي بالحاجة في الوقت الراهن، وغير جاهز لأي طارئ خاصة امام حالات الحوادث الخطيرة والخسائر البشرية في تلك المناطق مما استوجب في بعض الاحيان نقل الحالات بالمروحية إلى المستشفيات لتلقي الاسعاف،

سيدي الوزير المحترم، نظرا لارتفاع الوفدين على المعبر الحدودي بالذهيبة دخولا وخروجا مرورا بمعتمدية الذهيبة فبات من الضروري تحويل الدائرة الصحية بالذهيبة إلى مستشفى محلي وتجهيزه بالمعدات اللازمة والضرورية.

إضافة سيدي المحترم الى معاناة اهالي الذهيبة وخاصة كبار السن وذوي الاحتياجات الخصوصية الذي ارهقهم المرض وبعد المرافق الصحية وتعليق أمالهم على القوافل الصحية ناردة الزيارة الى تلك المناطق، يطالبون بتحويل الدائرة الصحية بالذهيبة الى المستشفى محلي وبقسم استعجالي متطور ومجهز بكل التجهيزات اللازمة وخاصة سيارات اسعاف رباعية الدفع نظرا للطبيعة الريفية لمعتمدية الذهيبة الحدودية .

السؤال :متى سيعلن السيد الوزير المحترم ويتم تحويل الدائرة الصحية بمعتمدية الذهيبة إلى المستشفى محلي قادر على إسداء الخدمات الصحية اللازمة .

والسلام .

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع :حول إجابة على 04 سؤال كتابي توجه بها 04 نواب مجلس نواب الشعب

المرجع :مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000- 0000986

المصاحيب : ملف الإجابة .

تحية طيبة وبعد

تبعا لتعليماتكم المضمنة بالمرجع المشار اليه أعلاه حول الإجابة على 04 سؤال كتابي توجه بها 04 نواب مجلس نواب الشعب وهم السادة مختار عبد المولى (01)

تجدون طي هذا المكتوب المعطيات حول هذا الملف

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

للسيد نائب مجلس الشعب

مختار عبد المولى

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-0000986

السؤال :

متى سيتم الإعلان على مشروع تحويل الدائرة الصحية بمعتمدية الذهيبة- ولاية تطاوين - الى مستشفى محلي قادر على إسداء الخدمات الصحية اللازمة ومركز استعجالي متطور ومجهز وخاصة توفير سيارات رباعية الدفع نظرا للطبيعة الريفية المعتمدية الذهيبة الحدودية .

الاجابة :

تشمل الدائرة الصحية" ذهيبة " على 03 مراكز للصحة الأساسية :02صنف 1 و 01 صنف 4 مع توفر تجهيزات طبية 01 : مخبر و 01وحدة أشعة و 01 وحدة طب أسنان و 03 سيارات اسعاف صنف "ب "و يباشر به 03 أطباء طب عام و 01 طب أسنان و 12 فنيين سامين و 20 ممرض و 09 مساعدي تمريض و 03 اداريين و07 عملة وسواق .

علما وأن الدائرة الصحية" ذهيبة "تقدم خدمات صحية سنويا متقاربة للمعايير المعتمدة باعتبار عدد المتساكنين بها (ما يقارب 4500 ساكن (كما سيتم دعمها بنهاية سنة 2024 بتجهيزات طبية تهم المراقبة الطبية المتنقلة:

(moniteur de surveillance et moniteur foetal)والة لتخطيط القلب (Electro cardiographe 6 pistes)وسيارة خدمات ونقل.

كما أن هذه الدائرة تابعة هيكليا لمستشفى رمادة مما يخول مرونة الدعم والتكامل في تقديم الخدمات الصحية من ضمنها الاستعجالية عند الاقتضاء مع عدم توفر حاليا المعايير المعتمدة لتحويلها الى مستشفى محلي ضمن الأولويات الحالية لولاية تطاوين.

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى سبائطي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: طلب تحويل مركز الصحة الأساسية بعمادة الميدة من معتمدية وذرف ولاية قابس إلى مستوصف صنف 4.

المصاحيب:

•مطلب من مواطني عمادة الميدة معتمدية وذرف ولاية قابس موجه على السيد وزير الصحة بتاريخ 30 جوان 2023

•قائمة امضاءات

وبعد أن توصلت بمراسلة من عدد من متساكني عمادة الميدة التابعة ترابيا لمعتمدية وذرف ولاية قابس موضوعها طلب تحويل مركز الصحة الأساسية الموجود بها إلى مستوصف صنف 4 وسعيا منا إلى تجويد الخدمات الصحيّة المسداة للمواطن وتجويدها وتقريبها منه خاصة في المناطق الداخليّة، أتوجّه إليكم بالسؤال التالي :

ما مدى إمكانية تحويل مركز الصحة الأساسية الموجود بعمادة الميدة إلى مستوصف صنف 4؟

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

للسيدة نائبة مجلس الشعب

نور الهدى سبائطي

المرجع :

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-0000986

السؤال :

ما مدى إمكانية تحويل مركز الصحة الأساسية بعمادة الميدة من معتمدية وذرف ولاية قابس الى مستوصف صنف 4 استجابة الى تطلعات مواطني العمادة

الاجابة :

يصنف حاليا مركز الصحة الأساسية بعمادة الميدة من معتمدية وذرف ولاية قابس صنف "2":

- يقدم خدمات صحية لفائدة 1214 نسمة من متساكني الجهة .

-بمعدل عيادة الطبيب واحدة في الاسبوع .

-وعيادة الصحة الإنجابية بمعدل 01 عيادة في كل 15 يوما

-و01 عيادة التلاقيح كل 03 أسابيع .

-بمعدل العيادات: 19.3 مريض / الاسبوع .

-أقرب مركز صحة اساسية على بعد 3 كم .

-البعد على المستشفى المحلي بوذرف 10 كم .

كما أن المعايير المعتمدة من طرف اللجنة الوطنية لأحداث وتطوير وتعويض مراكز الصحة الأساسية للارتقاء بتصنيف المركز من صنف 2 إلى صنف 3 أو 4 غير متوفرة حاليا و الملخصة في الحاجيات الأساسية المطلوب توفيرها حاليا (عدد العيادات 6/6 ، عيادة القابلة 6/3، عيادة التلاقيح 6/1 باعتبار الكثافة السكنية معدلات العيادات الطبية للسنوات الفارطة) و يندرج ذلك في حسن حوكمة الإمكانيات المتاحة للمنظومة الصحية وتوزيعها حسب الأولويات والحاجيات والتوازنات الجهوية والمحلية.

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتقدم بسؤال كتابي.

الموضوع :وضعية عمارة وزارة التربية حي الجمهورية سليانة .

تحية طيبة وبعد،

يشكو متساكني عمارة ديوان مساكن وزارة التربية بحي الجمهورية سليانة من تأكل البنية التحتية بما في ذلك قنوات الصرف الصحي وانعدام الصيانة، مع العلم أنّ ديوان مساكن أعوان التربية يوظف زيادة بـ 5% من معلوم الكراء كل سنة على المتسويغين .

لذا نتساءل عن أسباب عدم صيانة هذه المساكن ومدى التزام ديوان مساكن أعوان التربية بالمحافظة

على ملك الوزارة المعدّ لصالح أعوانها؟ ولماذا لا يتم إيجاد حلول للصيانة بالتعاون مع المتساكنين؟

وتقبلوا سيدي فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن سؤالين كتابيين .

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 22 مارس 2024 تحت عدد ص-2024-26-3000-0000984

المصاحيب: بطاقتان (02) حول سؤالين كتابيين .

وبعد تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه والتي أفادت بها مصالح مجلس نوّاب الشعب، بتوجيه سؤالين كتابيين (02) إلى عناية السيد وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب السيدة بسمة الهمامي، يشرفني موافاتكم بالبطاقتين المرفقتين حول السؤالين الكتابيين الموجهين في الغرض .

للتّفضّل بالإحاطة ولما يتعيّن .

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيّدة بسمة الهمامي

الموضوع :وضعيّة عمارة وزارة التربية حي الجمهورية بسليانة .

جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

1.يقوم ديوان مساكن أعوان وزارة التربية سنويا بإعداد برنامج صيانة للمساكن بمختلف ولايات الجمهورية التونسية حرصا منه على إحاطة رصيده العقاري بما يلزمه من تعهد وصيانة لضمان ديمومته ومساهمة منه في توفير المسكن اللائق للمربين وضمان استقرارهم بمراكز عملهم .

وفي هذا الإطار تمّ خلال سنة 2018 صيانة وتعهد عمارة الجمهورية بولاية سليانة بمبلغ 130 950 د شملت الصيانة الخارجية للعمارة على غرار صيانة السطح، تغيير قنوات صرف المياه المستعملة، تغير البالوعات تركيب باب حديدي خارجي للعمارة دهن الجدران الخارجية بالرّش ودهن النجارة والحديد الخارجي بالدهن الزيتي .كما شملت صيانة داخلية للشقق على غرار تغيير نجارة النوافذ صيانة الشبكة الداخلية للكهرباء تغيير أحواض الاستحمام والشبكة الداخلية للماء الصالح للشراب .

2.كما قام الديوان سنة 2024 بتدخل عاجل بالعمارة لإصلاح جزء من قنوات صرف المياه المستعملة وقع تهشيمها بكلفة تقدر بـ 3000د .

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :حول تسوية وضعية المعوّضين المتطوعين في المؤسسات التربوية

المصاحيب : (نموذجين من ملفات العملة المتطوعين)

1. شهائد شكر وتقدير على المشاركة في تظاهرات ثقافية
2. صور توضيحية لمختلف النشاطات بالمدرسة
3. جدول توقيت العمل بالمدرسة مركزى
4. مطلب تسديد شغور من مدير المدرسة الابتدائية الحاج قاسم 2 موجه إلى المندوب الجهوي بصفاقس ومدير مدرسة الرشاد الجديدة
5. مطلب ممضى من الأولياء بخصوص انتداب السيد (س . ج) والسيدة (م.ح)
6. مطلب انتداب موجه إلى السيد والي صفاقس
7. نسخة من بطاقة تعريف وطنية (س.ج)
8. مطلب إعلام بوضعية عملة المؤسسات التربوية من والي صفاقس موجه على وزير التربية

تحية طيبة،

تلقيت عدة تشكيات بخصوص ملف العملة المتطوّعين في المؤسسات التربوية، حيث أن العديد منهم هم بالأساس من ضمن الفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أنهم ثابروا في عملهم وساهموا بشكل كبير وفعّال خلال سنوات طويلة في حسن سير مختلف المؤسسات التربوية

كما تم منحهم شهائد شكر خلال مشاركاتهم في بعض التظاهرات الثقافية وشهائد حسن سيرة وسلوك من مديري المدارس التي تطوّعوا لخدمتها كما تم وبطلب من مديري المدارس المعنية تسوية وضعيتهم وذلك في عدة مناسبات إضافة إلى أن البعض منهم تقاضوا أجورا .

وبالرغم من أن تكليفهم بهذه المهام كان شفاهيا إلا أنهم لم يتقاعسوا في أداء المهام الموكولة لهم .

فمتى سيتم النظر في إمكانية إدماجهم وتسوية وضعياتهم لتأخذ شكلها القانوني؟

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 07 مارس 2024 تحت عدد ص-2024-3000-26 -0000858

المصاحيب : بطاقتان (02) حول سؤالين كتابيين .

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه سؤالين كتابيين (02) إلى عناية السيد وزير التربية من قبل النواب بمجلس نوّاب الشعب السيد حسن جربوعي، يشرّفني موافاتكم بالبطاقتين المرفقتين حول السؤالين الكتابيين الموجهين في الغرض .

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن .

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيّد حسن جربوعي

الموضوع :إمكانية تسوية وضعية العملة المعوّضين المتطوعين في المؤسسات التربوية .

جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

1.إنّ العمل التطوّعي منظم في القانون التونسي طبقا لأحكام القانون عدد 26 لسنة 2010 المؤرخ في 21 ماي 2010 المتعلّق بالعمل التطوعي .

2. إنّ أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية ينقسمون إلى ثلاثة أصناف أعوان مترسمين ووقتيين ومتعاقدين .

وبخصوص وضعية المعنيين بالأمر المشاركة في مناظرات الانتداب في سلك العملة حالما يتم فتحها من طرف الوزارة وفي حال استيفائهم للشروط الكفيلة بانتدابهم .

السؤال الكتابي

للنائب صابر الجلاصي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

1.متى تتم برمجة زيارة للمؤسسات التربوية بجهة المرناقية وبرج العامري وخاصة مدرسة الدريجات من معتمدية برج العامري وذلك تنفيذا لو عدكم خلال جلسة عامة سابقة والوقوف على النقائص الكبيرة ؟

2.متى تنطلق الأشغال بالمدرسة الإعدادية 20 مارس بالمرناقية؟

3.لماذا يقع تعطيل قرار الهدم لبعض المساكن التابعة لديوان مساكن أعوان وزارة التربية بالمدرسة الابتدائية بالفجّة من معتمدية المرناقية خاصة بعد صدور هذا القرار الذي شهد مماطلة من المندوبية الجهوية للتربية بمنوبة؟

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 07 مارس 2024 تحت عدد ص-2024-26-3000- 0000858

المصاحيب : بطاقتان (02) حول سؤالين كتابيين .

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه سؤالين كتابيين (02) إلى عناية السيد وزير التربية من قبل النواب بمجلس نوّاب الشعب، السيد صابر الجلاصي، يشرّفني موافاتكم بالبطاقتين المرفقتين حول السؤالين الكتابيين الموجهين في الغرض .

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن .

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيّد صابر الجلاصي

الموضوع :المؤسسات التربوية بجهة المرناقية وبرج العامري

جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

.1يتم في إطار متابعة سير العمل ومعاينة الإشكاليات والصعوبات المعترضة بكافة المؤسسات التربوية والمنشآت والهياكل الراجعة بالنظر إلى الوزارة تنظيم زيارات ميدانية في الغرض، تشفع باتخاذ إجراءات عمليّة لتطوير الأداء وتجاوز الإشكاليات المطروحة .ويتّجه في هذا الإطار أداء زيارة عمل إلى عدد من المؤسسات التربوية بولاية منوبة، وذلك في أقرب الآجال .

2.حول وضعية انطلاق الأشغال بالمدرسة الإعدادية 20 مارس بالمرناقية تم برمجة صيانة المدرسة الاعدادية 20 مارس المرناقية ضمن برنامج الصيانة لسنة 2021 بكلفة جملية 195.090 854 دينار وقد تم إبرام عقد الصفقة وستنطلق الأشغال بعد تقديم المتعهد للضمانات المالية المنصوص عليها بعقد الصفقة .

3.بخصوص تعطل هدم بعض المساكن الكائنة بالمدرسة الابتدائية فجة خماخم بمعتمدية المرناقية من ولاية منوبة وباعتبارها تابعة لديوان مساكن أعوان وزارة التربية فقد تم تنفيذ زيارة ميدانية لمعاينة حالة هذه المساكن وتم بناء عليه اقتراح هدمها .ويجري التنسيق حاليا بين مصالح الإدارة العامة للبناءات والتجهيز بوزارة التربية ومصالح المندوبية الجهوية للتربية بمنوبة للقيام بإجراءات هدم هذه المساكن وفقا للتراتيب الجاري بها العمل.

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

تحية وبعد،

لماذا لا يقع تغيير تسمية المدرسة الإعدادية بالزاوية والقصيبة والثريات بتسمية" المدرسة الإعدادية وناس بن فرج اعترافا بالجميل لما قدمه هذا الأستاذ للمؤسسة التربوية المذكورة؟

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن سؤالين كتابيين .

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 22 مارس 2024 تحت عدد ص2024-26-3000- 0000984-

المصاحيب: بطاقتان (02) حول سؤالين كتابيين .

وبعد تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه والتي أفادت بها مصالح مجلس نوّاب الشعب، بتوجيه سؤالين كتابيين (02) إلى عناية السيد وزير التربية من قبل النواب بمجلس نواب الشعب السيد يوسف التومي والسيدة بسمة الهمامي، يشرفني موافاتكم بالبطاقتين المرفقتين حول السؤالين الكتابيين الموجهين في الغرض .

للتّفضّل بالإحاطة ولما يتعيّن .

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيّد يوسف التومي

الموضوع :تغيير تسمية مؤسسة تربوية .

جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

بناء على مقترح تغيير **تسمية المدرسة الإعدادية بالزاوية والقصيبة والثريات " لتصبح" المدرسة الإعدادية وناس بن فرج"** ، أفيدكم أنّه تمّت مراسلة المندوبية الجهوية للتربية بسوسة للإشارة علينا برأيها في الغرض وأفادتنا أنّها طلبت من السلط المحلّية عقد جلسة مع المجتمع المدني والأطراف المتداخلة لإبداء الرأي وتفادي الإشكاليات والاعتراضات الممكنة .

السؤال الكتابي

للنائب أحمد السعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يسعني أن احيل عليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: الحي الحرفي البلدي بماطر.

وحيث انه يتناهى الى مسامع أوسع فئاتنا الشعبية بماطر بين الفينة والأخرى جملة من الاشاعات التي تحتمل الصواب وتحتمل الخطأ حول سوء استغلال الملك العمومي البلدي وشبهات فساد متعلقة بضرفيات التفويت عن طريق الكراء.

هل تنوون سيدي فتح بحث لإماطة اللثام عن غموض يؤرق الراي العام في معتمدية ماطر.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" أحمد السعيداني " عن ماطر أوتيك

ملخص السؤال :

- **"حول الحي الحرفي البلدي بماطر ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تتولى المصالح البلدية تطبيق القانون عدد 37 لسنة 1977 المؤرخ في 25 ماي 1977 والمتعلق بتنظيم العلاقات بين المسوغين والمتسوغين والتراتيب المعمول بها لربط العلاقات الكرائية وخاصة النصوص المضمنة في الغرض، حيث تتولى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف بالبلدية التثبت في العقود مع تحديد بداية الاستغلال ونوع النشاط وضبط نسبة الزيادة السنوية في الكراء .

وعليه، تخضع عملية إسناد المحلات التجارية البلدية للإجراءات والتراتيب المعمول بها وذلك بإجراء المنافسة في الغرض، حيث تُسند لمن عرض الثمن الأعلى و يتم إبرام العقد طبقا للأنموذج المتضمن لمنشور وزير الداخلية وتحديد الثمن طبقا لتقرير اختبار معد من طرف لجنة الاختبارات بالإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية، وبالتالي فإن العلاقة الكرائية تخضع لبنود واضحة من حيث الزيادة السنوية وطبيعة النشاط و تتولى المصالح المعنية للبلدية المتابعة الدورية في كل الإخلالات التي تتوصل إليها أو يتم إشعارها بها حيث تطلب من شاغل المحل الالتزام بالشروط المضمنة بالعقد المبرم بين الطرفين وبالواجبات المحمولة عليه .

كما أن القانون يخول للبلدية في صورة مخالفة بنود العقد الالتجاء للقضاء ومن ذلك خاصة الإجراءات التي تنفذ في إطار متابعة إستخلاصات كراء المحلات من خلال التنبيه عن طريق عدول التنفيذ ورفع قضايا مستعجلة في الخروج لعدم الخلاص.

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع :سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول البلدية المحدثة بسيدي مرشد .

وبعد،

تبعا لجوابكم بتاريخ 13 فيفري 2024 حول سؤالنا المتعلق بمراجعة الموقع الجغرافي لبلدية سيدي مرشد بسليانة الجنوبية وحيث ورد بجوابكم ان المجلس البلدي اقر اقتناء قطعة أرض لبناء مقر البلدية ومستودعها وتم ذلك في 27 افريل 2021 فالمرجو مدنا بأسباب عدم تقديم طلب لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لتخصيص قطعة ارض لفائدة هذه البلدية المحدثة لبناء مقرها ومستودعها من الرصيد العقاري للدولة في المنطقة التي يتواجد فيها على الأقل المقر الحالي للبلدية، وبالتالي استغلال القرض في استثمارات أخرى عوضا عن توجهه نحو اقتناء عقار من الخواص وفي منطقة معزولة .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة" بسمة الهمامي "عن دائرة سليانة برقو.

ملخص السؤال :

حول البلدية المحدثة بسيدي مرشد ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

إن اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة تنفيذ البرنامج الخصوصي لتمويل استثمارات البلديات المحدثة الذي يندرج ضمنه مشروع بناء مقر ومستودع ببلدية سيدي مرشد من ولاية سليانة قد وافقت على انطلاق مشروع بناء المقر وذلك بتاريخ 08 أفريل 2024.

وبهذا تكون الوزارة قد انطلقت في تعميم النظام البلدي ضمن إطار تمويل استثمارات البلديات المحدثة حيث أن عددا من هاته البرامج يتم في إطار اتفاقيات تعاون مع عدد من المنظمات الأجنبية .

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع: مشاكل النقل في عمادة ماجل الدرج من معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس نتيجة عدم النظر في رخص النقل الريفي.

تحية طيبة،

تعتبر عمادة ماجل الدرج من أكبر العمادات من حيث المساحة إضافة إلى أنها ذات كثافة سكانية مرتفعة إلا أنها تشكو صعوبات على مستوى النقل لا سيما وأنها تبعد عن مركز ولاية صفاقس وكذلك عن معتمدية منزل شاكر .

كل هذه العوامل أثرت سلبا على الحياة اليومية لسكان العمادة عامة وعلى التلاميذ خاصة وذلك لانعدام وجود نقل عمومي وكذلك عدم تمكين أهالي المنطقة من رخص نقل ريفي لتخفيف مشاكلهم، رغم عديد المطالب التي وردت على الولاية.

متى سيتم النظر في مطالب الحصوص على رخصة نقل ريفي في هذه العمادة؟ .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" حسن "جربوعي " عن منزل شاكر

ملخص السؤال:

حول مشاكل النقل بعمادة ماجل الدرج من معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس نتيجة عدم النظر في رخص النقل الريفي"

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

أفادت وزارة النقل بأنه تم إيقاف العمل بإسناد رخص جديدة للنقل الريفي باعتبار عدم وجود مناطق ريفية تبعا للأوامر المتعلقة بإحداث وتوسعة البلديات ويمكن في هذا الصدد اقتراح تعويض رخص النقل الريفي برخص تاكسي جماعي بالنسبة لحالات الاحتفاظ.

السؤال الكتابي

للنائبة ريم المعشاوي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي، أتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

1. متى يتم إحداث مقر مركز الشرطة بمعتمدية الدهماني من ولاية الكاف وعلما وأنّ المنطقة تفتقد إلى مقر منذ أحداث الثورة وأنّ المقر الحالي وقتي والمتواجد حذو المسجد بوسط المدينة لا يستجيب لأدنى مقومات العمل الأمني؟

2. متى يتم توفير سيارة شرطة مرور بالدهماني حماية لأعوان الأمن وضمان حسن تقديم الخدمات الأمنية للمواطنين والسهر على تحقيق السلامة المرورية؟

3. متى يتم صيانة مقر مركز الشرطة بالسرس وترميمه باعتباره يفتقد لأدنى مقومات العمل الأمني (مبنى قديم) انعدام السلامة الصحية للعاملين به؟

4. متى يتم التصدي لظاهرة الاستغلال العشوائي والغير القانوني لمقاطع الرخام بمنطقة عين فضيل من معتمدية القصور ولاية الكاف وما تتعرض له هذه الثروة من عمليات نهب وسرقة تعدي على الثروة الوطنية من أطراف مجهولة تتصرف وتبيع الجبال بالمليارات مع تهرب جبائي واضح ومكشوف؟

وأخيرا، نحن في انتظار زيارتكم لولاية الكاف والوقوف على جملة النقائص والمشاكل الخاصة بالجهة وهو ما عهدناه في شخصكم من إصغاء ورحابة صدر .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة" ريم المعشاوي "عن القلعة الخصبة

الجريصة - القصور الدهماني السرس

ملخص السؤال رقم 1

- **"حول مدى إمكانية إحداث مقر مركز شرطة بمعتمدية الدهماني ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تم إخلاء مقر مركز الأمن الوطني بالدهماني بتاريخ 07 ماي 2021 بعد إجراء اختبار فني على البناية من قبل شركة المراقبة الفنية واختبار البنايات بالإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بالكاف، وذلك نظرا لكونه يشكل خطرا على مستعمليه وتم اقتراح هدمه وإعادة بنائه من جديد وكراء عقار على ملك مصالح ديوان الحبوب بالكاف وهو المقر الذي يتم استغلاله إلى حد التاريخ من قبل الوحدة الأمنية المذكورة .

وإن وزارة الداخلية بصدد دراسة ومتابعة هذا الموضوع، ذلك أنه تمت مكاتبة الإدارة الجهوية للتجهيز بتاريخ 28 نوفمبر 2023 لتقديم مثال أشغال خصوصية بالاعتماد على إحداثيات TNT قصد إعادة تحيين محضر التخصيص ورصد الاعتمادات المالية اللازمة والإجراءات الإدارية المستوجبة قصد هدم وإعادة بناء مقر لمركز الأمن الوطني بالدهماني .

ملخص السؤال رقم 2:

- **حول طلب توفير سيارة شرطة مرور بالدهماني ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تم إيداع السيارة الموضوعة على ذمة مركز شرطة المرور بالدهماني بالورشة لإصلاحها وسيتم في مقابل ذلك النظر في إمكانية إسناد الوحدة المذكورة بسيارة إدارية حال توفر وسائل نقل جديدة .

وتبقى وزارة الداخلية تعمل جاهدة على توفير كافة وسائل العمل اللوجستية والبشرية ضمانا لحسن سير المرفق العام الأمني وتحقيق النجاعة خدمة للمواطن في أي جهة من جهات البلاد .

ملخص السؤال رقم 3:

- **"حول طلب صيانة مقر مركز الشرطة بالسرس وترميمه ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تولت وزارة الداخلية مراسلة الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بالكاف بمقتضى مكتوبين بتاريخ 29 سبتمبر 2023 وبتاريخ 28 نوفمبر 2023 وذلك قصد موافاتنا بقائمة تقديرية في أشغال إعادة ترميم وتهيئة الوحدة الأمنية المذكورة وتقديم الاختبار الفني لمدى صلوحية مقر المركز .

وهذا الموضوع محل متابعة من قبل مصالح وزارة الداخلية.

ملخص السؤال رقم 4:

- **حول التصدي لظاهرة الاستغلال العشوائي وغير القانوني لمقاطع الرخام بمنطقة عين فضيل من معتمدية القصور**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تشمل منطقة عين فضيل من معتمدية القصور ولاية الكاف عدد 06مقاطع رخامية عشوائية يقع استغلالها بصفة غير قانونية من قبل عدد 06 أنفار أصيلي معتمدية مكثر ولاية سليانة .

قامت المصالح الأمنية المكلفة بهذا المجال بكل ما يستوجب من إجراءات قانونية ضد جميع المخالفين الذين تم ضبطهم وهم يقومون باستغلال المواقع كمقاطع بدون تراخيص قانونية أو بطرق عشوائية بولاية الكاف والتي تشهد عديد التجاوزات وخاصة منها المنطقة المعروفة بعين فضيل .

ونظرا للأضرار الكبيرة على البيئة والأراضي الفلاحية بالإضافة إلى استغلال الأراضي التي هي على ملك الدولة كمقاطع دون ترخيص أو الاستغلال العشوائي لمقاطع مرخصة دون احترام كراس الشروط، فقد تولت المصالح الأمنية التصدي لتلك التجاوزات وعلى سبيل الذكر تم خلال سنة 2023 تسجيل عدد 167 محضرا عدليا وعدد 38 محضرا عدليا خلال 2024، كما أمكن في العديد من الوضعيات حجز 10آليات معدة لاستغلال المقاطع.

تجدر الإشارة أن فرقة الأبحاث والتفتيش بالجهة تولت بتاريخ 27 جانفي 2024 مباشرة البحث في قضية عدلية من أجل تعطيل حرية الشغل "تضررت فيها دورية تابعة لفرقة المتفجرات والمواد الخطرة بالمكان الواقع التتبع فيها ضد عدد من المستغلين بطرق غير قانونية والذين بإحالتهم على أنظار النيابة العمومية بالكاف أصدرت في شأنهم بطاقة إيداع بالسجن كما تمت مباشرة قضية عدلية ثانية في شأنهم من أجل التهديد بما يوجب عقابا جنائيا على إثر تعمدهم تهديد السيد معتمد القصور أثناء قيامه بتوثيق تجاوزاتهم .

غير أن ضعف الأحكام الزجرية في الغرض يشكل عائقا أمام الردع الفعلي للمخالفين، إذ أنه في حالة الاستغلال غير المرخص فيه تُسلّط عقوبة سجنية تتراوح بين شهرين و05 سنوات وعقوبة مالية تتراوح بين 50دينار و10000 دينار أو إحدى العقوبتين غير أن الأحكام الزجرية التي تصدر في الغرض تقتصر على خطايا مالية تتراوح بين ألف وألفي دينار وهي مبالغ تعتبر زهيدة بالمقارنة مع المنافع المتحصل عليها من جراء هذا النشاط غير القانوني .

وتجدر الإشارة إلى أن الوحدات الأمنية تسهر على الحد من استنزاف الثروات الطبيعية للبلاد والتصدي لظاهرة الاستغلال العشوائي غير المرخص فيه مع العديد من الهياكل التابعة لوزارات أملاك الدولة والشؤون العقارية الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري البيئة المعهد الوطني للتراث والوكالة الوطنية لحماية المحيط... فضلا على أن هذا القطاع يخضع لتصرف المصالح المركزية بوزارة التجهيز والإسكان في خصوص المقاطع الصناعية (صنف 1) فيما تخضع المقاطع التقليدية (الصنف الثاني) بصفة كلية للسيد الوالي المختص ترابيا لتمكينه من الإشراف ومتابعة الاستثمارات بالجهات وخلق مواطن شغل بها .

هذا وبعد مرور أكثر من ربع قرن عن إصدار القانون عدد 20 لسنة 1989 المؤرخ في 22 فيفري 1989 المتعلق بتنظيم واستغلال المقاطع ونصوصه التطبيقية ونظرا لتطور قطاع المقاطع والحاجات المتزايدة للمواد الإنشائية، برزت جملة من النقائص والإشكاليات والتي تستدعي مراجعة هذه النصوص القانونية وإعداد مشروع قانون جديد ينظم استغلال المقاطع وذلك في إطار ملائمة التشريعات ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما يكتسبه قطاع المقاطع من أهمية حيث تمثل منتوجاته المواد الأساسية مصدرا لنشاط عدة صناعات (على غرار صناعة الإسمنت، صناعة الآجر، صناعة الجير الحجارة الرخامية وكربونات الكلسيوم) وللقطاعات المعنية بالبناء والتشييد من طرقات وجسور ومنشآت مائية وتهيئة عمرانية (على غرار رمال، حجارة، طين) فضلا عن توفيره المواطن الشغل .

هذا وتبقى الجهود متواصلة للتصدي لهذه الظاهرة ووضع حد لمثل هذه التجاوزات.

السؤال الكتابي

للنائب سفيان بن حليمة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤالين الكتابيين التاليين .

الموضوع :ضرورة القيام بعملية تفقد في صلب بلدية حمام سوسة .

نظرا لما ورد علينا من تشكيات من المواطنين،

أولا: بخصوص صفقة المناولة في رفع النفايات المنزلية من الحاويات المطمورة والمبرمة مع شركة ملكة والتي تدور حولها كثير من شبهات الفساد خاصة وأن الفضلات يتم رفعها في أماكن عديدة تدخل في منطقة تدخل الشركة من طرف أعوان البلدية كذلك لاحظنا عدم التزام هذه الاخيرة بتوفير الموارد البشرية والمادية اللازمة للإيفاء بالتزاماتها التعاقدية مع البلدية وعدم وجود رقابة أو تقييم لما تقدمه من خدمات.

مما أثار شكوكا كبيرة بوجود تغطية أو حماية تمنع التحقيق في هذه الصفقة التي تكاد تكون مشبوهة.

ثانيا: وجود تحقيق أمني في شبهة فساد بخصوص إصدار رخصة بناء عمودي ذو طابع سكني على أرض وقع التفريط فيها عن طريق البيع من طرف شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية في المنطقة السياحة بالقنطاوي عن طريق الدائرة البلدية القنطاوي وليس البلدية مرجع النظر دون مراعات صبغة الأرض السياحية.

ثالثا: صدور شهادة مطابقة للأشغال المنجزة لعديد البنايات العمودية (récolement) من قبل المصلحة الفنية التابعة للبلدية رغم عدم احترامها للمثال الهندسي الموجود في ملف رخصة البناء وهذه سابقة خطيرة تكاد تكون الوحيدة في ولاية سوسة كما نحيطكم علما أن هذه البنايات قد أشرف عليها في التصميم ومتابعة الأشغال مهندس البلدية ولكن باستعمال ختم مهندس آخر منتصب لحساب الخاص وقد قام بعض المواطنين بإيداع شكايات عديدة لديكم بهذا الخصوص .

رابعا: صدور تقرير من قبل دائرة المحاسبات سنة 2016 إثر تدقيق قامت به مصالحها المختصة وقد أثار هذا التقرير عديد النقاط والنقائص والتجاوزات الخطيرة في صلب الملفات التي وقع دراستها في تلك الفترة وقد مر هذا التقرير مرور الكرام ودون اتخاذ أي إجراءات تصحيحية من طرف سلطة الإشراف .

وبناء عليه فانا نتوجه إلى جنابكم بالسؤالين الكتابيين التاليين

1. لماذا لم يتم إلى حد الآن إرسال متفقدين من الوزارة للتأكد من صحة هذه الوقائع؟
2. متى سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الملف؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "سفيان بن حليمة" عن حمام سوسة- أكودة

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 09 فيفري 2024حول ضرورة القيام بعملية تفقد صلب بلدية حمام سوسة، والذي تفرعت عنه عدد 04 أسئلة فرعية كآلاتي :

ملخص السؤال الفرعي رقم 1:

- **"حول صفقة المناولة في رفع النفايات المنزلية من الحاويات المطمورة والمبرمة مع شركة ملكة ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تم تكليف خلية مراقبة التصرف بولاية سوسة بتعميق البحث والتدقيق في الموضوع من خلال الاطلاع على مجموعة من المؤيدات في الغرض، فإنه تجدر الإشارة إلى أن عملية جمع ونقل الفضلات المنزلية والشبهة لها من حاويات نصف المطمورة تُعتبر عملية نموذجية في مدينة حمام سوسة إذ أنها التجربة الأولى على المستوى الوطني للمساهمة في الضغط على تكاليف جمع ومعالجة النفايات المنزلية والشبهة .

وقد تعاقدت بلدية حمام سوسة مع شركة ملكة بعد إتمام جميع المراحل القانونية والإجرائية المعمول بها وصادقت اللجنة الوزارية لمراقبة الصفقات على الصفقة لمدة سنة قابلة للتجديد 04 مرات كحد أقصى من سنة 2019 إلى 2024 وأن علاقة البلدية بالشركة الفائزة بالصفقة تحكمها بنود كراس الشروط من حيث مناطق التدخل وكذلك مواقع تمركز الحاويات نصف المطمورة والمسلك المتبع .

وباعتبار أن الصفقة لا تشمل جميع المنطقة الترابية لبلدية حمام سوسة، فإن البلدية تقوم برفع الفضلات بإمكانياتها الذاتية في نقاط رفع ومسالك خاصة تخرج عن المسالك المخصصة للشركة .

كما أن كراس الشروط يقرر خطايا وغرامات لفائدة البلدية عند عدم توفير العملة والمعدات المتفق عليها والتي قد تخل بالتزامات الشركة أو التغافل عن رفع الفضلات وأن الإطارات والأعوان التابعين لمصلحة النظافة ببلدية حمام سوسة يضطلعون بدور رقابي لتفقد عمل الشركة في مختلف مراحله مع التأكيد على أن بلدية حمام سوسة قد أعلنت على صفقة جديدة لجمع ونقل الفضلات من الحاويات نصف المطمورة لمدة سنة قابلة للتجديد 04 مرات تنطلق بداية من شهر فيفري 2024 إلى حدود سنة 2029 وقد حظيت بموافقة اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية بالهيئة العليا للطلب العمومي برئاسة الحكومة وذلك بتاريخ 14 فيفري 2024.

هذا قد ورد على مصالح ولاية سوسة في سنة 2024 عريضة مع جملة من المؤيدات تم إعطاء الإذن للهيكل المكلف بالتفقد للتحري في جدية المعطيات المقدمة لاتخاذ الإجراءات الضرورية لتصحيح المسار عند الاقتضاء مع التأكيد على أن صاحب العريضة المذكورة قدم من خلالها تساؤلات واستفسارات حول بنود كراس الشروط الإداري والفني المعتمد مقارنة مع بنود كراسي الشروط للصفقة الجارية .

هذا، وتتعهد مصالح وزارة الداخلية على ضمان احترام النصوص القانونية والتراتيب الجاري بها العمل عند إبرام الصفقة حفاظا على المصلحة العامة وضمانا لتيسير أداء الخدمات للكافة .

ملخص السؤال الفرعي رقم 2:

- **"حول رخصة البناء بالمنطقة السياحية القنطاوي ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تم تكليف خلية مراقبة التصرف بولاية سوسة بتعميق البحث والتدقيق في الموضوع من خلال التنسيق مع إدارة شركة الدراسات والتنمية لسوسة الشمالية وبلدية حمام سوسة، وقد تبين أنه لا يوجد أي بحث أمني في شبهة فساد بخصوص إصدار رخصة بناء في المنطقة السياحية القنطاوي وأن المقاسم التي تولت الشركة التفويت فيها تختلف باختلاف صبغتها ؛ فإن كانت مقاسم ذات صبغة سكنية فهي لبناء مساكن فردية حسب ما يفرضه كراس الشروط التراتيب العمرانية للمنطقة وإن كانت مقاسم ذات صبغة سياحية فهي لبناء محلات نشاطها يكون بالضرورة سياحيا حسب التخصيص المحدد بمثال المنطقة السياحية (نزل أو مقهى او مطعم أو غيره من الأنشطة) وأنه لا يوجد أي إشكال يُذكر في البناءات التي تم إحداثها بالمنطقة والتي تتعلق بصبغة العقارات المفوّت فيها .

وتؤكد وزارة الداخلية على أنها لن تتهاون في تطبيق القانون ضد أي شخص يتحصل على رخصة بناء دون مراعاة الصبغة الأصلية للعقار ودون الرجوع للتخصيص المحدد للمقسم قبل الترخيص له، كما أن كل مخالفة للمثال المصاحب للرخصة بخصوص مسافات التراجع أو العلو المطلوب أو التكثيف يقع التعامل معها حسب الإجراءات المعمول بها بمجلة التهيئة الترابية والتعمير، هذا بالإضافة إلى أنه لا يمكن واقعا ولا قانونا تصور أن تقوم دائرة بلدية بإسناد رخصة بناء عوضا عن البلدية إذ أن رخص البناء تخضع إلى مجموعة من الإجراءات المتمثلة أساسا في المعاينة الأولية مع وجوب عرضها على اللجنة الفنية المحلية لرخص البناء والتي تكون تركيبتها مضبوطة مسبقا والتي تجد من بينها رئيس البلدية أو من يمثله والمصلحة الفنية بالبلدية وإدارة التجهيز بصفة مبدئية وبالتالي يصعب أن تتولى دائرة بلدية القنطاوي والتي تعتبر إحدى الدائرتين التابعتين لبلدية حمام سوسة أن تقوم بإسناد رخصة بناء خاصة وأن الرخصة تسلّم ممضاة من طرف السيد رئيس البلدية .

ملخص السؤال الفرعي رقم 3:

- **"حول المصلحة الفنية ببلدية حمام سوسة ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تم تكليف خلية مراقبة التصرف بولاية سوسة بتعميق البحث والتدقيق في الموضوع بخصوص صدور شهادة مطابقة الأشغال لعديد البنايات من طرف المصلحة الفنية رغم عدم احترامها للمثال الهندسي وأن البنايات المذكورة قد أشرف عليها في التصميم ومتابعة الاشغال مهندس البلدية ولكن باستعمال ختم مهندس آخر، تجدر الإفادة أنه وفي غياب التحديد الدقيق لوضعية بعينها في النقطة المثارة في السؤال المذكور فإنه يصعب التدقيق في النقطة المثارة إذ لا يمكن التحري في جميع الرخص المسلمة وفي جميع شهادات مطابقة الأشغال باعتبار عدد المعاينات الميدانية الواجب إجرائها للمحلات من الداخل والخارج لضبط المساحات والمسافات مع الإشارة إلى أن الشهادة المذكورة تسلّم بعد إنجاز البناء وتخضع إلى معاينة تقوم بها المصالح الفنية قصد التثبت من مدى مطابقتها للأمثلة الملحقة وتشفع المعاينة بمحضر في انتهاء الاشغال على الوجه المطلوب من عدمه حسب ما ينص عليه الفصل 73 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير .

وتجدر الإفادة أن مصالح بلدية حمام سوسة تلتزم بحكم سهرها على إدارة الشأن المحلي بتطبيق الإجراءات القانونية في هذا الإطار من حيث إجراء المعاينات ومطابقتها للأمثلة الهندسية الملحقة برخص البناء .

أما بخصوص قيام أحد مهندسي المصلحة الفنية بتصميم المثال حسب ما تمت الإشارة إليه، فإن هذا عمله التصرف ممنوع قانونا باعتبار أن الموظف العمومي يمنع عليه القيام بنشاط بمقابل بصفة موازية مع العادي وأنه متى تتوفر المؤيدات المادية والإثباتات اللازمة فإنه يتم اتخاذ الإجراءات التأديبية تجاه كل مهندس يخالف التشريع الجاري به العمل، ومن ناحية أخرى فإن المهندس المنتصب لحسابه الخاص والذي يتولى وضع ختمه على التصاميم التي ينجزها المهندس البلدي لن يكون بمنأى عن العقاب التأديبي من العمادة دون اعتبار لإمكانية التتبع الجزائي لكلاهما كما أنه بقطع النظر عن إشراف المهندس البلدي عن تصميم المثال من عدمه فإنه في صورة تصريحه في محضر المعاينة أن الاشغال المنجزة مطابقة للمثال وهي في الحقيقة مخالفة له فإنه لا يكون بمنأى من التتبع التأديبي وكذلك الجزائي لاعتبار فعله من قبيل التصريح بمعطيات مخالفة للواقع بوثيقة رسمية لتمكين الغير من منفعة غير مستحقة والإضرار بمصلحة الإدارة.

ملخص السؤال الفرعي رقم 4:

- **"حول تقرير دائرة المحاسبات لسنة 2016 لبلدية حمام سوسة ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

عملا بالإذن بمهمة عدد 395 بتاريخ 03 أكتوبر 2017 تولت دائرة المحاسبات، حسب تسميتها القديمة محكمة المحاسبات حاليا، النظر في الوضعية المالية لبلدية حمام سوسة لسنة 2016 للتأكد من إحكام إعداد الحاسب المالي ومن صحة ومصداقية البيانات المضمنة به كما أولت اهتمامها لمجهود البلدية من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعية.

وقد رأت الدائرة أنه من خلال الاطلاع على إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات أن حسابات بلدية حمام سوسة لا تشوبها أخطاء جوهرية التي من شأنها التأثير على صدق النتيجة المحاسبية وعلى صحة العمليات المنجزة قبضا وصرفا وأن البلدية مدعوة إلى مزيد إحكام تقديراتها بخصوص الموارد مع تأكيدها على ضرورة تحيين جداول عدد المساكن بخصوص المعلوم على العقارات المبنية حسب نتيجة التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 وكذلك جداول عدد المؤسسات المعنية بمعلوم على المؤسسات الصناعية والتجارية حسب ما هو مضمن بالسجل الوطني للمؤسسات لسنة 2016.

وفي نفس الإطار، أكدت توصيات دائرة المحاسبات على ضرورة مضاعفة الجهود في مجال الاستخلاص بمتابعة كبار المدينين وتفعيل إجراءات التتبع ومزيد العمل على ضبط الأملاك وجردها وتحصيل أفضل العوائد وحماية الأملاك المنقولة وغير المنقولة وترشيد إسناد المنح المخولة لعملة البلدية وإسنادها طبقا للتراتيب الجاري بها العمل.

وقد أجابت بلدية حمام سوسة على كل الملاحظات التي أبدتها دائرة المحاسبات مبرزة الإجراءات المزمع إجرائها لتصحيح وتلافي الإخلال المعاين من طرف الدائرة أو توضيح سلامة تصرف البلدية مع بيان المناشير المنطبقة والتي قد تكون غابت عن أنظار دائرة المحاسبات مع الإشارة إلى أنه لا يوجد من بين الملاحظات المقدمة من طرف الدائرة أي إخلال يستند على سوء تصرف أو يقصد منه الإضرار بمصالح البلدية بصفة متعمدة.

هذا، وتسهر مصالح وزارة الداخلية الرقابية على ضمان تطبيق البلدية لتعهداتها المالية سواء المتعلقة بتعبئة الموارد المالية أو كذلك المتعلقة بتنفيذ النفقات المتخلّدة بالذمة لحماية المال العام الذي يُعتبر في نهاية الأمر ملك للمجموعة الوطنية، ولهذا تحرص وزارة الداخلية على تنظيم دورات تكوينية لفائدة إطاراتها وأعوانها في المجالات ذات العلاقة.

السؤال الكتابي

للنائبة سنياء بن المبروك

الموضوع: حول الاستغلال المفرط للرصيف بدائرة الكرم.

بعد التحية، سيدي الوزير،

أمام تشكيات عديد المواطنين من ظاهرة الاستغلال المفرط والعشوائي للرصيف المخصص للمارة من قبل المحلات التجارية والمقاهي لكامل دائرة الكرم (الكرم الشرقي والغربي -عين زغوان وحدائق قرطاج) وأمام الغياب التام لمصالح الشرطة البلدية فإننا نتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

1. متى ستقوم مصالح بلدية الكرم بدورها في مراقبة ورفع كل المخالفات المتعلقة بالاستغلال المفرط للرصيف بدائرة الكرم؟
2. متى يتم تطبيق القانون على المخالفين من مقاهي ومحلات تجارية تستغل الرصيف المخصص للمارة بشكل غير قانوني؟

مع العلم وأنّه تم في السنوات السابقة وفي مناطق مجاورة تنفيذ قرارات هدم وغلق من قبل مصالح البلدية للمخالفين.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة" سنياء بن المبروك " عن الكرم

ملخص السؤال :

"حول الاستغلال المفرط للرصيف بدائرة الكرم ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

قامت بلدية الكرم بالعديد من المعاينات لظاهرة الانتصاب الفوضوي لباعة الخضر والغلال المنتصبين على حافة الطريق الرئيسي فرحات حشاد والذي يبلغ عددهم حوالي **24 منتصب**، هذا بالإضافة إلى باعة الخضر والغلال المنتصبين بمحيط **السوق البلدي "حي النور "**والمتمتعين باستغلال موائد داخل السوق.

كما نحيطكم علما بأن بلدية الكرم لازالت تتصدى لهذه الظاهرة وذلك بالتنسيق مع جميع الأطراف المتداخلة، ولذلك تم اقتراح استغلال الفضاء قبالة المدرسة الابتدائية 05 ديسمبر لاحتواء الباعة المنتصبين بالشارع الرئيسي فرحات حشاد، كما تجدر الإشارة إلى أنه تمت دعوة جميع المنتصبين وحثهم للانتقال إلى المواقع الجديدة كما قامت مصلحة الشرطة البلدية بالجهة بالتنبيه على المنتصبين **بمحيط السوق البلدي "حي النور"** وحثهم للرجوع إلى استغلال موائدهم داخل السوق وبالتالي احترام التراخيص المسندة لهم.

وعليه، لازالت مصالح وزارة الداخلية تعمل على اختلاف تشكيلاتها سواء الأمنية أو الإدارية على التصدي لظاهرة الإشغال غير القانوني والمفرط للطريق العمومي وذلك في كنف سيادة القانون من ناحية ودون المساس من السلم الاجتماعي من ناحية أخرى ضمانا للحفاظ على النظام العام والمصلحة العامة بالجهة .

السؤال الكتابي

للنائب عبد العزيز الشعباني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع :إحداث مركز حرس وطني ببوزقام من معتمدية القصرين الجنوبية .

السيد الوزير، كما هو معلوم لديكم بأن معتمدية القصرين الجنوبية بها مركز حرس وطني واحد علما وأن مساحتها تمتد على 411.4كلم2 إضافة إلى أن هذه المعتمدية تشقها معتمديتي حي الزهور والقصرين الجنوبية مما جعل من التغطية الأمنية صعبة رغم اجتهادات مركز الحرس الوطني بالقصرين الجنوبية فمطلب إحداث مركز ثان مقرّه عمادة بوزقام أصبح ضروريا وملحا .

فمتى يتم إحداث مركز حرس وطني ببوزقام من معتمدية القصرين الجنوبية؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" عبد العزيز الشعباني"

عن القصرين الجنوبية - حاسي الفريد

ملخص السؤال :

- **"حول إحداث مركز حرس وطني ببوزقام من معتمدية القصرين الجنوبية".**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

سيتم أخذ المقترح بعين الاعتبار ودراسته والنظر في مدى الجدوى من إحداث مركز جديد بالجهة المذكورة، كما سيتم العمل أكثر على تدعيم مركز الأمن العمومي للحرس الوطني الحالي بالقصرين الجنوبية بالعنصر البشري عند إتاحة السبل والامكانيات الملائمة لذلك .

هذا وتعمل وزارة الداخلية على تدعيم كافة مراكز الأمن العمومي ماديا وبشريا وفق مراحل وحسب خصوصية كل مرجع نظر مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الضرورية الملحة وهو ما يُعتبر من بين أولويات المرحلة المقبلة .

السؤال الكتابي

للنائب عزيز بن الأخضر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: تعطل مشروع تعزيز مدينة مرناق والسجن المدني بمرناق بالماء الصالح للشراب .

نحيطكم علما بتعطّل مشروع تعزيز مدينة مرناق والسجن المدني بمرناق بالماء الصالح للشراب، نظرا للاختلاف الحاصل بين بلدية بومهل والشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه في كيفية احساب كلفة أشغال الهندسة المدنية لاحتساب معلوم أشغال تحت الطريق العام المقدرة ب 5 % من قبل الجماعات المحلية طبقا لأحكام الأمر عدد 1428 لسنة 1998 تمّ تنقيحه بالأمر عدد 80 لسنة 2004.

أفادت الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه بتحمّل مسؤولية خلاص تكاليف الهندسة المدنية من أشغال وإعادة تعبيد في حين أن بلدية بومهل طالبت بالانتفاع بـ 5% من قيمة المشروع الجملي بما في ذلك احتساب قيمة التجهيزات المخصصة لهذا المشروع، مما أدى إلى ارتفاع تكلفته .

نظرا لأهمية هذا الموضوع الحياتي والعالق منذ سنوات، فالرجاء الإذن لمصالحكم المختصة قصد حلّ هذا المشكل في أسرع الآجال ومدنا بآخر التطورات .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" عزيز بن الأخضر " عن مرناق

ملخص السؤال :

- **"حول تعطل مشروع تعزيز مدينة مرناق والسجن المدني بمرناق بالماء الصالح للشراب ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تم وضع القنوات وبناء الخزان ومحطتي الضخ واقتناء المعدات الكهرومائية وقد تمت عملية الكهربة مع العلم أن الشروع في مراحله الأخيرة والتي هي في طور الإنجاز من تركيب للمعدات وتعبئة القنوات والخزان، على أن تنتهي الأشغال خلال ماي 2024.

وفي الأثناء، نشب خلاف بين إقليم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالزهراء وبلدية بومهل في احتساب معلوم أشغال تحت الطريق العام قصد الحصول على ترخيص لوضع قنوات جديدة، حيث قامت مصالح البلدية باحتساب كلفة التموينات المتصلة بتركيز الشبكة ليبلغ معلوم أشغال تحت الطريق العام مبلغ 46235.285 دينار والحال أن :

- الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه قامت باقتناء التموينات في إطار طلب عروض وطني،
- التموينات لا تدخل تحت أي عنوان في تكاليف أشغال الصيانة التي تؤمنها البلدية لإرجاع شبكة الطرقات إلى الحالة التي كانت عليها قبل إنجاز الأشغال وتُعتبر مصاريف غير مبررة ولا تخضع إلى سند مادي يؤسس لها،
- يبلغ المعلوم الموظف نسبة 5% باعتبار الأداء على القيمة المضافة من كلفة أشغال الهندسة المدنية دون سواها،

- تحدد قاعدة احتساب معلوم أشغال تحت الطريق استنادا إلى كل من وثيقة الصفقة المبرمة مع المقاول الذي سيقوم بالأشغال والإذن بالأشغال،

- تقتصر قاعدة الاحتساب طبقا لمنشور وزير الداخلية والتنمية المحلية عدد 18 بتاريخ 28 فيفري 2004 والأمر الحكومي عدد 805لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 يتعلق بضبط تعريفة المعاليم المرخص للجماعات المحلية في استخلاصها على عناصر الحفر والردم ووضع القنوات.

- بحكم طبيعة نشاط الشركة الذي يحتم الإشغال المكثف للملك العمومي البلدي، أصبحت الشركة مهددة بدفع مبلغ باهظ جدا من شأنه الإخلال بتوازناتها المالية وإرباك سير المشاريع الموكولة لها والمتصلة بمرفق عام على غاية الأهمية نظرا للزيادة المرتقبة والمتأتية من تغيير قاعدة احتساب معلوم الأشغال تحت الطريق،

- لم تتم مطالبة الشركة بتغيير قاعدة احتساب معلوم الأشغال تحت الطريق من قبل بقية بلديات ولاية بن عروس والولايات الأخرى .

وسعيا لتجاوز هذا الخلاف القائم حول طريقة احتساب المعلوم الموظف على القيام بأشغال تحت الطريق العام وما يترتب عنه من انعكاسات سلبية على سير هذا المرفق العام الحيوي، قامت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه باستشارة سلطة الإشراف ممثلة في وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لإبداء الرأي ولم تتم الإفادة به إلى حد التاريخ .

وتنتظر مصالح وزارة الداخلية الرد على الاستشارة الموجهة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري للنظر في سبل تجاوز الإشكال المتعلق بمشروع تعزيز طاقة الخزن بالمركز الحضري بمرناق وذلك في إطار توافقي يراعي مصالح كلا الإدارتين وخدمة للصالح العام .

السؤال الكتابي

للنائب فوزي دعّاس

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية .

الموضوع: حول مشاغل معتمديتي الحامة والحامة الغربية .

سيدي الوزير تحية واحتراما.

السؤال الأول :حول توقف إشغال تعبيد الطرق ببلدية الحامة الغربية .

متى تستأنف اشغال تعبيد الطرق ببلدية الحامة الغربية المتوقف منذ مارس 2023 والممول من طرف مانح إيطالي FICOM عن طريق صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية علما أنّ مديونية البلدية تجاه المقاول تقدر ب 285 ألف دينار؟

السؤال الثاني :حول تعطل إحداث مسلخ بلدي ببلدية الحامة الغربية .

ماهي أسباب تعطل إحداث المسلخ البلدي بقيمة 600 ألف دينار ممول من طرف مشروع التنمية الجهوية؟ علما أنّ العقار موجود حسب شروط وزارة البيئة بمساحة تقدر ب 1.5 هك لكن غير مدرج بالمخطط المديري الذي تمّ إقراره سنة 2010 بالرائد الرسمي وذلك قبل إحداث البلدية .

فالمطلوب إدراج بلدية الحامة الغربية بالمخطط المديري للمسالخ وتحيين جدول المسالخ المحدثة للحصول على مصادقة وزارة البيئة مع العلم ان كامل التراب البلدي لا يضم أي مسلخ رغم الحاجة الملحة له.

السؤال الثالث:ث حول استخراج جوازات السفر بالحامة.

متى يقع تفعيل الوحدة الفنية لاستخراج جوازات السفر بمنطقة الحامة؟

السؤال الرابع: حول بناء مركز للأمن الوطني بوادي النور من معتمدية الحامة والحرس الوطني الصمباط من معتمدية الحامة الغربية .

في إطار تقريب الخدمات للمواطن متى يتم بناء مركز للأمن الوطني بوادي النور من معتمدية الحامة والحرس الوطني الصمباط من معتمدية الحامة الغربية؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" فوزي الدعاس"

عن الحامة - الحامة الغربية

ملخص السؤال رقم 1

- **"حول توقف أشغال تعبيد الطرق ببلدية الحامة الغربية ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

في خصوص القسط الأول، سجلت شركة أشغال المقاولات المقاطع تأخيرا في إنجاز المطلوب وإنهاء الأشغال طبقا لكراس الشروط، ولهذا قامت الإدارة بمراسلتها والتنبيه عليها ومطالبتها باستئناف الأشغال وقد امتثلت الشركة المذكورة لذلك واستأنفت الأشغال بتاريخ 05فيفري 2024 وتعهدت كذلك بالإسراع في الانتهاء من الأشغال في أقرب الآجال .

في خصوص القسط الثاني الممول من طرف صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية برنامج PRODEC ، قد استأنفت عملية خلاص المقاولات بعد أن تعطلت منذ شهر مارس 2023 ، وقد قامت بلدية الحامة الغربية بالإيفاء بتعهداتها بتاريخ 09 فيفري 2024 وقد أبدى المقاول المتعهد بالمشروع استعداده لاستئناف الأشغال خلال أقرب الآجال .

وتبقى مصالح وزارة الداخلية تتابع عن كثب نسق تطور المشاريع العمومية والعمل على التسريع فيها معاضدة للمجهودات الوطنية في الغرض .

ملخص السؤال رقم 2:

- **"حول تعطل إحداث مسلخ بلدي ببلدية الحامة الغربية ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

يُعدّ مشروع المسلخ البلدي مدرجا ضمن البرنامج الجهوي للتنمية لسنة2018 ، وقد تمت المصادقة الدراسات الفنية بتاريخ 18 نوفمبر 2022بالإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بقابس، إلا أن الوكالة الوطنية لحماية المحيط أبدت رفضها النظر في تقرير دراسة التأثير على المحيط ذلك أن المشروع المذكور لا يندرج ضمن المخطط المديري للمسالخ لسنة 2010.

ملخص السؤال رقم 3:

- **"حول تفعيل الوحدة الفنية لاستخراج جوازات السفر بمنطقة الحامة ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تتم عملية تجهيز مكاتب مناطق الأمن الوطني بالتجهيزات الفنية الخاصة بالجواز المقروء آليا حسب الأولويات من حيث معدل كمية الإنتاج وحسب التجهيزات المتوفرة لدى مصالح الإدارة المعنية .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن تجهيز منطقة الأمن الوطني بالحامة حسب برنامج توزيع التجهيزات الفنية لإدارة الجوازات ووثائق السفر تمت برمجتها خلال سنة 2024.

هذا، وتعمل وزارة الداخلية على الاستجابة لكافة الطلبات المتعلقة بتجهيز مكاتب مناطق الأمن الوطني بالتجهيزات الفنية أولا بأول والتي من شأنها تعزيز أداء خدمة إسناد جوازات السفر مع مراعاة مبدأ الأولوية في عملية الإسناد .

ملخص السؤال رقم 4:

- **"حول بناء مركز أمن وطني بوادي النور من معتمدية الحامة ومركز حرس وطني الصمباط من معتمدية الحامة الغربية ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

✓ في خصوص بناء مركز أمن وطني بوادي النور من معتمدية الحامة:

يباشر مركز الأمن الوطني بوادي النور التابع للمنطقة الجهوية للأمن الوطني بالحامة العمل بصفة عادية وقد أُحدث بقرار وزير الداخلية المؤرخ في 02 جانفي 2013 وهو يغطي كامل مرجع نظر منطقة الأمن الوطني بالحامة ويلبي جميع الخدمات الإدارية وغيرها .

كما أنه تم تركيز مقر جديد له بمقر منطقة الأمن الوطني بالحامة المشيّد حديثا بمواصفات نموذجية .

✓ في خصوص بناء مركز حرس وطني بالصمباط من معتمدية الحامة الغربية :

تقع عمادة الصمباط بمعتمدية الحامة الغربية بولاية قابس وترجع بالنظر إلى منطقة الحرس الوطني بقابس والتابعة لإقليم الحرس الوطني بقابس

يشتمل مركز الأمن العمومي بالصمباط على سيارة إدارية معينة بالوحدة منذ سنة 2019 وحالتها تعتبر حسنة.

ترجع عمادة الصمباط أمنيا إلى مركز الأمن العمومي بالصمباط علما وأنه يشترك مع مركز الأمن العمومي الحامة بمقر الوحدة، وتتم تغطية مرجع النظر بتغطية كاملة ويسدي الخدمات الإدارية والعدلية بالطريقة المطلوبة من خلال برمجة دوريات أمنية قارة ومتنقلة على مدار الساعة .

هذا، وتعمل وزارة الداخلية على برمجة بناء مركز أمن عمومي للحرس الوطني بالصمباط حال توفر الاعتمادات المالية اللازمة لذلك وحسب الأولويات المطروحة ضمانا لفرض الأمن العام وتقريب الخدمات من المواطن .

السؤال الكتابي

للنائبة مهى عامر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

الموضوع: حول تراخيص الربط بالشبكات العمومية .

تحية طيبة،

نظرا لخصوصية بلدية المنهلة من حيث تواجد عدد هام من التجمعات السكنية خارج حدود التهيئة العمرانية المعمول به منذ سنة 1995، أصبحت تشكل عائقا في أعمال اللجنة المكلفة بدراسة مطالب الحصول على تراخيص الربط بالشبكات العمومية، لذا نتساءل عن:

كيفية التعامل مع مطالب أصحاب المساكن الواقعة في التجمعات السكنية الموجودة خارج حدود مثال التهيئة العمرانية المعمول به منذ سنة 1995؟

كيفية التعامل مع المطالب بخصوص إدخال العداد الثاني والثالث بالنسبة للمساكن الفردية خاصة وأن التراتيب العمرانية تسمح ببناء مساكن فردية ذات طابق أرضي وطابق علوي أول وطابق علوي ثاني؟

كيفية التعامل مع المساكن التي سبق وأن صدر ضدّها قرار هدم بسبب البناء دون ترخيص ولم يتم التنفيذ بعد أن أصبحت شاغلة (مسكونة)؟

فالمطلوب مدنا بالتوضيحات اللازمة في الغرض من أجل تيسير أعمال اللجنة التابعة للبلدية.

إجابة السيد وزير لداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة" مهى" عامر "عن المنهلة

ملخص السؤال :

❖ **"حول تراخيص الربط بالشبكات العمومية ."**

نص الإجابة :

لقد سبق وأن أصدر وزير الداخلية مراسلة إلى السادة الولاة بتاريخ 22 ديسمبر 2023 حول تراخيص الربط بالشبكات العمومية، والتي تمحورت حول النقاط التالية :

- يتم، بصفة استثنائية، إسناد تراخيص الربط بالشبكات العمومية بالمساكن الفردية ولا يُعتبر ذلك تسوية للوضعية العقارية والعمرانية فيما يخص البناءات التي شيدت خلافا للتراتيب الجاري بها

العمل، على أن يخضع هذا الإجراء إلى العرض الوجوبي على موافقة السيد الوالي .

- إن إجراء إسناد تراخيص الربط بالشبكات العمومية بالمساكن الفردية ذات البناءات العمودية (أي متعددة الطوابق) لا يمكن أن ينسحب على البناءات المقامة خلافا للتراتيب العمرانية الجاري بها العمل إلا بعد أن يتم تسوية الوضعية العقارية والعمرانية للبناية المعنية بالأمر، وذلك في إطار الحد من ظاهرة انتشارها لمقاومة البناء الفوضوي من جهة وحفاظا على النظام العام الجمالي للمنطقة من جهة أخرى .
- لئن أجازت المصالح المركزية المعنية بالوزارة بعد موافقة السادة الولاة منح تراخيص استثنائية لربط البناءات المقامة خلافا للتراتيب الجاري بها العمل بشكل عام، غير أنه تبقى السلطة التقديرية للبلدية في ضبط المقاييس التي يتم على أساسها إسناد هذه التراخيص الاستثنائية لطالبيها بما في ذلك تحديد السقف الزمني لهذا الإجراء أو إضافة أعضاء جدد بتركيبة اللجنة المحدثة للغرض أو تحديد المباني المشمولة بعملية الربط وضبط المعاليم المستوجبة في ذلك .

وفي نفس الإطار، تتجه الإفادة إلى أن إجراء التزود بمختلف الشبكات العمومية للمباني المخالفة للقانون والتراتيب لا يضفي الصبغة القانونية عليها حيث تبقى المخالفة قائمة إلى حين إزالتها من قبل المخالف.

السؤال الكتابي

للنائب نزار الصديق

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي

الموضوع: مطلب سيارة لمركز الحرس السياحي بنفطة .

السيد الوزير، كما هو معلوم لديكم بأن مركز الحرس السياحي بنفطة يغطي ثلاث مناطق (حزوة، عنق الجمل وكلم 10) رغم اجتهادات أعوانه، إلا أن ضعف الإمكانيات المتمثلة خاصة في عدم وجود سيارة بالمركز ولتعزيز مجهوداتهم نتوجه إلى سيادتكم بالسؤال التالي:

متى يتم توفير سيارة لمركز الحرس السياحي بنفطة؟

وفي انتظار تفاعلكم الإيجابي تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" نزار الصديق " عن نفطة - حزوة

ملخص السؤال:

- **"حول طلب توفير سيارة لمركز الحرس السياحي بنفطة".**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تم إدراج مركز الحرس السياحي بنفطة التابع لفرقة الحرس السياحي بتوزر الجنوبية على رأس قائمة الوحدات التي تفتقر لوسيلة إدارية وذلك بعد دراسة فنية للأولويات في إطار تفاضلي للوحدات يعتمد أساسا على امتداد مرجع النظر الجغرافي ونسبة إقبال الوفود السياحية بالجهة والخدمات المنوطة بعهدتها على أن يقع تعيين وتخصيص وسيلة للوحدة المذكورة في أقرب الآجال .

ولمزيد إضفاء النجاعة على العمل الأمني بالجهة، تعاضد فرقة الحرس السياحي بتوزر الجنوبية مجهودات الوحدة الأمنية المذكورة خلال فترات الذروة .

هذا، وتبقى وزارة الداخلية متجندة لتعزيز مركز الحرس السياحي بنفطة بالمعدات اللوجستية الضرورية للعمل الأمني ضمانا لنجاح الموسم السياحي وإشعاع صورة البلاد في الداخل والخارج وذلك وفقا للوسائل المتوفرة والمتاحة.

السؤال الكتابي

للنائبة نورة الشباك

الموضوع: سؤال كتابي حول إحداث منطقة أمنية بمعتمدية قربة .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

حيث أن منطقة بلدية قربة تم توسيعها بمناسبة تعميم النظام البلدي سنة 2016 وقد تضاعفت مساحتها حوالي 13 مرة بالإضافة إلى ترتيبها الثالثة من حيث عدد السكان .وبالنظر إلى الوضعية الحالية للمراكز الأمنية بالمنطقة حيث تفتقر إلى العديد من المرافق والمعدات والإطارات والأعوان،

لذا أتقدم إليكم بهذا السؤال الكتابي :

- هل بالإمكان برمجة إحداث منطقة أمنية بمعتمدية قربة؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة "نورة الشباك "عن قربة

ملخص السؤال :

"حول إحداث منطقة أمنية بمعتمدية قربة ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

ترجع معتمدية قربة بالنظر أمنيا إلى منطقة الأمن الوطني بمنزل تميم وينتصب بها عدد 03 مراكز أمن وطني (قربة الشمالية، قربة الجنوبية، تازركة) إضافة إلى مركزي اختصاص شرطة مرور وشرطة بلدية الضمان حسن إسداء الخدمات الأمنية لكافة متساكني مرجع النظر الذين يناهز تعدادهم حوالي 52 ألف نسمة .

فيما يتعلق بالوضعية الحالية للمراكز الأمنية وافتقارها إلى العديد من المرافق والمعدات والإطارات والأعوان، فإنه رغم تهرّم بعض المقرات الأمنية والوسائل اللوجستية، إلا أن ذلك لم يكن له أي تأثير على أداء كافة الوحدات الأمنية بها حيث تتم صيانتها بصفة دورية ومنتظمة وكذلك كلما تطلب الأمر ذلك .

وضمانا لنجاعة التغطية الأمنية على مدار الساعة تم إفراد قطاع قربة تازركة بمنظومة استمرار خاصة ومتكاملة خارج التوقيت الإداري والتي يتم تدعيمها بالأفراد والوسائل الضرورية خلال مختلف المحطات الأمنية الهامة وبمناسبة الأنشطة الرياضية والثقافية وأثناء الموسم السياحي .

هذا، ونظرا للتطور العمراني والديمغرافي المتسارع والكثيف الذي تشهده الجهة فإن وزارة الداخلية بصدد التفكير على المستوى المتوسط والبعيد في إحداث منطقة أمن وطني بقربة تضم كل من مراكز الأمن الوطني بقرية الشمالية، قربة الجنوبية وتازركة ويُلحق بها مركزي الأمن الوطني بالمعمورة والصمعة التابعين لمنطقة الأمن الوطني بنابل.

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

تحية وبعد،

حيث أنه وقع طلب إحداث بلدية لمدينة الثريات من معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات وحيث وقعت جلسة حول هذا الموضوع بمقر ولاية سوسة، وحيث تبين موافقة السلطة المحلية لذا نتساءل هل ان وزارة الداخلية في اتجاه احداث بلدية لمدينة الثريات؟

1. لماذا لا يقع تغيير خليّة الشرطة البلدية بالزاوية والقصيبة والثريات إلى مركز شرطة بلدية؟
2. هل هناك اتجاه في توسعة برنامج تهذيب الاحياء الشعبية الجيل الثاني؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" يوسف التومي"

عن الزاوية - القصيبة - الثريات

ملخص السؤال رقم 1:

"حول نية وزارة الداخلية لإحداث بلدية بمدينة الثريات خاصة مع موافقة السلطة المحلية والجهوية ."

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

إن إحداث بلدية جديدة يتطلب توفر جملة من المعطيات والمعايير الموضوعية حول المنطقة المعنية بعملية الإحداث تهم بالأساس المعطيات البشرية، العمرانية، الاقتصادية المالية والفنية .

✓ بخصوص المعطيات البشرية والعمرانية والاقتصادية:

- **المعطيات السكانية:**

- توفر نسيج عمراني وسكاني محترم من حيث عدد السكان والمساكن والتجمعات السكنية ومدى تقاربها والتصاقها بمركز التجمع السكني الرئيسي .

- **التجهيزات الأساسية الدنيا :**

- ضرورة توفر الطرقات ومختلف الشبكات العمومية على غرار التنوير، الماء الصالح للشراب، شبكة تصريف مياه الأمطار، شبكة التطهير ...

- **المرافق العمومية:**

- على غرار معتمدية، دائرة بلدية أو مجلس قروي، مركز أمن، قباضة مالية، معاهد ثانوية ومدارس إبتدائية مستوصف دور ثقافة وشباب ...

- **المرافق الاقتصادية والتجارية:**

- نذكر من ذلك تواجد مناطق صناعية قائمة أو بصدد الإحداث منطقة سياحية، أسواق أسبوعية أو يومية أملاك عقارية تشكل مداخيل قارة ومدخرات للبلدية.

✓ بخصوص المعايير المتعلقة بالمعطيات المالية والفنية:

تتعلق هذه المعايير بجملة الموارد الذاتية والفنية الضرورية لمقترح إحداث بلدية وتتكون من :

❖ جملة من المعاليم المستوجبة (المعلوم على العقارات المبنية، المعلوم على الأراضي غير المبنية، المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو المهنية أو التجارية، المعلوم على النزل...)

❖ جملة من المعطيات الفنية وتتركز بالخصوص في ضرورة إجراء تحوير على مستوى التقسيم الترابي من خلال تحوير حدود بين بلديتين أو أكثر وهو ما يتطلب إصدار أوامر ترتيبية في الغرض بالتنسيق مع مصالح ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط .

❖ إمكانيات بشرية ولوجستية وذلك بانتداب أعوان في شتى المجالات (الإداري، المالي، الفني...) ومقرات إدارية ومستودعات لإيواء وسائل النقل واقتناء معدات وتجهيزات لازمة للعمل .

وإلى حد التاريخ لم تتلق مصالح وزارة الداخلية المركزية ملفا تام الموجب بخصوص مقترح إحداث بلدية بمنطقة الثريات.

هذا، وتعمل مصالح وزارة الداخلية بكافة هياكلها المركزية والجهوية والمحلية ومع كافة الأطراف المتداخلة في الغرض بالتنسيق فيما بينهم على مزيد دراسة مدى جدوى الموضوع بالارتكاز على جملة المعطيات الموضوعية المشار إليها سلفا والنظر عند الاقتضاء في إمكانية استعجال النظر في ذلك حال توفر الاعتمادات المالية والامكانيات اللوجستية المستوجبة في الغرض .

ملخص السؤال رقم 2:

"حول تغيير خلية الشرطة البلدية بالزاوية والقصبة والثريات إلى مركز شرطة بلدية ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تم دمج الخليتين ضمن خلية واحدة يستغلان عدد 02 مكاتب مجهزة بمقر بلدية الزاوية ويتم توفير سيارة إدارية من طرف بلدية المكان حسب المرجع الترابي لعملية التدخل .

وتبقى وزارة الداخلية منفتحة على كل مقترح من شأنه أن يحسّن عملية التدخل خدمة للصالح العام .

السؤال الكتابي

للنائب الناصر الشنوفي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي

الموضوع: حول المنطقة الصناعية المرجى الفحص .

بعد تخصيص الأرض لبعث المنطقة الصناعية المرجى الفحص وتعهد الوكالة العقارية الصناعية بتهيئتها .أتساءل عن أسباب التأخير في إنجاز المطلوب .

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب الناصر الشنوفي

المرجع: مراسلتكم عدد 2024-26-3000- 0000773

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب الناصر الشنوفي حول المنطقة الصناعية المرجي بالفحص والمتعلقة بطلب معطيات حول مدى تقدم اشغال تهيئة المنطقة الصناعية المرج- الفحص، يشرفني اعلامكم انه وبتاريخ 26 نوفمبر 2021 تلقت الوكالة العقارية الصناعية عقد البيع المتعلق بالتفويت بالدينار الرمزي في العقار الخاص بالمنطقة الصناعية المرج الفحص من قبل وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وان المشروع يعد في مرحلة استكمال كل الدراسات حيث تمت الموافقة على مثال التهيئة التفصيلي، وتعمل الوكالة العقارية الصناعية حاليا على اعداد والمصادقة على ملف التقسيمات الخاصة بالمنطقة .

كما تجدر الإشارة الى انه من المتوقع المصادقة على ملف التقسيم والمرتبط بصدور التراتيب العمرانية خلال سنة 2025 وإنجاز المرحلة الثالثة والرابعة من الدراسة والمتعلقتين بإعداد والمصادقة على الدراسات التفصيلية للأشغال واعداد ملف طلب عروض أشغال التهيئة خلال أواخر سنة 2025 ثم الانطلاق في اشغال التهيئة الداخلية للمنطقة خلال السداسي الثاني من سنة 2026 وذلك على امتداد 18 شهر كمدة أشغال .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد الجليل الهاني

الموضوع :أسئلة كتابية حول ملف الطاقة .

تحية وبعد :

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

-1-ما هو عدد المؤسسات المنتفعة بمنحة دعم الإنتاج الذاتي للطاقة النظيفة والمتجددة المسندة من صندوق دعم الانتقال الطاقي لسنوات 2023/2022/2021/2020 ؟

-2-ما هو المبلغ الجملي للدعم المالي المسند لهذه المؤسسات من صندوق دعم الانتقال الطاقي للعشر سنوات الأخيرة ؟

-3-ما هي نسبة إنتاج الطاقات النظيفة والمتجددة من مجمل الإنتاج الطاقي للبلاد التونسية ؟

-4-هل لديكم قائمة تفصيلية لعدد المطالب المقدمة من طرف المؤسسات الخاصة قصد الحصول على منحة استثمار للإنتاج الذاتي للطاقات النظيفة و المتجددة وماهو عدد المؤسسات التي لم يقع الاستجابة لمطالبها و ما هو سبب رفض ملفاتها؟

-5-هل لدى الوزارة (الشركة التونسية للكهرباء والغاز) قائمة لكبار المستهلكين (اكثر من 500 الف دينار سنويا كهرباء وغاز) للطاقة من المؤسسات الصناعية و مؤسسات الخدمات؟

6-ما هو عدد المؤسسات الصناعية النشيطة المنتصبة بالبلاد التونسية في قطاع صنع معدات إنتاج الطاقات النظيفة والمتجددة و ما هي طاقة إنتاجها السنوية من اللاقطات الشمسية و معدات التحويل ONDULEUR؟

7-ما هي نسبة الإدماج للمواد محلية الصنع في مكونات المنتوج النهائي المعد لإنتاج الطاقات المتجددة وخاصة الفوطوضوئية لهذه المؤسسات؟

8-ما هي الكلفة المالية لدعم استهلاكات المؤسسات الصناعية و مؤسسات الخدمات من طاقة ومحروقات (كهرباء و غاز و سوائل) لسنتي 2022/2023 ؟

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للنائب عبد الجليل الهاني .

المرجع: مراسلتكم عدد 2024-26-3000- 0000658

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب عبد الجليل الهاني والمتعلق بالطاقات المتجددة والانتقال الطاقي، يشرفني إفادتكم بما يلي :

-1-المؤسسات المنتفعة بمنحة الإنتاج الذاتي للسنوات من 2020الى 2023

تسهر الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة بالشراكة مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز على تنفيذ برنامج إنتاج الكهرباء بغرض الاستهلاك الذاتي بالمباني الشمسية عن طريق الأجهزة الشمسية المرتبطة بشبكتي الجهد المنخفض والمتوسط .ويعتمد هذا البرنامج على المنظومة التمويلية المتمثلة في إسناد منح تشجيعية من قبل صندوق الانتقال الطاقي وقروض ميسرة يتم تسديدها عن طريق فواتير استهلاك الكهرباء .ويتم تركيز هذه الأجهزة عن طريق شركات ومؤسسات تركيب معتمدة من قبل الوكالة (650 مؤسسة سنة 2023)تقوم بإبرام عقود برامج مع الوكالة سنويا للانتفاع بالمنح المذكورة، وفيما يلي جدول بياني لعدد المؤسسات والمبالغ المالية المسندة :

أ) **بالنسبة لشبكة الجهد المنخفض:**

السنة	2020	2021	2022	2023
عدد الشركات المنتفعة بالمنحة	191	205	270	104
مبالغ المنح المسندة (د)	27.828.186	26.029.436	14.986.849	* 1.177.070

***يعود انخفاض المبلغ إلى التعديل بالتخفيض في قيمة المنحة المسندة لتصبح بسقف 500 دينارا** للجهاز الواحد بالنسبة للتجهيزات ذات قدرة مركبة لا تتجاوز 3 كيلواط ومركزة لدى مستهلكين يتراوح استهلاكهم السنوي الفردي بين 1800 و4800 كيلواط ساعة وذلك طبقا للأمر عدد 86 لسنة 2023 مؤرخ في 2 فيفري 2023 يتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 983 لسنة 2017 المؤرخ في 26 جويلية 2017المتعلق بضبط قواعد تنظيم وتسيير وكيفية تدخل صندوق الانتقال الطاقي .

ب) بالنسبة لشبكة الجهد المتوسط:

السنة	2020	2021	2022	2023
عدد الشركات المنتفعة بالمنحة	01	09	15	05
مبالغ المنح المسندة (د)	11.650	534.963	1.123.315	197.945.6

2- المبلغ الجملي للدعم المسند:

يبلغ المبلغ الجملى للدعم المالي بعنوان المنح المسندة من قبل صندوق الانتقال الطاقي خلال العشر سنوات الأخيرة إلى 978 616 135 دينارا تتوزع كالتالي :

- منح مسندة للشركات بعنوان تركيز التجهيزات بالمباني الشمسية المرتبطة بشبكة الجهد المنخفض: 994 735 132 دينارا،
- منح مسندة بالنسبة للمنشآت المرتبطة بشبكة الجهد المتوسط: 894 880 2 دينارا

3- نسبة انتاج الطاقات النظيفة:

بلغ الإنتاج الوطني من الطاقة الأولية (دون اعتبار الكتلة الحيوية) خلال سنة 2023، 3.4 مليون طن مكافئ نفط تمثل حصة الطاقات المتجددة منها نسبة 1 % فيما ترتفع هذه النسبة الى حدود 4%من انتاج الكهرباء عبر الطاقات المتجددة (بما في ذلك الإنتاج الذاتي من الكهرباء عبر اللاقطات الشمسية) .

4- عدد المطالب المقدمة وأسباب الرفض:

تعمل الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة على استكمال رقمنة النشاطات المتعلقة بتنفيذ إنتاج الكهرباء بغرض الاستهلاك الذاتي بالمباني الشمسية .ويعتبر عدد المطالب المودعة من قبل هذه المؤسسات والتي لم يقع الاستجابة لتسويتها ضئيل جدا باعتبار الأسباب المتمثلة أساسا إما في المطالب بعد الآجال المحددة بعقود البرامج أو تجاوز مبالغ المنح المطلوبة بالمقارنة مع ورود المبالغ المحددة بعقود البرامج .

وقد تم خلال العشر سنوات الأخيرة تسجيل عدد 41191 مطلبا للانتفاع بالمنح المسندة بعنوان الإنتاج الذاتي للكهرباء بالمباني الشمسية المرتبطة بشبكة الجهد المنخفض وعدد 53 مطلبا الخاصة بالإنتاج الذاتي بالمباني الشمسية أو المنشآت المرتبطة بشبكة الجهد المتوسط .

-5-تم ارفاق البيانات المطلوبة للحرفاء المرتبطين بشبكة الجهدين المتوسط والعالي و AGM الذين يبلغ مبلغ الفاتورة السنوي (صافي الدفع) لعام 2023 أكثر أو يساوي 500000 دينار بالمصاحيب وتشمل هذه القائمة قطاعات النشاط التالية :

-الصناعة،

-السياحة،

-النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية

-الخدمات وغيرها (باستثناء التجارة والأسر المرتبطة بالشبكة وتوليد الكهرباء وتوزيعها)

-6التصنيع المحلي للألواح الشمسية الفولطاظوئية :

يضم نشاط صناعة الألواح الشمسية الفولطوضوئية « panneaux photovoltaiques » ثماني (08) شركات صناعية منها ثلاثة مصدرة كليا توفر حوالي 360 موطن شغل، وبطاقة إنتاج سنوية تقدر بحوالي 1.68 مليون وحدة ويلخص الجدول التالي أهم المعطيات:

	مكان الانتصاب	مواطن الشغل	الإنتاج (بالوحدة)	طاقة الإنتاج السنوية (بالوحدة)
NR Sol (*)	الناظور	26	(1,2 *MW*) 4 700	(25 *MW*) 100 000
AURASOL (*)	واد الزرقاء	37	(1,5 *MW*) 6 000	(15 *MW*) 60 000
Energy Industries	بوسالم	35	(0,25 *MW*) 1 000	(25 *MW*) 100 000
IFRI-SOL	النفيضة	100	(1,25 *MW*) 4 700	(100 *MW*)400 000
MTF	السبيخة	80	(15 MW) 50000	(75 MW) 300000
Green Panel Technology	جندوبة	12	(0,5 *MW*) 2 000	(30 *MW*) 120 000
Shams Technology (*)	المنيهلة	35	(1,7 *MW*) 8 500	(25 *MW*) 100 000
Alphanis	جمال	35	(15 MW) 50000	(*150 MW*) 500 000
المجموع		360	(*MW* 36.4)	(*MW*445)

(*)شركات متوقفة عن الإنتاج حاليا .

وتتمثل عملية صناعة اللوحات الشمسية في تركيب الخلايا الضوئية الموردة في وحدات وصناعة الأطر الخارجية والعزل والوصل .

أما بخصوص معدات التحويل « les onduleurs » فهي منتجات تورد جاهزة وغير مصنعة محليا .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

وتبعا لإجابتكم بتاريخ 04 جانفي 2024 نتوجه إليكم بالأسئلة التالية لأكثر توضيحات:

1- هل يمكن مدنا بأسماء الجمعيات بقابس التي وقع تمويلها من المجمع الكيميائي وتقرير حول تمويل كل جمعية خلال السنوات العشرة الأخيرة ؟

2- هل يمكن مدنا بتقرير مفصل حول مساهمة المجمّع الكيميائي في مجال الصحة بولاية قابس وجدول المساعدات ؟

3- هل يمكن مدنا بقائمة البلديات والمجامع المائية المنتفعة من المجمّع الكيميائي حسب نص الإجابة وجدول حول هذه المساعدات ؟

4-هل يوجد اتفاقية بين الوزارة ومعمل الاسمنت بقابس في إنزال مادة البتكوك وهل يمكن لنا مدنا بنص الاتفاقية إن وجدت ؟

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير .

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب عصام البحري جابري

المرجع: مراسلتكم عدد 0001418-3000-26-2024

المصاحيب:

-جدول مفصل للهبات والمساعدات المعتمد من الإدارة المالية

- ملحق عدد 1 (الجمعيات)

-ملحق عدد2 (مساهمة المجمع في مجال الصحي بولاية قابس)

-ملحق عدد3 (مساهمة المجمع في خلاص تكلفة الكهرباء للمجامع المائية والبلديات)

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب عصام البحري جابري والمتعلق بتدخلات المجمع الكيميائي التونسي بولاية قابس بعنوان المسؤولية المجتمعية، أتشرف بإعلامكم بما يلي :

-دعم الجمعيات والوداديات والنوادي الناشطة بالجهة :

حرصا من المجمع الكيميائي التونسي على الانفتاح على محيطه الخارجي، وفي نطاق تدخلاته الاجتماعية يقوم المجمع بولاية قابس بدعم جملة من المنظمات والجمعيات والوداديات والمهرجانات والنوادي التي تنشط بالجهة وذلك حسب الميزانية المرصودة في الغرض وتشمل الجمعيات الرياضية والجمعيات ذات الصبغة الاجتماعية والثقافية والعلمية والبيئية والمهرجانات والمعارض وتجدون في الملحق عدد 1 قائمة بأسماء الجمعيات للعشر سنوات الأخيرة .

-مساهمة المجمع الكيميائي التونسي في مجال الصحة :

تتمثل مساهمة المجمع الكيميائي التونسي في مجال الصحة بولاية قابس في دعم الإدارة الجهوية للصحة بقابس والمستشفى الجهوي بقابس وبالنسبة لمناطق الطوق المحاذية لمراكز الإنتاج بالمجمع الكيميائي التونسي بقابس تمت المساهمة في بناء مركز الصحة الأساسية بشط السلام والمساهمة في بناء مركز رعاية الأم والطفل بغنوش واقتناء تجهيزات لفائدة مركز الصحة الأساسية بغنوش وذلك تبعا للقرارات المنبثقة عن المجلس الوزاري بتاريخ 22 جوان 2015 كما ساهم المجمع الكيميائي التونسي في معاضدة جهود الدولة في مكافحة جائحة كورونا بواسطة الوسائل المعدة للتعقيم بمختلف معتمديات الولاية (الملحق عدد 2)

-المجامع المائية والبلديات:

تنتفع جميع المجامع المائية والبلديات بولاية قابس بتسديد المجمع الكيميائي التونسي لـ 40% من معاليم استهلاك الكهرباء على غرار شنتش تبلبو، شنّي، النحال، ليماوة، سيدي داود، زريق، تمولة، بوشمة، المجامع المائية بغنوش، المجامع المائية بالحامة، المجامع المائية بوذرف، المجامع المائية بالمطوية، المجامع المائية بمطماطة، المجامع المائية بمارث. (الملحق عدد 3)

-مادة البتكوك بمعمل اسمنت قابس:

لا توجد أي اتفاقية بين وزارة الصناعة والمناجم والطاقة ومعمل اسمنت قابس لإنزال مادة البتكوك، ويقوم المعمل حاليا بتأمين حاجياته من المادة المذكورة دون القيام بتخزينها بالمرفأ.

والسلام

GROUPE CHIMIQUE TUNISIEN
REGION DE GABES
BILAN 2014

Autres Charges d'Exploitation

COTISATIONS ET DONS
62310
AU 31/12/2014

SOLDE DEBITEUR: **2.918.035,785 DT**

RUBRIQUE BUDGET SPECIAL:

MUNICIPALITE DE GABES	GABES	63.000,000
HOPITAL REGIONAL DE GABES	GABES	80.000,000
STADE GABESIEN	BP: 62 - 6000 GABES	150.000,000
L'AVENIR SPORTIF DE GABES	BP: 127 - 6000 GABES	150.000,000
GROUPEMENT DE MAINTENANCE ET DE GESTION DE LA Z I DE GAB	BP: 72 - 6000 GABES	299.648,750
40% STEG GROUPEMENT D'EAU IRRIGATION		1.053.359,462
	TOTAL BUDGET SPECIAL:	**1.796.008,212**

RUBRIQUE 1:

	TOTAL RUBRIQUE N° 1 :	**0,000**

RUBRIQUE 2: Gouvernorat

	TOTAL RUBRIQUE N° 2 :	**0,000**

RUBRIQUE 3: Municipalités

	TOTAL RUBRIQUE N° 3 :	**0,000**

RUBRIQUE 4: Sport Civil

L'AVENIR SPORTIF DE GABES	BP: 127 - 6000 GABES	345.000,000
STADE GABESIEN	BP: 62 - 6000 GABES	445.000,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 4 :	**790.000,000**

RUBRIQUE 5: Festivals/Foires & Solidarité/Actions Sociales

JCI ENIG	GABES	1.000,000
ASS DES PARENTS ET AMIES DES HANDICAPES	GABES	1.215,000
~~VISITE PRESIDENT~~		~~1.298,400~~
UGTT	AV. MOHAMED ALI - 6000 GABES	1.429,010
~~DOUANE GANNOUCHE~~	PORT DE GABES	~~1.429,859~~
ASS LUMIERES DE TUNISIE	GABES	1.496,240
UTAIM - UNION TUN D'AIDE AUX INSUF MOT	GABES	1.500,000
SYNDIC FDG DES UNITES D'INTERVENTION	GABES	1.500,000
ASS WIFAK SPORTIF GABES	GABES	1.706,600
FESTIVAL EL MAHAR ZARAT	ZARAT	2.000,000
CRDA GABES	GABES	2.036,000
ASS TUNISIENNE DES SCIENCES MATHEMATIQUE	GABES	2.088,000
COMMUNE METOUIA	METOUIA	2.500,000
ASS CENTRE DES ROMANS ARABES	GABES	3.000,000
OBSERVATOIRE REGIONAL DEVELOPPEMENT GABES	GABES	3.000,000
FESTIVAL EL MARGOUM OUDREF	GABES	3.000,000
GARDE NATIONALE GABES	GABES	~~3.177,252~~
ASS THEATR ET ARTS CHENENNI	GABES	4.500,000
FESTIVAL EL HENNA CHENENI	GABES	5.000,000
FESTIVAL INTERNATIONAL DE MATMATA	MATMATA	5.000,000
~~UGTT 1IER MAI~~	GABES	5.000,000
GOUVERNORAT - GABES	GABES	5.855,892
ASS AL IRADA	GABES	7.000,000
ASS CHATT ESSALEM POUR DEVELOPPEMENT DURABLE	GABES	7.000,000
MUNICIPALITE DE GABES - CHATT ESSALEM	GABES	7.000,320
FESTIVAL EL HAMMA	EL HAMMA	7.500,000
COMITE REGIONALE DE SOLIDARITE SOCIALE	GABES	20.000,000
UTICA	GABES	20.000,000
FESTIVAL INTERNATIONAL DE GABES	BP: 712 - 6000 GABES	30.000,000
UGTT - JOURNEE DE SAVOIR	GABES	74.970,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 5 :	**232.202,573**

GROUPE CHIMIQUE TUNISIEN
REGION DE GABES
BILAN 2014

Autres Charges d'Exploitation

COTISATIONS ET DONS
62310
AU 31/12/2014

SOLDE DEBITEUR: **2.918.035,785 DT**

RUBRIQUE 6: Autres Activités Sportives (Gabès)

ASS ESPOIR SPORTIF GABES	GABES	325.000
ESPOIRE BOUCHEMMA JEUX INDIVIDUELS - JIEB	GABES	1.000,000
ASS KUNG FO WOCHO ELHAMMA	ELHAMMA	1.000.000
EL WIFAK SPORTIF	GABES	1.000.000
CLUB SPORTIF PROTECTION CIVIL	TUNIS	1.000,000
CLUB ATHLETISME ZARAT	ZARAT - MARETH	1.000.000
ASS KICKBOSING GOLF	GABES	1.000.000
CLUB ATHLETISME DE GABES	GABES	1.500.000
FEDERATION TUNISIENNE DE NATATION	TUNIS	1.500.000
CLUB DE HAND BALL DE GABES	GABES	2.000.000
ASS KUNGFU	GABES	2.000.000
ASS AL ECHAA SPORTIF DE GABES	GABES	2.000.000
ASS SPORTIVE MILITAIRE	GABES	3.000.000
JEUNESSE SPORTIVE OUDREF	METOUIA	3.500.000
ASS SPORTIVE FEMININE	GABES	3.500,000
TEBOULBOU SPORT	TEBOULBOU - GABES	4.000.000
AIGLE SPORTIF DE JUDO DE GABES	GABES	5.000.000
TACAPES BASKET BALL CLUB	GABES	5.500.000
STADE SPORTIF ZARATIEN	ZARAT - MARETH	8.000.000
ESPOIRE SPORTIF BOUCHEMMA	BOUCHEMMA GABES	8.000.000
UNION SPORTIF METOUIA	METOUIA	8.000.000
WIDED SPORTIF EL HAMMA	EL HAMMA	8.000,000
OASIS SPORTIF CHENENI	CHENENI - GABES	8.000.000
CLUB OLYMPIQUE DE GHANNOUCH	GANNOUCH	20.000.000
	TOTAL RUBRIQUE N° 6 :	**99.825,000**

RUBRIQUE 7: Autres Activités Socio-Culturelles

	TOTAL RUBRIQUE N° 7 :	**0,000**

AVANCE SUR BUDGET 2015: (NON TENU COMPTE AU TOTAL)

L'AVENIR SPORTIF DE GABES (CH N° 2463730/BH DU 24/07/2014) (MONTANT CH: 200.000,000 DONT 45.000,000 SUR BUDGET 2014)	BP: 127 - 6000 GABES	155.000,000
STADE GABESIEN (CH N° 2463729 DU 24/07/2014) (MONTANT CH: 200.000,000 DONT 80.000,000 SUR BUDGET 2014)	BP: 62 - 6000 GABES	120.000,000
L'AVENIR SPORTIF DE GABES (CH N° 6342105/BH DU 13/11/2014)	BP: 127 - 6000 GABES	75.000,000
STADE GABESIEN (CH N° 0003970/STB DU 13/11/2014)	BP: 62 - 6000 GABES	75.000,000
L'AVENIR SPORTIF DE GABES (CH N° 2463832/BH DU 02/12/2014)	BP: 127 - 6000 GABES	75.000,000
STADE GABESIEN (CH N° 0003989/STB DU 02/12/2014)	BP: 62 - 6000 GABES	75.000,000
	TOTAL AVANCE SUR BUDGET 2015 :	**575.000,000**

GROUPE CHIMIQUE TUNISIEN
REGION DE GABES
BILAN 2015

Autres Charges d'Exploitation

COTISATIONS ET DONS
62310
31-12-2015

SOLDE DEBITEUR: **4.506.335,429 DT**

RUBRIQUE BUDGET SPECIAL:

40% STEG/GROUPEMENT D'EAU IRRIGATION	GABES	1.010.174,622
GROUPEMENT DE MAINTENANCE ET DE GESTION DE LA Z.I DE GABI	BP: 72 - 6000 GABES	987.637,625
STE ENVIRONNEMENT ET JARDINAGE	GABES	81.302,123
	TOTAL BUDGET SPECIAL:	2.079.114,370

RUBRIQUE 1:

	TOTAL RUBRIQUE N° 1 :	0,000

RUBRIQUE 2: Gouvernorat

	TOTAL RUBRIQUE N° 2 :	0,000

RUBRIQUE 3: Municipalités

	TOTAL RUBRIQUE N° 3 :	0,000

RUBRIQUE 4: Sport Civil

L'AVENIR SPORTIF DE GABES	BP: 127 - 6000 GABES	890.000,000
STADE GABESIEN	BP: 62 - 6000 GABES	945.000,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 4 :	1.835.000,000

RUBRIQUE 5: Festivals/Foires & Solidarité/Actions Sociales

ASS AL IRADA	GABES	7.000,000
ASS CENTRE DES ROMANS ARABES	GABES	1.650,500
ASS CHATT ESSALEM POUR DEVELOPPEMENT DURABLE	GABES	8.500,000
ASS CLUB DE PRESSE	GABES	1.126,180
ASS DES PARENTS ET AMIES DES HANDICAPES	GABES	1.000,000
ASS FESTIVAL INTERNATIONAL DE GABES	GABES	30.000,000
ASS JINEN ALKHAYRIA	GABES	1.600,000
ASS ORNITHOLOGIQUE	GABES	32.000,000
ASS QUANTARA	GABES	2.175,099
ASS REGIONALE DE PROTECTION NATURELLE ET ENVIRONNEMNT	GABES	4.987,000
ASS REGIONALE DU CORAN	GABES	1.500,000
ASS SOUTCOM	GABES	1.000,000
ASS THEATRE ET ARTS CHENENNI	GABES	4.500,000
ASS TUNISIENNE D'AIDES AUX SOURDS EL HAMMA	ELHAMMA	1.500,000
ASS TUNISIENNE ENVIRONNEMENT NATURE GABES	GABES	3.000,000
AWATEF KRIMI	GABES	1.000,000
CAISSE REGIONALE DE SOLIDARITE SOCIALE	GABES	15.000,000
CHABAKET DAR EL JAMIYAT	GABES	2.750,000
CLUB GENIAL LYCEE ABOULEBABA	GABES	157,500
CLUB GENIE DE PROCEDES - ENIG	GABES	2.044,500

Edité le 15-02-2024

GROUPE CHIMIQUE TUNISIEN
REGION DE GABES
BILAN 2015

Autres Charges d'Exploitation

COTISATIONS ET DONS
62310
31-12-2015

SOLDE DEBITEUR: **4.506.335,429 DT**

COMITE REGIONAL DE SOLIDARITE SOCIALE	GABES	17.000,000
COMITE REGIONAL SPORT CULTURE ET TRAVAIL	GABES	5.000,000
DELEGATION REGIONALE CULTURELLE DE GABES	GABES	700,000
ECOLE SUPERIEUR DES SCIENCES APPLIQUEE ET DE TECHNOLO(E	GABES	1.500,000
ENIG-ROBOTS	GABES	1.100,000
FEDERATION TUNISIENNE DE NATATION	TUNIS	1.200,000
FESTIVAL EL HAMMA	EL HAMMA	7.500,000
FESTIVAL EL HENNA CHENENI	GABES	4.000,000
FESTIVAL EL MAHAR ZARAT	ZARAT	2.000,000
FESTIVAL INTERNATIONAL DE MATMATA	MATMATA	5.000,000
GARDE NATIONALE	GABES	1.600,000
GOUVERNORAT - GABES	GABES	163.793,683
JCI ELHAMMA	ELHAMMA	1.500,000
JCI ENIG	GABES	1.499,000
JCI OUDREF	OUDREF GABES	500,000
L'ORGANISATION DE LA DEFENCE DU DROIT AU LOGEMENT	GABES	500,000
MANIFESTATION MONDIAL D'ENVIRONNEMENT	GABES	800,000
POLE INDUSTRIEL ET TECHNOLOGIQUE DE GABES	GABES	200,000
RECEVEUR DU CONSEIL REGIONAL DU GOUVERNORAT	GABES	51.268,000
SAMU 05 - HOPITAL REGIONAL GABES	GABES	0,000
UGTT	GABES	87.319,600
UNION TUNISIENNE DE L'AGRICULTURE ET DE LA PECHE	AV. SALAHEDDINE AYOUBI - 6012	3.000,000
UTICA	GABES	499,997
	TOTAL RUBRIQUE N° 5 :	479.971,059

GROUPE CHIMIQUE TUNISIEN
REGION DE GABES
BILAN 2015

Autres Charges d'Exploitation

COTISATIONS ET DONS
62310
31-12-2015

SOLDE DEBITEUR: 4.506.335,429 DT

▼ **RUBRIQUE 6: Autres Activités Sportives (Gabès)**

ACADEMIE GABES DE BASKETBALL	GABES	1.000,000
AIGLE SPORTIF DE JUDO DE GABES	GABES	3.000,000
ASS AL ECHAA SPORTIF DE GABES	GABES	2.000,000
ASS DE KUNGFU	GABES	2.250,000
ASS ESPOIR SPORTIF GABES	GABES	1.500,000
ASS KICKBOXING GOLF	GABES	1.000,000
ASS SPORTIVE DE SURETE NATIONALE	GABES	2.000,000
ASS SPORTIVE FEMENINE	GABES	2.500,000
ASS SPORTIVE MILITAIRE	GABES	2.000,000
CLUB ATHLETISME DE GABES	GABES	1.500,000
CLUB ATHLETISME ZARAT	ZARAT	1.000,000
CLUB DE HAND BALL DE GABES	GABES	2.000,000
CLUB OLYMPIQUE DE GHANNOUCH	GHANNOUCH	20.000,000
CLUB SPORTIF PROTECTION CIVIL	TUNIS	1.000,000
EL WIFAK SPORTIF	GABES	1.500,000
ESPOIR SPORTIF BOUCHEMMA	BOUCHEMMA	16.000,000
JEUNESSE SPORTIVE OUDREF	OUDREF	8.000,000
LIGUE SUD EST TAEKWONDO	GABES	1.500,000
MARETH SPORT	MARETH	4.000,000
OASIS SPORTIF CHENENI	CHENENI	4.000,000
STADE SPORTIF ZARATIEN	ZARAT	8.000,000
TACAPES BASKET BALL CLUB	GABES	6.500,000
TEBOULBOU SPORT	TEBOULBOU	4.000,000
UNION SPORTIF METOUIA	METOUIA	8.000,000
WIDED SPORTIF EL HAMMA	EL HAMMA	8.000,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 6 :	112.250,000

▼ **RUBRIQUE 7: Autres Activités Socio-Culturelles**

	TOTAL RUBRIQUE N° 7 :	0,000

▼ **RUBRIQUE 4: Sport Civil ***** AVANCE SUR BUDGET 2016**

CLUB OLYMPIQUE DE GHANNOUCH	GHANNOUCH	5.000,000
L'AVENIR SPORTIF DE GABES	BP: 127 - 6000 GABES	150.000,000
STADE GABESIEN	BP: 62 - 6000 GABES	300.000,000
	TOTAL AVANCE SUR 2016 :	455.000,000

GROUPE CHIMIQUE TUNISIEN
REGION DE GABES
BILAN 2016

Autres Charges d'Exploitation

COTISATIONS ET DONS
62310
31-12-2016

SOLDE DEBITEUR: 5.582.187,582 DT

▾ **RUBRIQUE BUDGET SPECIAL:**

40% STEG/GROUPEMENT D'EAU IRRIGATION	GABES	1.117.072,877
	TOTAL RUBRIQUE N° 0 :	1.117.072,877

▾ **RUBRIQUE 4: Sport Civil**

L'AVENIR SPORTIF DE GABES	BP: 127 - 6000 GABES	750.000,000
STADE GABESIEN	BP: 62 - 6000 GABES	1.500.000,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 4 :	2.250.000,000

▾ **RUBRIQUE 5: Festivals/Foires & Solidarité/Actions Sociales**

ASS CHATT ESSALEM POUR DEVELOPPEMENT DURABLE	GABES	6.000,000
ASS CUL. SECT. BOUCHEMA	BOUCHEMA GABES	3.000,000
ASS CULTURE PATRIMOINE DKHILET TOUJEN	GABES	3.000,000
ASS FESTIVAL INTERNATIONAL DE GABES	GABES	50.000,000
ASS JEUNE ZARATE	ZARATE GABES	3.000,000
ASS JOSSOUR DE FILME ARABE	GABES	50.000,000
ASS SALON LITTERAIRE DE GABES	GABES	3.000,000
ASS THEATRE ET ARTS CHENENNI	GABES	3.500,000
ASS TUNISIENNE ENVIRONNEMENT NATURE GABES	GABES	2.000,000
CENTRE DE FORMATION DES JEUNES SPORTIFS	GABES	2.600,000
COMITE REGIONAL DE SOLIDARITE SOCIALE	GABES	1.500,000
CONSERVATOIRE - MR. LE RECEVEUR DU CONSEIL REGIONA	GABES	20.000,000
DELEGATION GABES SUD	GABES	1.900,000
DOUANE DE GABES	GABES	390,243
FEDERATION TUNISIENNE DE NATATION	TUNIS	1.200,000
FESTIVAL EL HAMMA	EL HAMMA	10.000,000
FESTIVAL EL MARGOUM OUDREF	GABES	8.000,000
FESTIVAL INTERNATIONAL DE MATMATA	MATMATA	5.000,000
GARDE NATIONALE	GABES	523,000
GOUVERNORAT - GABES	GABES	151.561,896
HOTEL OASIS	GABES	252,196
ISIM GABES	GABES	3.000,000
JCI TUNIS	TUNIS	3.000,000
LYCEE MIXTE CITE EL-MANARA	GABES	350,877
MAISON BUREAUTIQUE ET INFORMATIQUE	GABES	1.742,420
MINISTRE DEE DEFENCE	GABES	1.700,000
MOSQUE ESSALEM GABES	AV. HABIB CHAGRA GABES	22.981,430
POLICE - GABES	GABES	12.580,500
RECEVEUR DU CONSEIL REGIONAL DU GOUVERNORAT	GABES	1.423.736,243
REPAT AGENTS DOUANES	GABES	650,000
UGTT	GABES	100.935,900
	TOTAL RUBRIQUE N° 5 :	1.897.104,705

GROUPE CHIMIQUE TUNISIEN
REGION DE GABES
BILAN 2016

Autres Charges d'Exploitation

COTISATIONS ET DONS
62310
31-12-2016

SOLDE DEBITEUR: 5.582.187,582 DT

▾ **RUBRIQUE 6: Autres Activités Sportives (Gabès)**

ACADEMIE GABES DE BASKETBALL	GABES	2.010,000
ASS ESPOIR SPORTIF GABES	GABES	1.500,000
ASS SPORT MTORRECH	GABES	2.000,000
ASS SPORTIVE FEMENINE	GABES	2.500,000
ASS SPORTIVE MILITAIRE	GABES	1.000,000
CLUB DE HAND BALL DE GABES	GABES	3.000,000
CLUB OLYMPIQUE DE GHANNOUCH	GHANNOUCH	35.000,000
CLUB SPORTIF PROTECTION CIVIL	TUNIS	1.000,000
ESPOIR SPORTIF BOUCHEMMA	BOUCHEMMA	30.000,000
JEUNESSE SPORTIVE OUDREF	OUDREF	30.000,000
MARETH SPORT	MARETH	30.000,000
OASIS SPORTIF CHENENI	CHENENI	30.000,000
STADE SPORTIF ZARATIEN	ZARAT	30.000,000
TEBOULBOU SPORT	TEBOULBOU	30.000,000
UNION SPORTIF METOUIA	METOUIA	60.000,000
WIDED SPORTIF EL HAMMA	EL HAMMA	30.000,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 6 :	318.010,000

▾ **RUBRIQUE 7: Autres Activités Socio-Culturelles**

	TOTAL RUBRIQUE N° 7 :	0,000

▾ **RUBRIQUE 4: Sport Civil ***** AVANCE SUR BUDGET 2017**

CLUB OLYMPIQUE DE GHANNOUCH	GHANNOUCH	20.000,000
L'AVENIR SPORTIF DE GABES	BP: 127 - 6000 GABES	500.000,000
STADE GABESIEN	BP: 62 - 6000 GABES	515.000,000
WIDED SPORTIF EL HAMMA	EL HAMMA	5.000,000
	TOTAL AVANCE SUR 2017 :	1.040.000,000

Edité le 15-02-2024

GROUPE CHIMIQUE TUNISIEN
REGION DE GABES
BILAN 2017

Autres Charges d'Exploitation

COTISATIONS ET DONS
62310
31-12-2017

SOLDE DEBITEUR: **6.766.345,544 DT**

RUBRIQUE 1:

40% STEG/GROUPEMENT D'EAU IRRIGATION	GABES	1.009.473,661
GROUPEMENT DE MAINTENANCE ET DE GESTION DE LA Z.I D	BP: 72 - 6000 GABES	556.289,625
	TOTAL RUBRIQUE N° 1 :	1.565.763,286

RUBRIQUE 2: Gouvernorat

GOUVERNORAT - GABES	GABES	1.769.367,676

RUBRIQUE 4: Sport Civil

CLUB OLYMPIQUE DE GHANNOUCH	GHANNOUCH	50.000,000
ESPOIR SPORTIF BOUCHEMMA	BOUCHEMMA	30.000,000
JEUNESSE SPORTIVE OUDREF	OUDREF	30.000,000
L'AVENIR SPORTIF DE GABES	BP: 127 - 6000 GABES	1.200.000,000
MARETH SPORT	MARETH	30.000,000
OASIS SPORTIF CHENENI	CHENENI	30.000,000
STADE GABESIEN	BP: 62 - 6000 GABES	1.200.000,000
STADE SPORTIF ZARATIEN	ZARAT	30.000,000
TEBOULBOU SPORT	TEBOULBOU	32.000,000
UNION SPORTIF METOUIA	METOUIA	60.000,000
WIDED SPORTIF EL HAMMA	EL HAMMA	60.000,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 4 :	2.752.000,000

RUBRIQUE 5: Festivals/Foires & Solidarité/Actions Sociales

ASS AL IRADA	GABES	5.000,000
ASS CENTRE DES ROMANS ARABES	GABES	2.000,500
ASS CHATT ESSALEM POUR DEVELOPPEMENT DURABLE	GABES	6.000,000
ASS FESTIVAL INTERNATIONAL DE GABES	GABES	70.000,000
ASS JEUNE ZARATE	ZARATE GABES	2.000,000
ASS MEDICALE DE GABES	GABES	2.000,000
ASS OASIS ET DEVELOP LAALAYA	GABES	2.000,000
ASS ROOYA	GABES	2.000,000
ASS THEATRE ET ARTS CHENENNI	GABES	3.500,000
COMITE LOCAL DE SOLIDARITE SOCIAL GABES VILLE	GABES	10.000,000
ESSAT	GABES	2.000,000
FESTIVAL EL HAMMA	EL HAMMA	10.000,000
FESTIVAL EL HENNA CHENENI	GABES	3.000,000
FESTIVAL EL MARGOUM OUDREF	GABES	5.000,000
HOPITAL REGIONAL DE GABES	GABES	90.000,000
ISIM GABES	GABES	4.250,461
JUNIOR ENTREPRISE ENIG	GABES	1.971,000
MINISTERE DE LA JEUNNESSE ET ENFANT SPORT	GABES	190,000

Edité le 15-02-2024

GROUPE CHIMIQUE TUNISIEN
REGION DE GABES
BILAN 2017

Autres Charges d'Exploitation

COTISATIONS ET DONS
62310
31-12-2017

SOLDE DEBITEUR: **6.766.345,544 DT**

PHOSPHOGYPSE	GABES	4.686,580
UGTT	GABES	108.986,773
UNION TUNISIENNE DE L'AGRICULTURE ET DE LA PECHE	AV. SALAHEDDINE AYOUBI - 60	334.500,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 5 :	669.085,314

▾ RUBRIQUE 6: Autres Activités Sportives (Gabès)

CLUB SPORTIF PROTECTION CIVIL	TUNIS	1.000,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 6 :	1.000,000

▾ RUBRIQUE 8: Autres

GARDE NATIONALE	GABES	4.431,268
POLICE - GABES	GABES	4.698,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 7 :	9.129,268

▾ RUBRIQUE 4: Sport Civil *** AVANCE SUR BUDGET 2018**

L'AVENIR SPORTIF DE GABES	BP: 127 - 6000 GABES	500.000,000
STADE GABESIEN	BP: 62 - 6000 GABES	500.000,000
	TOTAL AVANCE SUR 2018 :	1.000.000,000

Edité le 15-02-2024

GROUPE CHIMIQUE TUNISIEN
REGION DE GABES
BILAN 2018

Autres Charges d'Exploitation

COTISATIONS ET DONS
62310
31-12-2018

SOLDE DEBITEUR: 4.661.365,275 DT

RUBRIQUE BUDGET SPECIAL:

	TOTAL RUBRIQUE N° 0 :	0,000

RUBRIQUE 1:

40% STEG/GROUPEMENT D'EAU IRRIGATION	GABES	1.277.722,609
GROUPEMENT DE MAINTENANCE ET DE GESTION DE LA Z.I D	BP: 72 - 6000 GABES	147.667,925
	TOTAL RUBRIQUE N° 1 :	1.425.390,534

RUBRIQUE 2: Gouvernorat

GOUVERNORAT - GABES	GABES	11.098,807
	TOTAL RUBRIQUE N° 2 :	11.098,807

RUBRIQUE 3: Municipalités

	TOTAL RUBRIQUE N° 3 :	0,000

RUBRIQUE 4: Sport Civil

CLUB OLYMPIQUE DE GHANNOUCH	GHANNOUCH	30.000,000
ESPOIR SPORTIF BOUCHEMMA	BOUCHEMMA	30.000,000
JEUNESSE SPORTIVE OUDREF	OUDREF	30.000,000
L'AVENIR SPORTIF DE GABES	BP: 127 - 6000 GABES	1.200.000,000
MARETH SPORT	MARETH	30.000,000
OASIS SPORTIF CHENENI	CHENENI	30.000,000
STADE GABESIEN	BP: 62 - 6000 GABES	1.200.000,000
STADE SPORTIF ZARATIEN	ZARAT	30.000,000
TEBOULBOU SPORT	TEBOULBOU	30.000,000
UNION SPORTIF METOUIA	METOUIA	60.000,000
WIDED SPORTIF EL HAMMA	EL HAMMA	60.000,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 4 :	2.730.000,000

RUBRIQUE 5: Festivals/Foires & Solidarité/Actions Sociales

ASS CHATT ESSALEM POUR DEVELOPPEMENT DURABLE	GABES	3.000,000
ASS JOSSOUR DE FILME ARABE	GABES	50.000,000
CENTRE SANTEE CHATT ESSALAM	GABES	49.837,033
CONSERVATOIRE - MR. LE RECEVEUR DU CONSEIL REGIONA	GABES	6.134,700
FESTIVAL INTERNATIONAL DE GABES	BP: 712 - 6000 GABES	70.000,000
FESTIVAL INTERNATIONAL EL HAMMA	EL HAMMA	10.000,000
LA REVUE DE L ENTREPRISE	RUE HAFFOUZ IMM INTILAKA S	3.500,600
POLICE - GABES	GABES	13.040,000
RECEVEUR DU CONSEIL REGIONAL DU GOUVERNORAT	GABES	194.578,013
UGTT	GABES	89.185,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 5 :	489.275,346

RUBRIQUE 6: Autres Activités Sportives (Gabès)

ASS SPORT MTORRECH	GABES	2.000,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 6 :	2.000,000

RUBRIQUE 8: Autres

GARDE NATIONALE	GABES	3.600,588
	TOTAL RUBRIQUE N° 7 :	3.600,588

RUBRIQUE 4: Sport Civil *** AVANCE SUR BUDGET 2019**

L'AVENIR SPORTIF DE GABES	BP: 127 - 6000 GABES	485.000,000
STADE GABESIEN	BP: 62 - 6000 GABES	400.000,000
	TOTAL AVANCE SUR 2019 :	885.000,000

Edité le: 15/02/2024

GROUPE CHIMIQUE TUNISIEN
REGION DE GABES
BILAN 2019

Autres Charges d'Exploitation

COTISATIONS ET DONS
62310
31/12/2019

SOLDE DEBITEUR: 5 288 654,506 DT

▼ RUBRIQUE 1:

40% STEG/GROUPEMENT D'EAU IRRIGATION	GABES	1 649 695,261
GROUPEMENT DE MAINTENANCE ET DE GESTION DE LA Z.I	BP: 72 - 6000 GABES	398 882,925
	TOTAL RUBRIQUE N° 1 :	2 048 578,186

▼ RUBRIQUE 2: Gouvernorat

GOUVERNORAT - GABES	GABES	5 450,164

▼ RUBRIQUE 4: Sport Civil

CLUB OLYMPIQUE DE GHANNOUCH	GHANNOUCH	30 000,000
ESPOIR SPORTIF BOUCHEMMA	BOUCHEMMA	30 000,000
JEUNESSE SPORTIVE OUDREF	OUDREF	30 000,000
L'AVENIR SPORTIF DE GABES	BP: 127 - 6000 GABES	885 000,000
MARETH SPORT	MARETH	30 000,000
OASIS SPORTIF CHENENI	CHENENI	30 000,000
STADE GABESIEN	BP: 62 - 6000 GABES	1 200 000,000
STADE SPORTIF ZARATIEN	ZARAT	30 000,000
TEBOULBOU SPORT	TEBOULBOU	30 000,000
UNION SPORTIF METOUIA	METOUIA	60 000,000
WIDED SPORTIF EL HAMMA	EL HAMMA	60 000,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 4 :	2 415 000,000

▼ RUBRIQUE 5: Festivals/Foires & Solidarité/Actions Sociales

MR. LE RECEVEUR DU CONSEIL REGIONAL	GABES	589 754,264
ASS FESTIVAL INTERNATIONAL DE GABES	GABES	70 000,000
CLUB D ENVIRONNEMENT	GABES	3 000,000
DIRECTION REGIONALE DE LA SANTE PUBLIQUE	GABES	4 000,000
FESTIVAL DU CINEMA-GABES	FESTIVAL DU CINEMA-GABES	39 371,892
FESTIVAL INTERNATIONAL EL HAMMA	EL HAMMA	20 000,000
JOURNAL ECHAAB	TUNIS	1 000,000
UGTT	GABES	92 500,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 5 :	819 626,156

▼ RUBRIQUE 6: Autres Activités Sportives (Gabès)

	TOTAL RUBRIQUE N° 6 :	0,000

▼ RUBRIQUE 8: Autres

	TOTAL RUBRIQUE N° 7 :	0,000

▼ RUBRIQUE 4: Sport Civil ***** AVANCE SUR BUDGET 2019

GROUPE CHIMIQUE TUNISIEN
REGION DE GABES
BILAN 2019

Autres Charges d'Exploitation

COTISATIONS ET DONS
62310
31/12/2019

SOLDE DEBITEUR: 5 288 654,506 DT

	TOTAL AVANCE SUR 2018 :	0,000

Edité le: 15-02-2024

GROUPE CHIMIQUE TUNISIEN
REGION DE GABES
BILAN 2020

Autres Charges d'Exploitation

COTISATIONS ET DONS
62310
31-12-2020

SOLDE DEBITEUR: **2.581.141,360 DT**

RUBRIQUE 1:

40% STEG/GROUPEMENT D'EAU IRRIGATION	GABES	1.668.220,836
GROUPEMENT DE MAINTENANCE ET DE GESTION DE LA	BP: 72 - 6000 GABES	147.667,925
	TOTAL RUBRIQUE N° 1 :	1.815.888,761

RUBRIQUE 2: Gouvernorat

GOUVERNORAT - GABES	GABES	2.560,000

RUBRIQUE 4: Sport Civil

CLUB OLYMPIQUE DE GHANNOUCH	GHANNOUCH	20.000,000
ESPOIR SPORTIF BOUCHEMMA	BOUCHEMMA	20.000,000
JEUNESSE SPORTIVE OUDREF	OUDREF	20.000,000
MARETH SPORT	MARETH	20.000,000
OASIS SPORTIF CHENENI	CHENENI	20.000,000
STADE GABESIEN	BP: 62 - 6000 GABES	400.000,000
STADE SPORTIF ZARATIEN	ZARAT	20.000,000
TEBOULBOU SPORT	TEBOULBOU	20.000,000
UNION SPORTIF METOUIA	METOUIA	20.000,000
WIDED SPORTIF EL HAMMA	EL HAMMA	40.000,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 4 :	600.000,000

RUBRIQUE 5: Festivals/Foires & Solidarité/Actions Sociales

CONSERVATOIRE - MR. LE RECEVEUR DU CONSEIL REG	GABES	50.000,000
HOPITAL REGIONAL DE GABES	GABES	17.366,999
POLICE - GABES	GABES	1.800,600
UGTT	GABES	93.525,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 5 :	162.692,599

RUBRIQUE 6: Autres Activités Sportives (Gabès)

	TOTAL RUBRIQUE N° 6 :	0,000

RUBRIQUE 8: Autres

	TOTAL RUBRIQUE N° 7 :	0,000

RUBRIQUE 4: Sport Civil ***** AVANCE SUR BUDGET 2020

	TOTAL AVANCE SUR 2020 :	0,000

Edité le 15-02-2024

GROUPE CHIMIQUE TUNISIEN
REGION DE GABES
ETAT RESULTAT 2021

Autres Charges d'Exploitation

COTISATIONS ET DONS
62310
31-12-2021

SOLDE DEBITEUR: **4.015.000,507 DT**

▾ **RUBRIQUE 1:**

40% STEG/GROUPEMENT D'EAU IRRIGATION	GABES	1.902.000,507
GROUPEMENT DE MAINTENANCE ET DE GESTION DE LA Z.I D	BP: 72 - 6000 GABES	400.000,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 1 :	2.302.000,507

▾ **RUBRIQUE 2: Gouvernorat**

▾ **RUBRIQUE 4: Sport Civil**

ASSOCIATION GOLF SPORTIF KATTANA	GABES	30.000,000
ASSOCIATION SPORTIF DKHILET TOUJANE	GABES	5.000,000
ASSOCIATION SPORTIF ELHAMMA	GABES	10.000,000
CLUB OLYMPIQUE DE GHANNOUCH	GHANNOUCH	40.000,000
CLUB SPORTIF MATMATA	GABES	30.000,000
COMITE CULTUREL REGIONAL DE GABES	GABES	600,000
ESPOIR SPORTIF BECHIMA	GABES	5.000,000
ESPOIR SPORTIF BOUCHEMMA	BOUCHEMMA	40.000,000
JEUNESSE SPORTIVE OUDREF	OUDREF	40.000,000
L'AVENIR SPORTIF DE GABES	BP: 127 - 6000 GABES	612.000,000
MARETH SPORT	MARETH	30.000,000
OASIS SPORTIF CHENENI	CHENENI	40.000,000
STADE GABESIEN	BP: 62 - 6000 GABES	600.000,000
STADE SPORTIF ZARATIEN	ZARAT	10.000,000
TEBOULBOU SPORT	TEBOULBOU	10.000,000
UNION SPORTIF METOUIA	METOUIA	60.000,000
WIDED SPORTIF EL HAMMA	EL HAMMA	60.000,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 4 :	1.622.600,000

▾ **RUBRIQUE 5: Festivals/Foires & Solidarité/Actions Sociales**

POLICE - GABES	GABES	400,000
UGTT	GABES	90.000,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 5 :	90.400,000

▾ **RUBRIQUE 6: Autres Activités Sportives (Gabès)**

	TOTAL RUBRIQUE N° 6 :	0,000

▾ **RUBRIQUE 8: Autres**

	TOTAL RUBRIQUE N° 7 :	0,000

▾ **RUBRIQUE 4: Sport Civil ***** AVANCE SUR BUDGET 2022**

	TOTAL AVANCE SUR 2022 :	0,000

GROUPE CHIMIQUE TUNISIEN
REGION DE GABES
BILAN 2022

Autres Charges d'Exploitation

COTISATIONS ET DONS
62310
31-12-2022

SOLDE DEBITEUR: **4.214.374,861 DT**

▾ **RUBRIQUE 1:**

40% STEG/GROUPEMENT D'EAU IRRIGATION	GABES	2.444.122,261
	TOTAL RUBRIQUE N° 1 :	2.444.122,261

▾ **RUBRIQUE 2: Gouvernorat**

GOUVERNORAT - GABES	GABES	252,000

▾ **RUBRIQUE 4: Sport Civil**

ASSOCIATION GOLF SPORTIF KATTANA	GABES	30.000,000
ASSOCIATION SPORTIF ELHAMMA	GABES	10.000,000
CLUB OLYMPIQUE DE GHANNOUCH	GHANNOUCH	40.000,000
CLUB SPORTIF MATMATA	GABES	30.000,000
ESPOIR SPORTIF BOUCHEMMA	BOUCHEMMA	40.000,000
JEUNESSE SPORTIVE OUDREF	OUDREF	40.000,000
L'AVENIR SPORTIF DE GABES	BP: 127 - 6000 GABES	600.000,000
MARETH SPORT	MARETH	40.000,000
OASIS SPORTIF CHENENI	CHENENI	40.000,000
STADE GABESIEN	BP: 62 - 6000 GABES	600.000,000
STADE SPORTIF ZARATIEN	ZARAT	30.000,000
TEBOULBOU SPORT	TEBOULBOU	30.000,000
WIDED SPORTIF EL HAMMA	EL HAMMA	60.000,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 4 :	1.590.000,000

▾ **RUBRIQUE 5: Festivals/Foires & Solidarité/Actions Sociales**

FESTIVAL INTERNATIONAL DE GABES	BP: 712 - 6000 GABES	70.000,000
FESTIVAL INTERNATIONAL EL HAMMA	EL HAMMA	20.000,000
JOURNEE DU SAVOIR	GABES	90.000,600
	TOTAL RUBRIQUE N° 5 :	180.000,600

▾ **RUBRIQUE 6: Autres Activités Sportives (Gabès)**

	TOTAL RUBRIQUE N° 6 :	0,000

▾ **RUBRIQUE 8: Autres**

	TOTAL RUBRIQUE N° 7 :	0,000

▾ **RUBRIQUE 4: Sport Civil ***** AVANCE SUR BUDGET 2022**

	TOTAL AVANCE SUR 2022 :	0,000

Edité le 15-02-2024

GROUPE CHIMIQUE TUNISIEN
REGION DE GABES
BILAN 2023

Autres Charges d'Exploitation

COTISATIONS ET DONS
62310
31-12-2023

SOLDE DEBITEUR: **3.641.717,992 DT**

RUBRIQUE 1:

40% STEG/GROUPEMENT D'EAU IRRIGATION	GABES	1.739.881,800
	TOTAL RUBRIQUE N° 1 :	1.739.881,800

RUBRIQUE 2: Gouvernorat

GOUVERNORAT - GABES	GABES	176.836,192

RUBRIQUE 4: Sport Civil

ASSOCIATION GOLF SPORTIF KATTANA	GABES	30.000,000
ASSOCIATION SPORTIF ELHAMMA	GABES	10.000,000
CLUB OLYMPIQUE DE GHANNOUCH	GHANNOUCH	40.000,000
CLUB SPORTIF MATMATA	GABES	30.000,000
ESPOIR SPORTIF BECHIMA	GABES	10.000,000
ESPOIR SPORTIF BOUCHEMMA	BOUCHEMMA	40.000,000
JEUNESSE SPORTIVE OUDREF	OUDREF	30.000,000
L'AVENIR SPORTIF DE GABES	BP: 127 - 6000 GABES	600.000,000
MARETH SPORT	MARETH	40.000,000
OASIS SPORTIF CHENENI	CHENENI	40.000,000
STADE GABESIEN	BP: 62 - 6000 GABES	600.000,000
STADE SPORTIF ZARATIEN	ZARAT	30.000,000
TEBOULBOU SPORT	TEBOULBOU	30.000,000
UNION SPORTIF METOUIA	METOUIA	30.000,000
WIDED SPORTIF EL HAMMA	EL HAMMA	60.000,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 4 :	1.620.000,000

RUBRIQUE 5: Festivals/Foires & Solidarité/Actions Sociales

ASS"SAED" VOLANTARIAT GHANNOUCH	GHANNOUCHE	20.000,000
FESTIVAL EL AIEN METOUIA	GABES	10.000,000
FESTIVAL INTERNATIONAL DE GABES	BP: 712 - 6000 GABES	50.000,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 5 :	80.000,000

RUBRIQUE 6: Autres Activités Sportives (Gabès)

FEDERATION TUN DE MOTOS	ELMENZEH 5 TUNIS	10.000,000
TACAPES BASKET BALL CLUB	GABES	15.000,000
	TOTAL RUBRIQUE N° 6 :	25.000,000

RUBRIQUE 8: Autres

	TOTAL RUBRIQUE N° 7 :	0,000

RUBRIQUE 4: Sport Civil ***** AVANCE SUR BUDGET 2024

ملحق عدد 1

الجمعيات

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الملعب القابسي	865 000,000	1 245 000,000	2 015 000,000	1 700 000,000	1 600 000,000	1 200 000,000	400 000,000	600 000,000	600 000,000	600 000,000
المستقبل الرياضي بقابس	800 000,000	1 040 000,000	1 250 000,000	1 700 000,000	1 685 000,000	885 000,000		612 000,000	600 000,000	600 000,000
جمعية المدرسة الوطنية للمهندسين بقابس	1 000,000	1 499,000								
جمعية اباء و أصدقاء المعوقين	1 215,000	1 000,000								
جمعية أضواء تونس	1 496,240									
اتحاد التونسي لمساعدة الأطفال فاقدي السند بقابس	1 500,000									
جمعية الوفاق الرياضي بقابس	1 706,600									
مهرجان المحار بالزرات	2 000,000	2 000,000								
المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية	2 036,000									
الجمعية التونسية للعلوم الرياضية	2 088,000									
جمعية المركز الرواتبين العرب	3 000,000	1 650,500		2 000,500						
مرصد التنمية الإقليمية بقابس	3 000,000									
مهرجان المرقوم وذرف	3 000,000		8 000,000	5 000,000						
جمعية المسرح و الفنون بشنني	4 500,000	4 500,000	3 500,000	3 500,000						
مهرجان الحنة بشنني	5 000,000	4 000,000		3 000,000						
مهرجان مطماطة الدولي	5 000,000	5 000,000	5 000,000							
جمعية شط السلام للتنمية المستدامة	7 000,000	8 500,000	6 000,000	6 000,000	3 000,000					
مهرجان الحامة	7 500,000	7 500,000	10 000,000	10 000,000	10 000,000	20 000,000			20 000,000	
الاتحاد الجهوي للتضامن الاجتماعي	20 000,000	17 000,000		10 000,000						
المهرجان الدولي بقابس	30 000,000	30 000,000	50 000,000	70 000,000	70 000,000	70 000,000			70 000,000	50 000,000
جمعية الأمل الرياضي بقابس	325,000	1 500,000	1 500,000							
مل بوشمة للألعاب القردية	1 000,000									
جمعية الكينغ فو الحامة	1 000,000									
لوفاق الرياضي	1 000,000	1 500,000								
لنادي الرياضي للحماية المدنية	1 000,000	1 000,000	1 000,000	1 000,000						
نادي العاب القوى بالزرات	1 000,000	1 000,000								
جمعية كينغ يوكسينغ قولف	1 000,000	1 000,000								
ادي ألعاب القوى بقابس	1 500,000	1 500,000								
لجامعة التونسية للسباحة	1 500,000	1 200,000	1 200,000							
ادي كرة اليد بقابس	2 000,000	2 000,000	3 000,000							
جمعية كينغ فو	2 000,000	2 250,000								
جمعية الإشعاع الرياضي بقابس	2 000,000	2 000,000								
الجمعية الرياضية العسكرية	3 000,000	2 000,000	1 000,000							

منحق عدد 1

الجمعيات

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التنسية الرياضية لوذرف	3 500,000	8 000,000	30 000,000	30 000,000	30 000,000	30 000,000	20 000,000	40 000,000	40 000,000	30 000,000
الجمعية الرياضية القمدية	3 500,000	2 500,000	2 500,000							
جمعية تنلوي الرياضية	4 000,000	4 000,000	30 000,000	32 000,000	30 000,000	30 000,000	20 000,000	10 000,000	30 000,000	30 000,000
النسر الرياضي للجودو بقابس	5 000,000	3 000,000								
جمعية كتاليس لكرة السلة	5 500,000	6 500,000								15 000,000
النقب الرياضي بجزرات	8 000,000	8 000,000	30 000,000	30 000,000	30 000,000	30 000,000	20 000,000	10 000,000	30 000,000	30 000,000
الاتحاد الرياضي بشطوية	8 000,000	8 000,000	60 000,000	60 000,000	60 000,000	60 000,000	20 000,000	60 000,000		30 000,000
الوداد الرياضي بشدمة	8 000,000	8 000,000	35 000,000	60 000,000	60 000,000	60 000,000	40 000,000	60 000,000	60 000,000	60 000,000
الوداد الرياضية بنتي	8 000,000	4 000,000	30 000,000	30 000,000	30 000,000	30 000,000	20 000,000	40 000,000	40 000,000	40 000,000
النادي الأولمبي بقرقنة		20 000,000	25 000,000	55 000,000	50 000,000	30 000,000	20 000,000	40 000,000	40 000,000	40 000,000
جمعية الإرادة	7 000,000	7 000,000	7 000,000	5 000,000						
جمعية نادي الصحافة		1 126,180								
جمعية جنان الغزيرة		1 600,000								
جمعية علوم الطيور		2 000,000								
جمعية قطرة		2 175,099								
الجمعية الجهوية لحماية البيئة و المحيط		4 987,000								
جمعية سوكوه		1 000,000								
الجمعية التونسية لأعمة نصر و الثقة بالخدمة		1 500,000								
الجمعية التونسية لتنمية الطبيعة بقابس		3 000,000	2 000,000							
نويت دار الجمعيات		2 750,000								
نادي جيتيل بالمجهود الثقوي اس ولجلة		157,500								
نادي فلسفة الاسلوب ENG		2 044,500								
جمعية رياضة و شغل و عمل		5 000,000								
الوقاية الثقافي الإقليمي بقابس		700,000								
المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية و التكنولوجية		1 500,000								
نادي الروبوتيك بـ ENG قابس		1 100,000								
الفرقة الفنية الوطنية بالخدمة		1 500,000								
الفرقة الفنية الوطنية بوذرف		500,000								
منظمة الدفاع عن الحق في السكن		500,000								
تظاهرة الدولية للبيئة		800,000								
النقب الصناعي و التكنولوجي بقابس		200,000								
كاديمية كرة السلة بقابس		1 000,000	2 010,000							
جمعية الأمن الوطني الرياضية		2 000,000								

ملحق عدد 1

الجمعيات

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
رابطة الجنوب للتكواندو		1 500,000								
جمعية مركز الرياضية		4 000,000	30 000,000	30 000,000	30 000,000	30 000,000	20 000,000	30 000,000	40 000,000	40 000,000
الجمعية الثقافية بوشة			3 000,000							
جمعية التراث الثقافي تطاوين			3 000,000							
جمعية الشباب بالزارات			3 000,000	2 000,000						
جمعية جسور تقليم الغرب		30 000,000	50 000,000		50 000,000					
جمعية صغار قبلي الأمي			3 000,000							
مركز كتروب الرياضيين الشباب			2 600,000							
اللجنة الأولمبية للتضامن الاجتماعي			1 500,000							
نقرة للتنمية الدولية توزر			3 000,000							
الجمعية الرياضية بطرقش			2 000,000		2 000,000					
الأمل الرياضي بوشمة	8 000,000	16 000,000	30 000,000	30 000,000	30 000,000	30 000,000	20 000,000	40 000,000	40 000,000	40 000,000
جمعية النوادي و شبه النخبا				2 000,000						
جمعية رؤية				2 000,000						
ESSAT				2 000,000						
JUNIOR ENTREPRISE ENG				1 971,000						
دار الشباب و الطفولة بقبلي				190,000						
معهد ابو ظبة						3 000,000				
جوجان شبيب بقابس						39 371,892				
جمعية الفلوج الرياضي بنقطة										30 000,000
الجمعية الرياضية بدخان توجان								5 000,000	30 000,000	
جمعية الرياضية الحمة								10 000,000	10 000,000	10 000,000
النادي الرياضي بمطماطة								30 000,000	30 000,000	30 000,000
اتحاد الرياضي بوشمة								5 000,000		10 000,000
جمعية ساعد بتوزر										20 000,000
جوجان المهن بالمنطوية										10 000,000
الجامعة التونسية للرياضات الشاطية										10 000,000
الجمعية الفنية بقابس				2 000,000						
معهد العالي للاعلامية و التكنولوجيا				4 250,461						

ملحق عدد 2

الصحة

	2014	2017	2019	2020	2021	2022	2023
المستشفى الجهوي بقابس	80 000,000	90 000,000		17 366,999			
بناء مركز الصحة الأساسية بشط السلام(وقع رصد 600 الف دينار طبقا لقرار المجلس الوزاري بجوان 2015)							
الإدارة الجهوية للصحة بقابس			4 000,000				
مركز رعاية الأم و الطفل بقبوش (وقع رصد 220 الف دينار طبقا لقرار المجلس الوزاري بجوان 2015)				29 146,004			
اقتناء تجهيزات لفائدة مركز الصحة الأساسية بقبوش(وقع رصد 200 الف دينار طبقا لقرار المجلس الوزاري بجوان 2015)				75 894,700			
دعم ولاية قابس لمجابهة جائحة كورونا				50 000,000			

ملحق عدد 3

البلديات

بلدية قابس	63 000,000										
بلدية قابس - شط السلام	7 000,320										
بلدية المطوية	2 500,000										
تعبيد الطرقات ومساعدة البلديات	اتفاقية بلدية قابس و شنني النحال	1 249 942,992									
	اتفاقية بلدية غنوش	480 661,200									

ملحق عدد 3

المجامع المائية (وقع خلاص نسبة 40% من تكلفة الكهرباء لمجامع الري بولاية قابس)

	LOCALITE	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
GABES	AIC CHENTECH										
	AIC TEBLIBOU										
	AIC TEBELBOU 2 BIS										
	AIC TEBLIBOU10 LIMAWA										
	AIC CATI EL TERRIK NAHAL										
	GIC CHENINI NORD GABES OLIA										
	AIC RAS LAYOUN GABES OLIA										
	AIC CHENINI										
	GDA I MAOUA 3 BIS										
	GIC BOUABDELLAH GABES										
	AIC I.MAOUA 1										
	AIC I.MAOUA 5										
	AIC I.MAOUA 2										
	AIC SIDI DAOUED GABES										
	AIC ZRIG GABES										
	AIC TEBLIBOU GABES										
	AIC TEBLIBOU 4										
	AIC TMOULA 2 GABES										
	AIC TMOULA 1 GABES										
	AIC TMOULA 3 GABES										
	AIC BUR LOUSSIF NAHAL GABES										
	POMPAGE ANBER ROUTE CHENINI										
	AIC SIDI ABD THAHER CHENINI										
	AIC BOUCHAMMA 3										
	AIC BOUCHAMMA 2										
	AIC TEBLIBOU 1 BIS										

	POMPAGE BIR SALEM GHANNOUCH
	GIC BIR MAHBOUB 2
	GIC BIR SBOUAI
	AIC BIR FAYCAL 2
GHANNOUCH	AIC MAHBOUB 1 BIS GHANNOUCH
	GIC BIR FAYCAL
	AIC MZIRAA 2 GHANNOUCH
	AIC BIR MAHBOUB 3
	AIC LEMZIRA 1 GHANNOUCH
	AIC CHANCHOU 8
	AIC CHENCHOU 2
	AIC CHENCHOU POMPAGE CH 10
	AIC CHENCHOU STAT REPRISE
	GDA CHENCHOU 4 BIS
	AIC EL MAGCEM 2
	AIC EL MAGCEM
	AIC EL GREI
	AIC CHENCHOU 4
	AIC CHENCHOU 1
	AIC AIN ZGHARNA
	GDA OULD ENNOUR
	AIC CHENCHOU 3
	AIC EL MZIRAA
FLEHASSA	AIC BECHIMA MZIRAA
	GDA BEN GHILOUF
	AIC OUED ENNAKILA
	AIC RMATIB 2
	AIC OUED CHERKA
	GDA EL AFSA
	GDA CHATT EL FIJI FIS
	AIC OM EZZITOUNA

	GDA BECHMA EL BORJ T
	AIC AWLED KHLIFA CHENCHOU
	GIC JROUD EL HAMMA
	GIC TKOUBI EL HAMMA
	AIC OULAD ESSOUED EL HAMMA
	AIC LEMZIRA 2 EL HAMMA
	AIC OULED AMIRA EL HAMMA
	AIC BATEN CHIHIA EL HAMMA
	AIC BATEN CHIHIA
OUEDDIREF	AIC DJRAA OUED JFARA
	AIC DJRAA OUED CI
	AIC OUEDDIREF 19
	AIC GOFFA 3
	AIC GOFFA 2
	AIC LAOUINI 1 1
	GDA BATEN JDARI
	AIC LAOUINET 2
	AIC WALI
	GDA EL IBCHA
	GDAOUED DZITOUNA
	GDA EL HARI
	AIC OULED ZAIED
	GDA ELMHAMLA
	AIC ZOGRATA
	AIC METROUA 5
METROUA	AIC METROUA 1
	GDA EL HMILA
	GDA EL KIM 1
	AIC EL KIM2
	GDA TINA WALI
	FORAGE N°1 CRSS

AIC DGHASNA		
GDA DHARET ECHIH		
GDA OULED DJAOU		
AIC EL AOUSSEJ M H		
AIC MRTHOUIA 2		
AIC METHOUIA 8		
AIC METHOUIA 9		
AIC EL HABBAJI		
AIC GROALTAFA		
AIC MATMATA 5 BIS		
AIC EL MIDOU		
AIC GHAMAGUA		
GDA EL ETHA		
AIC EL MOZIR		
AIC MATMATA 5 BIS		
AIC MATMATA 3		
AIC MATMATA 1		
GDA HENCHIR JAHA		
AIC BENI AISSA		
AIC ZRAOUA		
AIC ZATEN		
AIC EL ETHA 2		
AIC EL ETHA 3		
AIC EL ETHA 1		
AIC BENI ZELTZN		
AIC RMATHI 2		
AIC KETTANA 1		
AIC ZRIG EI BARRANIA		
AIC ZRIG EI BARRANIA 2		
AIC ELGHANDRI		
AIC KETTANA 4		

AIC SIDI SALLEM
AIC AICHOUN
AIC ZERKINE 4
AIC ZERKINE 2
AIC AYOUN ZERKINE
AIC ZARAT
AIC CHATT EL AWAMER
AIC SEGUI 5
AIC MAZRAAT B SLAMA
AIC MAZRAAT B SLAMA
AIC ARRAM SUD
AIC ARRAM NORD
AIC MARETH 6
AIC MARETH 3
GDA EL ALAYA
AIC MARETH 1
AIC MARETH 2
AIC MARETH 2 BIS
AIC MARETH 5
AIC WARIFEN
GDA OUED EL GHIREN
AIC ZAGHABA
AIC WARIFEN
GDA SEGUI 3 MARETH
AIC KETTANA 3
AIC JEUNE ZERKINE
AIC LOMADSSIA
AIC ZARAT 2
AIC CEDRIA
AIC SEGUI 4
AIC SIDI TOUATI

	1053359	1010174	1117072	1009473	1277722	1649695	1668220	1902000	2444122	1739881
total										
AIC ZERKINE [+3]										
AIC EL HANY										
AIC WARIFEN										
AIC LEMSSINA										

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في: 01 فيفري 2024

000 1418 - 2030 - 86 - 2024 - >

من عضو مجلس نواب الشعب
عصام البحري جابري
دائرة قابس المدينة - قابس الغربية
ع / ط : السيّد رئيس مجلس نواب الشعب
إلى السيّدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

وتبعا لإجابتكم بتاريخ 04 جانفي 2024 نتوجه إليكم بالأسئلة التالية لأكثر توضيحات :

1. هل يمكن مدّنا بأسماء الجمعيات بقابس التي وقع تمويلها من المجمع الكيميائي وتقرير حول تمويل كلّ جمعية خلال السنوات العشرة الأخيرة ؟
2. هل يمكن مدّنا بتقرير مفصّل حول مساهمة المجمّع الكيميائي في مجال الصحة بولاية قابس وجدول المساعدات ؟
3. هل يمكن مدّنا بقائمة البلديات والمجامع المائية المنتفعة من المجمّع الكيميائي حسب نصّ الإجابة وجدول حول هذه المساعدات ؟
4. هل يوجد اتفاقية بين الوزارة ومعمل الاسمنت بقابس في إنزال مادة **البتكوك** وهل يمكن لنا مدّنا بنصّ الاتفاقية إن وجدت ؟

تقبلوا منا فائق عبارات الإحترام والتقدير.

الإمضـاء
عضو مجلس نواب الشعب
عصام البحري جابري

المجمع الكيميائي التونسي
GROUPE CHIMIQUE TUNISIEN
SOCIETE ANONYME AU CAPITAL DE DT 476.084.064 شركة خفية الإسم رأس مالها
المقر الإجتماعي : 7 نهج المملكة العربية السعودية 1002 تونس بلفيدير - تونس
SIEGE SOCIAL : 7,Rue du Royaume d'Arabie Saoudite 1002 Tunis Belvédère - TUNISIE

إم.م.ب.ت./إش.إ.ش ر

تونس في 18 افريل 2024

إلى عناية السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

اطلعت عليه الوزيرة 23 أفريل 2024

الموضـــــوع : إجابة على مراسلتكم بتاريخ 08 فيفري 2024 و الواردة علينا بتاريخ 13 فيفري 2024 حول مكتوب السيد رئيـــس مجلس النواب الموجه إلى السيدة وزيرة الصناعة و المناجم و الطاقة بخصوص الأسئلة الكتابية للسيد عصام البحري جابري.

المجمع الكيميائي التونسي
19.04.24 001355
المكتب الوارد

سيدتي الوزيرة،

تحية طيبة و بعد،

تبعا لمراسلتكم المذكورة أعلاه يشرفنا إفادتكم بعناصر الإجابة التالية حسب ماورد بمكتوب السيد النائب عصام البحري جابري.

- **بالنسبة للسؤال الأول :**

حرصا من المجمع الكيميائي التونسي على الإنفتاح على محيطه الخارجي، و في نطاق تدخلاته الإجتماعية يقوم المجمع بجهة قابس بدعم جملة من المنظمـــات والجمعيات والوداديات والمهرجانات و النوادي التي تنشط بالجهة وذلك حسب الميزانية المرصودة في الغرض وتشـــمل الجمعيات الرياضية و الجمعيات ذات الصبغة الإجتماعية والثقافية والعلمية والبيئية والمهرجانات و المـــعارض و تجدون في الملحق عدد 1 قائمة بأسماء الجمعيات.

- **بالنسبة للسؤال الثاني :**

نعلمكم أن مساهمة المجمع الكيميائي التونسي في مجال الصحة بولاية قابس تتمثل في دعم للإدارة الجهوية للصحة بقابس ودعم للمستشفى الجهوي بقابس وبالنسبة لمناطق الطوق المحاذية لمراكز الإنتاج بالمجمع الكيميائي التونسي بقابس تمت المساهمة في بناء مركز الصحة الأساسية بشط السلام والمساهمة في بناء مركز رعاية الأم والطفل بغنوش واقتناء تجهيزات لفائدة مركز الصـــحة الأســاسية بغنـــــوش و ذلك تبعا للقرارات المنبثقة عن المجلس الوزاري بتاريخ 22 جوان 2015.

2/1
الدفتر التجاري: RNE : B13611997
المعرف الجبائي : Matricule Fiscale : 0003876 L/A/M/000
site web: www.gct.com.tn الهاتف : Tél.: 71 784 488 - 71 783 822 الفاكس : Fax : 71 783 495 - 71 786 790

كما قام المجمع الكيميائي التونسي في المساهمة في معاضدة جهود الدولة في مكافحة جائحة كورونا بواسطة الوسائل المعدة للتعقيم بمختلف معتمديات الولاية. (انظر الملحق عدد 2)

- **بالنسبة للسؤال الثالث :**

أما في ما يخص قائمة البلديات والمجامع المائية المنتفعة من المجمع الكيميائي التونسي بتسديد40 % من معاليم استهلاك الكهرباء فنعلمكم أن جميع المجامع المائية بولاية قابس تنتفع بهذا الإجراء : شنتش، تبلبو، شنني، النحال، لياوة، سيدي داود، زريق، تمولة، بوشمة، المجامع المائية بغنوش، المجامع المائية بالحامة، المجامع المائية بوذرف، المجامع المائية بالمطوية، المجامع المائية بمطماطة، المجامع المائية بمارث. (انظر الملحق عدد 3)

أفدناكم بهذا بناءا على طلبكم.

- **بالنسبة للسؤال الرابع :**

نعلمكم انه لا علاقة للمجمع الكيميائي التونسي بعملية إنزال مادة البتكوك لصالح معمل الاسمنت بقابس.

تقبلي،سيدتي الوزيرة ، فائق عبارات الإحترام والتقدير.

والسلام،،

المدير العام

الهادي يوسف

المصاحيب:

- جدول مفصل للهبات و المساعدات المعتمد من الإدارة المالية
- ملحق عدد 1 (الجمعيات)
- ملحق عدد 2 (مساهمة المجمع في مجال الصحي بولاية قابس)
- ملحق عدد 3 (مساهمة المجمع في خلاص تكلفة الكهرباء للمجامع المائية و البلديات)

2/2

السؤال الكتابي

للنائب فوزي دعاس

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي:

الموضوع :رصد اعتمادات لتهيئة المنطقة الصناعية طريق الفجيج

تبعا لقيام بلدية المكان بتخصيص قطعة أرض تمسح 50 هكتار في مرحلة أولى و150 هكتار في مرحلة ثانية لغرض إنشاء منطقة صناعية طريق الفجيج، المرجو من سيادتكم التسريع بتوفير الاعتمادات اللازمة لتهيئة البنية التحتية،

هل تم برمجة تهيئة المنطقة الصناعية في المخطط الحالي؟

هل تم توفير الاعتمادات اللازمة لتهيئة المنطقة الصناعية طريق الفجيج؟

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب فوزي الدعاس .

المرجع: مراسلتكم الواردة بتاريخ 27 مارس 2024

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب فوزي الدعاس والمتعلق بتهيئة المنطقة الصناعية طريق الفجيج من ولاية قابس أتشرف بإعلامكم أن الوكالة العقارية الصناعية تولت الإشراف على هذا المشروع منذ سنة 2018 وفي هذا الإطار تولت الوكالة العقارية الصناعية انجاز ما يلي :

- إقتناء العقار المخصص لهذه المنطقة بمساحة 50 هك خلال شهر سبتمبر 2018
- انجاز الأشغال الطبوغرافية والتحاليل الجيوتقنية لأرضية المنطقة،
- اعداد الدراسات المائية وتوجيهها الى مصالح وزارة الفلاحة قصد المصادقة،
- اعداد مثال الأشغال الخاصة والمختلفة لمدخل المنطقة الصناعية الفجيج بالحامة
- تغيير صبغة العقار وفي انتظار إجراءات الترسيم بالديوان الوطني للملكية العقارية

أما بالنسبة لباقي الأشغال فانه من المتوقع الانتهاء كما يلي :

- المصادقة على ملف التقسيم والمرتبط بصدور التراتيب العمرانية خلال سنة 2025
- إنجاز المرحلة الثالثة والرابعة من الدراسة والمتعلقتين بإعداد والمصادقة على الدراسات التفصيلية للأشغال واعداد ملف طلب عروض أشغال التهيئة خلال أواخر سنة 2025
- الانطلاق في أشغال التهيئة خلال السداسي الثاني من سنة 2026
- مدة انجاز الأشغال 18 شهرا .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فيصل الصغير

الموضوع: حول تزويد معتمدية قلعة الاندلس ومعتمدية سيدي ثابت بالغاز الطبيعي

في إطار التواصل مع ناخبينا وإيصال صوتهم ومطالبهم وحلحلة اشكالياتهم وخاصة في حاجتهم بالتزود بخدمات الغاز الطبيعي نظرا لأهميته والحاجة اليه بهذين المعتمديتين

ومن هذا المنطلق عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة التالية

-هل بدء العمل على تزويد كل من معتمدية قلعة الاندلس ومعتمدية سيدي ثابت بالغاز الطبيعي؟

وفي انتظار ما ستشيرون به

تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب فيصل الصغير .

المرجع: مراسلتكم عدد 2024-26-3000-0000329

تحية طيبة وبعد

تبعا لسؤال السيدة النائب فيصل الصغير والمتعلق بتزويد كل من معتمدية قلعة الأندلس ومعتمدية سيدي ثابت بالغاز الطبيعي، يشرفنا إعلامكم أنّ مصالح الإدارة المركزية لإنتاج ونقل الغاز بالشركة التونسية للكهرباء والغاز قامت بتركيز محطة تخفيض ضغط الغاز (04/20بار) لتزويد معتمدية سيدي ثابت بالغاز الطبيعي وهو ما مكن إقليم المنزه، مرجع النظر، من تزويد 140مسكن بحي المرازقية خلال سنتي 2022 و2023.

كما نفيدكم أنّ الإدارة المركزية لإنتاج ونقل الغاز بالشركة التونسية للكهرباء والغاز برمجت انطلاق أشغال مدّ شبكة الغاز بمعتمدية قلعة الأندلس خلال سنة 2025 ، وذلك إثر انتهاء مشروع تزويد ولاية بنزرت بالغاز الطبيعي .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة منال بديدة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لكم

بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع :حول إتمام تهيئة مشروع المنطقة الصناعية بئر علي بن خليفة .

في إطار دفع التنمية بمعتمدية بئر علي بن خليفة وقعت برمجة إحداث منطقة صناعية منذ سنة 2013 وحرّر في الغرض بتونس في 22 أوت 2013 عقد بيع قطعة الأرض مكان إنجاز المشروع بين وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والوكالة العقارية الصناعية تحت ع

239dd، تلتزم من خلاله الوكالة العقارية الصناعية باستغلال قطعة الأرض التي تمثل جزءا من هنشير سيدي مهذب الراجع لأملاك الدولة في إنجاز وتهيئة منطقة صناعية في أجل أقصاه ثلاث سنوات بداية من تاريخ 04 جوان 2013.

واليوم وبعد مرور أكثر من 11 سنة على إدراج المشروع لم يتحقق هذا الحلم بعد وتعذر إتمامه لأسباب لا ترتقي لأن تكون عائقا أمام إنجاز هذا المشروع المهم لأبناء الجهة والمتمثلة في تعذر الربط بشبكة الكهرباء والماء الصالح للشراب والتطهير.

وقد نتج عن المماطلة في إتمام المشروع المذكور تفويت فرص تنموية عديدة على المعتمدية التي تشكو من ارتفاع نسب البطالة والفقر .

وبناء على كل ما ذكر متى ستقوم الوزارة بإتمام تهيئة المنطقة الصناعية بئر علي بن خليفة وتذليل الصعوبات التي اعترضت الوكالة عند بداية التنفيذ ؟؟

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيدة النائبة منال بديدة .

المرجع: مراسلتكم الواردة بتاريخ 27 مارس 2024

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيدة النائبة منال بديدة والمتعلق بمدى تقدم أشغال تهيئة المنطقة الصناعية بئر علي بن خليفة من ولاية صفاقس أتشرف بإعلامكم بأنه تم اقتناء قطعة الأرض الدولية بالدينار الرمزي لإحداث المنطقة الصناعية بئر علي بن خليفة من مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وهي قطعة أرض غير مسجلة تمسح 18 مك 43آر06 ص بمقتضى عقد شراء مؤرخ في 22 أوت 2013 وقد تم تكليف مكتب محاماة بإجراءات التسوية العقارية بمطلب تسجيل اختياري منذ سنة 2021 وهي حاليا في طور متقدم في القضاء (باعتبار أن المثال النهائي الناقل للملكية المعد من قبل ديوان قيس الاراضي في طور الاشهار).

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

تحية وبعد

حيث أنه وقع طلب إحداث فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات وحيث زارت مصالحكم المركزية والمحلية المنطقة وكان التوجه كراء جزء من مقر البلدية الحالي والمعروف بدار الشعب لذا نتساءل عن إجراءات المتخذة للتسريع في انجاز هذا الفرع خاصة وأنّ مشروع تهيئة البلدية القديمة ينتهي في غضون شهر ماي 2024 وخاصة وأنّ البلدية في اتجاه الموافقة على كراء المقرّ؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب يوسف التومي .

المرجع: مراسلتكم عدد 2024-26-3000- 0000773

المصاحيب: مراسلة بلدية الزاوية .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب يوسف التومي حول احداث فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات من ولاية سوسة، أتشرف بإعلامكم أن وحدة الشؤون العامة بإقليم مساكن التابع للشركة التونسية للكهرباء والغاز، مرجع النّظر، قامت بمعاينات ميدانية لبعض المقترحات لإيواء الفرع الجديد واستقر الرأي على استغلال المقرّ الحالي لبلدية الزاوية والذي سيتم التفويت فيه بعد انتقال البلدية إلى مقرها الجديد الذي هو في طور الإنجاز، في غضون الأشهر المقبلة .

هذا، وقد تمت مراسلة بلدية الزاوية في الغرض والحصول على موافقتها المبدئية .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أحمد السعيداني

عملا بالفصلين 114من الدستور و129من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: سؤال كتابي لوزارة التشغيل والتكوين بخصوص مراقبي حسابات المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت إشرافكم أو متابعتكم.

سيدي،

في إطار القيام بدورنا الرقابي، نرجو منكم مدنا بقائمة في المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت إشرافكم أو متابعتكم والتي منحت مراقبي حساباتها مهمات استثنائية أو خاصة زيادة على مهمة مراقبة الحسابات مع ذكر مراقب الحسابات والمبلغ المالي الذي تقاضاه زيادة عن أجرته كمراقب حسابات والخدمات التي أسداها في إطار المهمة الاستثنائية أو الخاصة التي كلّف بها وذلك ابتداء من غرة جانفي 2011 إلى حد الآن .

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير التشغيل

والتكوين المهني

الموضوع :سؤال كتابي

المرجع: إحالتكم عدد ص 2024-26-3000-0000155 بتاريخ 20 جانفي 2024

وبعد .

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بموافاتكم بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به عضو مجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

السؤال :

الموافاة بقائمة في المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت إشرافكم أو متابعتكم والتي منحت مراقبي حساباتها مهمات استثنائية أو خاصة زيادة على مهمة مراقبة الحسابات مع ذكر مراقب الحسابات والمبلغ المالي الذي تقاضاه زيادة عن أجرته كمراقب حسابات والخدمات التي أسداها في إطار المهمة الاستثنائية أو الخاصة التي كلف بها وذلك ابتداء من غرة جانفي 2011 إلى حد الآن .

الإجابة :

لم تمنح المؤسسات العمومية تحت إشراف وزارة التشغيل والتكوين المهني وهي الوكالة التونسية للتكوين المهني والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والمركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين والمركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية مراقبي الحسابات مهمات استثنائية أو خاصة زيادة على مهمة مراقبة الحسابات.

السؤال الكتابي

للنائب رؤوف الفقيري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي،

الموضوع : بخصوص تنفيذ المشاريع المبرمجة في المخطط 2023-2025 وتقريب الخدمات .

تحية طيبة وبعد؛

في إطار إيفاء الوزارة بتعهداتها وتنفيذا للمشاريع المبرمجة في المخطط 2023-2025.

1. متى سيتم الانطلاق في أشغال بناء وتجهيز مكتب التشغيل والعمل المستقل بغار الدماء؟

إجابة السيد وزير التشغيل

والتكوين المهني

الموضوع : بخصوص تنفيذ المشاريع المبرمجة في المخطط 2023-2025 وتقريب الخدمات .

المرجع: مكتوبكم عدد ص 2024-26-3000-0000669 بتاريخ 26فيفري 2024 .

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بموافاتكم بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به عضو مجلس نواب الشعب السيد رؤوف الفقري، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

السؤال :

متى سيتم الانطلاق في أشغال بناء وتجهيز مكتب التشغيل والعمل المستقل بغار الدماء؟

الإجابة :

سيتم الانطلاق في إنجاز أشغال بناء وتجهيز مقر مكتب التشغيل والعمل المستقل بغار الدماء خلال شهر أكتوبر 2024 وقد تم في هذا الإطار :

– استكمال الدراسات ومصادقة مكتب المراقبة على الدراسات ذات الصلة .

– إعداد ملف طلب العروض التي سيتم الإعلان عنها خلال شهر أفريل 2024.

السؤال الكتابي

للنائب لطفي الهمامي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية.

الموضوع : حول مركز التكوين المهني للحرف بالعمران .

تحية طيبة،

سيدي الوزير :

هنالك العديد من الشكايات من طرف المواطنين بخصوص الإزعاج التي تسبب فيه مركز التكوين المهني للحرف بالعمران الذي أصبح نقطة سوداء وملاذ للمنحرفين .

فمتى يتم إيجاد حل لهذا المركز المتروك؟

وفي انتظار ردّكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير التشغيل والتكوين المهني

الموضوع : سؤال كتابي .

المرجع : إحالتكم عدد ص 2024-26-3000-0000155 بتاريخ 16 جانفي 2024 .

وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بموافاتكم بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به عضو مجلس نواب الشعب السيد لطفي الهمامي أتشرف بإفادتكم بما يلي :

السؤال :

تسائل حول العديد من التشكيات من طرف المواطنين بخصوص الإزعاج التي تسبب فيه مركز التكوين المني للحرف بالعمران الذي أصبح نقطة سوداء وملاذ للمنحرفين فمتى يتم إيجاد حل لهذا المركز المتروك؟

الإجابة :

اتخذت مصالح وزارة التشغيل والتكوين المهني والهياكل تحت الإشراف وخاصة الوكالة التونسية للتكوين المهني جملة من الإجراءات لصيانة وحماية مركز التكوين في الحرف التقليدية بالزياتين :

- إنجاز حملات تنظيف ورفع الفضلات بالتنسيق مع السلط والمصالح المحلية .
- تجميع المعدات التي زال الانتفاع بها واتخاذ إجراءات التفويت فيها طبقا للتراتيب الجاري بها العمل.
- إنجاز أشغال الصيانة اللازمة لحماية المقر من التخريب.
- تعيين حارس على مقر المركز.

من جهة أخرى، وبالتنسيق مع السلط الجهوية والمحلية (جلسة بولاية تونس خلال شهر جانفي 2024) أبدت الوكالة التونسية للتكوين المهني انفتاحها لمختلف المقترحات التي يمكن أن يقدمها الممثلون الجهويون

والمحليون من أجل معاوضة المقر المقام عليه مركز التكوين في الحرف التقليدية بالزياتين بقطعة أرض أخرى تمكن من تركيز مشروع تكوين مهني (مبيت مركز ...).

السؤال الكتابي

للنائب مراد الخزامي

الموضوع :سؤال كتابي .

تحية طيبة وبعد

عملا بأحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يشرفني أن أتوجه إليكم بالسؤال التالي :

السؤال: لماذا تم الحدّ من أنشطة مركز التكوين المهني مُتعدّد الاختصاصات بالمغيرة الذي كان يُغطي جميع الحاجيات من طالبي الشغل سواء للمنطقة الصناعية بالمغيرة أو للمؤسسات المشغلة في عدة مناطق أخرى ليتم تعويضه بمركز الامتياز لمهن صناعة الطيران الذي يقتصر على تأمين تكوين في مجال الطيران لفائدة المؤسسات المشغلة في هذا المجال دون غيره؟ وهل من بديل لهذا المركز المتعدد الاختصاصات؟

إجابة السيد وزير التشغيل

والتكوين المهني

الموضوع : سؤال كتابي

المرجع: إحالتكم عدد ص 2024-26-3000-0000155 بتاريخ 16جانفي 2024

وبعد

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بموافاتكم بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به عضو مجلس نواب الشعب السيد مراد الخزامي أتشرف بإفادتكم بما يلي :

السؤال :

لماذا تم الحد من أنشطة مركز التكوين المهني متعدد الاختصاصات بالمغيرة الذي كان يغطي جميع الحاجيات من طالبي الشغل سواء للمنطقة الصناعية بالمغيرة أو للمؤسسات المشغلة في عدة مناطق أخرى ليتم تعويضه بمركز الامتياز لمهن صناعة الطيران الذي يقتصر على تأمين تكوين في مجال الطيران الفائدة المؤسسات المشغلة في هذا المجال دون غيره؟ وهل من بديل لهذا المركز متعدد الاختصاصات؟

الإجابة :

تم احداث مجمع صناعة مكونات الطائرات بالمنطقة الصناعية بالمغيرة «Parc Aeronautique Mghira» في إطار توجه الدولة التونسية القاضي بالنهوض بقطاع صناعة الطائرات من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب لدعم المؤسسات المنتصبة والتشجيع على إحداث مؤسسات جديدة .

وتبعا لآخر الدراسات المنجزة من قبل الهيئة التونسية للاستثمار، يعتبر قطاع صناعة مكونات الطائرات من القطاعات ذات الأولوية، حيث تم إعداد مخطط عملي يشمل مختلف المتدخلين للنهوض بالقطاع والتشجيع على الاستثمار الخارجي بتونس .وقد شمل هذا المخطط مجال التكوين المهني وبالخصوص مركز التكوين في مهن صناعة مكونات الطائرات بالمغيرة .

في هذا الإطار شرعت وزارة التكوين المهني والتشغيل في إعداد مخطط عملي لإعادة تنشيط المركز وذلك بهدف مزيد إحكام التفاعل الناجع مع متطلبات المهنة .

أما فيما يتعلق من بديل لهذا المركز فإن وزارة التشغيل والتكوين المهني لا يمكنا التخلي عن قطاع ذا أولوية بتغيير أو حذف اختصاصات أو إعادة تسمية مركز ليكون متعدد الاختصاصات فهو مؤشر ليس جديا بالنظر لسياسة الدولة وكذلك مؤشر سلبي للمستثمر.

ولمزيد تفعيل دور هذا المركز قامت الوزارة بإعداد مخطط عملي لإعادة تنشيطه كما سبق بيانه مع مزيد التفتح على المؤسسات الناشطة في القطاع .

كما أن الوزارة تنتهج مقاربة جهوية ووطنية لجهاز التكوين المهني حيث تهدف هذه المقاربة إلى ضمان التكامل بين مختلف مراكز التكوين المهني داخل الجهة والتكامل بين الجهات المجاورة للاستجابة لحاجيات سوق الشغل والمتطلبات الأفراد والجهة من التكوين.

السؤال الكتابي

للنائب حاتم الهواوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي.

الموضوع: حول برمجة صيدلية الأدوية الخصوصية بجندوبة كداعم أساسي لمستشفى الامراض السرطانية بمركز الولاية .

وبعد الجناب المحترم أنقل لوزارتكم الموقرة المطلب الشعبي الملح في تقريب صيدلية الأدوية الخصوصية لما تتكبده العائلات والمنتفعين من مشاق ومصاريف التنقل للعمران بتونس العاصمة .

نحو لامركزية تعود نفعا على المنتفعين .

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والشكر .

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي

المرجع : مراسلتكم عدد ص 2024-26-3000-0000859 بتاريخ 08مارس 2024 .

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي يتعلق برمجة صيدلية للأدوية الخصوصية بجندوبة، طرحه النائب المحترم السيد حاتم الهواوي .

وتبعا لذلك أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور .

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الإجتماعية

إجابة وزارة الشّؤون الاجتماعية عن سؤال كتابي طرحه النائب المحترم السيد حاتم الهواوي

نص السؤال:

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 01 مارس 2024

من
النائب حاتم الهواوي
عضو مجلس نواب الشعب
دائرة : جندوبة
ع/ ط : السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إلى
السيد وزير الشؤون الاجتماعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي

الموضوع: حول برمجة صيدلية الأدوية الخصوصية بجندوبة كداعم أساسي لمستشفى الامراض السرطانية بمركز الولاية.

ويعد، الجناب المحترم أنقل لوزارتكم الموقرة المطلب الشعبي الملح في تقريب صيدلية الأدوية الخصوصية لماتتكبده العائلات والمنتفعين من مشاق ومصاريف التنقل للعمران بتونس العاصمة.

نحو لامركزية تعود نفعا على المنتفعين.

وتقبلو فائق عبارات الاحترام والشكر.

والسلام

عضو مجلس نواب الشعب

حاتم الهواوي

الاجابة :

في إطار دعم اللامركزية، يسعى الصندوق الوطني للتأمين على المرض إلى إسداء الأدوية الخصوصية والنهوض بجودة الخدمات وتقريبها للمضمونين الاجتماعيين بجهة الشمال الغربي، خاصة تلك المسداة من قبل الأقاليم الطبية التي استوجبت حضور المضمونين الاجتماعيين بما يمكّن من تجنيب ذوي الحالات الصحية الحرجة مشقة التنقل المسافات طويلة .

وفي هذا الصدد، وعلى إثر تفعيل ما ورد بالهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين على المرض الصادر بمقتضي الأمر الحكومي عدد 747 لسنة 2018 المؤرخ في 7 سبتمبر 2018 والذي تم بمقتضاه إحداث إقليم طبي فرعي بجندوبة، تم احداث لجنة طبية بهذا الإقليم لدراسة مطالب التكفل بالأدوية الخصوصية لفائدة المضمونين الاجتماعيين من ولايات الشمال الغربي

وبعد أن تم على مستوى الصندوق اتخاذ قرار التخلي التدريجي عن دراسة مطالب التكفل بالأدوية الخصوصية من قبل اللجان وتكليف المراقبة الطبية بالمراكز الجهوية بهذه المهمة وباعتبار الانعكاسات الإيجابية لهذا الإجراء فقد تم العمل على إنشاء وحدة لتوزيع الأدوية الخصوصية لفائدة المضمونين الاجتماعيين بجهة الشمال الغربي لتجنيبهم مشقة التنقل الى مصحات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتونس للحصول على الدواء والذي سيعد مكسبا كبيرا للجهة وسيمكن من النهوض بالقطاع الصحي بما في ذلك جلب مسديي الخدمات الصحية من كافة الاختصاصات للانتصاب بالجهة .

ويعمل الصندوق الوطني للتأمين على المرض حاليا بالتنسيق مع مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على إحداث وحدة لتوزيع الأدوية الخصوصية بالإقليم الطبي بجندوبة، وقد قام في هذا الإطار فريق فني مشترك مكون من مهندسين وصيادلة بزيارة للإقليم الطبي بجندوبة قصد معاينة المقر المقترح واقتراح التهيئة اللازمة ومن ثم البدء في تجسيم إحداث هذه الوحدة وإعداد الوسائل التقنية واللوجستية اللازمة .

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي.

الموضوع: بخصوص إحداث مركز لرعاية أطفال التوحد في معتمدية منزل شاكر ولاية صفاقس.

تحية طيبة،

ينص الدستور التونسي في الفصل 52 على" **حقوق الطفل مضمونة وعلى أبويه وعلى الدولة أن يضمنوا له الكرامة والصحة والرعاية والتربية والتعليم .وعلى الدولة أيضا توفير جميع أنواع الحماية لكل الأطفال دون تمييز وفق مصالح الطفل الفضلى وتتكفل الدولة بالأطفال المتخلى عنهم أو مجهولي النسب** " وفي الفصل 54 على" **تحمي الدولة الأشخاص ذوي الإعاقة من كل تمييز وتتخذ كل التدابير التي تضمن لهم الاندماج الكامل في المجتمع".**

إلا أنّ أطفال التوحد في المناطق الريفية وخاصة في المناطق الداخلية ومنها معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس لم يحظو بالرعاية اللازمة أو حتى بلفتة من الوزارة المعنية فالعناية منعدمة تماما إلى جانب انعدام وجود قاعدة بيانات موحدة وعدم وجود احصائيات رسمية في عدد المصابين بالتوحد في بلاد مشهود لها في القارة الافريقية من حيث التقدّم الطبي والمحافظة على حقوق الطفل،

فهذا التنصل في عدة ميادين متعلقة بالرعاية الصحية والنفسية لأطفال التوحد في المناطق الريفية عامة ومعتمدية منزل شاكر خاصة الممتد لسنوات أثر سلبا عليهم، فليس باستطاعتهم الدخول الى المدارس الحكومية مثل أقرانهم الطبيعيين ولا توجد مراكز مختصة بالجهة أو حتى بالمعتمدية إلى جانب ظروفهم الاجتماعية الصعبة، كانت هذه الظروف سببا في تدهور الحالة الصحية والنفسية على العائلة عامة وعلى الطفل خاصة .

فمتى سيتم إحداث مركز لرعاية أطفال التوحد في معتمدية منزل شاكر لتمكينهم من حياة كريمة؟

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع : الإجابة على سؤالان كتابيان تقدم بهما النائب حسن الجربوعي .

المرجع : مراسلة مجلس نواب الشعب عدد 0000985 بتاريخ 26 مارس 2024 .

وبعد، تبعا للمرجع المشار إليه أعلاه المتضمّن لسؤالان كتابيان واردان عن النائب حسن الجربوعي، أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابات حول الأسئلة المعروضة .

والسلام

إجابة حول السؤال الكتابي الذي تقدّم به

عضو مجلس نواب الشعب حسن الجربوعي

موضوع السؤال: بخصوص إحداث مركز لرعاية أطفال التوحد في معتمدية منزل شاكر ولاية صفاقس .

الإجابة :

تؤثر اضطرابات طيف التوحد على الأسر أكثر من الأطفال المصابين بها، حيث يترك المرض الذهني الذي يمس الجهاز العصبي ويؤثر في نمو الطفل آثاره السلبية على الروابط الأسرية ويعمل على تفكيكها بسبب صعوبة تقبل المرض وكيفية التعامل معه .

لذا شرعت وزارة الشؤون الاجتماعية منذ سنة 2018 بالتنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة في وضع خطة وطنية في المجال تعتمد على بعث مراكز عمومية تعنى بأطفال التوحد وفقا لإطار تقني وتشريعي متكامل يراعي خصوصية هذه الفئة و على إحداث أقسام داخل مراكز التربية المختصة والتأهيل والتكوين التابعة للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة حيث يتم التعهد بهم من طرف الجمعيات المتخصصة وتعتمد في مقارباتها طرقا فنية متطورة تتراوح بين التحليل التطبيقي للسلوك أو برنامج الترتيب والتواصل وحتى العلاج بالحيوان والتي يؤمها حاليا ألف طفل من المصابين بطيف التوحد إلى جانب تكوين وتنمية قدرات الأعوان العاملين في المجال .

كما توجد في تونس 294 جمعية عاملة في مجال الإعاقة بمختلف التصنيفات و314 مركزا للتربية المختصة يؤمها أطفال من سن السادسة إلى سن الثلاثين تعنى بتقديم الإحاطة النفسية لمرضى التوحد .

وتعمل الوزارة على دعم هذه الجمعيات ماديا وفنيا وذلك بإسنادها منح التكفل بنفقات التأهيل والتربية المختصة والرعاية بالبيت، طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 458 لسنة 2005 المؤرخ في 09 جوان 2015 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد الدولة والصناديق الاجتماعية .كما تدعمها ماديا لبناء وتهيئة وتجهيز مراكز التربية المختصة العاملة في مجال التعهد بالأطفال المصابين بطيف التوحد .

وفي إطار الإحاطة بهذه الفئة يتم تمكين الأطفال المصابين بطيف التوحد في تونس من بطاقة إعاقة ذهنيّة بعد عرض ملفاتهم على اللجان الجهوية للمعوقين المحدثة بمقتضى الأمر عدد 3086 لسنة 2005المؤرخ في 29 نوفمبر 2005، المتعلق بتحديد مقاييس الإعاقة وشروط إسناد بطاقة الإعاقة .

وفي ظل التطور الذي عرفه هذا المجال لفائدة الأطفال ذوي طيف التوحد، تم تأسيس المركز التربوي والاجتماعي للأطفال المصابين بطيف التوحد في سيدي حسين بطاقة استيعاب تناهز الـ 40 طفلا، كأول مؤسسة عمومية تحدث في المجال ضمن المرحلة الأولى بهدف الإعداد للدمج المدرسي وتوفير المرافقة الاجتماعية وتحسين القدرات الذهنية لهذه الفئة من الأطفال المنتمين إلى العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل، على أن يتم تعميم هذه التجربة في مختلف مناطق البلاد لإستيعاب أكثر عدد ممكن من الأطفال المصابين باضطراب طيف التوحد وخاصة منهم المنتمين لعائلات فقيرة ومحدودة الدخل .

أما من الناحية العلمية والأكاديمية ومواكبة طرق التعهد الحديث لوضعيات الأطفال المصابين بطيف التوحد يتم العمل على إعداد وحدة تكوينية بالمعهد العالي للتربية المختصة لاعتمادها في المناهج الجامعية إلى جانب تنظيم ورشات تكوينية معمقة لفائدة الإطار التربوي العامل بالمعهد وتشريك الطلبة في ذلك .

هذا، وتشمل ولاية صفاقس مركز الرعاية الأطفال المصابين بطيف التوحد وهي جمعية ابن سينا للمساعدة الطبية والنفسانية للأطفال والمراهقين بصفاقس بطاقة استيعاب تفوق 120 طفل التوحد.

السؤال الكتابي

للنائب لطفي الهمّامي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول الشقق المخصصة للكراء التابعة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بحي الرمانة.

تحية طيبة

سيدي الوزير:

متى يتم التفويت في هاته الشقق لمستأجريها ممن لا يملكون مساكن خاصة؟

وفي انتظار ردّكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي

المرجع: مراسلتكم عدد ص 2024-26-3000-0000237 بتاريخ 25جانفي 2024 .

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي يتعلق بالتفويت في الشقق الكائنة بحي الرمانة، والتابعة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية لمستأجريها ممن لا يملكون مساكن خاصة، طرحه النائب المحترم السيد لطفي الهمامي .

وتبعا لذلك أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور .

والسلام

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الإجتماعية

إجابة وزارة الشّؤون الاجتماعية عن سؤال كتابي طرحه النائب المحترم السيد لطفي الهمّامي

نص السؤال:

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 22 جانفي 2024

من النائب لطفي الهمّامي
عضو مجلس نواب الشعب
دائرة: العمران — العمران الاعلى
ع / ط : السيّد رئيس مجلس نواب الشعب
إلى السيّد وزير الشؤون الاجتماعية

عملا بأحكام الفصل 114 من الدّستور والفصل 129 من النظام الدّاخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول الشقق المخصصة للكراء التابعة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بحي الرمانة.

تحية طيبة

سيدي الوزير:

متى يتمّ التفويت في هاته الشقق لمستأجريها ممن لا يملكون مساكن خاصة؟

وفي انتظار ردّكم تقبّلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء
عضو مجلس نواب الشعب
لطفي الهمّامي

الاجابة :

في إطار تنمية الاحتياطات المالية الراجعة لأنظمة الضمان الاجتماعي في القطاع العمومي، تم في أواخر سبعينات القرن الماضي الاستثمار في الميدان العقاري عن طريق الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية الذي قام ببناء واقتناء مركبات سكنية مندمجة متمثلة في 25 حيا سكنيا متواجدة بأغلب مراكز ولايات الجمهورية (شقق معدة للسكن، ومحلات معدة للاستغلال الإداري والتجاري، ومدارس أساسية، ورياض أطفال) وتضم 315 محلا معدا للاستغلال الإداري والتجاري، و2854 شقة معدة للكراء لمنظوريه غير المالكين لعقارات سكنية .

وفي هذا الإطار تم تشييد الحي السكني " **الدار البيضاء بالرمانة** " على قسطين :

- قسط متكون من 9 عمارات خلال الفترة بين 1980-1982.
- قسط متكون من 10 عمارات خلال الفترة بين 1982-1985.

ويعمل الصندوق على استكمال تسوية الوضعيات العقارية العالقة لمتلكاته من حيث إثبات ملكية الصندوق لهذه العقارات، وإقامة رسوم عقارية خاصة بها بسجلات الديوان الوطني للملكية العقارية، وإفراد الشقق برسوم منفردة، وذلك بالتنسيق مع المصالح المختصة لديوان قيس الأراضي والمسح العقاري والديوان الوطني للملكية العقارية .

كما يجري العمل على تسوية الوضعية القانونية مع المالكين الأصليين مثل الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية - الشركة الأم قصد الإسراع في فض الإشكاليات العالقة بجوانبها القانونية والمالية والعقارية، والسعي إلى إبرام عقود البيع ونقل الملكية أو تحرير كتب تكميلي مثلما هو الشأن لعمارات الحي السكني " الدار البيضاء " بالرمانة .

كما تم أيضا ابرام اتفاقية مع ديوان الملكية العقارية لتسوية الرصيد العقاري حيث تم القيام بعملية استقصاء معمقة للرصيد العقاري .

هذا وسيتم حال استكمال مختلف الإجراءات القانونية في علاقة بالعقارات الراجعة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية تحديد التمشي الذي سيتم إقراره وفقا للتوصيات الصادرة عن المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 22 جويلية 2013.

السؤال الكتابي

للنائب مراد الخزامي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

مدى إمكانية إحداث وحدة محلية ثانية للشؤون الاجتماعية بمنطقة نعسان للتخفيف من عبئ التنقل على متساكني عمادة نعسان -شبدّة ودوار الحوش ولاية بن عروس وتجويد الخدمات المسداة لهم ؟

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: الإجابة على سؤالان كتابيان تقدم بهما النائب النائب مراد الخزامي .

المرجع: مراسلة مجلس نواب الشعب عدد 0000985 بتاريخ 26 مارس 2024.

وبعد، تبعا للمرجع المشار إليه أعلاه المتضمّن لسؤالان كتابيان واردان عن النائب مراد الخزامي، أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابات حول الأسئلة المعروضة .

والسلام

إجابة حول السؤال الكتابي الذي تقدّم به عضو مجلس نواب الشعب مراد الخزامي.

موضوع السؤال: إمكانية إحداث وحدة محلية ثانية للشؤون الاجتماعية بمنطقة نعسان .

الإجابة :

يتم إحداث الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي تبعا للتقسيم الإداري للبلاد التونسية بعنوان وحدة محلية للنهوض الاجتماعي بكل معتمدية واستثنائيا يتم إحداث وحدتين محليتين للنهوض الاجتماعي بنفس المعتمدية مراعاة الامتداد الترابي للمنطقة والكثافة السكانية وارتفاع نسب الفقر وانتشار مظاهر سوء التكيف الاجتماعي والتي تتطلب خدمات اجتماعية ذات جودة وأكثر قربا من المواطن .

وبخصوص إحداث وحدة محلية للنهوض الاجتماعي بنعسان التابعة لمعتمدية فوشانة بولاية بن عروس فإنّ العناصر المعتمدة لا تتوفر بها، مع الإشارة إلى أنّه تمّ في وقت سابق بمبادرة من الوزارة إحداث خلية متكونة من الأخصائيين الاجتماعيين التابعين للوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بفوشانة بمقر مركز الدفاع والادماج الاجتماعي بنعسان، لتغطية عمادات شبدّة ودوار الحوش ونعسان وتقريب الخدمات من المواطنين .

حاليا تعمل الوزارة على إعادة فتح مكتب وإلحاق أخصائي اجتماعي للمباشرة به وتغطية المناطق سالفة الذكر.

السؤال الكتابي

للنائب بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول استراتيجية الوزارة للنهوض بالتنمية في الجهة .

وبعد، بالرجوع إلى مؤشر التنمية الجهوية المنتظر تحقيقه خلال سنة 2024 لكل ولايات الجمهورية التونسية فإن ولاية سليانة تحتل المرتبة 20 وهي في أسفل المراتب بمؤشر تنمية يناهز0.424 فما هي صحة هذا المؤشر؟

وما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات العمومية والدواوين المعنية بالتنمية والاستثمار في سليانة وخاصة ديوان تنمية الشمال الغربي وإدارة التنمية الجهوية بسليانة والراجعة إليه بالنظر؟ وما هي إنجازاته طيلة العشر سنوات السابقة؟ وماهي استراتيجيته المستقبلية على المدى القريب والمتوسط والبعيد من اجل تحقيق التنمية في ولاية سليانة تماشيا مع مخزونها ومقدراتها الطبيعية واستحقاقات سكانها؟ وما هي سبل خلق وتحفيز مناخ الاستثمار في الجهة؟

إجابة السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط

الموضوع : حول السؤال الكتابي الموجه من النائب السيدة بسمة الهمامي.

المصاحيب :مراسلتكم عدد 0000980 بتاريخ 25 مارس 2024.

تحية وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار اليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الموجه من النائب السيدة بسمة الهمامي حول دور هياكل التنمية الراجعة بالنظر للوزارة في العمل التنموي على مستوى ولاية سليانة، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

- إن مهام ديوان تنمية الشمال الغربي والإدارات الراجعة له بالنظر وبموجب قانون الإحداث - قانون عدد 85 لسنة 1994 المؤرخ في 18 جويلية 1994- ترتكز أساسا على مجال التخطيط وضبط التصورات التنموية والدراسات الاستراتيجية بمناطق التدخل ومساعدة السلط الجهوية على استنباط وتنفيذ مخططات التنمية إلى جانب دفع وتنشيط الاستثمار الخاص ،

- إن تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية القطاعية هي من مشمولات المصالح الفنية الجهوية والمجلس الجهوي أساسا ويقتصر دور هياكل التنمية على عملية المتابعة،

وقد قامت الإدارة الجهوية للتنمية بسليانة خلال الفترة (2011-2024) بالأنشطة التالية :

- إعداد تقارير سنوية حول الوضع التنموي بولاية سليانة خلال الفترة 2011-2015

- إعداد وتقييم ومتابعة المخططات التنموية للفترة 2016-2020 و2023-2025

- إعداد التقرير السنوي لنفقات التنمية بولاية سليانة للفترة 2016-2023

- متابعة انجاز المشاريع العمومية والمشاريع المعطلة بالولاية

- الكتابة القارة للجنة تسريع إنجاز المشاريع العمومية بالولاية

- إعداد ومتابعة البرنامج الجهوي للتنمية للفترة 2014-2024

- إعداد وثيقة " ولاية سليانة في أرقام للفترة 2011-2023 (13 وثيقة).

- ترأس لجنة القيادة لمشاريع التعاون الدولي :

  - مشروع العمل اللائق للشباب التونسي بولاية سليانة PEJTUN
  - برنامج المبادرة من اجل التنمية الجهوية (IDR)
  - برنامج PROMESS وهو برنامج النهوض بمنظومات واليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- إنجاز منظومة البيانات الجهوية Système d'infirmations Régionales .

- ترأس لجنة التصرف في صندوق" اعتماد الانطلاق "التي ساهمت في توفير التمويل الذاتي للباعثين حيث تم خلال الفترة 2012-2024، المصادقة على 762 مشروع باستثمار في حدود 11.69 مليون دينار منها 2.08 مليون دينار تمويل ذاتي،

كما قام ديوان تنمية الشمال الغربي خلال نفس الفترة المذكورة بعديد الانشطة على مستوى ولاية سليانة تمثلت أساسا في ما يلي:

- **إعداد الدراسات القطاعية**
  - منظومة الألبان بولاية سليانة
  - منظومة زيت الزيتون بالشمال الغربي
  - الهياكل المهنية الفلاحية بالشمال الغربي
  - السياحة البديلة بالشمال الغربي
  - سلسلة القيمة لمنظومة الزبوت الروحية والعطرية بالشمال الغربي
  - زيت الزيتون ذو الجودة العالية "Gourmet" بالشمال الغربي
- **.إعداد الدراسات الإستراتيجية**
  - المخطط التنموي لمعتمدية العروسة
  - المخطط التنموي المعتمدية برقو

كما قام الديوان في إطار دفع المبادرة الخاصة بولاية سليانة بإعداد 571 دراسة فنية اقتصادية لمشاريع الاستثمار الخاص في مختلف القطاعات منها 6 دراسات خاصة بالشركات الأهلية المزمع تركيزها بولاية سليانة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حاتم الهواوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع : برمجة تيليفيريك بولاية جندوبة .

يُعد مشروع التيليفيريك بمرتفعات وغابات عين دراهم وعين سلطان وبني مطير وحمام بورقيبة من ولاية جندوبة عاملا حيويا من شأنه المساهمة بشكل فعال في خلق ديناميكية والمشاركة في تحرك عجلة التنمية بالجهة .

فهل هناك اعتراض السيد الوزير على إعادة إحياء هذا المكسب مع بيان الأسباب؟

والسلام

إجابة السيد وزير الدفاع الوطني

الموضوع : حول الإجابة عن سؤال كتابي.

المرجع : مكتوبكم عدد 0000968 بتاريخ 22 مارس 2024.

المصاحيب : إجابة وزارة الدفاع الوطني في صيغة ورقية .

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، المتعلق بطلب موافاتكم بالإجابة عن سؤال كتابي كان قد توجّه به السيد حاتم الهواوي، عضو مجلس نواب الشعب حول مشروع تيليفيريك بمرتفعات وغابات عين دراهم وعين سلطان وبني مطير وحمام بورقيبة من ولاية جندوبة، أتشرف بموافاتكم صحبة هذا برّد وزارة الدفاع الوطني في هذا الخصوص .

هذا، وتجدون نص الإجابة في صيغتها الإلكترونيّة على البريد الإلكتروني لمجلس نواب الشعب .

والسلام

إجابة وزارة الدفاع الوطني

– لا شك أن تثمين المقومات والثروات الطبيعية لمختلف جهات ومناطق الجمهورية - كلّ حسب خصوصيتها وبالأخص بالمناطق الجبلية والغابية بعين دراهم وعين سلطان وبني مطير - عبر إقامة مشاريع اقتصادية وترفيهية من شأنها المساهمة في تعزيز مقومات وعوامل تنمية هذه المناطق ودعم فرص التشغيل والاستثمار بها ومزيد إشعاعها والتعريف من خلالها بما تزخر به بلادنا من مقدرات ،

– معلوم، في هذا الإطار أنّ غابات عين دراهم وعين سلطان وبني مطير تتوفر بها مبدئيا المقومات الضرورية لتركيز ونجاح مشروع النقل بالكابل" تليفيريك"، على غرار عديد التجارب المقارنة،

– تجدر الإشارة في هذا الخصوص أنّه لم يرد سابقا على وزارة الدفاع الوطني- بحكم مشمولاتها وطبيعة مهامها - ملف أو طلب رأي حول الموضوع ولم يحصل لها علم حول المشروع .مع الإشارة أنّها لا تبدي مبدئيا أي اعتراض حول إقامته على أن تتم موافاة الوزارة بملف متكامل يتضمن بالخصوص إحداثياته الجغرافيّة ومسار خطوط النقل بالكابل وكافة المرافق والتجهيزات المرتبطة بالمشروع حتى يتسنّى دراسته وإبداء الرأي في شأنه بالدقة المطلوبة .

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا

<u>الموضوع</u>: حول منح تأشيرات حج مجاملة من طرف سعودي إلى شركة نهى للأسفار.

المصاحيب : مراسلة شركة نهى للأسفار بتاريخ 05 مارس 2024 .

تحية طيبة،

وبعد،

حيث وقع اقتراح منح شركة نهى للأسفار صاحبة السجل التجاري عدد P / 1811422 مقرّها شارع 14 جانفي زاوية سوسة تأشيرات حج مجاملة من طرف سعودي وسيقوم بتوفير خدمات السكن في مكة المكرمة والمدينة المنورة وأيضا توفير تصاريح قانونية للدخول إلى ميناء وعرفات،

لذا نتوجه لكم بسؤال: ما مدى قانونية توفير تأشيرات حج مجاملة من عدمه من طرف سعودي وهل يمكن الشركة أسفار خاصة معاضدة مجهود الدولة في موضوع الحج ومنحها تأشيرات قانونية من طرف الدولة التونسية خاصة وأنها ستتحصل على تأشيرات مجاملة من طرف سعودي؟

الحمد لله وحده

زاوية سوسة في 05 مارس 2024
الموافق ل 23 شعبان 1445 ه

الى السيد نائب الشعب يوسف التومي

الموضوع مراسلة قانونية حول تأشيرة حج مجاملة.

تحية وبعد إني الممضية اسفله نهى العياشي ممثلة عن شركة نهى للاسفار صاحة السجل التجاري عدد **000 MA 1811422/P** مقرها شارع 14 جانفي زاوية سوسة.

بمقتضى هذه المراسلة اطلب من سيادتكم التثبت من مدى قانونية توفير تأشيرة "حج مجاملة" ضمن خدمات وكالتنا" نهى للاسفار"

وذلك بالتنسيق مع أطراف سعودي الجنسية في كل من خدمات التسكين في مكة المكرمة والمدينة المنورة وأيضا توفير تصاريح قانونية للدخول الى ميناء وعرفات.

في انتظار الإجابة على مراسلتي من طرف السيد وزير الشؤون الدينية.

أتقدم لكم بخالص التحيات

شكرا

Sté NOUHA DE VOYAGES
MF : 1811422 P/A/M/000
Av. 14 Janvier - Zaouiet Sousse 4081
GSM : 55.285.843

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

الموضوع: بخصوص سؤال كتابي.

المرجع: مكتوبكم عدد 0000971 بتاريخ 25 مارس 2024 .

تحية طيبة وبعد،

جوابا على السؤال الكتابي الذي تقدّم به السيّد النّائب يوسف التومي، والمضمّن لمكتوبكم المشار إليه أعلاه، أتشرف بإفادتكم بأنّه طبقا لأحكام الأمر عدد 597 لسنة 1994 المؤرّخ في 22 مارس 1994 المتعلق بضبط مشمولات وزارة الشؤون الدّينيّة، فإنّ مهمة الإشراف على تنظيم موسم الحج لفائدة التونسيين داخل الوطن أو خارجه تندرج، بصفة حصرية، ضمن الصلاحيات المخوّلة لوزارة الشؤون الدينية دون غيرها، كما أنّها تُعدّ علاوة على ذلك جهة الإشراف المسؤولة على تنسيق عمل البعثة الرسمية للجمهورية التونسية بالبقاع المقدّسة .

وبناء عليه، فإنّ تعمد بعض الجهات تنظيم رحلات الحج بطريقة موازية وخلافا لما سبق ذكرُه، يُعدّ مُخالفا للتراتيب والإجراءات القانونية الجاري بها العمل،

أفدناكم بهذا، بناء على طلبكم .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

تحية وبعد،

حيث أنّ مدينة زاوية سوسة تضمّ أربع مؤسسات للتعليم العالي ومطعمين جامعيين وهي على التوالي:

- كلية الآداب والعلوم الإنسانية،
- المعهد العالي للدراسات التكنولوجيا،
- المعهد العالي للوجيستية والنقل،
- كلية الاقتصاد والتصرف،
- المطعم الجامعي الرياض والمطعم الجامعي الفرابي،

لذا نتوجه بالسؤال :**لماذا لا يقع تسمية هذا المركب بالمركب الجامعي بزاوية سوسة ولماذا لا يقع إدراج هذه التسمية المقترحة ضمن دليل التوجيه الجامعي؟**

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم عدد 0983 الواردة علينا بتاريخ 27 مارس 2024.

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول السؤال الكتابي للسيّد النائب" يوسف التومي "بخصوص إطلاق تسمية "مركب جامعي بزاوية سوسة "على عدد من المؤسسات الجامعية ومؤسسات الخدمات الجامعية وإدراجه بدليل التوجيه الجامعي، يشرفني إعلامكم بأن مصالح الوزارة تتولى النظر في التسميات القانونية للمؤسسات الراجعة لنا بالنظر بالتنسيق مع الجامعات ودواوين الخدمات الجامعية.

ويقتضي إسناد " تسميات تعريفية" للمركبات الجامعية التنسيق بين الجامعة والسلط المحليّة والجهويّة .علما وأننا لم نتلق مقترحا في الغرض من قبل جامعة الإشراف .

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّ دليل التوجيه الجامعي هو وثيقة موجهة إلى الناجحين الجدد في امتحان الباكالوريا تتضمن مقاييس عملية التوجيه وقائمة في عروض التكوين حسب الجامعات والإدارة العامة للدراسات التكنولوجية والمؤسسات الراجعة لها بالنظر والتخصصات التي تؤمنها كل مؤسسة جامعية مع بيان طاقة الاستيعاب المتوفرة.

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : دينار واحد

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : 17 دينارا
بالخارج ..... : 20 دينارا

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".